المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	للمؤسسات
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | الحادي والثمانون والأربعمئة | آذار/مارس 2019

المحتويات

من الحقائق التي لا يمكن الاختلاف حولها، دور التربية والتعليم في نهضة المجتمعات والدول وفي تحقيق التنمية والتطور الحضاري، كما في تطوير شخصية الفرد. ومع ذلك لا تزال مؤشرات التربية والتعليم في الوطن العربي ضعيفة قياساً على مؤشراته على المستوى العالمي. يتناول هذا البحث مسألة التربية والتعليم في الوطن العربي وأهم المشكلات التي تعانيها والسبل والخيارات المطلوب اعتمادها عربياً للنهوض بهذا القطاع، ويعرض البحث بعض نماذج التعليم التاريخية والعالمية للإفادة منها، مقدِّماً بعض الاقتراحات لاستراتيجية تعليم عربية.



يؤشر عدد براءات الاختراع الذي يسجلها كل بلد إلى مستوى التنمية في هذا البلد وإلى مدى التقدم العلمي والتقاني وتقدم أعمال البحث والتطوير الذي وصل هذا البلد أو ذاك إليه. يتناول هذا البحث وضع براءات الاختراع في الوطن العربي، ويكشف حالة الضعف الذي لا تزال البلدان العربية تعانيه على هذا الصعيد، على الرغم من حصول بعض التطور فيه في السنوات الأخيرة. وتعكس نتائج هذا البحث مقدار الفجوة العلمية والتقانية التي ما زالت قائمة بين البلدان العربية والبلدان الأخرى، المتقدمة منها أو النامية.

تسعى هذه الدراسة لتتبع مسار العلاقة الشائكة التي تحكم طبيعة عمل الهيئات المحلية في الأراضي المحتلة عام 1967. وترى الدراسة أن الهيئات المحلية منذ اتفاق أوسلو لم تساهم في تحقيق التنمية، بل كرست التبعية لنظام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، الذي يسعى للسيطرة على الأراضي الفلسطينية التي احتلها عام 1967. تتناول الدراسة أيضاً معضلة الهيئات المحلية الفلسطينية في ضوء دورها التاريخي والسياسي على مدار الصراع مع الاستعمار الاستيطاني، من خلال تحليل وتفكيك المشاريع التنموية التي نفذتها تلك الهيئات.

■ إشكاليات اللغة والهوية في الوطن العربي (ملف)

تمثل مشكلة اللغة في معظم المجتمعات العربية، التي عانت إرثاً عميقاً وطويلاً من الاستعمار المباشر وغير المباشر، مشكلة ثقافية وسياسية جدية تصل إلى حد وضع مسألة الهوية الوطنية أمام تحديات خطيرة، وبخاصة في عصر العولمة التي ألقت إفرازاتها تحديات جديدة على مسألة الهوية. يعالج هذا البحث عوامل تأثير العولمة في الهوية من خلال اللغة في الجزائر، بعدما باتت ثنائية اللغة الفرنسية واللغة المحكية المحلية السائدة في المدارس والمجتمع تمثل تهديداً جدياً للغة العربية.

تتعدد أوجه المشكلات والتحديات التي تواجهها اللغة العربية في البلدان العربية، منها مشكلة الاغتراب والتغرب وسط النخب العربية والنزوع إلى اعتماد اللغة الأجنبية بدلاً من العربية في الكثير من القطاعات التعليمية والبحثية والإدارية، في الوقت الذي يغيب في السياسات الحكومية أي دور لتعزيز اللغة العربية. تعالج هذه الدراسة بدورها التحديات التي تواجهها اللغة العربية في معظم البلدان العربية، وبخاصة في المغرب، حيث تتعرض اللغة العربية فيه لعملية إقصاء ممنهج سواء في مؤسسات الدولة أو في الفضاءين العام والخاص.

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مقطع من لوحة الفنان التشكيلي العراقي ضياء العزاوي.

العرب والتجدّد الحضاري

ساسين عساف[*]

أستاذ في الجامعة اللبنانية.

العروبة المطلوبة تجديد في أفاهيم الهوية وفي أزمنتها، في الأفكار التي نشأت حولها وفي المقاربات التي تناولتها، في الصيغ وفي المؤسسات التي تبنّتها. وذلك باتباع منهج تفكيكي/ تحليلي يقرأ التاريخ حفراً في تحوّلاتها، وواقعيّ لا يسطّح مظاهرها بل يعلو بها إلى مراتب الأنماط يعرّيها من هوامشها ويفكّك بناها بموضوعية راجحة ونقدية جذريّة.

هذا المنهج يقوده فكر تأسيسي براكسي كما يوصّف غرامشي الفكر المراجع لمرحلة عبرتها الهوية مستخلصاً من سلبها وإيجابها نوافع تأسيس لمرحلة تجديد في الهوية.

كيف نجدّد هويتنا العربية من طريق الكتابة بعقلانية صارمة ونحن في زمن العروبة الصعبة بعد أن مجّت عقولنا الكتابة السّهلة في أزمنة «العروبات» الطربية الغنائية أو الخطابية الانفعالية؟!

العروبة هوية سياسية تقوّت بالإسلام وإن كانت كهويّة قوم سابقة عليه. قيام الدولة الإسلامية، دولة النبي، أعطى للهوية القومية مضمونها السياسي. ألم يطابق الإسلام بين الدولة والأمّة؟ العروبة السياسية لم تولد في الزمن المتأخّر، زمن الحداثة والمعاصرة. دولة النبي حوّلت الإسلام إلى إسلام سياسي، ولو لم تقم دولة النبي لما عرفنا العروبة هوية سياسية. ألا يعدّ تحويل الهوية العربية من هوية «جماعات» إلى هويّة «أمّة» تحويل ماهيّتهم الحضارية والثقافية إلى هويّة سياسية قومية؟

من العروبة الثقافية إلى العروبة السياسية هذه هي النقلة التي أتمّها الإسلام للعرب بتحويلهم من جماعات إلى أمّة.

(*) البريد الإلكتروني: assafsassine@gmail.com.

هذا التحوّل من المجال الحضاري/الثقافي إلى المجال السياسي/الأيديولوجي ومن المجال الفكري إلى المجال الحركي/العملاني الدولاتي أو السلطوي هو تحوّل طبيعي يضع الفكرة على محكّ التجربة العملية لفحص مدى واقعيّتها وقابليّتها للترجمة والحياة، شأنها في ذلك شأن جميع الأفكار الإذهانية التي لا حكم لها أو عليها، إيجاباً أو سلباً، ما لم تتحوّل إلى حركات إعيانية. هذا التحوّل الطبيعي بالأفكار من الإذهان إلى الإعيان هو الذي يسمح بإخضاعها إلى إعادة نظر وفحص ونقد ومراجعة وتصويب، فالمقدّمات النظرية تشهد لها أو عليها نتائج تحويلها إلى وقائع.

العروبة السياسية أسّس الإسلام لها تأسيساً معرفياً وحركياً وهي ليست نتاجات الفكر القومي العربي الحديث الذي ارتفع بالعروبة إلى نصاب الأيديولوجيا. عروبة الأيديولوجيا إبداع إسلامي استغلّه الأمويون وانحرفوا به عن طبيعته الدينية وحوّلوه إلى طبيعة أموية/قومية خالصة فاشتدّ عودها في زمن دولتهم؛ ليضعف لاحقاً وينكسر في زمن العباسيين وهيمنة الحركات والسلطات «الشعوبية»؛ ثم يستعيد طبيعته الدينية مع الدولة الفاطمية والدولة الأيوبية، ليقع بعدها تحت سيطرة حكم المماليك الذين تعود أصولهم إلى آسيا الوسطى ويتلاشى نهائياً في ظلّ الدولة العثمانية.

منذ ذلك الزمن حتى انكسار «العروبة القومية» التي أحياها مفكّرو القرن التاسع عشر في ما بات يعرف بنكسة 1967 والسؤال المطروح بقوّة:

ما سبب مسلسل هذه الهزائم التاريخية؟ متى يبدأ تاريخ الهزيمة الأولى والأخيرة؟ من يتحمّل مسؤولية حدوثها؟

إنّ من لا يفصل بين تاريخ العرب السياسي وتاريخهم الديني وبين العروبة والإسلام على الصعيدين الفكري والأيديولوجي يظهر أنّ سبب الهزيمة الأولى يعود إلى انشقاق العروبة عن الإسلام في الزمن الأموي، ما أضعف العروبة في مواجهة أعدائها «الشعوبيين»؛ إذ حلّت العصبية القومية محلّ العصبية الدينية. كما أنّه يظهر أنّ سبب الهزيمة الأخيرة يعود كذلك إلى العداء الذي استحكم بين الرئيس عبد الناصر وحركة الإخوان المسلمين، ولاحقاً بين الإخوان وحركات الإسلام السياسي عموماً من جهة، والبعثيين والقوميين العرب الماركسيين من جهة ثانية.

أمّا الساعون إلى محو آثار النكسات والنكبات كافة والنهوض منها بفاعلية التجدّد الحضاري فيبحثون عن التجدّد في الهوية القومية في تجدّد العروبة الإيمانية التي روحها الإسلام.

إذا كانت حركة الساعين إلى التجدّد الحضاري تضمّ الناصريين والبعثيين والقوميين العرب الليبراليين، استدراكاً منهم لما تقود إليه النزاعات بين العروبيين والإسلاميين من هزائم (موقف سياسي)، ووعياً منهم لخطورة الفصل بين العروبة والإسلام على التجدّد الحضاري (موقف أيديولوجي)، وبحثاً منهم عن تفسير تاريخي لتينك الهزيمتين، فإنّ إمكان النجاح في هذا المسعى قد يرضي الأذهان ولكنه بالطبع يخالف منطوق الوقائع لتشابك الأحداث واختلاف الظروف وتباين التحديات، وخصوصاً بعد انكشاف أوهام الإسلام السياسي في زمن «الربيع العربي»، وذلك بفرعيه «المعتدل» و«المتوحّش». هنا يبقى الرهان معقوداً فقط على إمكان التفاهم ـ إن لم

نقل التحالف ـ المطلوب بين «عروبة حضارية» و«إسلام نقي»، بين عروبيين «هويتهم حضارية» (بما فيها من عقلانية) وبين مسلمين «هويتهم قرآنية» (بما فيها من مدنية).

لذلك، لا أرى موجباً للبحث عن سبب تاريخي للهزائم العربية أقلّه منذ هزيمة عام 1967حتى اليوم وحصره بانفصال العروبة عن الإسلام وذلك لسببين:

ـ «الإسلام الأعجمي» تحكّم بتاريخ العرب السياسي ما يقارب اثني عشر قرناً، وعاد منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران محاولاً على الأقلّ المشاركة في صناعة تاريخهم المعاصر.

ـ الأنظمة والحكومات التي قامت في الأقطار العربية والتي لا شأن لها ولا دعوى بالحركة القومية العربية هي وحدها تتحمّل القسط الأوفر من المسؤولية عن الهزيمة الحضارية التي أصابت العرب. وهي أنظمة وحكومات قطْرية مستتبعة لدول الاستعمار الغربي واستبدادية لا تصنع لشعوبها انتصارات بل هزائم.

إنّ هذين السببين هما من حقائق التاريخ التي لا تمحوها رغبات من يرى في التراجع العربي مظهراً من مظاهر التخلف الديني أو ارتكاسات الفكرة العربية؛ فليس ثمة دين موسوم بالتخلّف من حيث تكوينه النصّي، قد يصيبه التخلّف من حيث التفسير والممارسة، والإثنان خاضعان للتحوّل في تاريخ الأديان، وليس ثمّة هوية شعب متخلّفة بالتكوين، قد يصيبها التخلّف متى سادت فيها القوى الشهوية على القوى العقلية، وهي سيادة غير ثابتة في مسيرة شعب.

إنّ تعاظم ظواهر التخلّف في مرحلة لا يعني سطوتها في كلّ المراحل، فحركة النهوض والتجدّد تبقى إمكاناً كامناً في حياة الشعوب، وبخاصة العودة المتزايدة إلى «الدين النقي» وأصالة الهوية القومية.

السؤال البديهي الذي يتبادر إلى ذهن القارئ: ماذا تعني «بالدين النقي» و«أصالة الهوية»؟

«الدين النقي» هو النصّ قبل أن تصيبه «تشوّهات التفسير أو التأويل الفاسد» أو «الفقه الديني المسيّس» الذي حوّله إلى نصّ سياسي أو أيديولوجي.

«أصالة الهوية» هي الهوية الطبيعية ذات السمات الحضارية والأنتروبولوجية الخاصة التي تنماز بها عن هويات الشعوب الأخرى قبل أن تصيبها علل الاكتساب المؤذي المفضي إلى ما أسمّيه «اصطناع الهوية»، وخصوصاً من طريق اللغة التي هي وسيلة تبنّي أنماط ثقافية وسلوكية وقيمية ومعرفية ليست من طبيعة التكوين الأصلي للهويّة.

الوطن العربي هو أكثر بقاع الأرض التي تشهد شعوبها عمليات تشويه الهوية أو استلاب الهوية وإفراغها من«حقائقها الأصلية».

الوطن العربي يعيش راهناً في ذروة صراع الهويات في الميادين كافة. وعروبته في صلب المواجهة.

بانهيار العروبة تنهار قومية المواجهة مع «عولمات» تسعى إلى شطب الهويات على الصعيد الكوني. فالهوية الكونية تسييل للخصوصيات: «الدين النقي» و«أصالة الهوية».

في زمن «الهويات المستباحة» تلجأ الشعوب إلى خصوصيات الهوية.

الخصوصية الأشد سطوعاً في هويتنا القومية هي العروبة الحضارية قبل أن تكبّلها قيود التخلّف التي فرضتها عليها هيمنات أعجمية آسيوية وعثمانية في زمن واحتلالات استعمارية غربية في زمن آخر؛ فما كانت تتحرّر من واحدة إلّا لتسقط في مقابض أخرى حتى وقعت في قطيعة فعلية مع حقائقها الأصلية. محنة الشعوب المتخلّفة هي هذه: الوقوع في قطيعة معرفية مع الذات زمن تكوّنها الأوّلي.

محنة العروبة هي هذه.. ليست الديمقراطية محنتها، وليست الحريات، وليست حقوق الإنسان، وليست التعددية السياسية والحقّ في الاختلاف والمواطنة وحكم القانون والعدالة ودولة والمجتمعات المدنية... إنّها في التجدّد الحضاري المشروط بالتعرّف اليقيني إلى الذات في منابتها الأصلية.

من ثمار تلك المنابت «صحيفة المدينة» أو «دستور المدينة» الذي يتضمّن كل هذه المبادئ التي أسّست لمجتمع عربي حضاري تعدّدي. ومن ثمارها كذلك منظومة قيم وسلوكيات نقع عليها في «ديوان العرب» ونقرأ تجلّياتها في الأخلاقيات العربية التي أتمّ الإسلام مكارمها.

إنّ قراءة التاريخ بتناقضات أحداثه ووقائعه وصراع قواه غيّبت تلك المنابت فانهزمت لصالح الوافدات إليها وبات تاريخ العرب منزوعاً عن أصليه: الدين والهوية.

من يقرأ الاتجاه العام في حركة التاريخ العربي يقع على الحقائق كما هي ماثلة فوق أرض الواقع ليبني عليها مستخلصاته الفكرية. وهذا ما بدا لي في خلاصة ما انتهيت إليه، من أنّ العرب باتوا بلا دين ولا هوية.

خرجت الاتجاهات الفرعية في الدين من الأصل الكلّي، ولم يعد الفرع امتداداً في الأصل، ما أفضى إلى طغيان النصّ البشري التأويلي على النصّ الإلهي التنزيلي وفي حال ترصّد الممارسات الناتجة من هذا الطغيان بعين فاحصة نجد أنّ «إسلاماً آخر» متعدّد الأشكال والمضامين ينمو على أطراف «الإسلام القرآني» ويعلو عليه.

أمّا الهوية، عروبة الأصل الجامع لفروع الهويات كافة، فقد تشظّت بفعل التراجعات أمام الهجمات الأعجمية في زمن والاستعمارية في زمن آخر، وقد أشرنا إليهما في كلام سابق، فضلاً عن مفاعيل الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، ما أيقظ الهويات الإتنية والمذهبية وجعل منها حقول استثمار سياسي وثقافي لتمرير مشاريع التفكيك والتفتيت وتمزيق الهوية العربية العروبية الجامعة، تلك المشاريع التي بدأ تنفيذها بسايكس ـ بيكو يبدو أنّ تداعيات «الربيع العربي» الكاذب تسهّل عبورها مجدّداً إلى الوطن العربي □

ارتقاء الأوطان في تربية وتعليم الإنسان (تحديث أسس التربية والتعليم في البلدان العربية)

نعمان سعد الدين النعيمي(*)

باحث من العراق.

مقدمة

لا يختلف إثنان على أن الثروة البشرية المتعلمة هي أهم مكوِّن لأي مجتمع وأمة. فالإنسان المتعلم وحده من يسخِّر ثروات محيطة لارتقاء وديمومة مجتمعه.

فإن استعرضنا الإنجازات البشرية سنجد أن جلّها نابع من تنامي المعين الثرّ المكتسب عبر الأزمان والحضارات. فثقافة المجتمع تشمل أنماطاً وقوالب للسلوك المشترك في ذلك المجتمع بين أبنائه تكونت من خلال انتقال اجتماعي للمعلومات.

ولا يحيا المجتمع إلّا بالتواصل بين الأجيال بنقل الأفكار والخبرات شريطة أن لا يعتمد النقل على أهواء الأفراد وسلوكياتهم المتباينة، وأن لا يترك الجيل الجديد ليتعلّم من تقليد أفراد أسرته أو ليخضع لأسلوب التجربة والخطأ، فهما مسلكان شائكان لا يحققان للفرد ولا للمجتمع أياً من مقومات الديمومة والارتقاء.

فالتعلّم وحده يكوّن الإنسان المدرك لما له وما عليه ليصبح عنصراً فاعلاً يساهم مع غيره في بناء مجتمعه ورفده بما يضمن بقاءه وارتقاءه بما يؤهله للتعاضد مع غيره من المجتمعات للتغلب على المشاكل الإنسانية الطبيعية والمصطنعة، ويؤهله أيضاً للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة لتحقيق الرخاء والأمن والسلام للإنسانية جمعاء.

ولا بدّ من التمييز بين التعليم والتعلّم، فهذا الأخير وسيلة لتحقيق الأول الذي ينجز في المدارس والمعاهد والجامعات.

(*) البريد الإلكتروني: numan.niaimi@gmail.com.

نرى أن التعليم في المدارس يمثل أهم مراحل تكوين الإنسان المدرك لذاته والذي يحترم الآخر ويعامله كما يود أن يُعامل؛ لذا سنركز في بحثنا على هذه المرحلة التعليمية وبدرجة أقل على التعليم المهني والفني والجامعي.

يمكننا تصنيف شعوب العالم ضمن أربع مجاميع:

- شعوب متقدمة تسارع الخطى لمزيد من التقدم.
- شعوب نامية تسعى حثيثاً للتطور.
- شعوب تتطلع لم تعثر بعد على طريقها للتقدم.
- شعوب تتحسّر غارقة في هموم لا تدري كيف تتغلب عليها.

أياً كان موقع بلادنا ضمن هذا التصنيف، علينا التفكير الجاد والتخطيط لتبني السبيل الذي يرفعنا إلى صنفٍ أعلى من واقعنا الحالي.

ومن المحزن حقاً أن نجد بلداناً عربية لا تعير التربية والتعليم الاهتمام الذي يستحقه، وقد تضعه في أسفل اهتماماتها. ونتيجة لهذا التردي والتخبط واللامبالاة، يلجأ الفرد العربي إلى التمسك بالعادات والتقاليد المتوارثة. وتلك حقيقة لا ينبغي أن نخجل منها ونتخوف من تصحيحها (فالشيء الوحيد الذي يتوجب أن يخيفنا هو الخوف ذاته). وأن لا يقتصر إدراك هذه الحقيقة على السلطات والعلماء والمختصين، بل يتوجب أن تأتي المساهمة الكبرى من الأفراد، فالعوائل، فالعشائر ومن أبناء الحضر والريف.

نرى من واجبنا جميعاً التمحيص في طبيعة مؤسساتنا التربوية والتعليمية... تاريخها، واقعها وأساليب أدائها، ابتغاء تطويرها لتواكب طموحات أمتنا ومستقبلها. وهذا موضوع شائك ومعقّد، فلكل منا تجربته فسنجد معيناً ضخماً من الأفكار والرؤى.

سنستعرض في هذا البحث مسألة التربية والتعليم عند الحضارات القديمة ثم تطور فلسفتها المعاصرة وننتقل إلى واقع أنظمتها في الوطن العربي، بالتركيز على مرحلة المدرسة. ونختم طرحنا بالتوصل إلى اقتراح استراتيجية الإصلاح والتجديد المطلوب.

أولاً: تجارب تاريخية وعالمية

1 ـ التربية والتعليم في الحضارات القديمة

كان العراق القديم مهداً للتقدم الأصيل في مساعي البشرية، ومنبعاً للحضارات التي تدين لحضارة بلاد الرافدين[1]؛ فقد اكتشفت مكتبة في مدينة أوروك جنوب العراق تضم ألف لوح طيني تشتمل معلومات قيِّمة. ويعتبر المعلم كوديا الأكدي أول من اهتم بتوثيق العلم والتعليم حيث

---

(1) H. W. E. Saggs, *Civilization before Greece and Rome* (New Haven, CT; London Yale University Press, 1989).

أسس سنة 2000 ق.م. في مدينة لكش مكتبة ضمّت ثلاثين ألف لوح طيني مصفوفة بنظام أنيق ودقيق، لذا يمكننا اعتباره أباً لعلوم المكتبات والتوثيق.

وثمة مكتبة ضخمة أسسها الملك آشور بانيبال في نينوى سنة 668 ق.م. ضمت آلاف الألواح الطينية المدونة باللغة السومرية وبالخط المسماري، وهي مكتبة شاملة لعلوم وآداب حضارات ذلك الزمان؛ وقد نقلت أغلبية تلك الألواح إلى المتحف البريطاني في لندن.

من المحزن حقاً أن نجد بلداناً عربية لا تعير التربية والتعليم الاهتمام الذي يستحقه، وقد تضعه في أسفل اهتماماتها. ونتيجة لهذا التردي والتخبط واللامبالاة، يلجأ الفرد العربي إلى التمسك بالعادات والتقاليد المتوارثة.

كانت المدرسة التي تسمى «بيت الألواح» تخضع لتعليمات عن سلوك الطلبة وحسن هندامهم وآداب الدراسة. وكان للمدرسة مدير يسمى «أبو بيت الألواح»، ومراقب للنظافة والهندام ورجل العصا لحفظ النظام بالقسوة حيناً وبالمديح والإطراء حيناً. وكانت مباني المدارس ملحقة بالمعابد، ثم استقلت في بنايات تشتمل كل منها عدداً من الغرف، في كل غرفة مصاطب مصنوعة من الطين لجلوس الطلبة. كان مدير المدرسة يضع المناهج ويشرف على اختيار الطلبة ويتابع أداء المعلمين، ويسعى لبناء المدارس[2].

كانت المدرسة معنية بتعليم معاني الكلمات ونطقها وتدوينها إضافة إلى طريقة إعداد الألواح الطينية وأسلوب الكتابة عليها. وتوسعت المدارس لتعليم القراءة والكتابة والحساب، ثم شملت علوم النبات والحيوان والرياضيات والجغرافيا والفلك واللاهوت والموسيقى. ثم تطورت لتدريس الطب والقانون في معاهد سميت بيوت الحكمة، وتوسع عملها لجمع واستنساخ نشاطات السابقة. فمن كل ذلك ذهب الخبير الألماني كونراد فولكر للقول «إن مدارس قدماء بلاد ما بين النهرين مشابهة في مجملها مدارسنا الحالية»[3].

كان معظم الطلبة أولاد الحكام والكهنة والأغنياء وقلة من أولاد العوام الطامحين لتعليم أولادهم وعلى حساب ضنك عيشهم من جرّاء تحمل كلفة التعليم الباهظة. كان المعلمون يتمتعون بمركز اجتماعي يقترب من الكهنة والضباط على الرغم من قلة دخلهم[4].

حين نذكر بشيء من التفصيل التعليم في حضارات العراق القديم لا ننطلق من الولاء لبلدنا، فنحن ندرك العطاء الثر لحضارات مصر واليونان والهند والصين وغيرها ولكننا سنركز باختصار على فلسفة التربية والتعليم في تلك الحضارات القديمة[5].

---

(2) سرور مرزا، مقالة في الموقع الإلكتروني Gardenia، شباط/فبراير 2017.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) Neil Postman, *The End of Education and References Therein* (New York: Vintage Books; London: Random House, 1996).

استندت فلسفة التعليم عند قدماء اليونان إلى مبدأ التنسيق والتآلف، فاعتمدت مواضيع الحساب والفلك والهندسة والموسيقى مواضيع أساس، مع الاهتمام الكبير بتعليم لغتهم... قواعدها ونطقها، والاهتمام بالمخاطبة وعلم المنطق كونها أدوات فهم مواضيع التعليم ومبادئها وتوجيهاتها والتبصير بها. وتولى سقراط فضح المعتقدات الخاطئة. بينما دعا أفلاطون إلى عدم تعليم المنطق واهتم أرسطو بموضوع الخطأ من دون إعطائه التعريف الواضح.

وفي الصين دعا كونفوشيوس إلى التركيز على موضوع السلاح نظرياً وعملياً لا لخلق محاربين بل لاعتقاده أن ذلك يعلِّم الانضباط والدقة والتركيز. وأوصى بتدريس موضوع السلوك الحسن.

وساد الاعتقاد في أوروبا القرون الوسطى أن جميع المواضيع ليست سوى صيغ من المحادثة، وعليه فالتعليم يستند إلى صيغ من اللغة، وأن معرفة موضوع معين يعني معرفة اللغة التي تصفه.

2 ـ فلسفات التعليم المعاصرة والنموذج الفنلندي

يقترح أحد المعاصرين اعتماد علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم الفلك وعلم الآثار مواضيع ذات أولوية، وأن تدرّس باستعراض تاريخها المتنامي ومعانيها المتراكمة ليدرك الطالب كيفية توصل الإنسان إليها وكيفية تمكنه من تدوين نجاحاته ليستفيد منها من يأتي بعده، وليدرك نموها وازدهارها وليتعرف إلى معاناة المفكرين الذين أوصلوها إلى المستوى الذي يدرسه.

يدعو الكاتب وليم جيمس (William James) إلى تدريس جميع المواضيع ضمن المفهوم التاريخي لنشوئها وتطورها، فالاقتصاد والميكانيك وعلم الأحياء تصبح مواضيع أدبية إذا تم تدريسها بالتركيز على إنجازات عباقرتها فقط، إذ سيقتصر تدريس التاريخ على تكديس قوائم بالأسماء والتواريخ، وستقتصر المواضيع العلمية على معادلات ومكاييل وقوانين وقياسات، ويصبح علم الفلك مقتصراً على أسماء كواكب ونجوم سرعان ما ينساها الطالب بعد أداء الامتحان.

ويستشهد هذا الكاتب بالإمبراطور الروماني سيسرو (Cicero) الذي قال «إذا لا ندرِّس ما حدث قبل ولادتنا سنبقى أطفالاً، فما جدوى حياة الإنسان إذا لا تتضمن معرفة حياة آبائه والسلف السابق». ويدعو هذا الكاتب إلى تدريس اللغات الأجنبية ومقارنة الأديان[6].

يقترح عدد من التربويين أن يتفرغ مدرِّس الثانوية ـ ولو لفصل واحد ـ لتدريس موضوع يكرهه خارج اختصاصه لكي يشعر بما يشعر به الطالب حين يدرس موضوعاً يكرهه. وسيتعرف المدرِّس إلى ظاهرة الخوف من ارتكاب الخطأ واحتمال معرفة الطلبة للموضوع الذي يكرهه هو أفضل من معرفته، وحين يعود لتدريس موضوع اختصاصه سيعرف أسلوب عرضه على الطلبة الكارهين للموضوع.

---

(6) المصدر نفسه.

ويدعو آخرون إلى تقييم الكتب المنهجية لأن أغلبيتها قد أُعدّت من مؤلفين لا صلة لهم بالتعامل مع الناس، فهم يسطّرون المعلومات بأسلوب جاف لا حياة فيها وكأنها حقائق لا تقبل النقاش، فهذه الكتب المنهجية معدَّة لتسهيل الأمر على المدرس وعدم تعرضه للإحراج.

ويدعو آخرون إلى اهتمام المدارس بتنشئة أُناس متفهمين لأسلوب البحث ومدركين لاحتمالية وقوعهم في الخطأ، وأن يتعلموا التشكيك حتى في آرائهم فإن اعتقدوا أن المسؤول لا يخطئ، أكان مدرساً أو قاضياً أو طبيباً أو رئيساً، فنكون قد فشلنا في إعداد النشء[7].

ويصرِّح جون ديوي[8]: «نتعلّم من فعل الشيء بنجاح، ونتعلم أكثر بارتكاب الخطأ فنصححه بسلوك مسار التجربة والخطأ، وقد نقع في أخطاء أخرى فنصححها حتى تتولد لدينا قناعة راسخة بما أنجزنا من هذا المسلك الشائك».

ويذهب عالم النفس الروسي لِڤ ڤيغوتسكي (Lev Vygotsky) للتصريح أوائل القرن العشرين بأن الحفظ عن ظهر قلب يخلق إنساناً لا يدرك معاني ما حفظه ولا عن أهميته[9].

ويبالغ الكاتب الأمريكي جون مولت[10] حين يصرِّح بأن «مدارسنا التقليدية واحدة من أكثر المؤسسات جوراً ولاديمقراطية، وهي جريمة بحق العقل والروح، وهي المسؤولة عن ملل الطلبة ولامبالاتهم وتعاستهم تجاه التعليم وعدم حب الاستطلاع».

ويدعو آخرون[11] إلى تغيير جذري للنظام الحالي لتجنيب الطلبة الاعتماد على الحفظ والتذكر، فيتوجب تدريبهم على الاعتماد على الذات في استنباط المعرفة، وهو ما يطلق عليه أسلوب التعليم المعمّق، إذ يُضع الطالب على المحك فيقضي وقتاً أطول لإنجاز مشروع محدد أو تقييم عرض لما تعلمه أو المشاركة في حلقات دراسية وندوات.

يتميز التعليم المعمّق بالآتي[12]:

- إنجاز تجارب حيّة ذات جدوى.
- انعماس الطالب ببرامج ومشاريع واقعية نابعة من محيطه.
- خلق التنوع لدى الخريجين.
- تشجيع الطلبة على التفكير النقدي.

وأعرف شخصياً أن هذا الأسلوب مطبق في مدارس كندا، فاطلعت عليه عند متابعة دراسة أحفادي في مرحلتي الابتدائية والثانوية.

---

(7) المصدر نفسه، ص 132.

(8) John Dewey, *Democracy and Education: An Introduction to the Philosophy of Education* (New York: The Free Press; Simon and Schuster, 2016).

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) Monica Martines and Dennis McGarth, *Deeper Learning* (New York: The New Press, 2016).

(12) المصدر نفسه.

ومن المفيد الاطلاع على نتائج تقييم دولي أجري لمدارس عدد من الدول على وفق برنامج: برنامج لتقييم الطلاب الدوليين ((Program for International Student Assessment (PISA)) فجاءت فنلندا على رأس القائمة. وتشير تقارير دولية عديدة إلى أن أفضل نظام تربوي هو نظام فنلندا[13]، لذا نرى من المفيد إعطاء وصف لهذا النظام لا بالإطناب الممل ولا الإيجاز المخل وضمن أربعة محاور هي: الأهداف، المقومات، الأساليب والميزات للنظام الفنلندي المنشود.

أ ـ الأهداف

- تعليم الطلبة ما يحتاجون إليه في حياتهم وليس تلبية متطلبات التقييم والامتحانات.
- تمتع الطلبة بالسعادة التامة والمرح ومحبة المدرسة.
- التخلي كلياً عن النظام الحالي (التعليم وفقاً لمقررات دراسية محددة) أي تدريس العلوم والآداب وغيرها مجزأة ضمن مفردات منفصلة غير مترابطة ببعضها. على سبيل المثال لا الحصر نذكر مقررات الفيزياء والأحياء والتاريخ والجغرافية والاقتصاد واللغة والدين.
- تبني منهج راديكالي باعتماد نظام (التعليم وفق ظواهر وأحداث من الواقع والمحيط). مثل موضوع الاتحاد الأوروبي وموضوع التغير المناخي. فيتعلم من الأول اللغات والجغرافية والتاريخ والاقتصاد وإيجابيات وسلبيات الاتحاد. ويتعلم من الثاني العلوم والبيئة والاقتصاد والسياسة العامة وأساليب إصدار القرارات.

ب ـ المقوِّمات

- يمارس الطلبة إعداد الدراسات والظواهر المطلوبة بالعمل ضمن مجاميع من الطلبة يتم اختيار أعضائها من الطلبة ذاتهم.
- يمارس الطلبة التمارين الرياضية بالاشتراك الجمعي لما لا يقل عن ثلاث ساعات يومياً في قاعات الرياضة في المدرسة أو في باحاتها الخارجية وهي مدة تزيد على مدة الساعة الواحدة يومياً حسب توصية منظمة الصحة العالمية WHO.

ج ـ الأساليب

- يختار المعلم أو المدرِّس، بالتشاور مع الطلبة، موضوعاً حيوياً من الواقع والمحيط المحلي.
- تتولى مجاميع الطلبة دراسة الموضوع وإعداد تقارير للمشروع بالاستعانة بالمصادر المطبوعة و/أو المواقع الإلكترونية للمعلومات.

---

(13) Kalee Brown, «Finland to Become the First Country in the World to Get Rid of All School Subjects,» <https://www.collective-evolution.com/2017/04/04/finland-to-become-the-first-country-in-the-world-to-get-rid-of-all-school-subjects/>.

• يتعاضد طلبة كل مجموعة في إتمامه بالتشاور والمناقشة وحرية الوصول إلى رأي موحّد متفق عليه.

• تعرض كل مجموعة ما توصلت إليه في الصف الدراسي لمناقشته من جميع الطلبة ومن المعلم أو المدرس، الذي يلخص ما يرد في تقارير مجاميع الطلبة ويشرح ما يرد في الخلاصة من علوم وآداب وغيرها. وقد يختار أفضلها لعرضه على الأسرة التعليمية في المدرسة، التي قد توصي بتوثيقه ضمن إصدارات المدرسة.

من واجبنا جميعاً التمحيص في طبيعة مؤسساتنا التربوية والتعليمية... تاريخها، واقعها وأساليب أدائها، ابتغاء تطويرها لتواكب طموحات أمتنا ومستقبلها.

د ـ الميزات

• يكتسب الطلبة تلقائياً المهارات المتنوعة والتكنولوجيا إضافة إلى المواضيع العلمية والأدبية الأساس.

• يمارس الطلبة الحرية واحترام آراء الآخرين واكتساب الشجاعة في عرض التقرير ومناقشته والدفاع عما يرد فيه وتقبُّل النقد والإرشاد.

• يتخلّص الطلبة من النظام الهرمي الحالي بقبول التلقين من المعلم والمدرس والالتزام بما يتلقاه من معلمه.

• يتخلّص أعضاء الهيئة التعليمية من أعباء تصميم مواضيع التعليم ومفرداتها ومهمات الإشراف على التنفيذ.

• يزاوج الطالب بين استنباط المعرفة من المصادر وبين ما يتعلمه من النقاش مع الزملاء والمعلم.

• تتوافر للمعلم والمدرس حرية اختيار الأحداث والظواهر من المحيط المحلي.

• يستمتع الطلبة بالتحسس عن قرب بالظواهر والأحداث القريبة منه والتي يعايشها، وهو ما يجعله فخوراً بما يتوصل إليه.

• يتعلم الطلبة من المشاركة في التمارين الرياضية والألعاب المقررة على التفاعل في ما بينهم ويكسبون مهارات الترابط الاجتماعي.

• تتغير العلاقة بين الطلبة والمربي من تلقي المعلومات مصحوبة بالأوامر والانضباط إلى المشاركة في تكوينها وتعلمها.

ثانياً: واقع أنظمة التربية والتعليم في الوطن العربي

إذا كان النقد البنّاء لأنظمة التربية والتعليم في الدول الأكثر تقدماً صارخاً ومعمقاً كما ذكرناه آنفاً ووضع مؤسساتهم في أحسن حال، فما بال مدارس بلادنا العربية ومعظمها متدنٍ جداً؟

إبتداءً يجب أن تعلمنا المدارس كيف نعيش، وهو أمر مختلف كلياً عن مفهوم كيف نكيِّف وضعنا وعملنا. ويتوجب أن لا نترك الناس فريسة لما يتعرضوا له في المجتمع، فالفقر يعلِّم فقدان

الأمل، ووسائل الإعلام تروِّج للنزعة الاستهلاكية، والسياسة تعلِّم السخرية وعدم الثقة بالآخر. أما المدرسة فيتوجب أن تعلمنا أسلوب العيش ولكنها لا تضطلع حالياً بهذه المهمة النبيلة في بلادنا، لأن أولي الأمر معنيون بأمور أخطر عليهم من التعليم، وثقافة أبناء المجتمع تجعلهم غير مبالين وسلبيين، كما أن الاقتصاد يهب التعليم موقعاً ثانوياً. وعلى الرغم من كل هذه المثبطات يبقى التعليم وتبقى المدرسة تستحق كل الاهتمام.

لنتطرق الآن إلى الوضع الحالي لأغلب مدارسنا، كما عايشناه أو كما نراه الآن. ومن الطبيعي أن ترتكز رؤيتنا على الوضع في العراق.

يأتي المعلم ليقف أمام صفوف من الرحلات (المصاطب) يجلس خلفها الطلاب فيلقي الدرس، ويأمر الطلاب تدوين ما يقوله في دفاترهم وحفظه عن ظهر قلب، ثم يمتحنهم في ما حفظوه، والويل لمن يخطئ فتقلّ درجة الاختبار وينال التوبيخ من المعلم والعقاب من أبويه.

ويقضي الطلاب نصف وقتهم منتظرين توزيع أوراق الاختبار ثم ينتظرون حصول الطلبة الأسوأ أداءً إجابات لأسئلتهم وشكواهم، ثم ينتظرون بفارغ الصبر والأمل سماع جرس نهاية الدرس إما للاستمتاع باستراحة قصيرة وإما لانتهاء الدوام والذهاب إلى بيوتهم.

فالطالب في المدرسة معزول بالكامل عن المجتمع. وإن جلوسهم خلف رحلات مرتّبة خلف بعضها ليستلموا الأوامر، والعقاب إن تكلموا مع بعضهم بدون إذن المعلم، وعليهم الالتزام بمناهج مليئة بالعيوب تتطلب أن يتقبلها دون تشكيك أو استفسار، فيدرك أن استعادة معلوماتها يأتي بأفضل النتائج. فيتنافس الطلبة للحصول على درجات عالية فينمو لديهم حب الذات والأنانية. ويتعرض الطالب للتخويف من المعلم ومن إدارة المدرسة وحتى من زملائه، فالعقاب يمارس بنطاق واسع.

يستوجب هذا النظام بالضرورة أن يكون الطالب متيقظاً ومنتبهاً وملتزماً. وهو أمر بالغ الصعوبة لطالب صغير العمر، فينتابه الملل وما يرافقه من قلق وشعور سلبي تجاه المدرسة وتجاه التعلّم يدفعه إلى التصرف السيئ فيقابل بضوابط قاسية وهو ما قد يجعله يتسرب من المدرسة وترك التعلّم فتزداد الأمية في المجتمع ويزداد التخلف.

لنغادر موضوع التعليم في المدارس ـ رغم أهميته القصوى ـ لنخرج باختصار إلى المؤسسات التعليمية الأخرى.

1 ـ التعليم المهني

أ ـ التلمذة المهنية

لا نخالف الواقع إن قلنا إن الأسلوب الأكثر رواجاً في إعداد المهنيين (أو العمال المهرة) في البلدان العربية هو قضاء الصبي فترة زمنية عند صاحب المهنة ليعمل بإمرته ويتعلم مهنته لينتقل بعدها لممارسة المهنة عند مدربه أو بمفرده أو بالاشتراك مع أقرانه أو ليعمل مع آخرين من أرباب المهنة. ولا يحتاج هذا الأسلوب إلى الحصول على إجازة عمل من جهة حكومية أو نقابية تخوله ممارسة المهنة ويترك هو لشطارته ولباقته في التعامل مع الزبائن. ومن إيجابيات هذا الأسلوب:

- عدم تحديد مدة التدريب عند رب العمل.
- العمل بكل تفاني ذاتي في تعلم المهنة.
- إتقان الممارسة المهنية بحرية وليس بالإكراه.

أما سيئاته فمنها:

- حرمان المتدرب من التعليم بالمدارس وحرمانه حياة الطفولة.
- خضوعه لقساوة العمل والإهانة من رب العمل ومن الزبائن، وهو ما قد يولِّد لديه سلوكاً غير سوي في شبابه وعند كبر سنه، وقد يكتسب روح العدوان والانتقام.
- عدم حصوله على معونة مالية طوال مدة التدريب. وعلى الرغم من عدم امتلاكنا إحصاءات حقيقية عن حجم هذا الأسلوب التعليمي، إلّا أننا نعلم أن أغلب المهنيين والحرفيين في البلدان العربية هم من خريجي هذا الأسلوب.

ب ـ المدارس المهنية

تأسست في النصف الثاني من القرن العشرين في معظم البلدان العربية مدارس مهنية (صناعية وزراعية وتجارية وصحية) يلتحق بها خريجو المدارس المتوسطة (الصف التاسع عند بعض المسميات) ليتخرجوا بعد ثلاث سنوات وهي مدة الدراسة الإعدادية نفسها (الصف العاشر إلى الثاني عشر).

يحصل المتخرج على قدر جيد من المعرفة النظرية ولكنه يفتقر إلى الممارسة العملية والتطبيقية لنقص إمكانات تلك المدارس، فهو إذاً غير مؤهل لسوق العمل ولا يستطيع منافسة خريج التلمذة المهنية آنفة الذكر.

ج ـ المعاهد الفنية

تأسست في عدد من البلدان العربية معاهد فنية يقبل فيها خريج الدراسة الإعدادية بفرعيه العلمي والأدبي وكذلك خريج المدارس المهنية. ويبلغ أمد الدراسة في المعهد الفني سنتين دراسيتين؛ معظمها نظرية وقليل من البرامج العملية والتطبيقية.

توفر هذه المعاهد فنيين مؤهلين متمكنين من تنفيذ بعض الأعمال في مواقع العمل المختلفة. فمثلاً في القطاع الهندسي يمارسون الرسم الهندسي والتصنيع الكهربائي والإلكتروني، وكذلك التشييد المدني وأعمال الصيانة. وفي القطاع الصحي يمارسون تشغيل أجهزة التشخيص والعلاج ومساعدة الأطباء في أعمال الفحص ومتابعة العلاج وهكذا في القطاعات الأخرى.

ويشكو طلبة هذه المعاهد أن انتماءهم إليها تم في ضوء درجات تخرجهم من الدراسة الإعدادية فيشعرون أنهم حُرِموا الدراسة الجامعية لهذا السبب ليس إلّا.

وأذكر للمقارنة أنني التقيت في إنكلترا عدداً من طلاب معهد فني متخصص بعلوم الألبان وآخرين في معهد زراعي وكانوا متحمسين جداً للدراسة وسعداء بمسعاهم وينتظرون بفارغ الأمل للعمل في مزارع ذويهم أو في مؤسسات كبيرة في هذين المجالين. كما وجدت في مراكز للبحث

والتطوير فنيين تغمرهم السعادة والرغبة للعمل بمعية الباحثين، فهم ينفذون الأعمال الروتينية من نصب المعدات وتشغيلها وإدامتها وغير ذلك من الأعمال.

والأمل يحدوني أننا سنصل إلى هذا الأسلوب المرغوب في مجتمعاتنا عندما تتقدم بلادنا إلى مستويات أعلى من وضعها الحالي. فالتقدم يشمل كل شيء ولا يمكن تجزئته.

2 ـ التعليم الجامعي

سأقتصر في هذا الموضوع على تجربتي في تدريس الكيمياء اللاعضوية في جامعات العراق والجزائر، وأستند أيضاً إلى اطلاعي على المناهج في بعض الجامعات العالمية (إنكلترا وألمانيا وكندا وماليزيا والهند وغيرها).

الفقر يعلِّم فقدان الأمل، ووسائل الإعلام تروِّج للنزعة الاستهلاكية، والسياسة تعلِّم السخرية وعدم الثقة بالآخر. أما المدرسة فيتوجب أن تعلمنا أسلوب العيش ولكنها لا تضطلع حالياً بهذه المهمة النبيلة في بلادنا.

وربما لا تتطابق رؤيتي على غير الكيمياء من العلوم الأساسية (الفيزياء وعلم الأحياء والجيولوجيا والرياضيات). وقد تكون الرؤية مختلفة في كليات الطب والهندسة والزراعة والآداب وغيرها.

ـ مفردات المناهج للدراسة الجامعية الأولية تحاكي وتماثل ما في جامعات الدول المتقدمة. والهدف من ذلك معادلة الشهادة مع شهادات الجامعات الدولية.

ـ فالدراسة في الجانب النظري ذات مستوى جيد جداً، غير أن الأسلوب يستند إلى التلقين من دون مشاركة فعّالة من الطلبة ومن دون تكليفهم إعداد مشاريع أو دراسات أو تقارير، سواءٌ على المستوى الفردي أو الجمعي.

ـ ويهدف التدريس أيضاً إلى تأهيل المتخرج لمرحلة الدراسات العليا في البلد نفسه أو في البلاد المتقدمة. أما إعداد المتخرج لسوق العمل المحلي فلا يحظى بالاهتمام الذي يحتاجه على الرغم من أن أغلب المتخرجين ينخرطون فيه، وقلةٌ منهم يتوجه للدراسة العليا.

أما الجانب العملي أو التجريبي ـ وإن تخصص له ساعات تزيد عن ساعات الدراسة النظرية ـ فهو يشكو من معضلات كثيرة تجعله لا يحقق مردوداً يتناسب مع مفرداته ولا مع الجهد المبذول من الطلبة أو الكادر التدريسي، ولا مع المبالغ الكبيرة التي تصرف على الأجهزة والمختبرات والبنى الساندة من مخازن وورش وكذلك المواد الكيميائية المستوردة بأثمان باهظة. وفي ما يأتي نذكر بعض المآخذ على هذا الأسلوب ثم نتطرق إلى الإصلاح:

أ ـ مساوئ المنهج التجريبي العملي في الكيمياء

ـ يزود الطالب ملزمة تتضمن أدق تفاصيل طرق إجراء التجارب، سواء كانت تحضير مادة معينة أو إجراء تحليل محدد.

ـ ينفذ الطالب ما يرد في طريقة العمل خطوة بخطوة ولا يحيد عن ما يرد في الملزمة.

ـ إن أخطأ الطالب في خطوة من خطوات طريقة العمل لا يحاول التحرّي عن أسباب الخطأ ذاتياً بل يلجأ إلى المشرف ليتحرى نيابة عنه أسباب الخطأ.

ـ لا يتدرَّب الطالب ضمن البرنامج التجريبي على الاستنباط والبحث ولا على تعزيز الثقة بالنفس، وهو ما يحتاجه في ميدان العمل لاحقاً.

ـ يبذل المدرسون المساعدون جهداً غير اعتيادي لمساعدة الطلبة.

ب ـ مقترح التجديد

ـ إلغاء أسلوب التلقين في التدريس النظري واستبداله بأسلوب المشاركة والمحاورة واستنباط المعرفة.

ـ الاهتداء بفلسفات التدريس المعاصرة والواردة سابقاً في هذا البحث.

ـ إلغاء الأسلوب المعمول به حالياً في البرنامج التجريبي لما يكتنفه من مساوئ كما ذكرت آنفاً.

ـ إعطاء الطالب عنوان التجربة المطلوبة مع شرح مقتضب للجانب النظري للتجربة. كأن تكون تحضير مادة محددة.

ـ يوجَّه الطالب إلى المصادر المتوافرة في المختبر لإعداد طريقة العمل. ويكون مسؤولاً عن حسن اختيارها وأن يتفحصها جيداً للتعرف إلى كل خطوة، وأن لا يطلب من المدرس المشرف الموافقة على الطريقة التي اختارها ولكن يمكنه طلب المساعدة لتفهم ما قد يعصى عليه في الجانب النظري لأي من خطوات العمل.

ـ يتولى الطالب تجميع المواد والمعدات من المخزن الملحق بالمختبر أو من المخزن المركزي.

ـ ليس من الضروري إنجاز التجربة ضمن حصة واحدة بل يمكنه تأجيل الإنجاز لحصة أو حصص أخرى. فالغاية ليست إجراء أكبر عدد من التجارب بل إنجاز ما يستطيع إنجازه بكفاءة جيدة.

ـ يُعد الطالب تقريراً في نهاية التجربة يتضمن طريقة العمل ووصفاً لجميع الخطوات وسجلاً للمشاكل التي صادفته والنتيجة المتحققة.

ـ يطبق ذات الأسلوب في تجارب التحليل الكيميائي، على أن يتولى المدرس المساعد التأكد من معرفة الطالب وكفاءه في استخدام أجهزة التحليل.

ـ يطبق هذا الأسلوب في السنتين الأخيرتين من الدراسة (الصف الثالث والرابع) فقط. أما في السنتين الأوليين (الصف الأول والثاني) فيطبق الأسلوب المعمول به حالياً مع تحويره ليتعلم الطالب من خلاله الاعتماد على الذات قدر الإمكان استعداداً للمرحلتين الأخيرتين.

قبل أن أختم هذا الموضوع يطيب لي ذكر حادثة من تجربتي مع طلبة الماجستير والدكتوراه الذين أشرفت على بحوثهم.

طلبتُ من أحد طلابي تحضير المادة الأولية للبحث فحضرها ثم طلبت منه تنقيتها فجاءني ليقول إن التنقية تتم بطريقة التسامي تحت ضغط مخلخل وأنه لا يعرف كيف يجريها فأخبرته أنني لا أعرف أيضاً، فبَهَتَ لقولي، لكونه تربّى على أن المسؤول لا يخطئ، وذهبنا سويةً إلى أستاذ نعرف أن طلابه يستخدمون تلك الطريقة لتنقية المواد التي يحضرونها. ذهبنا نحن الثلاثة إلى طالب ماجستير هو زميل طالبي وطلبنا منه أن يرشدنا إلى الطريقة وأن يساعد طالبي على تنقية مادته شريطة أن لا يجريها له.

وبعد سنين طويلة قال لي الطالب ـ وهو حينئذ يحمل الدكتوراه ويعمل رئيساً لقسم في أحد المؤسسات البحثية ـ إن أفضل ما تعلمه أثناء مرحلة الماجستير معي هو اعتراف أستاذه بعدم المعرفة وهو ليس عيباً بل فضيلة، وقال إنه التزم بذلك التصرف في عمله وفي إدراته للقسم.

لن ألوم قارئ هذا البحث إن قال (ما منعك من تطبيق ما تدعو إليه الآن حين كنت عضواً فاعلاً ضمن تدريس أقسام الكيمياء؟) أقول إنني ـ وكما ذكرت في أبواب هذا البحث ـ أؤمن أن التجديد يأتي من الأعلى إلى الأسفل، وهو إجراء جمعي وليس فردياً. فهدفي من إعداد هذا البحث هو إقناع الجهات العليا في تبنّي المقترح كلاً أو بعضاً منه وترك التفاصيل إلى الكوادر التدريسية. وأستشهد بالمقولة الإنكليزية: (The devil is in the details) أي أن الشيطان يكمن في التفاصيل.

ثالثاً: استراتيجية الإصلاح والتجديد المطلوب

سنركز الاهتمام بمرحلة المدرسة ذات الأهمية القصوى وكما ذكرنا سابقاً.

نحن كبشر سنجد دوماً صعوبة في تفهم بعضنا، فنتخاصم على معاني الكلمات، ونشكو الضرر الذي يصيبنا من الغير، وربما لا نجد في أية لغة ما يلغي التحريض والجدل والغموض في القول. فيتوجب على التربية والتعليم التثقيف للتخلص من هذه المشاعر الإنسانية الهدّامة.

ولا ينهض أي مجتمع إلّا بأبنائه المالكين للمعرفة في شتى مجالاتها؛ فبالعلوم والتقانة والمهارة والكفاءة المتناغمة مع متطلبات العصر تنهض الأمم. فالنشاط البشري الأصيل ابن يومه، غير ناقل لغيره ونابع من حاجات محيطهِ.

برز في بدايات القرن العشرين مفكرون وتربويون في مصر وبلاد الشام والعراق، أحدثوا عطاءً ثراً في مجال تعريب مصطلحات التربية والثقافة والعلوم وشتى مجالات المعرفة التي كان لها أكبر الأثر في مناهج ومفردات التربية والتعليم في جميع المراحل التعليمية.

ففي العراق استحدث المربي ساطع الحصري ـ الموظف سابقاً في منظومة التربية في العهد العثماني والمدير العام للتربية في العراق في عهد الملك فيصل الأول ـ نظاماً تربوياً ومفردات مواضيع القراءة والكتابة واللغة العربية والتربية الوطنية موجهة لغرس مفاهيم المجد والشموخ العربي في نفوسنا أطفالاً وشبّاناً، والتشديد على أن الوضع حينئذ وليد التفتيت المصطنع وتقسيم بلاد العرب إلى أقطار ودويلات من جانب العثمانيين أولاً ثم الانتداب الغربي لأراضي شبه جزيرة العرب والاستعمار العسكري الاستيطاني لأراضي شمال أفريقيا من مصر وحتى المغرب العربي، فتربى جيلنا على مفهوم الوحدة العربية لتصبح أمة موحّدة.

لم تقتصر مهمة الحصري على هذا الجانب التربوي، بل دعا إلى التنقيب الأثري لكشف آثار حضارة العراق عبر العصور بغية التأكيد على كونها مهد الحضارات ومنبع الكتابة والفلك والرياضيات وأدب الملاحم الخالدة وغيرها الكثير.

ولن نرى قِواماً يحقق طموحات أمتنا إلا بإحداث ثورة تربوية شاملة وأصيلة تنسجم وتراثنا وتستجيب لحاجاتنا.. ثورة لن تتحقق إلا حين تستقر بلادنا سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ستقتصر الاستراتيجية التي ندعو إليها في بحثنا على إصلاح وتجديد يضمنان تطبيقها تدريجياً ولحين استحداث الثورة التربوية المنشودة، ولنا في نموذج فنلندا ما نصبو إليه. فالهدف من الاستراتيجية الناجحة يرتكز على العناية القصوى بالثروة البشرية إذ بدونها لا فائدة من الثروات الطبيعية مهما تنوعت وتعاظمت مقاديرها وتزايدت أقيامها، إذ ستبقى كامنة ما لم يتولى أبناؤها تطويعها واستغلالها لخير الأمة جمعاء.

نحن متيقنون أن الاهتمام الأكبر يتوجب أن يتوجه صوب مراحل المدرسة، فهي التي تؤهل النشء وتصقل تجربتهم وتهيئهم للمساهمة الفاعلة في تسيير شؤون الوطن سواء بالتحاقهم بسوق العمل أو انتقالهم إلى التعليم الجامعي.

ولنتساءل: ما الفرق بين التعليم في المدارس والتعلّم من البيت والمجتمع ومواقع العمل؟ فالطفل الرضيع ذو ملكة كبيرة لاكتساب اللغة والمعارف البسيطة ذاتياً لحاجته إلى التواصل مع أهله والناس في محيطه. وللمقارنة بين التعليم المنظم وبين التعلم الذاتي نطرح أسئلة أكثر من أجوبة[14] من بينها:

- ما هي الغاية من المدرسة وما دورها؟
- هل المدرسة محركة لتطوير المجتمع أم للسيطرة عليه؟
- أم أنها أداة لترسيخ التباين والتفاوت في البنية الحالية للمجتمع والاقتصاد؟
- هل المدرسة منارة للأمل أو بيتاً لحبس العقل؟

نستطيع تأكيد ضرورة تمحور مهمة المدرسة على خلق ناس متحضرين، متمكنين من تحمل المسؤولية، مدركين لأهمية المعيشة الأفضل، وأن لا يكون أكبر همّهم الحصول على الشهادات.

1 ـ من أين نبدأ؟

نعتقد أن التسلسل الناجح يكون على وفق الخطوات الآتية:

أ ـ التوصل إلى إدراك جيد وتقييم واقعي للوضع الحالي. وبالإمكان إنجازه من قبل لجنة تضم اختصاصيين تربويين ومدرسين متمرسين وأولياء أمور الطلبة من ذوي الاهتمام والنظرة الواقعية المتجردة.

---

(14) Adam Unwin and John Yandell, *Rethinking Education: Whose Knowledge is it Anyway?* (New York: New International Publication, 2016).

ب ـ تعرض استنتاجات اللجنة أمام جمهور بدعوة حرة لمناقشتها وإثرائها؛ ثم تُعرض أمام البرلمان أو مجالس الشورى للأخذ بها.

ج ـ استحداث أساليب تربوية تؤسس لمحبة واحترام متبادل بين الطلبة وبينهم وبين معلميهم.

د ـ استحداث برامج تعليمية تضمن التخلي كلياً عن أسلوب التلقين والتحفيظ. وتشجيع الطلبة على مغادرة السلوك الفردي في الأنشطة المتعددة وتبني العمل الجمعي مع أقرانهم ومعلميهم ومع فئات المجتمع، فلن يستطيع الإنسان تنفيذ نشاطه إذا لا يأخذ بالحسبان أنشطة الآخرين. فاحترام رأي الآخر عماد تطوير المجتمع.

هـ ـ تطوير البرامج التربوية والتعليمية لتحاكي مثيلاتها في الدول المتقدمة والدول المتطورة.

و ـ استحداث برامج تناسب التقانة الرقمية والتقدم الهائل في تقانة المعلومات والاتصالات.

ز ـ تطبيق المفاهيم والمعايير المعتمدة دولياً.

ح ـ تفعيل العلوم التربوية والاجتماعية والنفسية لرعاية الطفل وطالب المدرسة.. رعاية تؤهل جيلاً سيتولى تسيير شؤون المجتمع علمياً وتقانياً ومهنياً وإدارياً واقتصادياً وسياسياً.

ط ـ التشديد في المدرسة على ترك المفاهيم والبدع والخرافات السائدة حالياً.

ي ـ رعاية المعلمين والمدرسين وإعلاء شأنهم وموقعهم في المجتمع لمستوى لا يقل عن موقع أقرانهم الأطباء والمهندسين ومنتسبي القوات المسلحة والإداريين والسياسيين. فشعور التربوي بتدني موقعه الاقتصادي والاجتماعي يجعله ينتقص من ثقل تحمّل مسؤولياته.

ك ـ الاهتمام بمباني المدارس وملاحقها ومحتوياتها لتصبح أماكن توفر الراحة والسكينة أفضل مما توفره أغلب بيوتهم. وحبذا لو ألحقت بالمدرسة بيوت أعضاء الهيئة التعليمية.

ل ـ إصلاح برامج مؤسسات إعداد المعلمين والمدرسين وسنأتي على هذا الموضوع بالتفصيل لاحقاً.

م ـ التأكيد أن واجب المدرسة رعاية وتربية وتعليم جميع الطلبة وليس مجموعة محددة عرقياً أو طائفياً.

ن ـ تنشئة طلبة مؤمنين بروح التنوع والاختلاف واحترام الآخر، سواء كان التنوع الثقافي نابعاً من اللغة والدين والعادات والفنون والتراث.

2 ـ الإصلاح والتجديد المطلوبان

هل يأتي التجديد من القاعدة إلى القمة؟ أي من البيت والطلبة إلى المدرسة فالتربويين فالسلطات؟ أم يأتي من القمة إلى القاعدة؟ أي من السلطة العليا إلى السلطة المحلية وإلى التربويين والمدرسة والطلبة والعائلة.

نعتقد أن التجديد والتطوير كلّ لا يتجزأ، أي أن تتعاضد المنظومة التربوية السلطوية مع العوائل وطبقات المجتمع لإعداد منظومة محبوكة جيداً تستجيب للخطوات المذكورة آنفاً وأن الخطة يمكن أن تتمحور على ما يأتي:

- تقويم وتطوير مؤسسات إعداد المعلمين والمدرسين.

ـ تأسيس المدارس في مواقع الوطن كافة وعدم اقتصارها على المدن الكبيرة بل أن تعمم على المدن الصغيرة والقرى والأرياف كافة، وأن تؤسس المدرسة وسط تجمع سكاني ليتمكن الطلبة الوصول إليها بيسر.

ـ أن تضاهي أبنية المدارس الأبنية الإدارية إن لم تكن أبهى منها، وأن يشتمل البناء على غرف بهيجة تحتوي كل وسائل التعليم والمتطلبات الترفيهية. وأن يُعنى بالخدمات والبنى التحتية والبيئة المحيطة البهيجة والنظافة المستدامة.

سنتناول هذه المحاور بما يتناسب ومستوى أهمية كل منها كالآتي:

ـ مؤسسات إعداد المعلمين والمدرسين: قد تتباين هذه المؤسسات في البلدان العربية، لذا سنتطرق إلى تجربة العراق في هذا المجال.

(1) يتم إعداد المعلمين للمدارس الابتدائية في معاهد يسمى واحدها دار المعلمين الابتدائية، حيث تستغرق مدة الدراسة سنتين لخريجي المدارس الإعدادية بشقيها العلمي والأدبي.

لا ينهض أي مجتمع إلاّ بأبنائه المالكين للمعرفة في شتى مجالاتها؛ فبالعلوم والتقانة والمهارة والكفاءة المتناغمة مع متطلبات العصر تنهض الأمم. فالنشاط البشري الأصيل ابن يومه، غير ناقل لغيره ونابع من حاجات محيطهِ.

(2) يتم إعداد المدرسين للمدارس المتوسطة والإعدادية في كليات التربية وهي وريثة دور المعلمين العالية الملغاة. وسنتولى النظر في شؤون كليات التربية بالتفصيل وكالآتي:

(أ) الواقع الحالي لكليات التربية: وهي في العراق فئتان، **أولاهما** تتولى إعداد المدرسين في المواضيع العلمية، و**ثانيتهما** تتولى إعداد المدرسين في المواضيع الأدبية. تعتمد هذه الكليات حالياً مناهج مماثلة لمناهج كليات العلوم وكليات الآداب في الجامعات العراقية وتكاد تكون صورة طبق الأصل لها فيما عدا بعض المواضيع التربوية. ويتنافس خريجو كليات التربية مع خريجي كليات العلوم والآداب في سوق العمل وفي الدراسات العليا، وهذا يعني أن كليات التربية ليست موجهة بالكامل لإعداد مدرسي الثانويات، لذا فهي لم تعد تسهم في الارتقاء بالتربية والتعليم في المدارس الثانوية. ولأجل أن تؤدي هذه الكليات دورها الأساس نتقدم بالمقترح الآتي لتجديد أدائها.

(ب) تطوير كليات التربية: يشمل مقترحنا لتطوير هذه الكليات الإجراءات التالية:

(1) تتفرغ كليات التربية لتحقيق أهدافها في إعداد مدرسين للمدارس الثانوية، أكفاء يساهمون في عملية الارتقاء بالتعليم للجيل الصاعد.

(2) إعداد المناهج العلمية والأدبية بحيث يكتمل الإعداد الأكاديمي في غضون ثلاث سنوات دراسية. ويُحبّذ أن يتخصص الطالب بموضوعين رئيسيين (مثلاً كيمياء وعلم الأحياء، كيمياء وفيزياء، فيزياء ورياضيات... وغيرها) وعلى نفس الشاكلة في كليات التربية الأدبية.

(3) تخصص السنة الرابعة بالكامل للمواضيع التربوية والاجتماعية والنفسية بواقع نصف السنة للدراسة النظرية. ثم يتفرغ الطالب في النصف الثاني للتطبيق التدريسي في مدارس محددة بالاشتراك الفعّال مع مدرسي تلك المدارس وبإشراف مكثف من أساتذة الكلية في التخصصات العلمية والتربوية. وبتقييم فعّال للتطبيق من أساتذة الكلية ومن إدارات المدارس. وأن يطلب من الطالب المطبِّق إعداد رسالة قصيرة بإشراف الأساتذة التربويين على وفق أسس الدراسات العليا.

(4) يمنح المتخرج من كلية التربية شهادة بكالوريوس تربية ـ علوم (BEd.Sc) أو بكالوريوس تربية آداب (BEd.A).

(5) يعيّن العشرة الأوائل بدرجة مدرس مساعد لسنة واحدة فقط في كليات التربية لاكتساب المزيد من الخبرة وليساهموا في الإشراف على التطبيق التدريسي لطلاب الصفوف الرابعة ويتم تعيينهم بعدئذ في المدارس وحسب رغباتهم.

(6) اختيار 2 بالمئة من خريجي كل تخصص ومن المتميزين في التطبيق التدريسي لإيفادهم إلى الدول المتقدمة والمتطورة ليعايشوا التدريس في مدارسها لسنة دراسية واحدة وبإشراف التربويين في تلك الدول وبالتنسيق مع أساتذة كليات التربية في الوطن.

(7) تتولى وزارات التربية والخارجية عقد الاتفاقيات مع الدول المضيّفة والتنسيق لأجلها مع المنظمات الدولية والعربية (يونيسكو وأليسكو).

(8) إيفاد الأساتذة التربويين في كليات التربية لمدة سنة تفرغ إلى الدول المتقدمة لمعايشة الواقع التربوي المتجدد في تلك الدول. ولأجل ذلك تتولى الحكومة عقد الاتفاقيات مع الدول المضيّفة. وتتولى وزارتا التربية والتعليم العالي متابعة شؤون التفرغ بأولوية قصوى.

(9) يمنح من يفضل التعيين في مدرسة ابتدائية مخصصات مهنية مجزية تشجيعاً لتطوير التعليم في المدارس الابتدائية.

(10) تخصص الدراسات العليا في كليات التربية للمواضيع التربوية والتدريسية. ويفسح المجال للراغبين في الدراسات العليا في مواضيع تخصصهم العلمي أو الأدبي الالتحاق بالدراسات العليا في كليات العلوم أو الآداب.

(11) تخصص بعثات إلى الخارج في المواضيع التربوية والاجتماعية والنفسية يتنافس عليها خريجو كليات التربية حصراً.

(12) تسعى كليات التربية إلى تثقيف المتخرج لتبنّي ثلاثة أمور أساسية وهي:

ـ كل شخص معرض لارتكاب الخطأ. فالخطأ نوع من سلوك غير مرتبط بمستوى الذكاء.

ـ بالإمكان تقليل الوقوع في الخطأ.

ـ ارتكاب الخطأ ليس عيباً فهو يصدر عن اللسان أولاً، وحين يُرتَكب الخطأ يجب أن يكون مسبوقاً بالحديث مع الذات والاقتناع بأن الفعل هو ليس خطأ بل هو عين الصواب. إن تعلّم المدرس هذه المفاهيم يستطيع تصريف التدريس بأفضل أسلوب ويقول أحد التربويين (غاية التعليم أن نساعد الطالب).

(ج) مؤهلات مدرّسي الثانويات

ـ يتوجب عليهم أن يهدفوا ليس إلى إعداد طلاب أكثر ذكاءً بل أقل غباءً، وأن يقتدوا بالأطباء الذين ـ رغم خبرتهم وبراعتهم في تشخيص المرض ـ يدركون أن الصحة الجيدة تعني عدم وجود المرض. وكذلك حال رجال القانون ـ وهم المتدربون على اكتشاف اللاعدل ولديهم الخبرة في تحقيق العدالة ـ يدركون أيضاً أن العدل يعني عدم وجود اللاعدل. فهل نطلب من المدرس أن يأخذ دور رجل الدين والمعالج الطبي والنفسي، والمصلح الاجتماعي والمصلح السياسي وأن يتقمص شخصية الأبوين! وهل نطلب منه تجنيب الطالب تحمُّل الخطأ؟ هذه مطالب محالة فهو غير مدرب لكل ذلك ولا لأي من ذلك، بل هو مدرِّب في حقل اختصاص محدد.

ـ اعتماد سلَّم للترقيات المهنية على غرار الترقيات لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات وقد تُستحدث الدرجات الوظيفية: مدرس، مدرس أقدم، رئيس مدرسين، مشرف تربوي. وعلى الجهات المسؤولة إصدار التعليمات لهذه الترقيات المهنية □

براءات الاختراع في الوطن العربي

عثمان عمران خليفة

أستاذ في قسم الهندسة الكهربائية والحاسوب،
كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية العالمية ـ ماليزيا.

ناصر يوسف(*)

باحث جزائري، مكتب البحوث والابتكار، الجامعة الإسلامية العالمية ـ ماليزيا.

لا نرى براءة تلحق الاختراع من غير براعة تسبق الإبداع؛ فذاك من ذاك. لقد بات الابتكار العلمي الذي يعكس براعة العلماء والباحثين يمثل مدخلاً لمزيد من التقدم والتطور المستمرين، إذ إن هناك اتفاقاً بشرياً على أنه لا يمكن للمجتمعات أن تنمو وتستقر ما لم تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها المحلي النابع من إبداعاتها العلمية وابتكاراتها المتجددة من داخل عمقها الحضاري. ففي الوقت الذي حافظت الدول الصناعية الكبرى على وتيرتها المتصاعدة في تسجيل أعداد كبيرة من براءات الاختراع، بل نخالها زادت ونمت؛ نلفي الأمة العربية قد رضيت بذيل القائمة.

نقدم في هذا العمل التقييمي وضعية براءات الاختراع في الوطن العربي كونها تمثل مؤشراً مهماً لقياس أعمال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي على مستوى المؤسسات الصناعية وكذا الجامعات والمراكز البحثية؛ حيث يمكن استعمال براءة الاختراع بوصفها مؤشراً للمقارنة بين المؤسسات الصناعية والدول.

أولاً: براءات الاختراع: مدخل تاريخي

يكون المبدع أو المبتكر عاجزاً عن الوصول إلى العمق المعرفي والفلسفي والعلمي إن لم يكن قد ورث أسئلة ظلت حبيسة الإرث البشري؛ لأن السؤال يستجلب الدهش والاستغراب والحيرة، فما يدهش المبدع الأصيل عبر الأسئلة الكبرى المثارة، في مكنته أن يفتح له أفق الذكاء ويوسِّع مداركه. وإذْ نلفي الدهش يفضي إلى مسالك المغامرة، فإن الكشف هو نتيجة إقدام وجرأة أكثر من أن يكون حصيلة عملية تفكير منطقية؛ ففي معظم الحالات بدأ الاختراع بفكرة، وهي ما عبَّر عنه أحد علماء الهند بالقول: «إن نظام الابتكار ليس موضوعاً يدرس، بل هو ما يدور في

(*) البريد الإلكتروني: youcef.nasser@gmail.com.

عقولكم»[1]. هذه الفكرة التي تدور في عقول المهووسين بالابتكار قادت إلى تجارب واختراعات، وهي «غالباً ما يليها التخلي عن الفكرة، ليتم التقاطها في وقت لاحق، وعلى الأغلب من شخص آخر. فقط عندما يأتي شخص يملك من الإصرار والمثابرة ما يكفي ليصل بالفكرة إلى ختامها، وليخلق منها منفعة عامة، يعرف هذا الشخص بـ «المخترع». كانت هذه الحال مع كل الآلات التي غيرت حياتنا، مع الآلات التي تعمل بالبخار، السفينة البخارية، المحرك البخاري، والتلغراف»[2].

تبقى الملكية الفكرية ذات طابع اقتصادي مادي للشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية التي تحتكر براءات الاختراع، كما أنها تجعل الاختراعات غير فاعلة إذا كانت لا تخدم أغراض هذه الشركات الاستثمارية.

لا شكَّ في أن الاختراعات قديمة؛ ولكن الاختراعات المؤسسية التي غيَّرت حياة البشرية وأوقفتها على نقلة نوعية كانت اختراعات حديثة العهد، إذْ جمعت بين العلم والفلسفة، ومن ثم كانت مقدمة لدخول الغرب المتخلف منطقة حضارية لم يكن يتنبأ بها أحد سوى العلم نفسه على هيئة ابتكارات واختراعات كانت سبباً في توسيع دائرة سوق العلم في أنحاء العالم. وحيث إن العلم كتابةٌ فقد كانت كتابة العلم أم الاختراعات. إن «استحداث يوهان غونتبرغ لحروف الطباعة المتحركة في منتصف القرن الخامس عشر كان له أثره الواضح في النشاط الذي أصبح معروفاً فيما بعد باسم العلم، وأسهمت الاكتشافات في استحداث تكنولوجيا جديدة وتطوير سفن للملاحة قادرة على عبور المحيطات، وأدى كل هذا إلى تحول عام للمجتمع»[3].

كما هو معلوم، أنشئت براءة الاختراع بوصفها أداة ووسيلة لحماية الملكية الصناعية الفكرية من السرقة أو الاستخدام أو بيع الاختراع إلا بحصول إذنٍ من صاحب براءة الاختراع، ومن ثم هي حق وامتياز، وهي أيضاً «إجازة قانونية تعطي صاحب البراءة حق التحكم في إنتاج اختراعه واستخدامه والمتاجرة فيه لمدة عشرين عاماً. ولا يمكن تجديد براءة الاختراع»[4]. كما تُعرف براءة الاختراع بأنها شهادة تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة للمخترع لقاء إنجازه غير المسبوق، وكي يثبت له حق احتكار استغلال اختراعه مالياً ولمدة زمنية محدودة وفي ظروف معينة، ومن ثم هي بمنزلة المقابل الذي تقدمه الدولة للمخترع تقديراً لجهوده واعترافاً بحقه المطلق في التصرف في الاختراع بما يمليه القانون.

---

(1) أنجيلا سايني، **أمة من العباقرة: كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم**، ترجمة طارق راشد عليان، عالم المعرفة؛ 422 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص 46.

(2) إي إتش غومبريتش، **مختصر تاريخ العالم**، ترجمة ابتهال الخطيب، عالم المعرفة؛ 400 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 296.

(3) جون غريبين، **تاريخ العلم 1543 ـ 2001**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 389 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ج 1، ص 18.

(4) ديفيد ب. رزنيك، **أخلاقيات العلم: مدخل**، ترجمة عبد النور عبد المنعم، عالم المعرفة؛ 316 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005)، ص 162.

في فترة الثمانينيات من القرن الماضي كانت أمريكا تتربع على عرش براءات الاختراع؛ إذْ «تبقى السباقة في تحثيث الاختراعات الناجحة والمهمة وذلك من حيث عددها. فمن ضمن الـ 500 اختراع بين سنتي 1953 و1973، هناك 319 اختراعاً من أصل أمريكي و85 من أصل إنكليزي، بينما 34 اختراعاً كانت من أصل ياباني و33 من أصل ألماني»[5].

لقد باتت براءات الاختراع وسيلة نبيلة للنهضة التكنولوجية ومؤشراً حضارياً على التطور التكنولوجي والتنافس التقني بين الدول؛ ومع ذلك فإن الاختراع شيء والحصول على البراءة شيء آخر. ولا يحصل الجمع بين البراءة والاختراع إلا إذا كان الاختراع يضيف إلى إنجازات المجتمع العلمي الدولي، فمثلاً «أكثر ثلاث شركات هندية تمكنت فقط من تقديم 150 طلب حصول على براءة في العام 2009، ولم تُمنح براءات الاختراع إلا لأقل من اثني عشر طلباً فقط»[6].

يكشف الإحصاء السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية عن هوة واضحة بين عدد طلبات براءات الاختراع العربية المقدمة لديها عبر معاهدة التعاون بشأن البراءات، وبين ما توصلت إليه بعض دول المنطقة؛ إلا أن نقطة الضعف الأبرز عربياً في مجال إنتاج المعرفة هي براءات الاختراع؛ إذْ بلغ مجموع براءات الاختراع المسجَّلة في جميع الدول العربية من سنة 1963 إلى 2013 نحو 1821 براءة اختراع جلها لغير المقيمين[7]. علماً أن في «العراق كان يوجد قانون لبراءات الاختراع منذ عام 1935 هو القانون رقم (61) لعام 1935. وأصدرت مصر قانوناً في حقل براءات الاختراع هو القانون رقم (132) لعام 1949»[8].

ووفقاً للبيانات الرسمية الحديثة الصادرة من مكتب براءات الاختراع والعلامة التجارية الأمريكية (USPTO)؛ فإنه في عام 2015 منحت فقط 325,979 براءة اختراع لمختلف بلدان العالم العربي[9].

ثانياً: حماية الملكية الفكرية في الوطن العربي

سارعت الدول العربية مثل غيرها من دول العالم إلى توفير الحماية لجوانب الملكية الفكرية كافة بما يسمح بتعزيز مستويات نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية القطاعات المعرفية لدعم الأداء الاقتصادي بتلك البلدان وتوفير وإتاحة سبل المعرفة للارتقاء بمستوى رأس المال البشري. ولكن على الرغم من الجهود المشار إليها؛ إلا أن البلدان العربية لا تزال تواجه الكثير من التحديات على صعيد حماية الملكية الفكرية بما يحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من الجهود المبذولة في هذا الصدد سواء بسبب قصور أو عدم تطور تشريعاتها بما

---

(5) شيرمان جي، **الصراع التكنولوجي الدولي: تطوير ومزاحمة**، ترجمة آمنة المصري نور الدين (بيروت: دار الحداثة، 1984)، ص99.

(6) سايني، **أمة من العباقرة: كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم**، ص 72.

(7) Results in 2015 Program Highlights 2016, World Intellectual Property Organization (WIPO).

(8) محمد جعفر زين، **نقل التكنولوجيا والدولة** (بيروت: دار الفارابي، 1985)، ص 335.

(9) «براءات الاختراع في الوطن العربي،» جزيرة نت، بتاريخ 19 حزيران/يونيو 2016.

يكفي، أو بسبب الإطار المؤسسي والتنظيمي غير الملائم، أو حتى على صعيد الحاجة إلى المزيد من التنسيق الفاعل بين البلدان العربية كمجموعة في ما يتعلق بالجهود المبذولة لحماية الملكية الفكرية والتفاوض بشأنها مع باقي الدول والمنظمات العالمية المعنية.

انضمت أغلبية الدول العربية لأهم ثلاث اتفاقيات دولية توفر الحماية للملكية الفكرية، وهي: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية عام 1883، واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية عام 1886، واتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 1970.

علاوة على ذلك؛ فإن مدة الحماية في الوطن العربي ـ ومصر نموذجاً ـ تصل إلى خمس سنوات قابلة للتجديد؛ ولكن اتفاقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فرضت عشر سنين لحماية الملكية قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى؛ حيث التزمت بها مصر وباقي البلدان العربية[10].

تستجلب الملكية الفكرية منافع كثيرة لاقتصاد بلد ما؛ وغيابها أو عدم الحصول عليها يُبقي البلدان في مواقع متأخرة بحيث لا تنفع نفسها ولا ينتفع بها غيرها، كما هو الحال البائس في البلدان العربية ولا سيَّما النفطية الجاهزية النفع؛ حيث نلفي فيها الملكية الفكرية لا يحرسها قانون، وإنْ وجدت فيها براءات اختراع فإن أصحابها يعدمون حقوقهم المعنوية والمادية، علاوة على غياب التشجيع والتنفيع؛ فتكون البلدان النافعة والمنتفعة وجهتهم بعدما يضيق بهم الحال وتنقطع بهم السبل؛ حيث «ترى المقاربة النفعية للملكية الفكرية أن الملكية الفكرية يمكن تبريرها على قدر ما تسهم في تقدم العلم والتكنولوجيا»[11].

ومع ذلك تبقى الملكية الفكرية ذات طابع اقتصادي مادي للشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية التي تحتكر براءات الاختراع، كما أنها تجعل الاختراعات غير فاعلة إذا كانت لا تخدم أغراض هذه الشركات الاستثمارية. ففي الأرجنتين مثلاً، المشجعة للاستثمارات الرأسمالية الأجنبية، هناك «58 براءة لم يجر الاستفادة منها على الإطلاق»[12]. وعليه فإن «الغرض من مكتب البراءات هو تعزيز الابتكار بتشجيع الناس على التقدم على حقوق ملكية خاصة قدر الإمكان. وقد اتهم بخفض المعايير لإرضاء زبائنه»[13]. وهذا ما يسمى تسليع الملكية الفكرية.

طبعاً، إن ظهور مصطلح ابتكار وبداية استعماله في قاموس الاقتصاديين، كان بفضل جوزيف شومبيتر (Schumpeter, 1939)، الذي أبرز وبيَّن أن الابتكار ظاهرة مسؤولة في

---

(10) حسام الدين الصغير، «التعريف بحقوق الملكية الفكرية»، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء مجلس الشورى، المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ومجلس الشورى، مسقط، 23 ـ 24 آذار/مارس 2004، ص 8.

(11) رزنيك، **أخلاقيات العلم: مدخل**، ص 165.

(12) زين، **نقل التكنولوجيا والدولة**، ص 337.

(13) جون هارتلي، **الصناعات الإبداعية: كيف تُنتَج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟**، ترجمة بدر السيد سليمان الرفاعي، عالم المعرفة؛ 388 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ج 1، ص 166.

المشاريع الاقتصادية؛ حيث يُتحدث عن المقاول بالإشارة على أنه شخص مبتكر؛ حيث إن عملية الابتكار ينتج منها عمل جديد يرضي الناس[14].

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية والتكنولوجية لبراءات الاختراع

لبراءات الاختراع أهمية كبرى للبلد الأصل أو البلد المضيف أو البلد الراعي؛ إذْ من الممكن لبراءات الاختراع أن تفصِّل حلولاً عاجلة ومناسبة وحاسمة لمشاكل اقتصادية وعسكرية وصحية، علاوة على ذلك، بإمكانها أن تقدِّم خدمة مادية ومعنوية للمجتمع؛ فتغير من نمط حياته إلى الأفضل؛ إذْ تكمن أهمية الحصول على البراءة في الحفاظ على حق المبتكر أو المبدع الذي قام بابتكارها.

على الرغم من أن العديد من الجامعات في العالم تشجع على الابتكار والاختراع، وتسهب في الحديث عن الملكية الفكرية للجامعة وفوائدها، وتشجع الباحثين فيها على الابتكار والأصالة في البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا؛ إلا أن الجامعات تتباين في مدى جديتها في اتخاذ الخطوات العملية لتنظيم أو تدوين ما تنتجه من اكتشافات، والسعي لحماية ممتلكاتها الفكرية الناجمة عن البحث العلمي، إذْ إن هناك بعض الجامعات لا تهتم بالبحوث ولا بما قد ينجم عنها من ابتكارات، نظراً إلى انهماكها في الشؤون الإدارية، وتوجه جل اهتمامها إلى النواحي الأكاديمية. كما أن هناك جامعات تهتم بالبحوث النظرية والعلوم الأساسية، ولا تكترث بتطبيقات نتائج تلك البحوث التي تنتجها، أو أنها لا تدرك قيمة الثروة العلمية التي تنتجها عقول العاملين بها؛ ما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالنفائس العلمية التي أنتجتها العقول البشرية.

لننظر في إحصاءات عدد طلبات براءات الاختراع في الوطن العربي من سنة 1966 حتى سنة 2016 كما هو مبين في الشكل الرقم (1)، سنلفي ركوداً وحالة من التردي من سنة 1966 حتى سنة 2000؛ بينما حصل تحسن بعد سنة 2005.

إن التراجع العربي واضح جداً؛ ففي عام 1964 سجلت إيران 80 طلباً لتسجيل براءة الاختراع للمقيمين؛ بينما سجَّل العراق 130 طلباً، وبعد أكثر من نصف قرن باتت إيران التكنولوجية والنووية تسجِّل سنوياً أكثر من 13,680 طلباً للمقيمين فيها بخلاف العراق الذي تراجع القهقرى على نحوٍ لا يخدم اقتصاده في الأجل المتوسط[15].

ما من شك في أن تدني عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع، يرجع إلى ندرة البحوث العلمية في مختلف الميادين، وكذلك إلى قتور واضح في الإنفاق على البحث العلمي والتطور التقني؛ إذْ يبلغ هذا الإنفاق مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي 0.2 بالمئة في الأردن ومصر، ونحو

---

(14) انظر: بلكبير محمد وناصر يوسف، «تأثير التعلم التنظيمي في الابتكار: دراسة تطبيقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،» **الباحث الاقتصادي** (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي ـ الجزائر)، العدد 3 (2006)، ص 7.

(15) أحمد نظيف، «كم يبلغ عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع في العالم العربي؟،» موقع «رصيف 22»، بتاريخ 2017/4/12، <https://raseef22.com/economy>.

الشكل الرقم (1)

طلبات تسجيل براءات الاختراع في الوطن العربي في الحقبة 1966 ـ 2016

المصدر: من عمل الباحثين.

0.4 بالمئة في السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، في حين تصل النسبة إلى 3.3 بالمئة في السويد واليابان. أما عن الصين التي استفادت من براءات الاختراع في تحسين وضعها الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي إلى حد بعيد مقارنة بالوضع المزري الذي كانت عليه في العقود الماضية من القرن المنصرم؛ فهي تتصدَّر حالياً دول العالم في طلبات براءات الاختراع؛ إذ سجلت نمواً في عدد طلبات براءات الاختراع سنوياً بأكثر من 10 بالمئة على مدى عشر سنين، ومن ثم هي تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهي تخطط للانتقال إلى المركز الأول خلال عامين قادمين إذا حافظت على هذه النسبة العالية من طلبات براءات الاختراع[16].

رابعاً: عرض تقييمي للنشاط العلمي في ميدان براءات الاختراع حسب البلدان العربية

إذا أجرينا قراءة عميقة في إحصاءات عام 2014 ـ على سبيل المثال ـ وفي ما يخص عدد طلبات براءات الاختراع لكل مليون نسمة من السكان، نلفي الإمارات العربية المتحدة قد سجلت الرقم القياسي العربي، وذلك بطلب 1,471 براءة اختراع أغلبها من غير المقيمين، تليها مصر والمغرب والجزائر ثم السعودية، كما هو مبين في الشكل الرقم (2)؛ بينما وصل الطلب على براءة الاختراع إلى 13,802 طلب في إيران، و7620 طلباً في ماليزيا، كما هو مبين في الشكل الرقم (3).

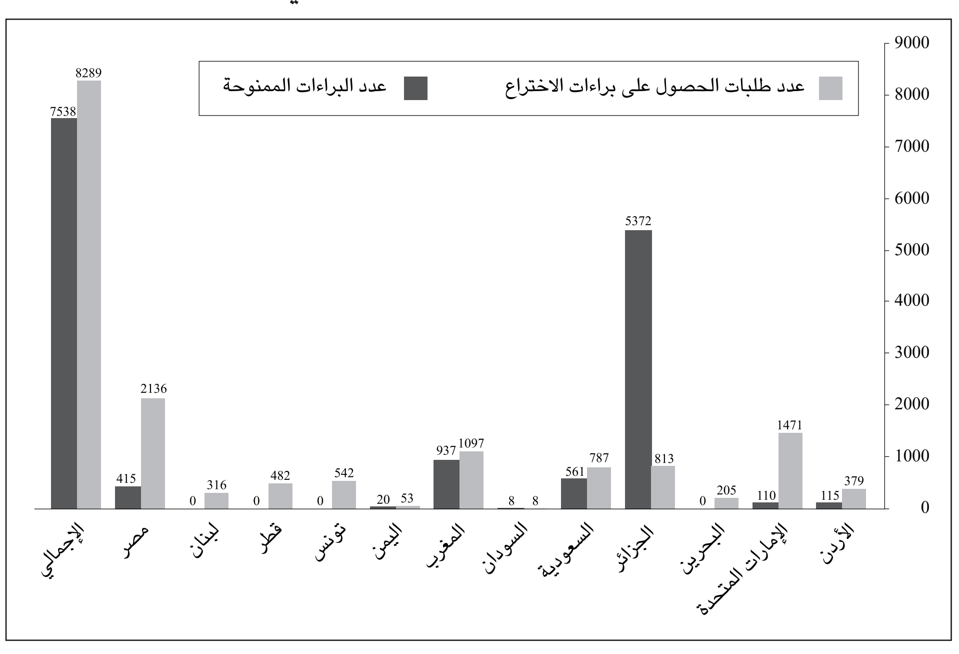
(16) «الصين ستتصدر دول العالم في براءات الاختراع خلال عامين،» **القدس العربي**، 16/3/2017، <http://www.alquds.co.uk/?p=688902>.

كما تشير بيانات تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو (WIPO) إلى أن عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة للاعتماد في البلدان العربية، سواء من مقيمين أو غير مقيمين لم تتعد 9,000 طلب في عام 2014 كما هو مبين في الشكل الرقم (2)، في حين بلغ عدد الطلبات المقدمة في العام ذاته في دولة نامية واحدة فقط مثل جنوب أفريقيا نحو أكثر من 7,000 طلب في العام ذاته كما في الشكل الرقم (2)[17]. وهو ما يعكس إلى حد كبير تواضع مستوى مخرجات قطاعات التعليم في البلدان العربية ومحدودية أنشطة البحث العلمي والابتكار والإبداع في بلدان المنطقة مقارنة بغيرها من البلدان النامية الأخرى. وكغيرها من بلدان العالم تمثل طلبات الحصول على البراءة المقدمة من غير المقيمين النسبة العليا من عدد الطلبات بينما لا تزال نسبة الطلبات المقدمة من المقيمين محدودة جداً في البلدان العربية. أما في ما يتعلق بعدد براءات الاختراع الممنوحة فعلياً لعام 2014، فقد بلغت 7,538 براءة في البلدان العربية مجتمعة خلال عام مقارنة بنحو 5,065 براءة ممنوحة في جنوب أفريقيا؛ حيث تتصدر مصر البلدان العربية من حيث عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع بإجمالي 2,136 طلباً، بينما تتصدر الجزائر الدول العربية من حيث عدد البراءات الممنوحة بإجمالي 5,372 طلباً.



الشكل الرقم (2)

عدد طلبات الحصول على براءة الاختراع والبراءات الممنوحة في البلدان العربية سنة 2014



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: World Intellectual Property Indicators, World Intellectual Property Organization, WIPO Economics and Statistics Series, *Statistical Appendix, 2014*.

---

(17) World Intellectual Property Indicators, World Intellectual Property Organization, WIPO Economics and Statistics Series, *Statistical Appendix, 2014*.

الشكل الرقم (3)

مقارنة بين إجمالي البلدان العربية وبعض البلدان النامية سنة 2014

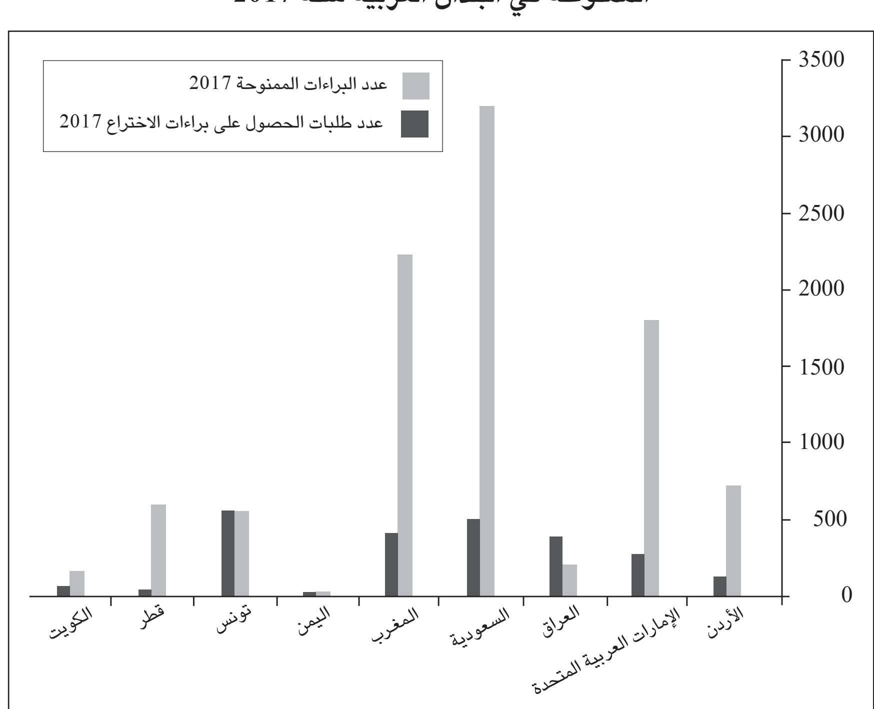
عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع
عدد البراءات الممنوحة
16000
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
ماليزيا
تركيا
جنوب أفريقيا
إيران
إجمالي البلدان العربية

المصدر: من عمل الباحثين.

يستعرض الشكل الرقم (4) آخر إحصاءات عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة للاعتماد في البلدان العربية وبراءات الاختراع الممنوحة لسبع بلدان عربية سنة 2017؛ حيث أضيفت إليها العراق والكويت وقطر؛ بينما لا يوجد بيانات عن الجزائر ومصر ولبنان.

تعد قاعدة المعلومات المتعلقة بعدد براءات الاختراع مصدراً مهماً للمعلومات عن الابتكار التكنولوجي وهو مؤشر جيد، وذلك باعتباره منتجاً للبحث والتطوير في بلد ما. يستعرض الجدول الرقم (1) عدد البراءات الممنوحة للبلدان العربية من سنة 2013 حتى 2017 بحسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو (WIPO) . نلاحظ في السنتين 2013 و2014 أن الجزائر كانت سبَّاقة في هذا المجال؛ فقد حصلت على 5127 براءة اختراع سنة 2013 و5372 براءة اختراع سنة 2014، وجاءت تونس في المركز الثاني بـ 589 براءة سنة 2015؛ بينما احتلت مصر المركز الثالث برصيد 415 براءة سنة 2015، وجاءت الجزائر في المركز الرابع برصيد 353 براءة اختراع سنة 2015، وحدثت تغيرات كمية ونوعية سنة 2016. بينما تصدرت السعودية الدول العربية في سنتي 2015 و2016 برصيد 763 و595 براءة اختراع على التوالي. في سنة 2017 جاءت تونس في الصدارة بـ 555 براءة اختراع تليها السعودية ثم المغرب. ونشير هنا إلى أن ما يقرب من نصف البلدان العربية يوجد في قائمة البلدان المبتكرة، وهي: السعودية والإمارات وقطر ولبنان والأردن والكويت واليمن وتونس والمغرب ومصر والجزائر؛ بينما بقية البلدان العربية تكاد تكون غائبة تماماً عن هذا المضمار البحثي، وذلك مقارنة ببعض البلدان النامية، مثل: ماليزيا وتركيا وجنوب أفريقيا وإيران كما مبين في الجدول الرقم (1).

الشكل الرقم (4)
عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع وبراءات الاختراع الممنوحة في البلدان العربية سنة 2017



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: World Intellectual Property Indicators (2018), World Intellectual Property Organization, WIPO Economics and Statistics Series, Statistical Appendix.

نلاحظ في الشكل الرقم (5) الذي يقارن بين بلدان عربية وبلدان نامية أخرى، أن خمسة بلدان عربية حصلت على الجزء الأكبر من براءات الاختراع الممنوحة في البلدان العربية بأهمية نسبية تصل إلى نحو 91 بالمئة من إجمالي البراءات الممنوحة في الأعوام 2013 ـ 2017، وهي: الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة والمغرب والسعودية، تليها الأردن وتونس وقطر ولبنان، ثم البحرين واليمن والسودان؛ أما باقي البلدان العربية فقد تعذَّر الحصول على معلومات عنها.

من وجهة أخرى نجد أن ترتيب الجامعات وتصنيفها محلياً وعالمياً له علاقة بعدد براءات الاختراع داخل كل جامعة على حدة. فمثلاً حققت الجامعات الجزائرية منذ تأسيسها الكثير من الإنجازات الكمية؛ لكنها في الوقت ذاته استطاعت وبإمكانات متواضعة أن تحقِّق بعض الإنجازات النوعية التي يجب أن تسهم في التنمية الاقتصادية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى عدد براءات الاختراع بوصفها مؤشِّراً مهماً للابتكار الذي حقَّقه عدد من الباحثين المخترعين في بعض مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية سنة 2017، كما هو مبسوط في الجدول الرقم (2)[18].

(18) انظر: ناصر يوسف وآمال شوتري، «الدور الجديد للجامعة الجزائرية: قراءة إنمائية استشرافية،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة خيضر، بسكرة ـ الجزائر)، العدد 47 (شباط/فبراير 2018).

الجدول الرقم (1)
وضع البلدان العربية في الإحصاءات الدولية للملكية الفكرية وبراءات الاختراع (2013 ـ 2017)

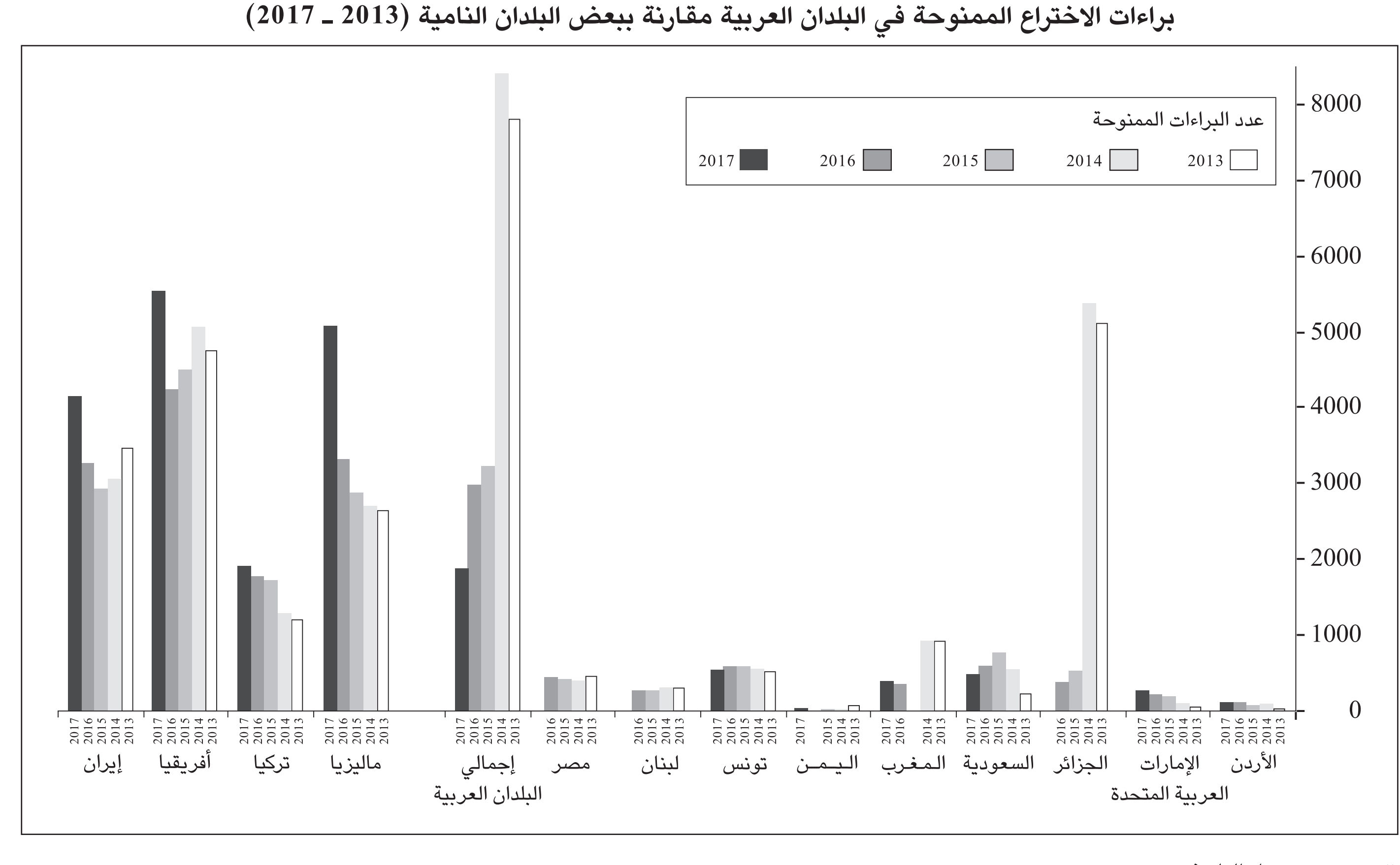
البلدان العربية	عدد البراءات الممنوحة				
	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	48	115	83	121	119
الإمارات العربية المتحدة	63	110	177	222	271
البحرين	2	ـ	ـ	ـ	ـ
الجزائر	5127	5372	353	383	ـ
السعودية	233	561	763	595	501
السودان	84	8	8	184	ـ
الكويت	ـ	ـ	ـ	ـ	65
العراق	ـ	ـ	312	ـ	388
المغرب	937	937	ـ	352	413
اليمن	82	20	15	ـ	28
تونس	535	552	589	583	555
سورية	ـ	ـ	14	32	3
عمان	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
فلسطين	ـ	ـ	131	ـ	ـ
قطر	ـ	ـ	ـ	ـ	37
ليبيا		ـ	ـ	ـ	ـ
لبنان	316	316	279	279	ـ
مصر	465	415	415	450	ـ
موريتانيا		ـ	ـ	ـ	ـ
بعض البلدان النامية					
ماليزيا	2660	2705	2877	3324	5063
تركيا	1211	1276	1723	1764	1900
جنوب أفريقيا	4756	5065	4499	4255	5535
إيران	3476	3060	2936	3268	4151

(ـ) عدم توافر بيانات.

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: World Intellectual Property Indicators (2013-2018), World Intellectual Property Organization (WIPO) Economics and Statistics Series, Statistical Appendix.

الشكل الرقم (5)

براءات الاختراع الممنوحة في البلدان العربية مقارنة ببعض البلدان النامية (2013 ـ 2017)



المصدر: من عمل الباحثين.

الجدول الرقم (2)

ترتيب الجامعات الجزائرية بحسب عدد براءات الاختراع (2016 ـ 2017)

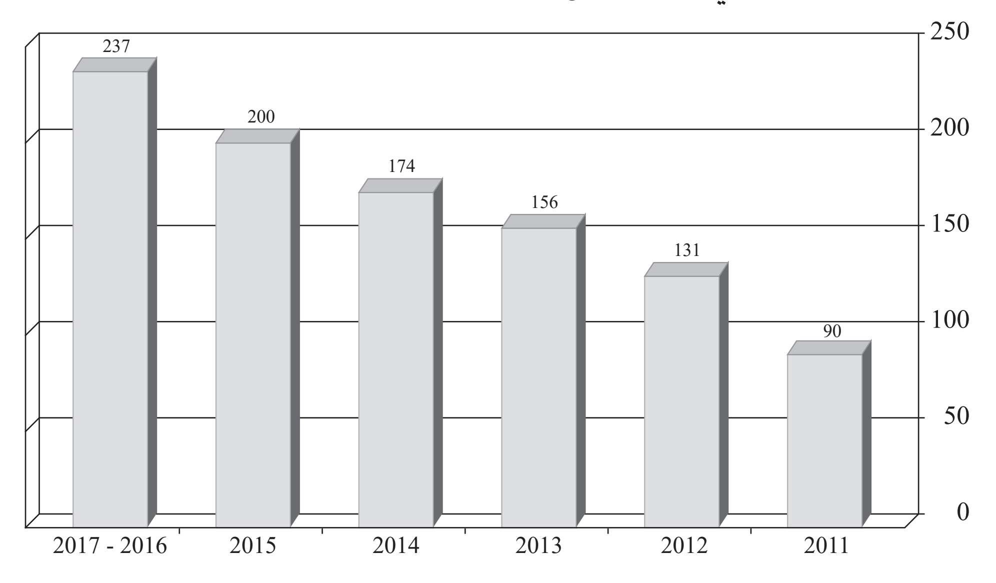
الترتيب	الجامعة	عدد براءات الاختراع	المجالات
1	جامعة البليدة 1	20	الفيزياء ـ الميكانيكا ـ الكيمياء
2	جامعة بومرداس	11	تكنولوجيا المعلومات ـ الكيمياء ـ الإلكترونيات
3	جامعة العلوم والتكنولوجيا ـ هواري بومدين	10	التكنولوجيا ـ الصناعة
4	جامعة بسكرة	9	الفيزياء
5	جامعة سيدي بلعباس	9	تكنولوجيا المعلومات ـ صناعة البلاستيك ـ المياه
6	جامعة قسنطينة1	8	الإنشاءات الثابتة
7	جامعة سطيف1	8	التقنيات الصناعية ـ البلاستيك ـ الصيدلة
8	جامعة وهران (سينيا)	5	التقنيات الصناعية
9	جامعة لغواط	5	الفيزياء ـ الميكانيكا
10	جامعة ورقلة	5	الفيزياء
11	جامعة جيجل	4	الفيزياء
12	جامعة بجاية	3	الفيزياء
13	جامعة تلمسان	3	الفيزياء ـ تكنولوجيا المعلومات
14	جامعة محمد بوضياف ـ وهران	3	الإلكترونيات
15	جامعة المدية	2	الصحة ـ هندسة العمليات ـ الإلكترونيات
16	المدرسة الوطنية لعلوم البحر وتهيئة الساحل	2	علوم البحار
17	جامعة أدرار	1	معالجة النفايات ـ الطاقة
18	جامعة عنابة	1	التكنولوجيا ـ الصناعة
19	جامعة باتنة	1	الفيزياء
20	جامعة بشار	1	الإنشاءات الثابتة ـ التقنيات الصناعية
21	جامعة خنشلة	1	الفيزياء
22	جامعة تيزي وزو	1	الفيزياء
23	المدرسة الوطنية العليا المتعددة التقنيات ـ الجزائر	1	الطاقة ـ التكنولوجيا
24	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات ـ وهران	1	الفيزياء
المجموع		**115**	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: Recueil des Brevets d’Invention, DVITT, DGRSDT, MESRES, 2017, l’Algerie.

من وجهة أخرى، نلاحظ في الشكل الرقم (6) حصول تطور في عدد براءات الاختراع للمخترعين الجزائريين في الفترة 2011 ـ 2017؛ حيث من المتوقع ارتفاع وتيرة الاختراعات خاصة في مراكز البحوث التابعة لوزارة التعليم والبحث العلمي الجزائرية التي حصلت على 90 براءة اختراع سنة 2017، أو التي تنشط خارج الوزارة بحصولها على 25 براءة اختراع في السنة نفسها. ويعود ذلك إلى التطور الكبير في تسجيل براءة الاختراع مقارنة بالسنوات السابقة، نتيجة الجهود المبذولة في تقنين الملكية الفكرية وحمايتها.

الشكل الرقم (6)

التطور في براءة الاختراع لمخترعين جزائريين (2011 ـ 2017)



المصدر: Enquete de la DGRSDT (December 2017).

إن المجتمع العربي، بل إن الإنسان العربي، بات يعتمد بشكل شبه كلي على تكنولوجيا واختراعات البلدان المتطورة، ذلك بأن العرب استوردوا المعدات والآلات الحديثة واستخدموها؛ إلا أنهم لم يحاولوا دراستها وفهمها بهدف تطويرها.

إن الثقافة المشجعة على الابتكار لا تزال ضعيفة في البلدان العربية، لكن بعض البلدان العربية ـ وبخاصة الخليجية منها ـ بدأت في السنوات الخمس الماضية تبدي اهتماماً متزايداً بالابتكار، وتشجع المواطنين على إنتاج براءات اختراع وتسجيلها محلياً لدى المكاتب الدولية ذات الصلة، وبخاصة مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي. الفجوة واسعة جداً في منطقة الشرق الأوسط بين العرب وجيرانهم في تركيا وإيران في طلبات تسجيل براءات الاختراع. وعلى عكس الأرقام فإن أوضاع البحث العلمي وثقافة

الابتكار في الوطن العربي ـ على الرغم من ثرائه المادي والبشري ـ ما زال في ذيل القائمة العالمية لمؤشرات التقدم العلمي والتكنولوجي. في المقابل يحقق العرب المقيمون في المهجر والمنافي إنجازات علمية ومعرفية رائدة.

في غياب سياسات عربية حكومية فاعلة وعاملة، ستتّسع الفجوة بين الجامعة والتنمية، وقد تفضي إلى التبعية العلمية والتكنولوجية للخارج، على الرغم من وجود مبادرات بحثية فردية طامحة لا تعيرها الحكومات أدنى اهتمام.

في آخر تقرير حول التنمية الإنسانية العربية لعام 2018، يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ما يقارب ثلث سكان المنطقة العربية هم من الشباب في أعمار 15 ـ 29 سنة، وهناك ثلث آخر يقل عمرهم عن 15 عاماً، ما قد يضمن استمرار هذا الزخم السكاني إلى العقدين المقبلين على أقل تقدير، ويُوفِّر فرصةً تاريخية يتحتّم على البلدان العربية اغتنامها. في المقابل تعاني أغلب البلدان العربية تردّي مستوى التعليم العالي وضعف الجامعات، وبخاصة في التخصصات العلمية، وعدم وجود مناخ ملائم للبحث العلمي على المستوى المادي من خلال ضعف الإنفاق الحكومي والخاص، وعلى مستوى السياسات العامة. علاوة على أن الأوضاع الأمنية والحروب والثورات التي تعيشها البلدان العربية والتهديدات الإرهابية قد زادت الأوضاع تردياً أكثر من أي وقت مضى؛ وهذا يجعل الاهتمام بتطوير القدرات العلمية والتعليمية والاهتمام بالمواهب والرفع من كفاءاتها ودعمها في سبيل الابتكار والاختراع أمراً ثانوياً؛ حيث تذهب أغلب الموارد إلى استيراد السلاح وإخماد الانتفاضات الاجتماعية ومقاومة الإرهاب.

خامساً: التعاون التكنولوجي العربي ومعوقاته

يعتمد البحث العلمي والتطور التكنولوجي على الإنسان ومستواه العلمي وتدريبه المهني وقوة إدراكه وقدرته على فهم التكنولوجيا ونقلها. والواقع العربي يظهر أن المجتمع العربي، بل إن الإنسان العربي، بات يعتمد بشكل شبه كلي على تكنولوجيا واختراعات البلدان المتطورة، ذلك بأن العرب استوردوا المعدات والآلات الحديثة واستخدموها؛ إلا أنهم لم يحاولوا دراستها وفهمها بهدف تطويرها والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، أو بعبارة أخرى لم يتمكنوا حتى الوقت الراهن من تحقيق نقل حقيقي للتكنولوجيا ومن تطويعها واستيعابها؛ حيث يعيش الإنسان العربي عالة على تكنولوجيا البلدان المتطورة واكتشافاتها، ولا سيَّما «إن الحزمة التكنولوجية المكونة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا النانوية وتكنولوجيا المواد الجديدة رباعية شديدة التداخل والتفاعل فيما بينها، وهي المحرك الرئيسي للثورة التكنولوجية التي سوف يشهدها العالم حتى 2020 على الأقل. لا توجد رؤية عربية شاملة لهذه الرباعية التكنولوجية الحاسمة، بل لا توجد رؤية عربية لأي منها على حدة، باستثناء استراتيجية عربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعت على عجل تلبية لمطالب مؤتمر القمة العالمية

لمجتمع المعلومات التي عقدت دورتها الثانية في تونس في العام 2005»[19]. ومثل هذه الرؤية لم يحصل لها المتابعة لتوسيع مداركها، ولم يتم الوقوف عليها وتتبع مسارها المستقبلي.

يعاني الوطن العربي وجود صعوبات متعددة تعوق البحث العلمي، ومن أهم هذه المعوقات:

1 ـ عدم توافر التمويل المالي اللازم، وهذا ما يؤدي إلى عدم توفير البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي. كما يظهر ذلك من خلال النقص الواضح في الأجهزة العلمية التي يحتاج الباحث العربي إليها مثل المختبرات والأجهزة. ناهيك بالمكتبات، فهي غير موجودة بالمعنى العلمي المعاصر. فالمراجع قديمة، وطلب المصادر والمعلومات ما بين المكتبات العربية والعالمية شبه مفقودة. أضف إلى ذلك النقص في المراجع والدوريات العلمية ودور النشر؛ ما يجعل الباحث العلمي في الوطن العربي يدخل في عزلة مطلقة، فهو لا يستطيع حضور المؤتمرات العلمية في تخصصه، ولا يحصل على المصادر العلمية التي تساعده على البحث العلمي، ولا الأجهزة العلمية اللازمة لعمله للحصول على نتائج جيدة. في غياب سياسات حكومية عربية فاعلة وعاملة، ستتَّسع الفجوة بين الجامعة والتنمية، وقد تفضي إلى التبعية العلمية والتكنولوجية للخارج، على الرغم من وجود مبادرات بحثية فردية طامحة لا تعيرها الحكومات أدنى اهتمام. يقول زحلان: «ومن أواخر سنوات الـ 1990 كانت هناك جهود متزايدة لربط البحث والتطوير بتطبيقات في الصناعة؛ لكن التقدم كان بطيئاً ومحدوداً. فالنيات موجودة، لكن البيئة التمكينية هي إما ضعيفة أو غير موجودة [...] في عام 2005 خمسة بلدان عربية فقط كان لديها ناتج من أكثر من 500 منشور في كل العلوم التطبيقية: الجزائر (608)؛ مصر (2,174)؛ الأردن (588)؛ السعودية (846) وتونس (594). تسعة بلدان كان لديها ناتج أقل من 100 [منشور] في كل العلوم التطبيقية. كان نصف ناتج البلدان العربية في العلوم التطبيقية في الهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية. ومع ذلك ما زالت البلدان العربية تستورد هذه التكنولوجيات، وما زالت بعيدة جداً من استخدام قدراتها الوطنية، ومن الاعتماد على الذات بها»[20]. وهذا الخلل نراه يرجع، ولا سيَّما في الجزائر، إلى أن «التعليم لا يزال في الجزائر مطلباً استهلاكياً، وليس استثماراً قومياً، ذلك ما أدى إلى ضعف إسهامه في النمو الاقتصادي»[21]. ومن ثم يتعذَّر أن يكون هذا النمو الاقتصادي، على ضآلته، في خدمة العلم والبحث العلمي.

تفتقر معظم البلدان العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، التي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانات المادية الضرورية.

---

(19) نبيل علي، **العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول**، عالم المعرفة؛ 369 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009)، ج 1، ص 258.

(20) أنطوان زحلان، «العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية: البحث والتطوير في البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 384 (شباط/فبراير 2011)، ص 37.

(21) حسين بن العارية، «دور التعليم في النمو الاقتصادي: مع الإشارة إلى حالة الجزائر»، **المستقبل العربي**، السنة 34، العدد 397 (آذار/مارس 2012)، ص 92.

2 ـ عدم الاهتمام بالباحث العربي وعدم تأمين مستلزماته؛ وهذا لا يمكِّنه من العيش عيشة كريمة بتوفير جو علمي بعيد من البيروقراطية والروتين. فالباحث في أي بلد من بلدان العالم يعيش عيشة هنية؛ حيث تتوافر له مستلزمات الحياة الضرورية، علاوة على أن دخله يمكِّنه من تأمين متطلباته كاملة. إن الأمم العربية لا نراها تنهض بالابتكار إن لم تستفد من عقولها المهاجرة؛ ففي الهند كانت الحكومات واعية بأهمية المتعلِّمين والباحثين الذين هاجروا لأسباب معروفة للحكومات؛ إذْ إن النظر في هذه الأسباب سبق النظر في طريقة الاستنجاد بهذه العقول؛ حيث إن هذه العقول عاقلة هي الأخرى، ولا تطلب من بلدها المتخلف إلا ما هو معقول ومقبول من عيشة محترمة لا تعوق نشاطهم العلمي، كما حدث في الهند المتخلفة التي أنقذتها عقولها المهاجرة المتقدمة، وهو ما حصل في الصين أيضاً؛ ولعل عدد السكان وحجمه، الذي يعد نصفه متعلِّماً، أدَّى دوراً بارزاً في عملية الإنقاذ العلمي والجامعي. إن العقول المهاجرة في هذه الحالة ستكون كثيرة، والذي يعود ليس قليلاً. إن الناجح هو من نجح في بلده؛ حيث إن للحرية أهمية في حصول البحث العلمي في الخارج، وللكرامة أهمية في نجاح البحث العلمي في الداخل. ولكن كل ذلك يتوقف على وجود سياسات حكومية واعية؛ ففي الهند «أرسى نهرو قواعد بنية أساسية. كانت هناك موارد طاقة قوية، ومختبرات جيدة التجهيز، ومصانع تعمل بكفاءة، وجيش متسلح بالعلم من الباحثين والمهندسين المدربين، الذين ستحط رحال كثير منهم في وطنهم، عائدين من وظائفهم التي عملوا بها خارج البلاد. لقد كانت الهند على أهبة الاستعداد للمعركة في عصر التكنولوجيا القادم، على الرغم من أن نهرو لم يطل عمره ليرى ذلك بعينيه»[22].

البعثات العلمية المنظمة والمستديمة كانت سبباً في النهضة العلمية اليابانية والصينية والهندية التي اختصرت الوقت واحترمته، وذلك بتكوين الإنسان واستثمار الأرض.

3 ـ غياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة؛ إذ تفتقر معظم البلدان العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، التي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانات المادية الضرورية. إن البلدان العربية غائبة عن الاقتداء بالتعاون الإقليمي في العالم إلى جانب تعاون عالمي يحصل حتى بين دول تختلف في اللغة والثقافة؛ فقد «أسفر تقرير اليونسكو عن تطبيقات التكنولوحيا النانوية عن مفاجأة كبيرة متمثلة بكمّ المبادرات على صعيد النانو التي اتخذتها الدول النامية والبازغة، سواء على مستوى البحوث النظرية أو التطبيقات العملية.. هناك نسبة عالية لبراءات الاختراع في دول العالم الثالث (36 بالمئة أوروبا، 34 بالمئة أمريكا، 28 بالمئة آسيا). لقد نجحت دول مثل الصين والهند والبرازيل في أن تؤمِّن لنفسها موقعاً حصيناً على الخريطة الجيونانوية، وقد أقامت الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا تحالفاً للتعاون العلمي والتكنولوجي في هذا المجال التكنولوجي الواعد، وقد لحقت بالركب دول نامية كثيرة مثل

(22) سايني، **أمة من العباقرة: كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم،** ص 22.

الفيليبين وكوريا وفيتنام وتايلاند وماليزيا والمكسيك وشيلي»[23]. إن الإنفاق على البحث العلمي مرتبط بوجهات النظر في الوزارات المختلفة؛ فمن الممكن أن توضع خطة للبحث العلمي في وزارة معينة وبمجرد تغيير الوزارة تصبح الخطة كأنها لم تكن، وهو ما يظهره عدم وجود خطط استراتيجية في مجالات الحياة كافة. فكثيراً ما يتوقف البحث في مجال معين عند تغير الأشخاص لمجرد أن هذا المجال من البحث لا يروق لهم، أو غير مجدٍ في نظرهم، أو خارج اهتمامات أصحاب المناصب المستجدة.

4 ـ النظام السياسي يؤثر تأثيراً بالغاً بممارساته في المناخ الفكري؛ فالبحث العلمي يتطلب ممارسة للحرية الأكاديمية في أجلى صورها، وإمكان التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، كما أن اتجاهات النخبة السياسية الحاكمة إزاء العلم ـ سواء من ناحية تقديره بوصفه قيمة عليا في ذاته من ناحية، أم بوصفه وسيلة ناجعة من ناحية آخرى للتصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع ـ سيحدد إلى أي مدى يكون حجم الاهتمام الذي يمنح للمؤسسات العلمية، ودرجة التركيز على تأهيل أصحاب العلم، وكذلك مقدار التمويل الذي سيخصص للبحث العلمي.

5 ـ عدم التخطيط الجيد للبعثات العلمية إلى الخارج رغم التكاليف الكبيرة التي تتحملها الدولة في هذا الصدد. فالبعثات العلمية المنظمة والمستديمة كانت سبباً في النهضة العلمية اليابانية والصينية والهندية التي اختصرت الوقت واحترمته، وذلك بتكوين الإنسان واستثمار الأرض.

6 ـ ضعف مراكز البحث العلمي والوحدات الإنتاجية في التعامل مع براءات الاختراع؛ فإذا «أرادت البلدان النامية ومنها البلدان العربية أن تستفيد من براءات الاختراع المملوكة للشركات الاحتكارية الرأسمالية الأجنبية ومن المعرفة المتصلة بها، Know How في عملية تطوير صناعاتها الوطنية، فإن الاستفادة تجري أساساً عن طريق إبرام اتفاقات أو عقود بين هذه الشركات من جانب وبين الهيئات أو المؤسسات الوطنية التابعة للدول النامية»[24].

7 ـ عدم توافر المناخ العلمي، علاوة على أن المناخ العام في البلدان العربية لا يشجع على البحث العلمي واستثمار القدرات الإبداعية والابتكار لدى الأفراد العلميين.

خاتمة

يتوجَّه العالم أكثر مما مضى نحو الاقتصاد القائم على المعرفة؛ حيث تمثل التكنولوجيا أحد عناصر المعرفة التي باتت في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشهد العالم حالياً تغيرات جذرية في سوق التكنولوجيا، مثل تعاظم أهمية المدخلات التكنولوجية في عمليات الإنتاج والخدمات. تبين الإحصاءات الواردة ضمن هذا العمل التقييمي تدني تعداد براءات الاختراع المطلوبة والممنوحة في بلدان الوطن العربي، وهذا مقارنة بدول مثل: ماليزيا وتركيا وجنوب أفريقيا وإيران التي كان وضعها الاقتصادي والتعليمي إلى وقت قريب يتشابه أو يتطابق مع

---

(23) علي، **العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول**، ج 1، ص 261.

(24) زين، **نقل التكنولوجيا والدولة**، ص 337.

وضع البلدان العربية الحالية، لكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة: ما سبب هذا التدني الكبير في براءات الاختراع في الوطن العربي؟ فهل من إجابات حاسمة؟

هذه الإجابات الحاسمة قد تُقَدُّ قدّاً من كذا توصيات حول سبل تطوير الوضع العربي على صعيد البحث العلمي وبراءات الاختراع، وأهمها:

ـ على جميع الأطراف الفاعلة في الوطن العربي بذل المزيد من الجهود لرسم استراتيجية إنمائية للمعرفة وثقافة الابتكار والاختراع، علاوة على ضرورة مضاعفة الإسهام في مجال البحث العلمي على كل الصعد.

ـ خلق بيئة عربية مشتركة في مجال الاختراعات والابتكارات الحديثة، والدخول الجماعي في المنافسة الدولية، وتحفيز المبادرات الفردية الاستثنائية والصرف عليها، وتجشيع القطاع الخاص على الإبداع والابتكار تزامناً مع حماية الحقوق الملكية لتمكينه من جني العائد على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير.

ـ الحرص على مراجعة التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الصناعية للتأكد من مواكبتها للتغيرات في بيئة التجارة العالمية وما يطرأ عليها من مستجدات، وذلك لتحسين وضع البلدان العربية في ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية؛ وهذا قد يساعد على زيادة قدراتها التنافسية.

ـ نشر الوعى المجتمعي لدى المبدعين وجمهور المستهلكين بحقوق الملكية وتبسيط إجراءات تسجيلها.

ـ تشجيع مبادرات البحث العلمي والابتكار والاختراع في أوساط الموهوبين والمهووسين بالبحث، وذلك خارج المؤسسات العلمية والأكاديمية وإنْ أتت تحت رعاية الجامعة والقطاع الصناعي المبادر.

ـ تطويع المؤسسات الصناعية بحيث تكون أيضاً مؤسسات متعلِّمة مدى الحياة ومستوعبة لجديد الابتكارات؛ حتى يكون بإمكانها التواصل بيسر مع الجامعات والمؤسسات البحثية بوصفها مؤسسات معلِّمة ومبتكرة □

الهيئات المحلية الفلسطينية في الأرض المحتلة عام 1967 ومعضلاتها في ظل الاستعمار الاستيطاني

إيهاب محارمة(*)

باحث فلسطيني.

مقدمة

مع توقيع اتفاق أوسلو، المعروف رسمياً باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، عام 1993، بدأ الحديث عن أهمية إنشاء هيئات محلية تمارس دوراً خدماتياً وتنموياً على الأرض، في إطار تمكين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لهذا أصدرت السلطة الفلسطينية عام 1997 القانون الرقم (1) بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، اعتبرت فيه الهيئات المحلية جسماً إدارياً يناط به الحكم كونه شخصية اعتبارية مستقلة. وفي إثر ذلك، سعت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في إطار خطتها لبناء الدولة، إلى تأسيس هيئات محلية خاضعة للمساءلة والمحاسبة وكذلك توفير إدارات تتصف بالكفاءة وإدخال تشريعات لتنظيم وإصلاح العلاقة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية وتعزيز الاستقلال المالي وبناء القدرات التشغيلية والإدارية والمالية للهيئات المحلية. وقد عززت الحكومة هذا النهج، باستحداث جهاز تنموي عام 2005 يساعد الهيئات المحلية في أعمالها تحت مسمى «صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية».

إن الهيئات المحلية منذ اتفاق أوسلو، لم تسهم في تحقيق التنمية بل كرّست التبعية لنظام الاستعمار الاستيطاني، وذلك يعَدّ استمراراً لشكل التبعية السياسية والاقتصادية التي طبقها المُستعمِر الاستيطاني.

(*) البريد الإلكتروني: ihab.maharmeh@dohainstitute.org.

يشير تعبير «الهيئات المحلية» في هذه الدراسة إلى البلديات والمجالس القروية الموجودة في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يبلغ عددها قرابة 417 مجلس قروي وبلدية. تعتمد الدراسة للبحث عن طبيعة التبعية الاقتصادية على سياق محدد تمت معاينته من خلال تحليل ودراسة الأدبيات التي ناقشت دور ومكانة الهيئات المحلية الفلسطينية، فضلاً عن تحليل المشاريع التي نفذتها هذه الهيئات من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

تحاجّ الدراسة بأن الهيئات المحلية منذ اتفاق أوسلو، لم تسهم في تحقيق التنمية بل كرّست التبعية لنظام الاستعمار الاستيطاني، وذلك يعَدّ استمراراً لشكل التبعية السياسية والاقتصادية التي طبقها المُستعمِر الاستيطاني (Settler Colonialists) منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وذلك بهدف السيطرة على الأرض أولاً وأخيراً.

لم تعطِ اتفاقية أوسلو الفلسطينيين سوى حكم ذاتي مؤقت، وهذا بدوره لم يوقف التدخل الإسرائيلي في نموذج وطبيعة الإدارة الفلسطينية بشقيّها المركزي واللامركزي، الأمر الذي أعطى المستعمِر الاستيطاني ضماناً يعكس الانتقال في البنية الاستعمارية من الاستعمار الاستيطاني المباشر إلى الاستعمار غير المباشر.

تطرح هذه الدراسة التبعية الاقتصادية كمدخل لفهم ملامح معضلة الهيئات المحلية الفلسطينية، وتحديداً تأثير المشاريع التنموية الاقتصادية في الفلسطينيين الذين يسكنون في الأرض المحتلة عام 1967، ومن بينها مشاريع: الطرق، والكهرباء، والرقابة الصحية والزراعية، والصرف الصحي، والمياه، والمخصصة من أجل تحقيق التنمية. استهدفت الدراسة المشاريع التي نفذتها الهيئات المحلية والمخصصة لتحقيق التنمية الاقتصادية بهدف تخفيف البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي. جرى اختيار العيِّنة بناءً على مسح لجميع المشاريع التي نفذها صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، المخصصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2009؛ وهو العام الذي أطلقت فيه الهيئات المحلية مشروع التنمية الاقتصادية.

إن مسألة التبعية الاقتصادية ليست بعيدة أبداً من المناقشات حول الاستعمار الاستيطاني. الاقتصاد كما الأرض هو الحياة ـ أو على الأقل، الاقتصاد ضروري للحياة؛ لكن هذا لا يعني القول إن الاستعمار الاستيطاني هو ببساطة نوع من أنواع التبعية الاقتصادية. في بعض المواقع الاستيطانية، تمكنت المجتمعات المحلية من استيعاب المستعمِر وفرض نظام اجتماعي واقتصادي يتواءم وحاجاتها. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون هناك تبعية اقتصادية في غياب الاستعمار الاستيطاني.

إن المناقشات النظرية المطروحة والدراسات الأدبية المعمقة التي ناقشت دور ومكانة الهيئات المحلية في هذه الدراسة، إضافة إلى تحليل المشاريع التنموية، التي كشفت عن عمق

معضلة الهيئات المحلية، تعطينا فرصةً لاكتشاف الاحتمالات لفهم مستقبل هذه الهيئات بوصفها بديلاً محتملاً لصورة السلطة الفلسطينية القائمة. نحن بحاجة اليوم، وفي ضوء ندرة الدراسات الأكاديمية عن الهيئات المحلية، إلى تحطيم فهمنا التقليدي لدور المؤسسات الدولية في دعم التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولدور هذه الهيئات في تحقيق التنمية المحلية والمشاركة السياسية وخدمة المشروع الوطني، ولا سيَّما أننا نبحث في مرحلة تاريخية صعبة تمر بها القضية الفلسطينية.

أولاً: الهيئات المحلية والتبعية الاقتصادية: خلفية نظرية ومفاهيمية

حدثت زيادة مطردّة في دراسات الهيئات المحلية وتبعية الشعوب المستعمَرة منذ ثمانينيات القرن الماضي. وأصبحت محوراً مهماً في الكتابات البحثية والأكاديمية، وحظيت باهتمام جاد في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية والسياسية، ولا سيَّما مع بروز مدراس نظرية مثل نظرية ما بعد التنمية (Post Development Theory). ومع ذلك، يبقى الانشغال بفهم دور المحليات وأثرها في دعم وتعزيز التنمية في ظل تبعيتها للمُستعمِر الاستيطاني، جهداً بحثياً، من الضروري أن يستمر لتعزيز دراسات التنمية في ظل الاستعمار الاستيطاني.

إن المستعمِر الاستيطاني يعمل من خلال المدخل الاقتصادي على الاستيلاء والسيطرة على محرك عملية الإنتاج والتوزيع بين الناس، وذلك من خلال التحكم في عمالة السكان الأصليين بهدف تحقيق التبعية الاقتصادية.

تعود نشأة ووجود أنظمة الحكم والإدارة المحلية إلى التجمعات الإنسانية الأولى في العصور القديمة التي جمعت أفراداً وعائلات وقبائل سعت فيما بينها للعمل من أجل تلبية حاجاتها وإقامة المنشآت والمشاريع. ومع تطور المجتمع الإنساني وبدء الثورة الصناعية وهجرة سكان الريف إلى المناطق الصناعية الجديدة ظهرت الحاجة إلى إيجاد إدارة للمدن والقرى للإشراف على تنظيمها وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وقد برز منذ ذلك الحين مفهوم الحكم المحلي في فرنسا عام 1831، وذلك قبل أن تُعقد أول انتخابات لرؤساء المجالس المحلية عام 1881، وخلال الفترة نفسها ظهر مفهوم الحكم المحلي في إنكلترا مع ظهور قانون البلديات عام 1835 الذي تم بموجبه انتخاب رؤساء بلديات وأعضاء مجلس محلي. ومنذ منتصف القرن الماضي تطورت أنظمة الحكم المحلي والإدارة المحلية في بلدان العالم، وهدفت كل منها إلى بلورة نموذجها الخاص بالحكم من أجل تنظيم السلطة، واتخذت هذه الأنظمة نموذجَين هما؛ المركزية واللامركزية، وعملت كل دولة على تطبيق النموذج الذي يتناسب مع طبيعة نظامها السياسي[1].

(1) Pranab Bardhan, «Decentralization of Governance and Development,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 16, no. 4 (Fall 2002), pp. 185–205.

ظهر عدد من الاتجاهات في تعريف المركزية واللامركزية، واتخذت صوراً ومقاصد مختلفة. وما يهمنا في تعريف المركزية هو أنها تعني تركيز السلطة في يد جهة واحدة، بغض النظر إن كانت فرداً أو هيئة أو مجلساً. وقد اتخذت المركزية عدة أبعاد من قبيل: المركزية السياسية، والمركزية الاقتصادية، والمركزية الإدارية. وقد شملت جميعها مسعى واحداً، ألا وهو تركيز السلطة والقرار (السياسي أو الاقتصادي أو الإداري) بيد السلطة أو الحكومة المركزية[2].

أما عن اللامركزية فتعني توزيع السلطة بين الحكومة وهيئات أخرى ذات شخصية معنوية تدير شؤونها الإدارية على نحو مستقل وتحت إشراف الدولة ورقابتها. وتسعى الدول من خلال تطبيقها هذا النظام إلى تخفيف سيطرة المركز على جميع مفاصل الحكم. وقد اتخذت اللامركزية هيئاً متعددة لعل أهمها: اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، وتنقسم دول العالم بين هذين النوعين من اللامركزية، ففي **الأولى** تمنح الدولة المحليات سلطات تشرعية وتنفيذية وقضائية، أما **الثانية** فتوزع الدولة فيها السلطة والصلاحيات بينها وبين المحليات في المناطق الجغرافية التي تتبع لها وتعمل تحت إشرافها[3].

في ما يتعلق بتنوع شكل الإدارة والتنظيم داخل اللامركزية، ترد آراء متعددة حول مفهومَي الإدارة المحلية (Local Administration) والحكم المحلي (Local Governance)، فمن الناحية النظرية تُعرف **الأولى** على أنها «توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة تمارس عملها تحت إشراف السلطة المركزية ورقابتها»، بينما تُعرف **الثانية** على أنها «توزيع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة وبين حكومات الأقاليم»[4].

لا يختلف السياق الفلسطيني عمّا ورد في الأدبيات النظرية السابقة حول مفهومَي الحكم المحلي والإدارة المحلية، وإن كانت السلطة الفلسطينية اختارت دمج النموذجين بعضهما ببعض؛ إذ حددت السلطة الفلسطينية وفقاً للقانون الأساسي المعدل عام 2005 في المادة 85، طبيعة وصورة الإدارة المحلية للهيئات المحلية الفلسطينية من خلال النص التالي: «تنظم البلاد بقانون في وحدات إدارة محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون لكل وحدة منها مجلس منتخب انتخاباً مباشراً على الوجه المبين في القانون. ويحدد القانون اختصاصات وحدات الإدارة المحلية ومواردها المالية وعلاقتها بالسلطة المركزية ودورها في إعداد خطط التنمية وتنفيذها، كما

---

(2) James T. Young, «Administrative Centralization and Decentrlization in France,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 11 (January, 1898), pp. 24-43.

(3) Paul D. Hutchcroft, «Centralization and Decentralization in Administration and Politics: Assessing Territorial Dimensions of Authority and Power,» *Governance: An International Journal of Policy, Administration and Institutions*, vol. 14, no. 1 (January 2001), pp. 23-53.

(4) عبير المشني، «عشرون عاماً بعد أوسلو الحكم المحلي في فلسطين إنجازات وتحديات،» في: **الحكم المحلي في فلسطين: واقع ورؤية مستقبلية** (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2014)، ص 53.

يحدد القانون أوجه الرقابة على تلك الوحدات ونشاطاتها المختلفة»[5]. لكن في المقابل نجد أن قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لم ينسجم مع القانون الأساسي الفلسطيني كون هذه الهيئات تعمل وفق نموذج «الإدارة المحلية»، إذ عرَّف قانون الهيئات المحلية الفلسطينية الوزارة على أنها «وزارة الحكم المحلي» والوزير على أنه «وزير الحكم المحلي»[6]. وهذا بدوره أبصر على أن قطاع المحليات يواجه مشكلة عميقة منذ التأسيس على صعد شتى، هيكلية، وتنظيمية، ووظائفية، وأدائية[7].

وفي الحالتين، ما يهمنا هنا هو فهم تأثير التبعية الاقتصادية التي سعى لها المُستعمِر الاستيطاني، حيث لم تعطِ اتفاقية أوسلو الفلسطينيين سوى حكم ذاتي مؤقت، وهذا بدوره لم يوقف التدخل الإسرائيلي في نموذج وطبيعة الإدارة الفلسطينية بشقيّها المركزي واللامركزي، الأمر الذي أعطى المستعمِر الاستيطاني ضماناً يعكس الانتقال في البنية الاستعمارية من الاستعمار الاستيطاني المباشر إلى الاستعمار غير المباشر، وبما لا يؤثر في تحقيق التبعية له، وبما لا يؤثر أيضاً في هيمنته على الأرض وبنائه للمستوطنات.

يرى فضل النقيب، في تتبّعه لتطور الأدبيات النظرية عن مفهوم «التبعية الاقتصادية» في الأرض المحتلة عام 1967، أن الممارسات الإسرائيلية منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 استندت إلى أربع ركائز لتحقيق تبعية الفلسطينيين لإسرائيل وهي: تقليص سيطرة الفلسطينيين على الموارد الطبيعية، وعرقلة نشاطهم الاقتصادي، ورفع مستوى اعتمادهم على المصادر الخارجية، والتحكُّم في مسار التنمية المخصص لتطوير البنية التحتية والخدماتية[8].

تنبع أهمية الطرح الذي قدمه النقيب، من كونه يقدم تفسيراً لدور المستعمِر في جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بهدف تدمير القدرة التنموية للفلسطينيين، وإبقاء الأرض المحتلة مجالاً للنمو الاستيطاني في الحاضر والمستقبل. في مقابل ذلك، لا تمانع سلطات الاحتلال بزيادة معدلات نمو دخل الفرد العادي ما دامت معدلات الإفقار الوطني مرتفعة؛ إذ ترى سلطات الاحتلال أن نمو دخل الفرد العادي شريطة بقاء معدل الفقر العام الفلسطيني مرتفعاً، سيضمن لها التحكم في مقاومة الفلسطينيين للاحتلال من جهة، والمحافظة على تبعيتهم الاقتصادية من جهة ثانية[9].

---

(5) «القانون الأساسي المعدل لسنة 2005،» المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، غزة، 2003/3/18، شوهد في 2018/9/10، على الرابط: <https://goo.gl/aMCdJn>

(6) «قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية،» المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، غزة، 1997/10/12، شوهد في 2018/9/10، على الرابط: <https://goo.gl/59eWJ7>

(7) باسم الزبيدي، «نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين،» وزارة الحكم المحلي الفلسطيني (رام الله، 2009)، شوهد في 2018/12/11، على الرابط: <https://goo.gl/uZ22te>

(8) فضل النقيب، **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل**، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 20 ـ 33.

(9) فضل النقيب، «محطات رئيسية في تطور وتقييم الفكر الاقتصادي الفلسطيني،» ورقة قدمت إلى مؤتمر: التعاون من أجل التنمية في فلسطين: قيود وآفاق، مؤسسة التعاون (2013)، شوهد في 2018/9/10، على الرابط: <https://goo.gl/mEVbX2>.

سعت سلطات الاحتلال منذ اليوم الأول لاحتلال الضفة والقطاع، لإحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الفلسطيني. يستدل النقيب على ذلك؛ من أن جزءاً رئيسياً من دخل الفلسطيني يتوجب أن يأتي من خارج مساهمة الاقتصاد المحلي الوطني المعتمد على الزراعة والصناعة. لذا، عملت إسرائيل لفرض التغيير الهيكلي في الاقتصاد، على طريقتين: **الأول**، تغيير مفهوم العمل لبناء اقتصاد محلي، وهي التي عملت على بناء مستوطنات في مختلف مناطق الضفة والقطاع بهدف خلق حاجز لوحدة الجغرافيا الفلسطينية واستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة الفلسطينية. و**الثانية**، رفع معدل اعتماد الفلسطينيين على المساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية[10]، وهذا بدوره جرّد إمكان التحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بالرغم من محاولات الفلسطينيين تحقيق الاستقلال الاقتصادي[11].

بات المُستعمِر الاستيطاني مستفيداً من أموال التنمية المحلية المخصصة لتنمية المحليات الفلسطينية، وكذلك نجح في أن يصبح الشريك التجاري الرئيسي في القطاعات غير المنتجة وليس المعيق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وحسب.

يقول باتريك وولف، إن «المستعمر الاستيطاني يدمِّر ليحل محل». ويلاحظ ذلك من خلال مقولة ثيودور هرتزل، الأب المؤسس للصهيونية، في بيانه/روايته الاستهلالية، «إذا كنت أرغب في استبدال مبنى جديد بعمر قديم، فيجب أن أهدمه قبل أن أقوم ببنائه». ويستدل على ذلك من التبرير الأيديولوجي لنزع ملكية السكان الأصليين، وهو أن «نحن» (المستعمِر الاستيطاني) يمكن أن نستخدم الأرض بصورة أفضل. ويرى وولف أنه لتحقيق ذلك فإن المستعمِر الاستيطاني يعمل من خلال المدخل الاقتصادي على الاستيلاء والسيطرة على محرك عملية الإنتاج والتوزيع بين الناس، وذلك من خلال التحكم في عمالة السكان الأصليين بهدف تحقيق التبعية الاقتصادية. وبالتالي يرى أن المستعمِر الإسرائيلي سعى ولا يزال من خلال هذه التبعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لصالح المجتمع اليهودي في فلسطين وذلك على حساب السكان العرب المحيطين به[12].

يرى سليم تماري أن إسرائيل منذ اليوم الأول لاحتلال الضفة والقطاع منعت نمو القطاع الزراعي، وسرقت الأرض من المزارعين، بهدف إجبار الفلسطينيين على العمل في إسرائيل كأيدٍ عاملة رخيصة، ورفعت معدل الاعتماد على التحويلات والمساعدات المالية، حتى يصبح الفلسطينيون مستهلكين للبضائع الإسرائيلية، ومرتبطين بالخدمات التي تقدمها سلطات الاحتلال[13].

---

(10) النقيب، **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل**، ص 40.

(11) المصدر نفسه، ص 13 ـ 47.

(12) Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2008).

(13) سليم تماري، «تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال،» في: مجموعة من الباحثين، **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، ص 24.

وقد وضعت هذه السياسة التنمية الاقتصادية، التي تمثّل الهيئات المحلية ركيزتها، أمام إنكار تنموي جديد وصفته سارة روي بـ «اللاتنمية»، وهي «عملية التفكيك المنهجي والمنظم لاقتصاد السكان الأصليين على يد قوة مسيطرة، وذلك بهدف تجريدهم من مواردهم ومن أي وسيلة من شأنها أن تتيح لهم إنشاء قاعدة اقتصادية لدعم وجودٍ مستقلٍ لهم في أرضهم»[14].

إن المشاريع المخصصة لتحقيق التنمية الاقتصادية لا تعمل في إطار بناء تنمية فلسطينية حقيقية، بل تتكامل مع السياسة الإسرائيلية في السماح بالرفاه والنمو الفردي في مقابل منع تنمية شاملة للفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1967.

ولاحقاً أكدت ليلى فرسخ «أن الضفة والقطاع شهدتا تطوراً معاكساً يعود إلى الاستراتيجية السياسية ـ الاقتصادية الإسرائيلية»[15]، ورأت أن اتفاقية أوسلو نجحت إلى جانب تعميق التبعية الاقتصادية في فرض التجزئة الجغرافية، وهذا أدى بدوره إلى الكشف عن معضلة جديدة تواجه الحكم المحلي الفلسطيني، وهي التي ترى أن المحليات باتت تتكون من أربع بانتوستانات (واحدة في قطاع غزة و3 في الضفة الغربية)، وكلها معتمدة بالكامل على إسرائيل[16].

ارتكازاً على ما ورد، نرى أن أغلب المشاريع قبل توقيع اتفاقية أوسلو، كما سنرى في القسم الثاني من هذه الدراسة، خُصصت لقطاعات غير منتجة، كمشاريع البنية التحتية والتشييد، ويستدل على ذلك، أن مخصصات التنمية الاقتصادية لقطاعي الزراعة والصناعة بلغت 39 في المئة من إجمالي المساعدات، مقارنة بـ 61 بالمئة لقطاع البناء والخدمات[17]. وزاد الحال سوءاً بعد أوسلو، وهي المرحلة التي سيركز عليها القسم الثالث من هذه الدراسة، إذ تشير تقارير صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية إلى أن المشاريع التنموية بلغت 3.2 بالمئة من إجمالي المساعدات مقارنة بـ 96.8 بالمئة لمشاريع البناء والخدمات.

زد على ذلك، أن العوائد والمنافع الاقتصادية انعكست إيجابيّاً على الاقتصاد الإسرائيلي بدلاً من الاقتصاد الفلسطيني. ففي الفترة 1993 ـ 2018، ارتفعت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي

---

(14) Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1995), p 372.

(15) تقوم على أربعة عناصر؛ **الأول**: تهدئة الشعب الفلسطيني والسماح لمستويات المعيشة الفردية بالزيادة. و**الثاني**: تفكيك جغرافيا الضفة الغربية وقطاع غزة وجعل اقتصادها يعتمد على إسرائيل مع تقوية سلطات النخب التي تعمل في المحليات. و**الثالث**: مصادرة الأرض بهدف إنشاء البنية التحتية وضم أكبر أجزاء المنطقة. و**الرابع**: السيطرة ونقل الموارد من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل.

(16) Leila Farsakh, «The Palestinian Economy and the Oslo Peace Process,» *The Arab Research Institute (TARI),* <https://goo.gl/qPneYq>. (accessed on 2017/10/15).

(17) أنطوان منصور، «اقتصاد الضفة الغربية 1948 ـ 1984،» في: جورج العبد، محرر، **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 93 ـ 94.

في إسرائيل من 76 مليار دولار أمريكي عام 1993 إلى 350 مليار دولار أمريكي عام 2018[18]، في المقابل تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع، بلغ 2,843 مليون دولار أمريكي عام 1993[19] وارتفع إلى 13 مليار دولار أمريكي مؤخراً[20]، ولكن دون أي تأثير في معدلات البطالة التي بلغت قرابة 30 بالمئة عام 2018، وهكذا، بات المُستعمِر الاستيطاني مستفيداً من أموال التنمية المحلية المخصصة لتنمية المحليات الفلسطينية، وكذلك نجح في أن يصبح الشريك التجاري الرئيسي في القطاعات غير المنتجة وليس المعيق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وحسب.

وهذا يعني، أن المشاريع المخصصة لتحقيق التنمية الاقتصادية لا تعمل في إطار بناء تنمية فلسطينية حقيقية، بل تتكامل مع السياسة الإسرائيلية في السماح بالرفاه والنمو الفردي في مقابل منع تنمية شاملة للفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1967. وبهذا أُضعفت القطاعات المنتجة على حساب القطاعات غير المنتجة، وتأثرت بنية الناتج المحلي الإجمالي، فمن جهة، انخفض نصيب القطاعات الإنتاجية على حساب نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية، أدى الانخفاض إلى زيادة أهمية قطاع البناء والخدمات على حساب الزراعة والصناعة.

بعد قراءة مكثفة لمفهوم الهيئات المحلية والحكم المحلي والتبعية الاقتصادية، واستعراض السياق التاريخي وتفسيره، ننتقل الآن إلى معالجة جديدة تساعدنا على فهم السياسة الإسرائيلية تجاه الهيئات المحلية الفلسطينية، وتقوم على تحليل أثر المشاريع والخدمات التي قدمتها سلطات الاحتلال إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 لغاية توقيع أوسلو.

ثانياً: تنمية المُستعمَر كمدخل استعماري خلال الحقبة 1967 ـ 1993

مع نهاية حرب حزيران/يونيو 1967 واحتلال ما تبقى من الأرض، وجدت السلطات الاستعمارية نفسها أمام خمس وعشرين هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورثتها عن الحقب المتعاقبة على الأرض. لذا كان لا بد لسلطة الاحتلال من أن تبحث عن سياسة تهدف من خلالها إلى تمكين نفوذها وسيطرتها على الأرض، لذلك عملت على تعزيز تبعية الفلسطينيين اقتصادياً، وعزل التواصل بين المواطنين العرب في الضفة والقطاع، وتفتيت الكتلة الديمغرافية للفلسطينيين.

---

(18) البنك الدولي، «إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، 2018، شوهد في: 2018/12/16، على الرابط: <https://goo.gl/UXzbp7>.

(19) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994 ـ 2012،» أيلول/سبتمبر 2014، شوهد في: 2018/9/10، على الرابط: <https://goo.gl/BMLMuz>

(20) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «السيدة عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2017 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2018،» 2017/12/26، شوهد في 2018/9/10، على الرابط: <https://goo.gl/Cf4QJy>.

بدأت سلطات الاحتلال بتنفيذ سياستها بالتحكم وضبط الفلسطينيين منذ عام 1967 من خلال سياسة موشيه ديان، وزير الجيش الإسرائيلي، وفرض سياسة «الأمر الواقع»[21]، التي هدفت **أولاً** إلى إلغاء التقسيمات الإدارية الموروثة عن الانتداب البريطاني والإدارة الأردنية والمصرية، من أجل، فرض تقسيم إداري وسياسي وجغرافي يتواءم مع أهداف سلطات الاحتلال ويحقق التبعية لها، ما أسهم لاحقاً في ضبط الأرض المحتلة وإدارتها، وتشجيع الاستيطان[22]. وفي المقام **الثاني** ارتبطت السياسة الاستعمارية، بخطة «آلون»[23]، المقدمة من الوزير الإسرائيلي إيغال آلون، وهي خطة مثّلت باكورة التحول السياسي والاقتصادي بالمحليات، إذ هدفت إلى تمكين الحكم الذاتي، في مقابل تفكيك الارتباط بين الفلسطينيين، وتدمير أي تنمية اقتصادية، وخلق نخب مرتبطة بالمستعمِر من أجل تمرير المخططات الاستعمارية[24]. يمكن وصف سياسات الاحتلال في خطتي آلون وديان، أنها سياسات تمثّل المحليات جوهر عملها السياسي والاقتصادي، وتهدف إلى منع الفلسطينيين من تأسيس «مجتمع سياسي واقتصادي واجتماعي موحد»، وذلك بهدف إجبارهم على التبعية للمُستعمِر[25].

يرى شارل عيساوي في بحثه للتجربة الاستعمارية «أن تجربة شمال أفريقيا تظهر أن السيطرة الأجنبية المباشرة يمكن أن تقود إلى تطور كبير في الموارد للمستعمِر، لكن هذا التطور يعود بفوائد قليلة على السكان الأصليين»[26]. تشبه هذه المقاربة المشاريع التنموية التي نفذتها سلطات الاحتلال في الأرض المحتلة قبل توقيع أوسلو[27]، والتي ادّعت من خلالها بأنها تقوم

---

(21) هي عبارة عن سياسة تقوم على فرض وقائع استعمارية على الأرض، من أجل منع قيام قيادة فلسطينية موحدة، ومنع قيام أي ارتباط سياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على التباعد بين القيادات الفلسطينية، ومنع تأليف أجسام سياسية تقوم بدور تنموي يدعم ارتباط الفلسطينيين بأرضهم. للمزيد انظر: جيفري أرونسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990).

(22) Gershom Gorenberg, *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements 1967-1977* (New York: Times Books, 2006), p. 70-85.

(23) ارتكزت الخطة على تفتيت الكتلة الديمغرافية للفلسطينيين، وهي تنص على ضرورة خلق كتل استيطانية في الأغوار ومحيط القدس وكتلة استيطانية في نابلس وبيت لحم والخليل وغزة، وبهذا يجري قطع أوصال الفلسطينيين ومنع أي تكامل سياسي واقتصادي وتنموي. ومن خلال ذلك يتم تكوين بنى محلية تسهل عملية ضم قرى الضفة الغربية وقطاع غزة وبلداتهما. للمزيد انظر: «The Allon Plan 1967,» The Israeli-Palestinian Conflict: An Interactive Database, 1970, accessed on 25/10/2017, <https://goo.gl/PEVKWn>, «Allon Plan Map,» The Israeli-Palestinian Conflict: An Interactive Database, 1970, accessed on 25/10/2017, <https://goo.gl/5U4HSo>.

(24) Gorenberg, *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements 1967-1977*, pp. 90-125.

(25) Neve Gordon, «From Colonization to Separation: Exploring the Structure of Israel's Occupation,» *Third World Quarterly*, vol. 29, no. 1 (2008), pp. 35-40.

(26) Charles Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (London; New York: Routledge, 2010), p. 226.

(27) ماهر الشريف، **مقدمة في تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي** (بيروت: دار ابن خلدون، 1985)، ص 118 ـ 119.

على تنمية الفلسطينيين، وقد حصلت سلطات الاحتلال على دعم مالي دولي بهدف تحقيق التنمية للفلسطينيين، ووجدنا أن ثلاثة من بين المشاريع المنفذة مفيدة لغايات البحث، وذلك من ناحية المعلومات المتوافرة:

1 ـ شبكة الطرق

شيّدت حكومة الاحتلال، حتى عام 1977، وبموجب خطة آلون العديد من المستوطنات في المناطق العربية التي تحظى بوجود بشري منخفض، مثل منطقة غور الأردن، وجبال الخليل، ومنطقة القدس. وخلال حقبة حزب الليكود 1977 ـ 1984 انتشرت المستوطنات على نحو أكبر في معظم مناطق الضفة الغربية، وبخاصة في محافظات رام الله ونابلس. فمع منتصف الثمانينيات، تمكنت سلطات الاحتلال من السيطرة على نصف مساحة الضفة الغربية و30 بالمئة من مساحة قطاع غزة[28]. وقد احتاجت هذه المستوطنات إلى شبكة مواصلات للربط فيما بينها، لهذا بنت إسرائيل شبكة طرق سعت من خلالها لتحقيق «تفاعلات اجتماعية واقتصادية وسياسية بين إسرائيل والمناطق المحتلة، واتخذت طابعاً شبه دائم»[29].

إن إسرائيل تجنبت في عملية بناء الطرق المناطق السكنية الداخلية للقرى والبلدات والمدن العربية، بهدف إعادة رسم خارطة الأرض المحتلة. وبهذا باتت سلطات الاحتلال من خلال شبكة الطرق تسيطر على عملية التنمية في الضفة والقطاع.

سهلت هذه السياسة عملية إنشاء شبكة طرق استفاد منها الفلسطينيون، ولكنها في الوقت ذاته، هدفت مباشرة إلى رفع معدل الاستيطان، إذ يُلاحظ أن إسرائيل تجنبت في عملية بناء الطرق المناطق السكنية الداخلية للقرى والبلدات والمدن العربية، بهدف إعادة رسم خارطة الأرض المحتلة. وبهذا باتت سلطات الاحتلال من خلال شبكة الطرق تسيطر على عملية التنمية في الضفة والقطاع وتحصرها في مناطق محددة خارج المدن والقرى الفلسطينية[30]. وقد سرّع هذا المخطط في عملية حصر الفلسطينيين ضمن مناطق ضيقة تعاني واقعاً تنموياً مأزوماً، بينما يسمح للمستوطنين بالسيطرة على الأرض الفلسطينية من أجل تعزيز واقع جديد يسهم في دعم انتقال الموارد الصناعية والزراعية إلى إسرائيل.

2 ـ الكهرباء

تأسست شركة الكهرباء الفلسطينية عام 1921، ومنح فيها امتياز توليد الكهرباء لمدة سبعين عاماً، إلى رجل الأعمال اليهودي «روتمبرغ» الذي عمل على نحو وثيق مع الحركة الصهيونية،

---

(28) خالد عايد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977 ـ 1984** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عن شركة الخدمات النشرية المستقلة في نيقوسيا، 1986)، ص 114.

(29) Meron Benvenisti, *The West Bank Data Base Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington, DC; London: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 64.

(30) Raja Shehadeh, *Occupier's Law: Israel and the West Bank* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1985), pp. 51-57.

وقد حققت الشركة في حينه أرباحاً طائلة، واستغلت مياه نهر الأردن، وطُرد الفلسطينيون من أراضيهم من أجل توسعة المشروع[31]. ومن ثمّ، شكلت عملية توزيع الكهرباء؛ كأول مشروع خدماتي استعماري، بوابة لهيمنةٍ استيطانية من أجل تشجيع الصناعة اليهودية، ورفع مستوى الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وزيادة الإنتاج العائد بالفائدة على الاحتلال[32].

إن إسرائيل لم تعد تقدم أي نوع من الحساب للظروف التي يعيشها الفلسطينيون. ولعل أبرز المظاهر المهمة للهيئات المحلية بعد أوسلو، أن المستعمِر الاستيطاني لم يعُد مسؤولاً عن تقديم الخدمات الأساسية وتوقف عن دفع تكاليف استعمار الفلسطينيين.

زعمت إسرائيل بأنها قدمت خدمة الكهرباء إلى الفلسطينيين وذلك بهدف مساعدتهم على تحقيق التنمية، إلا أن الإحصاءات المتوافرة منذ عام 1967 تشير إلى أن مشروع الكهرباء أسهم في ارتفاع عوائد الصناعة الإسرائيلية بدلاً من الفلسطينية، إذ بلغت هذه العوائد قرابة 85 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. في مقابل ذلك، بلغت مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي نحو 6 بالمئة عام 1980[33]. وبناءً عليه، نرى أن مشروع الكهرباء خدم المُستعمِر الاستيطاني على نحو مباشر، فمن جهة أغلق الطريق على شركة كهرباء القدس الفلسطينية، ومن جهة ثانية عمل على زيادة الاستيطان من خلال رفع مساهمة الصناعة في المستوطنات الإسرائيلية الصناعية، ولعل أبرزها مستوطنات ميشور أدوميم ونعران[34].

3 ـ الرقابة الصحية والزراعية

زعمت سلطات الاحتلال من خلال تقرير عسكري صادر عام 1969، أنها أدخلت تقنيات حديثة في أنماط الرقابة الصحية، ورصدت عدد الماشية والدواجن، وتتبعت الأمراض التي تعرضت لها المواشي. ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال لها مصلحة خاصة في رصد أي وباء ومنع تطوره؛ لأن الفيروسات والأمراض لا تتوقف عند الفلسطينيين، بل من الممكن أن تصل إلى المستوطنين.

---

(31) صبري الخولي، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين** (القاهرة: دار المعارف، 1973)، ص 504 ـ 510.

(32) الشريف، **مقدمة في تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي**، ص 140.

(33) محمد شديد، «السياسة الإسرائيلية تجاه التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة،» في: العبد، محرر، **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**، ص 134 ـ 135.

(34) The Committee on the Judiciary United States Senate, *The Colonialization of the West Bank Territories by Israel* (October: 1977), pp. 9-10, accessed on 2/11/2017, <https://goo.gl/HU7VUr

وبالفعل، زعمت سلطات الاحتلال بأنها أدخلت برامج لتحصين المواشي بهدف وقف ارتفاع وفيات المواشي، وهذا بدوره أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاجية المزارعين الفلسطينيين[35]، إلا أن هذه السياسات الحمائية الاستعمارية لا تعني دعم الفلسطينيين، بل هي رصد لأعداد المواشي والدواجن، ما يؤكد اهتمام سلطات الاحتلال بالسيطرة على نمط معيشة الفلسطينيين. وينطبق هذا الحال على دمج الفلسطينيين في القوى العاملة الإسرائيلية، فلم يؤدِّ هذا الدمج إلى توفير العمالة الرخيصة للسوق الإسرائيلية فحسب، بل إلى الإيفاء بالحاجات الاقتصادية للمستوطنين، فضلاً عن تأثيره الكبير على مستوى معيشة السكان الأصليين[36].

في ضوء تفسير المشاريع الثلاثة الواردة، يمكن وصف استراتيجية المشاريع والخدمات الإسرائيلية لمناطق الأرض المحتلة خلال فترة الاحتلال المباشر للضفة والقطاع بـ «التجميلية»، كما يصفها ميرون بنفنستي الذي يرى أنها أدت إلى إحداث «تغيير ضمن الموارد الأساسية والبنية التحتية القائمة، دون بذل أي جهود لتحويل البنية الريفية... باتجاه معالجة الإنتاج وتحسين بنية أنظمة الدعم. وبهذا سمح الاقتصاد الإسرائيلي، للاقتصاد العربي بأن يتطور ولكن بشرط أن لا يتناقض مع مصالحه أو أهدافه أو خططه أو بما لا يضع أية أعباء مالية واقتصادية عليه»[37]. زد على ذلك، التفسير الذي قدمه يوسف صايغ حينما بيّن أن هذه المشاريع التي ينفذها المُستعمِر يسعى من خلالها إلى تحقيق تبعية المستعمَر للمستعمِر الاستيطاني، وهو الذي وسم هذه العملية بالاستعمار الداخلي (Internal Colonialism)؛ إذ يرى أن إسرائيل «استعمار استيطاني يسعى لتحقيق أهداف لا تتوقف عند عمليات عسكرية أو سياسية، إنما يسعى للتركيز على اقتلاع السكان الأصليين من أرضهم واستبدالهم بمستعمرين، وهذا ما يتطلب البحث عن تبعية طويلة الأمد لأولئك القاطنين في الأرض المحتلة من خلال إحداث تغييرات اقتصادية عبر تغيير بنية الاقتصاد المحلي للتجمعات الفلسطينية المحلية ومنح الفلسطينيين معدلات دخل عالية، ولكن بشرط أن تكون مصادر الدخل من مصادر خارج الاقتصاد المحلي (مصادر لا تساهم في عملية الإنتاج) وذلك من أجل المساهمة في تعطيل عجلة الإنتاج وتعزيز مسيرة الاستهلاك العام والتبعية للإسرائيليين»[38].

ما ورد يبيّن لنا أن الاستعمار الاستيطاني هدف من خلال مشاريع التنمية التي قدمها إلى الفلسطينيين إلى تحقيق تبعية الفلسطينيين لإسرائيل، بهدف الاستمرار بالتوسع والسيطرة على الأرض، إلا أن هذه المشاريع المنفذة لم تنجح في تقييد نمط حياة الفلسطينيين والسيطرة عليها، ولعل خير دليل على ذلك، هو اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. لكن الرغبة

---

(35) Gordon, «From Colonization to Separation: Exploring the Structure of Israel’s Occupation,» p. 29.

(36) Raphael Meron, *Economic Development in Judea-Samaria and the Gaza District: Economic Growth and Structural Change, 1970-1980* (Jerusalem: Bank of Israel Research Department, 1983), pp. 6-8.

(37) Meron Benvenisti, *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land* (Berkely, CA: University of California Press, 1995), pp. 9-10.

(38) Yusif A. Sayigh, «The Palestinian Economy under Occupation Dependency and Pauperization,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 15, no. 4, (Summer 1986), pp. 46-67.

السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع أوسلو هي من قيّدت نمط حياة الفلسطينيين، وهي فعلياً من أسهم في تمكين الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وهذا يشكل مدخلاً رئيسياً لفهم معضلة المحليات في الضفة والقطاع.

ثالثاً: كيف أسهمت الهيئات المحلية في إطالة أمد الاستعمار الإسرائيلي؟

ورثت السلطة الفلسطينية عند توقيعها اتفاقية أوسلو ما مجموعه 29 هيئة محلية، و81 مجلساً قروياً، وتعتمد وزارة الحكم المحلي على قانون الهيئات المحلية الرقم (1) لعام 1997، الذي ينص في افتتاحيته، على أن هذا القانون صيغ متسقاً مع قوانين الهيئات المحلية للإدارات المتعاقبة جميعها، من بينها الأوامر العسكرية الصادرة خلال فترة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة[39].

إن وزارة الحكم المحلي أعفت إسرائيل من تقديم خدماتها للفلسطينيين وتحمل تكلفة استعمارها لهم في مجالات التخطيط والتنظيم العمراني وتقديم خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والنفايات الصلبة والصحة العامة والبنية التحتية.

ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي برزت الرؤى الاستشرافية لطبيعة الإدارة المحلية الفلسطينية التي يريدها الفلسطينيون وذلك لتفادي التسلّط السياسي والإداري وتجنب الازدواجية واختلاط الصلاحيات ولتعزيز ديمقراطية الحكم[40]. إلا أن هذه الرؤى اصطدمت بجوهر اتفاق أوسلو الذي بدا على أنه يُشكّل ضماناً حقيقياً، يعكس الانتقال في البنية الاستعمارية من مبدأ الاستعمار الاستيطاني المباشر إلى الاستعمار غير المباشر، إذ لا تعني هذه الأخيرة إنهاء السيطرة على الفلسطينيين، بل تغييرها من نظام قائم على إدارة حياة السكان المستعمَرين إلى نظام لم يعد مهتماً بهم. وهذا يعني بأن إسرائيل لم تعد تقدم أي نوع من الحساب للظروف التي يعيشها الفلسطينيون[41]. ولعل أبرز المظاهر المهمة للهيئات المحلية بعد أوسلو، أن المستعمِر الاستيطاني لم يعُد مسؤولاً عن تقديم الخدمات الأساسية وتوقف عن دفع تكاليف استعمار الفلسطينيين.

---

(39) للمزيد حول القوانين والتشريعات والأوامر العسكرية التي نظّمت عمل الهيئات المحلية في فلسطين انظر: أحمد علي خالد، **التطور القانوني للهيئات المحلية في فلسطين** (بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد الحقوق، 2015).

(40) علي الجرباوي، «دور البلديات في فلسطين ـ الدولة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 3، العدد 9 (شتاء 1992)، ص 23.

(41) Gordon, «From Colonization to Separation: Exploring the Structure of Israel's Occupation,» p. 36.

في خضم التحول إلى «أيديولوجيا بناء الدولة» التي برزت على نحو أكبر بعد انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وظهور المشروع السياسي والاقتصادي لرئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض عام 2008[42]، بات اهتمام وزارة الحكم المحلي الفلسطيني منصباً على قضايا البنية التحتية وأوكلت للهيئات المحلية مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية للفلسطينيين. إلا أن غياب سيادة الفلسطينيين على الأرض والموارد برزت كإحدى المعضلات أمام تحقيق التنمية، إن لم تكنْ أهمها، ولهذا كانت النتيجة الحتمية لمشاريع الهيئات المحلية هي العجز[43].

قامت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها بعد أوسلو بزيادة أهمية الهيئات المحلية، وبات الفلسطينيون يَعدّونها ركيزة رئيسية في عملية بناء الدولة. ومنذ تأسيس وزارة الحكم المحلي عام 1994 وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية عام 2005 سعت السلطة إلى تطوير ودعم المحليات في الضفة والقطاع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للفلسطينيين. لكّنها في الوقت نفسه عملت على زيادة المحليات الفلسطينية، لا لتحقيق التنمية للفلسطينيين، بل لتوسيع نطاق سيطرتها وتوسيع قاعدة الولاءات السياسية لها ولمشروعها السياسي. وفي هذا السياق، عمدت وزارة الحكم المحلي إلى زيادة عدد البلديات والمجالس القروية، ورفعت مكانة التجمعات السكانية الصغيرة إلى بلدية، ومنحت العديد من المحليات الشخصية القانونية. وإذ تشير آخر إحصائية صادرة أن عدد البلديات وصل إلى 142 بلدية إضافة إلى 275 مجلساً قروياً، وهذا يعادل أربعة أضعاف عدد الهيئات المحلية قبل قدوم السلطة الفلسطينية[44].

زد على ذلك، أن وزارة الحكم المحلي أعفت إسرائيل من تقديم خدماتها للفلسطينيين وتحمل تكلفة استعمارها لهم في مجالات التخطيط والتنظيم العمراني وتقديم خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والنفايات الصلبة والصحة العامة والبنية التحتية. وهذا يعني، أن دورها بات عاملاً مساعداً في ترسيخ البنية الاستعمارية الاستيطانية، فقد أصبح الهمّ الرئيس للمحليات الفلسطينية هو التفاوض من أجل تحسين شروط الخدمات التي يتلقاها السكان المحليون؛ ما يعني تحسين شروط إدارة الواقع الاستعماري[45]، وهذا يمثّل لبّ وجوهر معضلة المشاريع التنموية التي نفذتها الهيئات المحلية الفلسطينية منذ أوسلو.

---

(42) قدم رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، رؤيته لمشروع بناء الدولة الفلسطينية، مرتكزاً على أسس التنمية التقنية، التي تعتمد على معايير المؤسسات الدولية وسياساتها، كالتحرير الاقتصادي والخصخصة، التي يمثّل القطاع الخاص محركها الرئيس. للمزيد انظر في: رجا الخالدي وصبحي سمور، «النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 22، العدد 88 (خريف 2011).

(43) خليل نخلة، **أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمرواغة المستديمة**، ترجمة ألبرت أغازريان (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004)، ص 142 ـ 144.

(44) جورج جقمان [وآخرون]، «ورقة حول الحكم المحلي في فلسطين،» في: **الحكم المحلي في فلسطين: واقع ورؤية مستقبلية**، ص 16.

(45) ليزا تراكي، «مقدمة،» في: ليزا تراكي، محرر، **الحياة تحت الاحتلال في الضفة الغربية وغزة: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008)، ص 21 ـ 22.

يعدّ برنامج التنمية الاقتصادية المحلية الممول من المؤسسات الدولية المانحة، أبرز البرامج التنموية التي نفذها صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية منذ عام 2009، وأهم المشاريع التنموية التي تنفذها الهيئات المحلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. يسعى هذا البرنامج لتشجيع المبادرات الانتاجية والتنافسية وحفزها من أجل زيادة النمو المستدام، لضمان نمو شامل يسهم في التخفيف من وطأة الفقر والبطالة، وتشجيع التعليم والابتكار، ورفع مستوى الكفاءة والنمو الاقتصادي وتحسين تحصيل الإيرادات والاستجابة للمجتمع المحلي، ومساعدتهم على تحسين أدائهم الإداري والمالي ورفع قدراتهم في مجال التخطيط[46].

ولتحقيق ذلك صرف الصندوق منذ تأسيسه عام 2005، قرابة 400 مليون دولار أمريكي، على مشاريعه الخدماتية والتنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي قطاعات البنية التحتية، وتنمية القدرات، والمبادرات المبتكرة على مستوى البلديات[47]. تشير تقارير وقواعد بيانات صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية إلى أنه قام بتوزيع حوالى 278.5 مليون دولار أميركي خلال الفترة 2009 ـ 2016، بمتوسط 35 مليون دولار أميركي سنوياً، أما في السنة الأخيرة فقد قدم الصندوق حوالى 55 مليون دولار أميركي إلى الهيئات المحلية الفلسطينية (انظر: الجدول الرقم (1))[48].

الجدول الرقم (1)

توزيع تمويل المنح والمساعدات الدولية للمحليات
في الضفة الغربية وقطاع غزة 2009 ـ 2017

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبلغ/مليون دولار	28	28	42	32	32	31	34.5	51	55

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

ووفقاً للمعلومات الـواردة في تقارير صندوق تطوير وإقـراض الهيئات المحلية، جرى تخصيص المساعدات المقرة للتنمية الاقتصادية حتى نهاية العام المنصرم على المشاريع التي

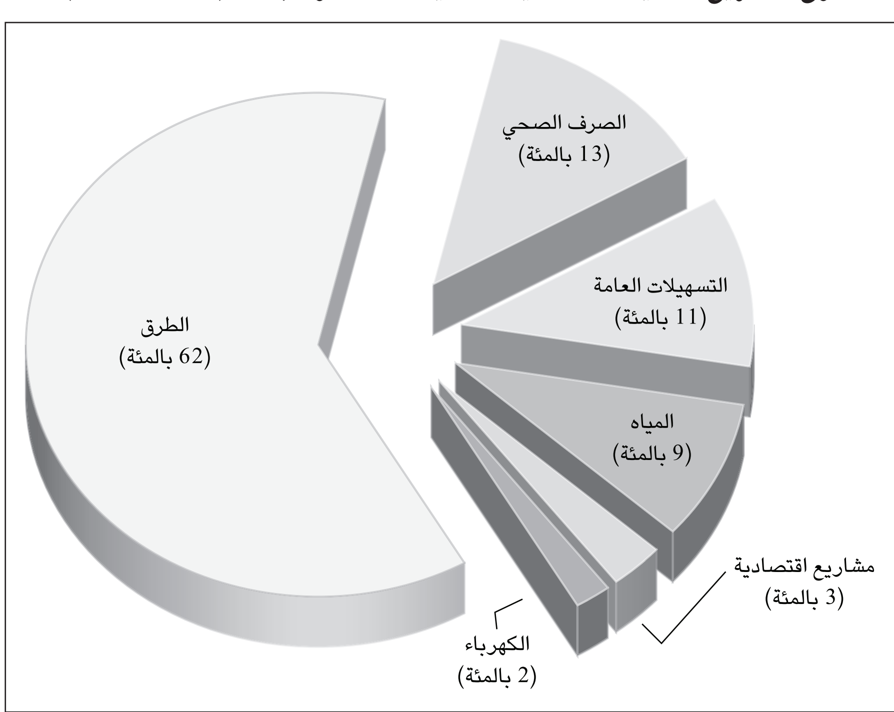
(46) Municipal Development Loan and Fund, «Annual Report 2009,» pp. 68 and 91-92, <https://goo.gl/kW57mA>, and Municipal Development Loan and Fund, «Semi Annual Report 2015,» <https://goo.gl/hG5jj7>.

(47) Municipal Development Loan and Fund, «Annual Report 2016,» <https://goo.gl/nQ7LGx>.

(48) «Annual Report 2009,» Municipal Development Loan and Fund, «Annual Report 2010,» <https://goo.gl/ozDW9V>; Municipal Development Loan and Fund «MDLF Annual Report 2011,» Municipal Development Loan and Fund, «Annual Report 2011,» <https://goo.gl/9Fzz6E>; Municipal Development Loan and Fund «MDLF Annual Report 2012,» <https://goo.gl/9ub3B5>; Municipal Development Loan and Fund «MDLF Annual Report 2013,» <https://goo.gl/P8gxeN>; Municipal Development Loan and Fund, «Annual Report 2014,» <https://goo.gl/eRyavx>; Municipal Development Loan and Fund, «Annual Report 2015,» <https://goo.gl/ANWGa8>; Municipal Development Loan and Fund, «Annual Report 2016,» <https://goo.gl/DTzs7i >.

لا تصب في مصلحة بناء اقتصاد وطني مستقل يحقق الأهداف التي يسعى لها بتخفيف الفقر والبطالة. وهذه الحالة نفسها التي تطرقنا إليها في القسم الثاني من هذه الدراسة، فنوعية هذه المشاريع المنفذة لا تسهم في بناء اقتصادي محلي وطني (انظر: الرسم البياني الرقم (1)).

الرسم البياني الرقم (1)
نوع مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية المُنفذة وحجمها (2009 ـ 2017)



الرسم البياني من إعداد الباحث.
المصدر: تقارير صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية للفترة 2009 ـ 2017.

تطرح وزارة الحكم المحلي أن المشاريع التي ينفذها تتمشى مع رغبة المؤسسات الدولية المانحة[49] في تنمية الهيئات المحلية، ومع رسالتها بأنها «وزارة رائدة تعمل على بناء قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار الحكم الرشيد»[50]. وكذلك تشير التقارير الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، إلى أن قطاع التنمية

---

(49) ومن الجدير بالذكر أن الوكالات المهتمة بتمويل مشروع التنمية الاقتصادية للهيئات المحلية منذ 2009، هي الوكالة الدولية الفرنسية للتنمية (AFD)، والحكومة الدنماركية، والوكالة السويدية للتنمية (Sida)، والحكومة الهولندية، والوكالة الألمانية (GTZ)، والبنك الألماني للتنمية (KFW)، بالتعاون مع البنك الدولي (WB).

(50) وزارة المالية والتخطيط، «قانون الموازنة العامة لعام 2017،» رام الله، 2017، ص 315، <https://goo.gl/raVtf4>

المحلية والبنية التحتية واحد من أربعة قطاعات، إلى جانب قطاع الحكم، والقطاع الاقتصادي، والقطاع الاجتماعي، موجودة دائماً ضمن موازنة الحكومة الفلسطينية. إلا أن المتتبع للموازنة الحكومية يرى أن قطاع التنمية المحلية والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية لا يحظى باهتمام كافٍ، إذ حصل قطاع الحكم المحلي على 4 بالمئة من إجمالي الموازنة العامة لعام 2018[51]، وكذلك لعام 2017، مقارنة بـ 3.65 بالمئة لعام 2016، و3 بالمئة لعام 2015، و11 بالمئة لعام 2010[52]، و20 بالمئة في موازنة لعام 2000.

بات أهم ما تقدمه المؤسسات الدولية منذ تولّي حكومات التكنوقراط الفلسطينية وفي ظل الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هو مجموعة من العوائد والمنافع الاقتصادية التي تعود إيجابيّاً على الاقتصاد الإسرائيلي، وليس على الاقتصاد الفلسطيني.

في ضوء هذه الأرقام (انظر: الرسم البياني الرقم (2)) يمكننا فهم تراجع اهتمام الحكومة بتحقيق التنمية الاقتصادية التي تنفذها المحليات، ويستدل على ذلك: **أولاً**، أن مشاريع التنمية الاقتصادية المنفذة لا تحقق أهدافها، وأبسط ما يمكن الإشارة إليه أن توزيع الأموال المخصصة لمشاريع التنمية البلدية التي تشمل بناء الطرق، أولى من التمويل المخصص لمشاريع إنتاجية تساهم في تقليل معدلات الفقر والبطالة. و**ثانياً**، مقابل انخفاض موازنة قطاع التنمية المحلية ارتفع الاهتمام بموازنة قطاع الحكم (مكتب الرئيس، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومجلس الوزراء، ووزارة الداخلية والأمن الوطني... إلخ)، التي باتت تعادل أكثر من عشرة أضعاف موازنة قطاع التنمية، إذ بلغت حصة قطاع الحكم عام 2018 قرابة 47 بالمئة من إجمالي الموازنة العامة[53]. وهذا يعني أن اهتمام الحكومة بقطاع الحكم والأمن بات يمثل تعبيراً صريحاً عن اهتمام المؤسسات المانحة بتقوية الأمن والحكم خلال مرحلة بناء الدولة على حساب التنمية المحلية.

بناءً عليه، فقد بات أهم ما تقدمه المؤسسات الدولية منذ تولّي حكومات التكنوقراط الفلسطينية وفي ظل الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هو مجموعة من العوائد والمنافع الاقتصادية التي تعود إيجابيّاً على الاقتصاد الإسرائيلي، وليس على الاقتصاد الفلسطيني[54]. زد على ذلك أن التمويل الذي حصلت عليه السلطة الفلسطينية من أجل دعم مشاريع التنمية الاقتصادية، لم

---

(51) وزارة المالية والتخطيط، «موازنة المواطن السنة المالية 2018،» رام الله، 2018، ص 14، <https://goo.gl/1SMDGT>

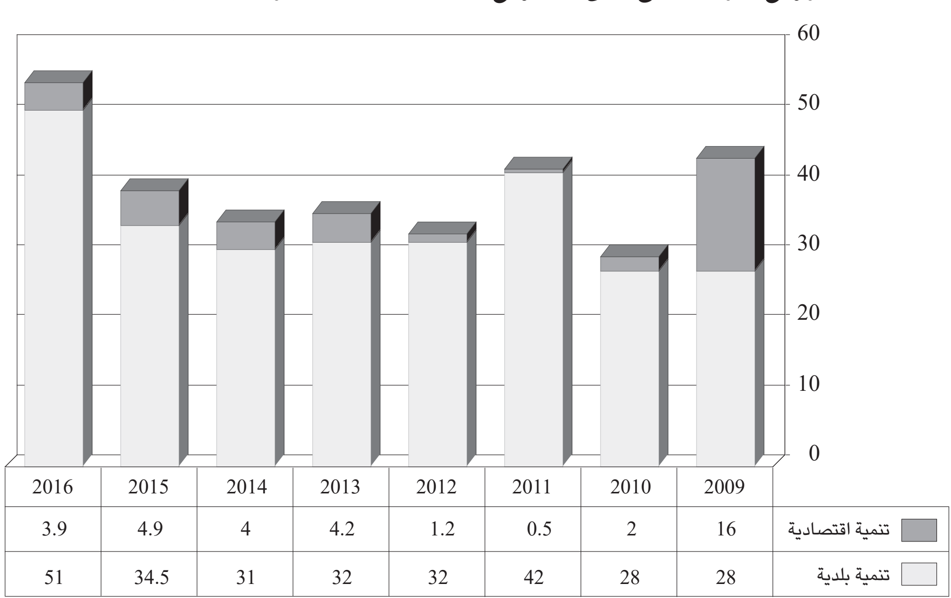
(52) وزارة المالية والتخطيط، «قانون الموازنة العامة 2010»، رام الله، <https://goo.gl/fNvLk3>؛ وزارة المالية والتخطيط، «قانون الموازنة العامة 2014»، رام الله، <https://goo.gl/2uyy7y>؛ وزارة المالية والتخطيط، «قانون الموازنة العامة 2015»، رام الله، <https://goo.gl/ZTEPQB>، ووزارة المالية والتخطيط، «قانون الموازنة العامة 2016»، رام الله، <https://goo.gl/mLKBHb>.

(53) وزارة المالية والتخطيط، «موازنة المواطن السنة المالية 2018،» ص 14.

(54) إيهاب محارمة، «تجربة التكنوقراط الفلسطينية: حكومات الحمد الله نموذجاً،» **سياسات عربية**، العدد 33 (أيلول/سبتمبر 2018).

الرسم البياني الرقم (2)

توزيع أموال المنح على مشاريع التنمية الاقتصادية والتنمية البلدية



	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تنمية اقتصادية	16	2	0.5	1.2	4.2	4	4.9	3.9
تنمية بلدية	28	28	42	32	32	31	34.5	51

الرسم البياني من إعداد الباحث.

المصدر: تقارير صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

يؤثر في معدلات البطالة التي لا تزال في تصاعد، وهي التي بلغت قرابة 30 بالمئة عام 2018، في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقارنة بـ 24.5 بالمئة عام 2009[55]؛ وهي السنة التي بدأت فيها الهيئات المحلية بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية. وكذلك تُشير الأرقام الحكومية إلى أن معدلات الفقر ارتفعت أيضاً من 22 بالمئة عام 1998 إلى 25.8 بالمئة عام 2012[56] قبل أن تصل إلى قرابة 53 بالمئة عام 2018.

يمكن تفسير المشاريع التي تنفذها الهيئات المحلية، المدعومة من جانب المؤسسات الدولية،

إن الهيئات المحلية منذ توقيع اتفاقات أوسلو دلّلت على إعادة تنظيم السلطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدلاً من انسحاب إسرائيل، وينبغي أن يفهم ذلك على أنه استمرار للاستعمار الاستيطاني باستخدام وسائل أخرى.

---

(55) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة الفلسطينية، 2009»، (رام الله، 2010) ص 38 ـ 76. شوهد في 2017/12/23، على الرابط: <https://goo.gl/29vErW>

(56) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للسكان 2013/07/11»، (رام الله، 2013)، شوهد في 2017/12/22، على الرابط: <https://goo.gl/K1ZsSC>.

أنها خلقت تشوهاً جديداً في الحكم الفلسطيني على نحو باتت فيه المساعدات تمثل عنصر قوة من أجل التأثير في القرار الفلسطيني الاقتصادي والسياسي. في الحصيلة، أسهمت هذه المشاريع في عزل الفلسطينيين وتجزئتهم. وهذا يفضي إلى معاينة منهجية، المقصود منها أن التعامل مع التنمية في الأرض المحتلة منذ عام 1967، جرى على أنه مسؤولية السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع ممولة من جهات دولية تساعد على تحقيق الرفاه الاقتصادي ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية والابتكار والاستجابة للفلسطينيين، في مقابل كل ذلك، أُهملت العلاقة مع الاستعمار الاستيطاني[57].

إن الفلسطينيين أضحوا أمام نظام يتشابه في حيثياته مع النظام الاقتصادي للأبارتايد، من خلال دعم البلديات كل منها على إنفراد، في مقابل عزل السكان الأصليين عن بعضهم.

وهكذا، فإن الهيئات المحلية منذ توقيع اتفاقات أوسلو دلّت على إعادة تنظيم السلطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدلاً من انسحاب إسرائيل، وينبغي أن يفهم ذلك على أنه استمرار للاستعمار الاستيطاني باستخدام وسائل أخرى. نصت اتفاقات أوسلو فعلاً، بلغة لا لبس فيها، على كيفية إعادة تنظيم سلطة إسرائيل في ثلاثة مجالات، هي: المؤسسات المدنية والاقتصاد وإنفاذ القانون[58]، وذلك مقابل تقديم إسرائيل مجموعة من الخدمات. لهذا بات الفلسطينيون يديرون محليات مقتطعة، في حين استمرت إسرائيل في السيطرة على باقي الأرض المتصلة. وهذه البنية باتت جزءاً صريحاً من تحميل الفلسطينيين مسؤولية إدارة أنفسهم في ظل الاستعمار مع حفاظ المستعمِر الاستيطاني على الهيمنة والتوسع وابتلاع الأرض.

وفي الحصيلة، أسهمت هذه السياسات والمشاريع في خَلق واقع بات أقرب إلى معازل (عربية ـ يهودية) و(عربية ـ عربية) تمارس كل منها سلطة «حكم ذاتيٍ» منقوص على سكانها وتخضع جميعها على نحو مباشر وغير مباشر لسيادة إسرائيل. يفهم من ذلك، أن الفلسطينيين أضحوا أمام نظام يتشابه في حيثياته مع النظام الاقتصادي للأبارتايد، من خلال دعم البلديات كل منها على إنفراد، في مقابل عزل السكان الأصليين عن بعضهم. وهذا النظام بات يساهم في تجزئة المجتمع لتجمعاتٍ خاضعة لحكم ذاتي في إطار نظام استعماري استيطاني، ويراهن في ذلك على منع أي تواصل بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع والقدس والأرض المحتلة عام 1948. وهذا بشرط أن تبقى مساهمة الفلسطينيين في الاقتصاد هامشية ولا تتعدى النصف في مقابل هيمنة السلطة الاستعمارية عليها[59]، وذلك يمثّل تنمية من أجل المستعمِر الاستيطاني وليس المستعمَر.

---

(57) United Nations Conference for Trade and Development, *UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*, (September 2017), accessed on 30/12/2017, at <https://goo.gl/xsFfTq>.

(58) Neve Gordon, «Outsourcing Violations: The Israeli Case,» *Journal of Human Rights*, vol. 1 no. 3, (2002), pp. 321-337.

(59) Guy Burton, «Beyond Fragmentation the Ties That Bind Palestinians in the 1967 and 1948 Territories,» *Critical Readings of Development under Colonialism: Towards a Political Economy for*

خاتمة

تستمر الحالة الاستعمارية الاستيطانية بالنمو والتطور في الأرض المحتلة منذ عام 1967، في مقابل سلطة فلسطينية مقيّدة تبحث عن تمويل دولي من أجل تنفيذ مشاريعها التنموية على طريق تحقق الدولة المستحيلة. بيّنت هذه الدراسة أن المدخل الاقتصادي شكَّل ركيزة رئيسية لتحقيق التبعية للمُستعمِر الاستيطاني قبل أوسلو وبعده، كما أن المنح الدولية ودورها في تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي للفلسطينيين، شكلت المدخل الحقيقي لحالة النكوص التنموي التي خلقها المُستعمِر الاستيطاني. لذا، وفي غياب رؤية وطنية جامعة تحدد الدور المنوط بالهيئات المحلية، أصبح الفلسطينيون أمام محليات منفصلة عن سياق يلبي حاجاتهم بالتحرر والتنمية. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى جزر غير متصلة يسيطر عليها الفلسطينيون بشكل محدود، في حين أن إسرائيل تسيطر على الممرّ الاستراتيجية التي تتحكم بالتواصل الجغرافي بين الضفة والقطاع، وتتحكم في حرية الحركة والوصول إلى أمكنة العمل وتقديم الخدمات.

باتت الهيئات المحلية جزءاً من بيروقراطية السلطة الفلسطينية متسماً في الغالب بتنفيذ أجندة المؤسسات المانحة ومحكوماً بصورة أو بأخرى باتفاقات أوسلو كجزء من مشروع أوسع لإطالة أمد الاستعمار الاستيطاني وتقليل تكلفة استعماره المباشر.

كما بيّنت الدراسة أنه رغم انقضاء ربع قرن على اتفاقات أوسلو، فإن عجز أو عدم قدرة الهيئات المحلية على مقاومة الوضع القائم يصور لنا القوى الكامنة وراء قدرة المستعمِر على فرض نموذجه الاستيطاني، الأمر الذي أدى إلى تشظية الفلسطينيين وإجهاض دورهم في تحقيق أي تغيير حقيقي في الوضع القائم. وبالتالي، أصبح من شبه مؤكد أن موقع الهيئات المحلية في الأرض المحتلة عام 1967 بات ركيزة رئيسية لتعزيز مقولة أن السلطة الفلسطينية وإن أحدثت تغييراً وانفتاحاً وتحديثاً وتنمية، إلا أنها قيّدت قدرة الفلسطينيين على اتخاذ قرارٍ وطني مستقل جامع في ظل التجزئة الجغرافية التي فرضها المُستعمِر الاستيطاني.

اليوم، بات اعتماد الهيئات المحلية على الدعم الدولي يمثل خدمة حقيقية لنموذج الحكم الاستعماري الاستيطاني. وفي نهاية المطاف، باتت الهيئات المحلية جزءاً من بيروقراطية السلطة الفلسطينية متسماً في الغالب بتنفيذ أجندة المؤسسات المانحة ومحكوماً بصورة أو بأخرى باتفاقات أوسلو كجزء من مشروع أوسع لإطالة أمد الاستعمار الاستيطاني وتقليل تكلفة استعماره المباشر. لهذا بات من الضروري اليوم، بحث الخيارات الممكنة لوضع برنامج سياسي جديد يكرِّس بقاء الفلسطينيين في أرضهم ويعزز مقاومتهم اليومية، فلا فائدة من سلطة تحت الاستعمار أو سلطة تقوم مقام الاستعمار □

Liberation in the Occupied Palestinian Territories (Ramallah: Center of Development Studies and ROSA Luxemburg Stiftung, 2015), pp. 87-126.

اللغة والهوية في الجزائر في زمن العولمة: نحو استكشاف العلاقة

عربي بومدين(*)

أستاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ـ الجزائر.

سعاد بوسنية(**)

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3 ـ الجزائر.

تُعدّ العلاقة بين اللغة والهوية في زمن العولمة من بين المباحث الدراسية على المستوى الأكاديمي والعملي على حدّ السواء، وفي السياق العربي مثلّت علاقة جدلية مُتجذرة نظراً إلى الخصوصية التاريخية الثقافية والاجتماعية، وطرحت بدورها الكثير من الأسئلة التي تنصرف بالدّعوة إلى الحفاظ على اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والحاضنة لوعاء الهوية في عصر المخاطرة.

إنّ فقدان أي شعب استعمال لغته الأم وإحلال لغات أجنبية أخرى محلها سيؤدي لا محالة إلى طمس ذاتيته الثقافية والقضاء على هويته.

لقد تصاعدت دعوات إلى القول بأنّ اللغة أضحت هي الوجود ذاته في عصر بات فيه سؤال الهوية يطرح بإلحاح «من أنا ومن نحن؟»، وباتت اللغة إحدى الركائز المهمة في البناء السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. ويبدو أنّ مبدأ الفيلسوف الألماني هايدغر أسس بشكل واضح لهذه الحقيقة التي يجب أن يدركها أيّ مجتمع: «إنّ لغتي هي مسكني، وهي موطني ومُستقري، هي حدود عالمي الحميم ومعالمه وتضاريسه، ومن نوافذها ومن خلال عيونها أنظر إلى بقية أرجاء الكون الواسع».

وفي مقابل ذلك يطرح سؤال اللغة والهوية في الجزائر نظراً إلى التراكمية التاريخية والخصوصية الثقافية التي تميزت بها. فعوامل مثل الإرث الاستعماري وما خلفه من ترسُّبات تركت بصماتها جليّة وواضحة في الواقع اللغوي، هذا إضافة إلى الصراع الأيديولوجي الذّي طغى بظلاله

(*) البريد الإلكتروني: arbiboumediene@hotmail.fr.

(**) البريد الإلكتروني: ssciencespo@yahoo.fr.

أيضاً في أثناء مرحلة بناء الدولة، لتأتي إفرازات العولمة وتجد الأرضية مناسبة لاختراق أهم مكوِّن ثقافي وإحدى الركائز الجوهرية في بناء الهوية الوطنية، كما أنّ فقدان أي شعب استعمال لغته الأم وإحلال لغات أجنبية أخرى محلها سيؤدي لا محالة إلى طمس ذاتيته الثقافية والقضاء على هويته. ولعلّ هذه العلاقة الثلاثية المطروحة في هذه الورقة البحثية ستحاول الإجابة عن السؤال التالي: كيف تؤثر العولمة في الهوية من خلال مدخل اللغة في الجزائر؟

ولمعالجة هذا السؤال سننطلق من الفرضيات التالية:

- الأزمة اللغوية في الجزائر هي نتاج لمخلفات الظاهرة الاستعمارية وتشكل تلك العلاقة مظهراً من مظاهر أزمة الهوية.
- تشكل العولمة الثقافية/اللغوية مدخلاً محورياً في تعميق أزمة الهوية في الجزائر.
- تعدّ السياسة اللغوية القائمة على العقلانية آلية مهمّة في مواجهة العولمة الثقافية وتحقيق الأمن اللغوي في الجزائر.

أولاً: اللغة، الهوية، والعولمة: مقاربة معرفية

لكل من اللغة والهوية أدوار مركزية في حياة المجتمعات، ولا مراء بالقول بأنّ التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية يحمل دلالات واضحة على هذه الثنائية المفصلية في حياة البشر، ذلك أنّ اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية وجدت منذ أن وجد الإنسان. وهي وسيلة للتواصل بين الأمم والشعوب على مر العصور، وأداة لتمييز هوية عن أخرى، ذلك أنّ لغة تجمع بشري في وقت من الأوقات تشير إلى أمة وحضارة ما. باختصار إنّ الحقيقة التي تُوضح أنّ الهوية مسألة لغوية في جذورها تحتاج اليوم إلى مراجعة دقيقة. في سؤال بسيط: هل باتت اللغة العربية تعبر عن الهوية القومية العربية؟ وفي مقابل ذلك هل باتت الهوية القومية الأمريكية تعبر عنها اللغة الإنكليزية؟ اعتقاد يحتاج إلى حكم يجد تفسيره في كون أنّ متغيراً وسيطاً يمثل المواطنة أضحى دخيلاً بين الهوية واللغة في الحالة الثانية، وفي الحالة الأولى أمكن الحديث عن تفكيك العلاقة وإعادة تركيبها لهويات وطنية (الدولة القطرية) ذابت فيها اللغة والهوية معاً.

لقد ارتبطت دراسات اللغة ضمن سياق علم اللغة لفترة كبيرة من الزمن وانصبّت حول المبنى من ذلك (الأصوات، الصرف، النحو، الإعراب) بعيداً كل البعد من السياق الاجتماعي، وقد ساد ذلك في المراحل التقليدية للمعرفة الاجتماعية عموماً، ومع تطور المعرفة العلمية وبخاصة الثورة السلوكية وما حملته من تأثر بالعلوم الطبيعية شهدنا تحولاً نوعياً في الدراسات سواء في ما تعلق بأساسها الإبستيمولوجي والأنطولوجي وحتى المنهجي. ففي السنوات الخمسين الأخيرة حصل تغيير جذري بمفهوم اللغة ووظائفها مع قدوم علم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics) وبلورته، وإدراك اللغة على أنها نظام مفتوح (Open System) تؤثر وتتأثر في ما حولها. ووفق هذا المفهوم أصبح السياق الاجتماعي جوهرياً في فهم اللغة ودراستها، وأثر لاحقاً في العلوم التطبيقية للغة (Applied Linguistics). تقوم اللغة بالكثير من الوظائف في حياتنا اليومية.

إن الوظائف المتنوعة والمتعددة التي يتم تأديتها من خلال استعمال اللغة هي انعكاس، ونقل، وتشكيل للواقع الذي نحياه[1].

الأهم من ذلك، أنّ اللغة هي حدث اجتماعي، لهذا فإنّ الظروف السياسية، والتاريخية والاجتماعية ضرورية جداً لدراسة اللغة وفهم مكانتها، والأداءات التي تقوم بها. بهذا المعنى فإنّ اللغة ليست ناقلة الثقافة المادية والقيمية فقط، بل هي جزء من ماهية هذه الثقافة، لأن اللغة ليست القناة التي تمر من خلالها قيم المجتمعات وثقافتها وحضارتها، بل هي أساس كل ذلك، وغياب اللغة عن كل ذلك يفقدها مكانتها، وحتى حضورها الثقافي والتاريخي[2].

هناك علاقة جوهرية بين اللغة والهوية، وبخاصة في مضمون اللغة الاجتماعي ضمن السيرورة التاريخية والتراكمية الحضارية لمكوِّن الثقافة في تجليات صورها.

يأخذنا التفصيل الأخير إلى أنّ هناك علاقة جوهرية بين اللغة والهوية، وبخاصة في مضمون اللغة الاجتماعي ضمن السيرورة التاريخية والتراكمية الحضارية لمكوِّن الثقافة في تجليات صورها، فاللغة هي أحد المؤشرات المهمة للهوية التي تساهم في تشكيلها وتعزيزها. والهوية الاجتماعية من الجهة الأخرى هي البوصلة للمجموعات وللمجتمعات وهي الوعاء الحافظ لحيويتها واستمرارها في هذا الكون. والعلاقة بين اللغة والهوية وثيقة جداً ومتشابكة[3]. وفي ذلك يجادل آخرون بأنّ اللغة هي أحد المكونات الرئيسية التي تستعملها المجموعات كرمز للهوية والانتماء الثقافي، فضلاً عن ذلك يُنظر إلى اللغة على أنها عامل موحد لثقافة معينة، ورمز قوي للهوية الجماعية[4].

لقد أُرسيت الصلة الوثيقة بين اللغة والهوية القومية في نهاية القرن التاسع عشر مع قدوم القومية، وبخاصة في أوروبا (قومية ألمانية، قومية إيطالية)، وبالمثل القومية العربية والتركية وغيرها. ويُعتقد أنّ اللغة هي أحد أهم مؤشرات الهوية الفردية والجماعية، وأحد المكونات الرئيسة التي تعرِّف المجموعات وتشكل هويتها. وهي في الوقت ذاته، تؤثر أيضاً في طبيعة العلاقات بين المجموعات العرقية المختلفة. وفي هذا الصدد تقول بوش: «إنّ اللغة هي غالباً أكثر رموز العرقية بروزاً، لأنها حملت الماضي وتعبر عن الاتجاهات والطموحات الحاضرة والمستقبلية»[5].

---

(1) محمد أمارة، «اللغة والهوية: تأثيرات وتداعيات على التعليم العربي في إسرائيل،» **كتاب دراسات** (الكلية الأكاديمية، بيت بيرل، 2010)، ص 25.

(2) المصدر نفسه، ص 25.

(3) المصدر نفسه، ص 23.

(4) المصدر نفسه، ص 26.

(5) Barbara Bosch, «Ethnicity markers in Afrikaans,» *International Journal of the Sociology of Language*, vol. 144, no. 1 (January 2000), pp. 51-68, <https://www.degruyter.com/view/j/ijsl.2000.2000.issue-144/ijsl.2000.144.51/ijsl.2000.144.51.xml>.

العلاقة بين اللغة والهوية ليست واضحة دائماً، ذلك أنّ الكثير من الأسئلة تطرح في شأن طبيعة هذه العلاقة، فاللغة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الهوية القومية وعامل اتصال داخل المجتمع، حيث يعتقد دويتش (Deutsch) أنه عندما تتحالف اللغة مع الكثير من العوامل الأخرى، فإنها تساعد سوية على خلق قنوات مكملة في الاتصال الاجتماعي[6].

يتجاذب موضوع العلاقة بين اللغة والهوية اتجاهان رئيسيان. يذهب الاتجاه **الأول** إلى إنكار الصلة المباشرة والضرورية بين اللغة والهوية، ويدعي بالقول بأنّ العلاقة بينهما عارضة أمثال أبيل ومايكسن[7]؛ في حين أن الاتجاه **الثاني** مثل فيشمان يعتقد بأنّ اللغة وسيلة للهوية، وهي المعيار الأساس إلى جانب التراث الثقافي والفرضيات والقيم والمعتقدات[8].

ضمن هذا الطرح، فإنّ القول بأنّ اللغة هي مكون في غاية الأهمية للهوية يطرح مجالاً للنقاش، ذلك أنّ هذه الأهمية تختلف من مجموعة إلى مجموعة أخرى، فقد تكون ذات أهمية كبرى لدى الأولى، وأقل أهمية لمجموعة ثانية، فضلاً على الظروف والسياقات الاجتماعية التي تحدد بشكل أو آخر هذه الأهمية لكل مجموعة، وضمن هذا الطرح يعتقد لايبكند (Leibkind) أنّ اللغة ليست المعيار المهم الوحيد، وليست بالضرورة أهم معيار لجميع المجموعات الاجتماعية[9].

وفي مقابل ذلك، إنّ ظاهرة الهوية في عمومها يمكن أن تفهم بوصفها ظاهرة لغوية، والأكثر من ذلك يشير جزء أساسي من البحث في مجالات متعددة لعلم اللغة الاجتماعي، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الإنسان الاجتماعي واللغوي، إلى الأهمية المركزية للارتباط الحاصل بين اللغة والهوية. لقد أشار «بينيديكت أندرسون» في مؤلفه البارز **الجماعات المتخيَّلة** (Imagined Communities) إلى الدور التأسيسي للغات القومية في تشكيل الهويات القومية[10]. وفي ذلك يذهب «جون جوزيف» إلى القول: «إنّ العلامة اللغوية تجسد العلاقات الاجتماعية لمستعمليها». وضمن هذا المفهوم، فإنّ الهوية الاجتماعية حاضرة في اللغة ذاتها[11].

نعتقد في هذا السياق، أنه لا يمكن تبسيط مفهوم اللغة واختزاله، فهو بطبيعة الحال يوحي بمعان عميقة لا يمكن حصرها في الوظيفة التواصلية، أو في قالب الانتماء والثقافة، أو من حيث هي آلية للتفكير والإبداع وتجسيد الأشياء وإعطاؤها معانيها الرمزية، وفي المقابل لا يمكن أن نضع صورة نمطية عن مفهوم الهوية ونعطيها دلالة البطاقة الشخصية، بل إنّ اللغة هي عصب الهوية والمركب الأساسي فيها، الأمر الذّي أكدته وثيقة الحقوق اللغوية في ديباجتها المضافة

---

(6) أمارة، المصدر نفسه، ص 26.

(7) Rene Appel and Pieter Muysken *Language Contact and Bilingualism* (London; Baltimore, MD: Edward Arnold, 1987), p. 213, <https://bit.ly/2ShAn1G>.

(8) J. A. Fishman, «Language and Ethnicity in Intergroup Relations,» in: Howard Giles, ed., Language, Ethnicity and Intergroup Relations (London: Academic Press , 1977), pp. 16-53, <https://bit.ly/2UQXeOz>.

(9) أمارة، «اللغة والهوية: تأثيرات وتداعيات على التعليم العربي في إسرائيل،» ص 26.

(10) جون جوزيف، **اللغة والهوية: قومية ـ إثنية ـ دينية**، ترجمة عبد النور خراقي، عالم المعرفة؛ 342 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2007)، ص19.

(11) المصدر نفسه، ص 54.

إلى «ميثاق التنوع الثقافي» في منظمة اليونسكو بالقول: «إنّ اللغة ليست أداة للتواصل واكتساب المعرفة فحسب، بل هي مظهر أساسي للهوية الثقافية ووسيلة لتعزيزها، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة»[12].

يكتسي موضوع الهوية واللغة أهمية بالغة في عصر العولمة، ولعلّ عوامل كثيرة تُؤكد هذا الطرح، ومن ذلك تغير المشهد الثقافي والإنساني؛ فمن صراع الأيديولوجيات بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة إلى صراع يركز على متغير الهوية، إضافة إلى ثورة المفاهيم والقيم التي أحدثتها الحركية التكنولوجية المتسارعة وقضت بذلك على مقومات الانتماء الحضاري من خلال محاولة تنميط العالم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على الرغم من ميزاتها غير الخافية كحلقة وصل بين الشعوب. تزداد هذه الأهمية في ما يتعلق بعلاقة الهوية باللغة في محاولة العولمة القضاء على الخصوصية والتأسيس للكوسموبوليتية التي تهدف في الأخير إلى تحقيق الكونية بهدف الهيمنة وتكريس القيم الغربية والقيم الأمريكية لا غير. ولا شك في أنّ النظام الدولي يشهد تحولات عميقة، وهناك تركيز كبير في مجال العلاقات الدولية على اللغة والهوية لكسب رهان السيطرة والإخضاع لنمط وحيد وأوحد، وأضحت هذه المتغيرات مدخلاً للصراع وتبريراً لكثير من التدخلات في كثير من المناطق في العالم. إنّ هذا المخاض أسس لسؤال الهوية من نحن؟ في مواجهة الآخر، وضمن هذا المضمار، تُطرح فكرة صراع الحضارات وحوار الحضارات في سياق تحكمه العولمة الشاملة، والرهان فيه الحفاظ على الذات في مواجهة خطر الاختراق الذي تتعدد صُوره، ولعلّ أبرزها المدخل الثقافي واللغوي. إنّ هذا الواقع يفرض بما لا يدع مجالاً للشك التأسيس لمناعة المواجهة في خضم صراع تتجاذبه الهويات من جهة، واللغة من جهة أخرى.

هناك تركيز كبير في مجال العلاقات الدولية على اللغة والهوية لكسب رهان السيطرة والإخضاع لنمط وحيد وأوحد، وأضحت هذه المتغيرات مدخلاً للصراع وتبريراً لكثير من التدخلات في كثير من المناطق في العالم.

في هذا السياق، فإنّ المجال اللغوي سيكون المجال الأول الذّي تدخل منه العولمة لتدمير مقومات الأمة الذاتية، وبذلك تنهار المعنويات في كلّ مناحي الحياة الثقافية والاجتماعية، ولا يعود للأمة عندئذ إلا الخضوع للغالب أو للأقوى لغة وعلماً، وتبرز صيغة: المغلوب مولع بالغالب في لغته وزيه وصناعته، وتلحقها بعد ذلك مخططات استبعاد اللغات الأم من مواطنيها، وتغييب الهويات الوطنية بدواعي العولمة[13].

وضمن ذلك، فإنّ المسألة في هذا المنوال ترتبط بشكل رئيس بقضية التنوع الثقافي، ذلك أنّ آليات فرض العولمة تستبعد بشكل أو آخر الهوية والتنوع والتعددية وتعمل على اختراقها ومن

(12) صُدقت المعاهدة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

(13) صالح بلعيد، «اللغة العربية في ظل حوار الثقافات،» **مجلة الممارسات اللغوية** (جامعة مولود معمري ـ تيزي وزو)، العدد 12 (2012)، ص 23.

ذلك محور اللغة، الذّي يعد أحد المحاور الكبرى للاشتغال ضمن النسق العام للعولمة في بُعدها الثقافي بأن تفرض توجهاً لغوياً معيّناً، إذ يقول الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون في هذا الصدد: «إنّ عملية العولمة التي يسهلها التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، وإن كانت تشكل خطراً على التنوع الثقافي، فهي تهيئ الظروف الملائمة لإقامة حوار مجدد فيما بين الثقافات والحضارات»(14).

تحاول العولمة فرض أنماط نحوية ودلالية جديدة تعمل على القضاء على الأصول في اللغات الوطنية، وهي بذلك، بشكل أو بآخر، تعمل على تدمير الثقافات الوطنية من الداخل بالقضاء على الخصوصية من خلال التشكيك في ثوابت الأمة.

إنّ العالم الآن بآلياته المعاصرة يعيش مخاض تعددية لغوية رغم الأحادية الطاغية للعولمة المتوحشة التي تفرض أنماط السلوك اللغوي والثقافي المحصور في اتجاه واحد، وذلك بظهور مناويل لغوية جديدة مصدرها الترجمة والألفاظ المهاجرة، ومن الآلات والوسائل الحديثة التي غزت الفضاء العام حاملة معها تسميات غريبة عن مجتمعنا ولغتنا الأم، وهي بذلك تفضي إلى نمط لغوي جديد تكون نتيجته التهجين اللغوي(15).

وعليه، تحاول العولمة فرض أنماط نحوية ودلالية جديدة تعمل على القضاء على الأصول في اللغات الوطنية، وهي بذلك، بشكل أو بآخر، تعمل على تدمير الثقافات الوطنية من الداخل بالقضاء على الخصوصية من خلال التشكيك في ثوابت الأمة. وقد أخذ الغزو الثقافي بما يحمله من دلالات قيمية ورمزية يهزّ ويزعزع كثيراً من معتقداتنا الثقافية وثوابت حياتنا الفكرية والاجتماعية واللغوية، ولعلّ أخطرها هو المنحى اللغوي. ومن مظاهر الاستلاب طغيان أو اجتياح لغة أجنبية على أمة من الأمم فتقضي ـ بعد فترة ـ على هوية تلك الأمة، لأنّ اللغة هي العنصر الأخير في خندق الدفاع عن الكينونة، فاللغة هي ما يبقى بعد أن تنهار الدول سياسياً وعسكرياً(16).

ثانياً: اللغة والهوية في الجزائر: إرث الماضي وتشوهات المستقبل

تشير الأحداث التاريخية الراسخة في الذاكرة الجماعية لدى الجزائريين أنّ السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ركزت بقوة على البعد الثقافي من خلال العمل على محاربة اللغة العربية وتهميشها وتعميم اللغة الفرنسية في محاولة لطمس مقومات الهوية الجزائرية.

---

(14) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **أصداء التنوع الثقافي: طريق نحو تحقيق التنمية** (اليونسكو، 2011)، ص 11.

(15) بلعيد، المصدر نفسه، ص 23.

(16) المصدر نفسه، ص 27.

وثمة مدخل آخر أكثر خطورة عند الحديث عن طمس المكون الديني الإسلامي من خلال اللغة، لأنّ اللغة العربية هي وعاء الإسلام، والمحافظة عليها تعني الحفاظ على الإسلام والعروبة. وفي ذلك يذهب أحد أبرز أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير الإبراهيمي بالقول: «مشكلة العروبة في الجزائر أساسها وسببها الاستعمار الفرنسي، وهو عدو سافر للعرب وعروبتهم، ولغتهم ودينهم الإسلام... وبيان ذلك من الإيجاز أنّ الاستعمار الفرنسي صليبي النزعة، فهو منذ احتل الجزائر عمل على محو الإسلام... وعلى محو اللغة العربية؛ لأنها لسان الإسلام»[17].

إنّ الأمر الذّي يأخذنا لتأكيد هذه الحقيقة يكمن في تتبع السياسة اللغوية العدائية التي اتبعها المستعمر الفرنسي، وقد كان الهدف من الإجراءات المتعلقة بمنع تعليم اللغة العربية هو إضعاف الشخصية الوطنية والعمل على ذوبانها في الهوية والشخصية الفرنسية ضمن منظومة القيم الغربية في جانب الهيمنة اللغوية وتعميم نمط الثقافة الفرنسية، وقد نجحت هذه السياسة نسبياً، والدليل على ذلك أنّ هذه المسألة استمرت إلى غاية يومنا هذا، وتطرح سجالاً فكرياً كبيراً في الوسط الجزائري بين تيار التعريب والفرْنسة، ويبدو أنّ تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي قد تحقق، في مقابل استمرارية الهيمنة الثقافية الفرنسية في المجال الثقافي والاجتماعي واللغوي في الجزائر.

وتأكيداً لذلك، يقول أحد أكبر المدافعين عن اللغة العربية عثمان سعدي في كتابه **اللغة والهوية: بين الثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية**: «أي ثورة لا يمكن أن تعتبر نفسها ناجحة إلا إذا حققت هدفين: تحرير الأرض، وتحرير الذات. ثورة الفيتنام حققت الاثنين: حرّرت الأرض وحرّرت الذات بفرض سيادة اللغة الفيتنامية على الحياة الفيتنامية، وإلغاء اللغة الفرنسية التي سيطرت على الفيتنام ثلاثاً وثمانين سنة والقضاء على الرواسب التي خلفتها على النفس الفيتنامية، واعتماد اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية»[18]. ويشير عثمان سعدي إلى فكرة التحرر من التبعية اللغوية للمستعمر بتحرير الذات، وهي في ذلك أكبر معركة يخوضها أي شعب في سبيل الانسلاخ من قالب أريد له أن يعيش فيه، وهي مهمة جوهرية في أي منطلق للبناء والتشييد، وفي ذلك يقول: «مصير اللغة مرتبط دائماً بمصير شعبها، ويستحيل على شعب أن يغير مصيره إلى الأفضل بواسطة لغة أجنبية عنه، وإذا بقيت لغة وطنية ما متخلفة بقي شعبها متخلفاً»[19]. هو مركب نقص حاول الاستعمار غرسه بكل الطرق في روح الهوية الجزائرية، إذ يذهب في ذلك مالك حداد بالقول: «لقد أراد الاستعمار ذلك، لقد أراد الاستعمار أن يكون عندي

إنّ الثنائية اللغوية التي يعانيها المجتمع، وحتى المدارس التعليمية والجامعات في الجزائر، والمتمثلة باستخدام اللغة الفرنسية والعامية، هي السبب الأول في هدم اللغة العربية.

(17) نصيرة زيتوني، «واقع اللغة العربية في الجزائر،» **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، السنة 27، العدد 10 (2013).

(18) عثمان سعدي، **اللغة والهوية: بين الثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية** (الجزائر: دار الأمة، 2011).

(19) المصدر نفسه.

هذا النقص، لا أستطيع أن أعبر بلغتي»[20]. وفي ذلك إشارة إلى التأثير بشكل أو بآخر في الهوية الجزائرية والعبث في الذات الجزائرية، لأنّ أي تطور لأمة من الأمم لا بد من أن ينطلق من معرفة الذات ومصارحتها، لأعرف من أكون؟ وما أريد؟

وعلى الرغم من هذه المحاولات، بقي المجتمع الجزائري محافظاً على اللغة العربية بفضل الزوايا والمساجد التي أدّت أدواراً متميزة في تمكين الناشئة من لغتهم، ومن ثم أدّت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دوراً مهماً في اللغة العربية بفعل جهود أعلامها، وعلى رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس، في الدفاع عنها، وهو التيار الاصلاحي الذي ظهر كرد فعل على ما أصاب الهوية الوطنية من تشويه، وعن الواقع اللغوي الذي عملت على نسخه السياسة اللغوية الفرنسية، الأمر الذي كانت انعكاساته ايجابية في الحفاظ على المكوِّن اللغوي والدفع بمساعي التعريب أثناء المرحلة الاستعمارية وبعدها، ورد الاعتبار إلى اللغة العربية.

لقد طرحت المسألة اللغوية والهوية في الجزائر بقوة، حيث تُعد مسألة اللغة والهوية أبرز مكوّنات أزمة بناء الدولة في أفريقيا والمنطقة العربية، ومن بينها الجزائر ولو بدرجات متفاوتة. وفي هذا الصدد يؤكد وزير التربية والتعليم الأسبق علي بن محمد في برنامج «بلا حدود» بالقول: «إنّ المعركة حول اللغة والهوية في الجزائر لم تندلع، لأنها لم تخفت قط وكانت دائماً حاضرة»[21].

وفي السياق ذاته، فإنّ الصراع اللغوي كان حاضراً بقوة في مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الوطنية في الجزائر، ومن ذلك صراع النخب المعربة والمفرنسة، في اتجاه يريد الحفاظ على لغة المستعمر، وفي جناح آخر تأثر بالقومية العربية وحاول جلب مؤطرين من المشرق العربي من مصر وسورية على سبيل المثال للانطلاق في عملية التعليم والتعريب والبناء. والحال أنّ هذا الصراع امتد إلى الصراع داخل المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وحسبنا أن هذا الصراع أثر بشكل كبير في مسألة التنمية، لأننا انغمسنا كثيراً في التوجهات والأيديولوجيات، حيث أثر في الهدف الأسمى وهو البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

تُطرح مسألة أخرى بقوة في اعتقادنا تتعلق أساساً بتأثير السياسة اللغوية المنتهجة وتأثرها باللغة الفرنسية، وهي أثرت بما لا يدع مجالاً للشك في مسألة التوزيع؛ سواء ما تعلق بالجانب السياسي وحتى ما انصرف إلى المكانة الاجتماعية. ومثال ذلك أنّ المثقفين باللغة العربية ليس أمامهم الفرص الكبيرة لتقلُّد مناصب سياسية سامية في الدولة، وهذا راجع لكون أغلبية الوثائق الإدارية والتعاملات تكون باللغة الفرنسية، وهو أمر لا نراه عيباً في اللغة سواء كانت العربية أو الفرنسية، ولكن العيب في من يوظفون اللغة لدواع أيديولوجية. والأخطر من ذلك عندما تُوظف اللغة كعامل إقصاء. إنّ هذا الصراع يرتبط بشكل أو آخر بصراع الأجيال في الجزائر؛ فالجيل **الأول** الذي يحكم، مثقف باللغة الفرنسية، وجيل **ثانٍ** مرتبط بالجيل الأول ومتأثر بنفس اللغة يحكم المؤسسات الإدارية والاقتصادية، في مقابل جيل **ثالث** نواته الأولى عنصر الشباب الذي شمله

---

(20) نوال بن صالح، «الرّواية الجزائرية المكتوبة بالفرنسية وثورة التحرير: صراع اللغة والهوية،» **مجلة المخبر: أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري**، العدد 7 (2011)، ص 221.

(21) راجع البرنامج التلفزيوني على موقع قناة الجزيرة الفضائية في برنامج «بلا حدود» بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2015 بعنوان: «صراع اللغة والهوية بالجزائر... الأبعاد والتداعيات».

التعريب، وهو مستثنى من هذه العملية، ولو أنّ الجيل الأخير استفاد بشكل أو بآخر من الانفتاح على اللغات وبخاصة اللغة الإنكليزية[22].

ومن التأثيرات السلبية للإرث الاستعماري وللعولمة، قضية أخرى أكثر خطورة، هي أنّ واقعنا اللغوي يتسم بالثنائية اللغوية[23] (الدارجة ـ الفصحى، الفرنسية ـ الفصحى، الدارجة ـ الفرنسية)، حيث يصفها الباحث الجزائري ناصر جابي بأنها أزمة مستحكمة، ويذهب إلى القول بأنّ: «الأزمة أعيد إنتاجها بعد الاستقلال بواسطة مؤسسات الدولة الوطنية نفسها ونخبها، وإلا كيف نفسر أن يدرس الطالب كل حياته مثلاً بالعربية عندما يكون طالباً في العلوم الدقيقة والرياضيات، وعندما يريد أن يتوجه إلى الجامعة يطلب منه أن يتعلم بلغة أخرى، وهي الفرنسية التي لم يدرسها إلا قليلاً جداً. الطلب نفسه يوجه للطالب الجامعي المتخرج الذي درس بالعربية، والذي نطلب منه التعامل في المؤسسة الصناعية والإدارة وغيرهما من مؤسسات الشغل باللغة الفرنسية عندما يتخرج، لغة لا يحسنها، ولم يتعلمها أصلاً وسط الفئات الشعبية في الجنوب على سبيل المثال، وتخيل النتائج المترتبة على هذا الوضع اللغوي المريض، خذ مثلاً الفضائح التي تظهر عند كتابة الوثائق الرسمية بما فيها الأسماء»[24].

بالرجوع إلى فكرة صراع الأجيال في الجزائر التي طُرحت من قبل في هذا المقال فقد خفّت نوعاً ما مع الفئات صغيرة السن (الجيل الثالث)، لكن الأجيال الكبيرة التي تسيطر على مؤسسات القرار السياسي والاقتصادي هي التي تعيد إنتاجها الموسع في الكثير من الأحيان. إنها ما زالت حاضرة، وتفسر الكثير من المواقف لدى الفرد والمؤسسة، تخترق السياسي والأيديولوجي والفكري، مثلها مثل الجهوية في الجزائر على حدّ تعبير ناصر جابي[25].

وعليه، فإنّ الثنائية اللغوية التي يعانيها المجتمع، وحتى المدارس التعليمية والجامعات في الجزائر، والمتمثلة باستخدام اللغة الفرنسية والعامية، هي السبب الأول في هدم اللغة العربية، وعليه فإنّ الأخيرة محاصرة من اللغة الفرنسية التي تعد لغة العلوم والحداثة، ولغة غالبة داخل الإدارات والدوائر الحكومية على الرغم من محاولات التعريب منذ الاستقلال، ومن العامية واللهجات المحلية في البيت والحياة العامة، وبعض ميادين التعليم، ولعلّ ذلك يجد تفسيره بأنّ المتحدث باللغة العربية الفصحى يعد غريباً في وسط يرى أنّ سمة الثقافة ورمزية التقدم والحداثة بأن

---

(22) حول هذه النقطة، انظر: عبد الناصر جابي، «مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، شباط/فبراير 2012)، <https://bit.ly/2SnFPjO>.

(23) الثنائية اللغوية هي اصطلاح حديث العهد يطلق على ظاهرة لغوية اجتماعية وهي استعمال لغتين: اللغة الأصلية ولغة ثانية، ويقابله في اللغة الإنكليزية كلمة Bilingualism. ولهذه الظاهرة ارتباط وثيق بهوية الفئات وعلاقاتها بغيرها من الدول الاستعمارية. انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، «الثّنائية اللغوية بالنسبة للغة العربية وأوصافها الحقيقية: الإيجابية منها والسلبية،» **مجلة المجمع الجزائري للغة العربية**، العدد 15 (حزيران/يونيو 2012)، ص 9.

(24) ناصر جابي، «الانقسامية اللّغوية أضعفت النخب الجزائرية،» الجزيرة نت، 26 آب/أغسطس 2015، <https://bit.ly/2DYxOca>

(25) المصدر نفسه.

تتحدث باللغة الفرنسية، وضرب من المحال أن تجد شخصاً يتحدث باللغة العربية في تصريف أموره اليومية في العمل أو السوق أو في احتكاكه بأفراد المجتمع.

ونجد في ذلك حضور العامية بقوة في هذا الشأن، بل إنّ الأمر يتعدى ذلك إلى فضاء الجامعة وبخاصة في التخصصات العلمية والتقنية بطغيان اللغة الفرنسية والعامية في تقديم الدروس وفي التفاعل مع الطلبة، وفي مقابل ذلك نجد التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية يكون التدريس فيها باللغة العربية أو العامية وحتى الفرنسية، وقد يجد الأستاذ صعوبة في التدريس باللغة العربية نظراً إلى ضعف الطلبة في استيعاب مصطلحات بسيطة أو حتى ضعف المؤطر فيها.

من مظاهر الاغتراب والاستلاب الثقافي|اللغوي في الجزائر هو الانبهار بلغة الآخرين في مقابل احتقار اللغة الأم، سواء كانت العربية أو الأمازيغية، في نوع من تقزيم الذات أمام الآخر، الأمر الذّي يشكل مركب نقص أمامه.

إنّ هذه الثنائية حاضرة بقوة في المشهد اللغوي الجزائري والأخطر من ذلك في صفوف النخب الفكرية والعلمية، وهي الإشكالية التي تجد مصدرها في المراحل التعليمية الابتدائية. وينصرف هذا الخلل أيضاً على الصحف والقنوات التلفزيونية والإعلانات والعلامات التجارية[26].

ثالثاً: علاقة اللغة بالهوية في سياق منظومة العولمة في الجزائر: المناعة في مواجهة الاختراق

عند التعرض للعولمة في هذه الدراسة لن نخوض في التعاريف الكثيرة، وعليه لا يمكن أن نقدم للعولمة مفهوماً واحداً، بل إنّ ظاهرة العولمة تحتاج إلى صوغ نموذج متعدد الأبعاد حتى نتمكن من الاقتراب من جوهرها اقتراباً حقيقياً. هذه الأبعاد تمثل جل التعاريف السائدة لدى الباحثين المختصين في دراسات العولمة، كما يمكن أن نعرِّف العولمة من الزاوية التي ننظر إليها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إعلامية، تكنولوجية، وثقافية)، إذ هي أساساً من بين التعاريف غير المتفق بشأنها شأن جلّ المفاهيم في العلوم الاجتماعية نظراً إلى التداخل الأيديولوجي والعلمي في إطلاق المصطلح.

وعليه فإنّنا نشير في ذلك إلى البعد الذي يركز على دراسة تعريفات العولمة التي يشيع استخدامها لدى الباحثين الأكاديميين في أربع فئات:

1 ـ العولمة مرحلة تاريخية.

2 ـ العولمة تجليات لظواهر اقتصادية.

3 ـ العولمة انتصار للقيم الغربية والأمريكية (ثقافية).

4 ـ العولمة ثورة اجتماعية وتكنولوجية.

---

(26) زيتوني، «واقع اللغة العربية في الجزائر،» ص 2163.

ستحاول هذه الدراسة التركيز على العولمة الثقافية القائمة على الغزو الثقافي وخرق الثقافات التي تتوافق والنمط الثقافي الغربي والأمريكي من خلال العمل على تنميط العالم وفق شكل سياسي واقتصادي وثقافي وقيمي واحد بنشر ثقافة كونية تلغي الآخر وتؤسس للمركزية الغربية. ويبرز، ضمن هذا الإطار، الخطر على اللغة العربية بوصفها أحد العناصر الأساسية للهوية الثقافية الجزائرية.

من بين السلبيات التي تطرح في سياق العولمة ظاهرة الاغتراب اللغوي، إذ أصبحت اللغة العربية غريبة في عقر دارها، ونحن في ذلك لا ندعو إلى التقوقع على الذات، ورفض كل مصطلح وافد جديد، ذلك أن الاقتراض اللغوي موجود في كلّ اللغات، والثابت علمياً وتاريخياً أنّ اللغة العربية أقرضت أكثر مما اقترضت، فضلاً عن محاولة إبقائها بمعزل عن مجال العلوم والتكنولوجيا[27]، إذ بفعل العولمة الشاملة والتطور العلمي الكبير أصبحت جلّ البحوث العلمية تكتب باللغات الأجنبية في مقابل الكتابات العربية الضئيلة، وهو ما يفرض حركية في مجال الترجمة. والحال في الجزائر يدخل ضمن هذا السياق بأن نلاحظ الزخم الكبير في الكتابات الأجنبية في المجال الأكاديمي في مقابل ضعف الكتابات العربية، وبخاصة في المجال العلمي والتقني. هناك رؤية تجزيئية ترى اللغة العربية عاجزة على أن تكون لغة العلم، بينما التاريخ يثبت العكس، كون العربية ازدهرت كثيراً في العصر العباسي وكانت حركية الترجمة كبيرة من العربية إلى اللغات الأجنبية الأخرى في نقل المعارف والعلوم التي تمثل مصدر ازدهار وتطور الغرب اليوم. ضمن هذا السياق فإنّ الأمر لو يؤسس على فكرة المثاقفة يكون أرحم في ما يتعلق بالتبادل الثقافي والأخذ والعطاء بين الشعوب لتأسيس ثقافة الأنا والآخر، وهذا أمر طبيعي وقانون كوني سنّه الله عز وجلّ في قوله: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ (الحجرات: الآية 13) لكن الأخطر هو عندما تقوم هذه العلاقة على الاستلاب.

إنّ المجتمع الجزائري له عينان: عين العربية وعين الأمازيغية؛ فبدون العربية أعمى وبدون الأمازيغية أعور، وما يأتي خارج هاتين اللغتين فهو خطر.

ومن مظاهر الاغتراب والاستلاب الثقافي/اللغوي في الجزائر هو الانبهار بلغة الآخرين في مقابل احتقار اللغة الأم، سواء كانت العربية أو الأمازيغية، في نوع من تقزيم الذات أمام الآخر، الأمر الذّي يشكل مركب نقص أمامه، وبخاصة في هذا الجيل الجديد الذي يعايش مظاهر العولمة في شتى صورها، حيث يقول صالح بلعيد في هذا الصدد: «أخاف على هذا الجيل ومن سيأتون بعده من الذوبان والزجّ بأنفسهم في أوهام «الحراقة اللغوية»، والترامي على اللغات الأجنبية لقطف البريق الذي لا ينير؛ لغة أجنبية تضلّ ولا تهدي، تفرّق ولا تجمع، تحتقر اللغات الوطنية

(27) زكرياء مخلوفي، «واقع اللغة العربية في عصر العولمة،» **مجلة الأثر**، العدد 21 (كانون الأول/ديسمبر 2014)، ص 60.

وتزيحها من الاستعمال بدعوى العجز العلمي...»[28]، وهذا الأمر فيه من المغالطات الكثير، ذلك أنّ من حظّ العرب أنّ لهم لغة قومية لها جاهزية تؤهلها لاحتضان الثورة المعرفية العارمة. من هنا يتساءل عبد السلام المسدّي متى ندرك أن توطين العلم وما ينجم عنه من تقنيات أمر مستحيل استحالة قاطعة خارج اللغة التي بها نكون، ومعها نتماهى، والتي هي في الوعي الفردي كما في الوعي الجمعي الرمز الأعلى المعبّر عن الهويّة[29].

يسوق صالح بلعيد أمثلة متعددة في سعيه لتأثير العولمة في اللغة الأم، ويصف التحول القيمي في عالم اليوم بأننا في نظام عولمي ينتج تغيّراً للمفاهيم باستمرار، ويعمل على تبدّل المناهج ويضع الخصوصيات في أزمة خيارات بين الانعزال عن الحداثة أو الاستلاب بنظام مهيمن، نظام لغوي يسوق الشعوب إلى حافة التبعية لنظام لغوي وثقافي تطبيقي يفقد المجتمعات هويتها[30]. ولا سبيل في ذلك إلا نهج خيار تحقيق الأمن الثقافي/اللغوي، وهذا الأمن لا يوجد إلا في اللغة الرسمية الوطنية، لذا تسعى العولمة لإلغاء سيادة اللغات الوطنية بحجة أنها لغات متخلفة فلا بدّ من تخليصها من إرثها القديم، والنزوح بها إلى تنميط معاصر يستجيب للعولمة ويوجد في اللغات الحيّة، وهي تلك اللغات التي تتمشى مع المعطيات المعاصرة لا غير. والاستدلال بذلك يضعنا أمام خيار واحد هو لا سبيل للأمن الثقافي/اللغوي في الجزائر في لغة أجنبية غير اللغة الأم[31].

إنّ المجتمع الجزائري له عينان: عين العربية وعين الأمازيغية؛ فبدون العربية أعمى وبدون الأمازيغية أعور، وما يأتي خارج هاتين اللغتين فهو خطر، خصوصاً إذا اعتبرنا أنّ الوافد من اللغات الأجنبية هي لغات الخلاص الاجتماعي والتقدم الحضاري، علينا أن نحصرها فقط في منظور الحمولة العلمية لا غير[32]. ولنا في بعض الدول الأمثلة الصريحة؛ فاللغة العبرية من لغة ميتة أصبحت لغة حية في موطنها، بحيث يتم التعامل معها بشكل واضح في «إسرائيل» وتجدها في كلّ الميادين، والشيء نفسه مع اللغة الألمانية، كيف فرضت نفسها في مواجهة الإنكليزية على الأقل داخل ألمانيا بحيث إن الألمان متعصبون كثيراً للغتهم الأم، ولا سبيل للاندماج في المجتمع الألماني بدون إتقان اللغة الألمانية. فالمهاجرون لا يجدون صعوبات اجتماعية واقتصادية في الاندماج بل الصعوبة تكمن في ضرورة تعلم اللغة الألمانية لضمان الاستمرارية في المجتمع الألماني. وبالموازاة مع ذلك يتم غرس القيم الثقافية والهوياتية والاعتزاز باللغة الألمانية في وجدان الطفل الألماني ليشعر بها ويدافع عنها، وفي ذلك تجسيد لفكرة لا تقدم بلغة الآخر.

وفي الوطن العربي، وبخاصة في الجزائر، يقال بأنّ اللغة العربية هي من نصيب فئة اجتماعية معيّنة يسميها عبد الله العروي الطبقة المحرومة، في حين تكون الفرنسية أو الإنكليزية

(28) صالح بلعيد، «المواطنة وأخواتها...،» **مجلة الممارسات اللغوية**، العدد 11 (2012)، ص 156.

(29) عبد السلام المسدّي، **الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 21.

(30) بلعيد، «المواطنة وأخواتها...،» ص 162.

(31) المصدر نفسه، ص 155.

(32) المصدر نفسه، ص 176.

من نصيب الطبقات الغنية[33]، وهو أمر فيه جانب من الصواب، ذلك أنّ العولمة ومسألة تعلم اللغات التي تتطلب أموالاً تحرم شريحة كبيرة من تعلم اللغات الأجنبية الأخرى لدواعٍ اقتصادية مالية تتعلق بالمستوى المعيشي، الأمر الذي يطرح فكرة العدالة اللغوية من عدمها. ومن جهة أخرى تتعالى هذه الطبقة الغنية على اللغة العربية بحجة الحداثة مرة، وبحجة عدم الحاجة لها مرة أخرى. وفي ذلك يقول صالح بلعيد: «علينا مواجهة الخطر القادم من تبعات اللغة الأجنبية التي لم نحسن الاستفادة منها، لأننا أوليناها المكانة التي تحجب بها مواطنة اللغة العربية والأمازيغية»[34].

إنّ الخوف على اللغة العربية في الجزائر بات أمراً جليّاً يُطرح في كثير من النقاشات بفعل منظومة العولمة الشاملة، وإن لم نسارع إلى معالجة هذه الاختلالات سيكون الخطر على الهوية الجزائرية في حدّ ذاتها.

وبحكم التوسع في وسائل الإعلام (العولمة الإعلامية) وتعدد قنواته ومنابره ووسائطه، ونظراً إلى التأثير العميق والبالغ الذي يمارسه الإعلام في اللغة، وفي الحياة والمجتمع بصورة عامة، فإنّ العلاقة بين اللغة العربية والإعلام في الجزائر في مختلف أنواعه أضحت تشكل ظاهرة لغوية تستوجب الوقوف عندها، وهي تنصرف إلى مظهرين **أحدهما** إيجابي **والآخر** سلبي. **أولهما**، أن اللغة العربية انتشرت وتوسع نطاق امتدادها، وأصبحت متداولة لدى شريحة كبيرة من الجزائريين؛ **ثانيهما**، ويتمثّل بشيوع الخطأ في اللغة، والتداول الواسع للأقيسة والتراكيب والصيغ والأساليب التي لا تمتّ بصلة إلى الفصحى، والتي تفرض نفسها على الحياة الثقافية والأدبية والإعلامية، وبذلك تصبح اللغة الهجينة هي القاعدة، واللغة الفصيحة هي الاستثناء. وهذا مظهر سلبي للظاهرة في الجزائر، ويكفي الرجوع إلى اللغة المتداولة في مختلف القنوات الفضائية الجزائرية في جميع برامجها، بما في ذلك البرامج النخبوية[35].

ظاهرة أخرى أكثر خطورة تطرحها العولمة الإعلامية من خلال الغزو الاعلامي للقنوات الفضائية الأجنبية وتأثيرها في الأطفال، بحيث تسهم في تلقين الأطفال في مراحل عمرية مبكرة قيم الحداثة الغربية. وحتى وإن كنا نقرّ بمزايا ذلك على الانفتاح على الثقافات واللغات الأخرى بتمكين الطفل الجزائري من إدراك لغات أخرى، بيد أنّ الأمر يؤثر من ناحية التلوث اللغوي الذي يصيب الأطفال وبخاصة في البرامج الأجنبية وحتى البرامج العربية التي تقدم بالعامية. وهذا يؤثر، لا محالة، في إدراك اللغة العربية لدى هذه الشريحة المهمة من المجتمع. وفي ذلك فإنّ الأطفال الكنديين تأثروا كثيراً بالبرامج الأمريكية حتى صاروا يعتقدون أنهم أمريكيون حقاً. ومثال ذلك في المصطلحات الدخيلة التي يتلقفها الأطفال ويتم تداولها بأن يسود الاعتقاد في مراحل عمرية متقدمة بأنها هي الأصل.

---

(33) المصدر نفسه، ص 157.

(34) المصدر نفسه، ص 155.

(35) مخلوفي، «واقع اللغة العربية في عصر العولمة،» ص 62.

وفي جانب آخر من العولمة في جانبها الإعلامي وتأثيرها في اللغة الأم في الجزائر ما بات يطرح في الإعلام الجديد من خلال الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، مثل الفايسبوك والتويتر وغيرهما، من برامج المحادثة، التي تتيح فرصاً للمحادثة والتواصل؛ حيث إن أغلبية هذه المحادثات بين الجزائريين أو بغيرهم من الأجانب تتم بلغات أجنبية أو كتابة العربية بالأرقام حيث يشار مثلاً إلى حرف الحاء بالرقم 7 وحرف العين بالرقم 3 أو بالحرف الأجنبي أو اختصارها ومثال ذلك: (kif 7alak = كيف حالك)، (Bekheir = بخير)، (Hmd = الحمد لله)، (Ok = موافق). حتى إنّ أغلبية أسماء الحسابات في الفايسبوك أو التويتر بالحرف الأجنبي، مع عدم إنكار أنّ اللغة العربية ازدهرت من خلال هذه الوسائط التكنولوجية الاجتماعية على الرغم من اختلاطها بالحرف الأجنبي أو بالعامية، ونأمل في ذلك أن يؤسس هذا التفاعل الافتراضي نظاماً اجتماعياً تكنولوجياً يتم من خلاله ترقية اللغة العربية والاستثمار في ما تتيحه التكنولوجيا من مزايا في خدمة اللغة العربية في الجزائر.

إنّ للعولمة في جانبها الاقتصادي صلة كبيرة بالتأثير في واقع اللغة العربية في الجزائر وبخاصة في ما يتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات؛ إذ يتطلب العمل أو التعامل معها إتقان اللغات الأجنبية، ولكونها تحمل صفة تعدد الجنسيات فلا نجد أثراً للغة العربية في تعامل هذه الشركات، ذلك أنه من بين 200 شركة تعد الأكبر بين هذه الشركات تنتمي 172 شركة إلى الدول الخمس الأكثر تقدماً[36]، والواقع أنّ في مجمل الشركات الاقتصادية الأجنبية الناشطة في الجزائر تتعامل وتفرض لغتها الأصلية، بل إنّ الأمر يتعدى ذلك إلى التعريف بشركاتها وتسمياتها في الواجهة بلغاتها الأصلية، ومثال ذلك الشركات الصينية والتركية وقبل ذلك الفرنسية والأمريكية وغيرها من الدول الناشطة في الجزائر.

في هذا السياق، نعود إلى فكرة الأيدي العاملة الصينية والتركية في الجزائر، إذ يفترض أن نستقبلهم بلغتنا الأم ونفرضها عليهم، ولكن استقبلناهم بلغاتهم أو باللغة الفرنسية والإنكليزية، بل وحتى هناك حركية في فتح مدارس تكوين اللغتين الصينية والتركية. لا نقول بأنّ الأمر سلبي، ولسنا ضدّه، بل ضروري وحتمي هو الانفتاح على لغات العالم؛ لكن كان الأجدر بنا فرض لغتنا مع الطرف الآخر. وانظر إلى الصينيين والأتراك كيف يفرضون لغتهم في الدول التي يتواجدون فيها، أو في دولهم الأصلية من خلال فرض لغتهم في التعليم العالي وفرص التكوين للطلبة الأجانب التي يتيحونها، ومثال ذلك أنه يفرض على الطلبة ومن بينهم الجزائريون الذي حازوا فرص التكوين في تركيا التكوين والتعلُّم باللغة التركية ومن ثمّ لغة أجنبية أخرى، ونفس الشيء في الصين التي فتحت فرص التعليم والتكوين خاصة أمام الطلبة الأفارقة بفرض اللغة الصينية ومن ثم اللغات الأجنبية الأخرى.

في الشق التجاري يتم استعمال اللغة العربية في الترويج للغات الأجنبية الأخرى وبخاصة على واجهات المحلات والمراكز التجارية، ومثال ذلك كتابة علامة تجارية أجنبية بالحرف العربي في صورة («سامسونغ»، فاست فود، سوندويتش)، ويفتح الطفل العربي عينيه على كتابات

---

(36) سعيد عامر، «اللّغة العربيّة في خطر: قراءة في أضرار العولمة،» في: **العربية في خطر** (تيزي وزو، جامعة مولود معمري: منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2013)، ص 28.

بالفرنسية والإنكليزية على ملابسه وملابس أفراد أسرته وأحذيتهم، وعلى اللعب والهدايا، وعلى كل شيء من حوله.

إنّ اعتماد اللغة العربية في التعامل التجاري مع الجزائر وغيرها من الدول يطرح إشكالية أخرى، حيث إن جلّ المبادلات التجارية والعلامات التجارية وإجراءات الاستيراد والتصدير تتم باللغة الأجنبية، وفي اعتقادنا أنّ الضعف الاقتصادي في الجزائر انعكس على الوضع اللغوي والترويج للغة الوطنية الأم، نظراً إلى ضعف موقع التفاوض.

وعلى صعيد القطاع السياحي، فإنّ الأمر سلبي بامتياز؛ فإضافة إلى ضعف هذا القطاع في الجزائر كان من الأجدر التعريف باللغة العربية للسياح الأجانب، لكن يتم مخاطبة هؤلاء السياح بلغاتهم الأصلية أو بلغة أجنبية أخرى، هذا الأخير مهم في جلب السياح لكن كان من المفترض على الأقل التعريف بهذه اللغة الأم كمكون ثقافي للتعريف بهوية الأمة في سياق السياحة العلمية والثقافية، ومثال ذلك أنّ أكبر بلد سياحي مثل تركيا يتم تداول اللغة التركية بكثرة في الفنادق والمطاعم والمطارات وفي إشارات التوجيه[37].

وعلى صعيد العلاقات الدولية في إطار ما بات يعرف بالدبلوماسية الثقافية من خلال الملحقات الثقافية والمراكز الثقافية في الجزائر، تقوم بلدان مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين بالتسويق للغاتها ومن ثم لقيمهما الثقافية. إننا لا ننكر حقهم في ذلك وإيجابياته في الانفتاح على ثقافة الآخرين ولغاتهم والاستفادة منها في البناء والتطوير، لكن الأخطر هو الذوبان في هذه الحلقة وخصوصاً إذا افتقدنا لمناعة ثقافية، والأجدر أن تقوم الجزائر بالأمر نفسه في هذه الدول من خلال العمل في الملحقات الثقافية في السفارات الجزائرية في الخارج، أو في إقامة مراكز ثقافية جزائرية في هذه الدول للتعريف بالثقافة الجزائرية واللغة العربية والأمازيغية على حدّ السواء[38].

وفي محور الاستقرار السياسي تعمل العولمة على إيقاظ الانتماءات الأولية والأطر الضيقة، ما يولِّد الحروب اللغوية والدعوة إلى ولاءات أضيق من الأمة والدولة، على قاعدة القبيلة والطائفية والمذهبية والجهوية، فلا غرابة أن تشتعل حرب لغوية بين العربية والأمازيغية على الرغم من أنّه على مرّ التاريخ تعايش العرب مع الأمازيغ. إنّ الأمر يعد أحد المداخل الرئيسية للعولمة في جانبها السياسي من خلال استغلال هذه المسألة في ضرب استقرار وتماسك الشعوب والدول لدواعٍ استراتيجية محضة، وهو ما تم تطبيقه من خلال مشاريع الشرق الأوسط الجديد لمرامٍ جهويةٍ وطائفية وإثنية وعرقية في السودان والعراق ولبنان وسورية. وفي الحالة الجزائرية تعملُ أطراف داخلية وأخرى خارجية على استغلال هذه النقطة في محاولةٍ لتصوير أنّ هناك صراعاً بين اللغة العربية والأمازيغية، وهو في الحقيقة صراع أريد له أن يكون في زمن يتداخل فيه الداخلي مع الخارجي، السياسي والتاريخي، الاقتصادي والاجتماعي، الثقافي والديني[39].

---

(37) المصدر نفسه، ص 34.

(38) انظر مثلاً المركز الثقافي الفرنسي CCF في المدن الجزائرية: الجزائر العاصمة وقسنطينة وعنابة ووهران وتلمسان.

(39) عامر، المصدر نفسه، ص 39 ـ 38.

ومن الإفرازات الخطيرة لظاهرة العولمة في شق التأثير في المناهج التدريسية شيوع ظاهرة الكسل اللغوي، حيث لا يعبأ متقنو اللغة الإنكليزية بوصفها اللغة العالمية الحيّة، بتعلم اللغات الأخرى ومن بينها اللغة العربية في الجزائر، بحجة عدم الحاجة إليها، فضلاً عن ظاهرة الاعتماد، أو التوافق المتبادل بين اللغة الأم واللغة الأجنبية، وهو ما يؤثر في اتقانهما معاً، فالطّفل الذّي يتلقى دروساً في اللغة الثانية قبل أن يتقن لغته الأم (العربية) لن يتقدم في هذه ولا في تلك[40]، ودليل ذلك بالنسبة إلى التعليم الابتدائي في الجزائر، حيث يبدأ تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثالثة الابتدائية، واللغة الإنكليزية في السنة الأولى متوسط.

بفعل الجغرافيا والتاريخ والأصل الأمازيغي للسكان الجزائريين واحتضانهم للوافدين العرب وللإسلام ومن ثمّ اللغة العربية، بات ضرورياً إعادة إنتاج خطاب تأسيسي للرجوع، على جميع المستويات، إلى المكوّن الحضاري المحصور في اللغتين العربية والأمازيغية.

تمنح العولمة فرصاً كبيرة لأن تصبح اللغة العربية مادة ثقافية تسوَّق تجارياً في أنحاء العالم من خلال العمل على ترقيتها ونشر الأبحاث العلمية بها، والاستفادة من شبكة الإنترنت العالمية في نشرها وتداولها، وتشجيع حركة الترجمة. ويبدو أنّ الوافدين لتعلم اللغة العربية من الأجانب يقبلون عليها من منطلقات دينية باعتبارها لغة القرآن أو بدافع اجتماعي لتحسين المكانة الاجتماعية وفي نطاق الاستعمال الضيق، وهذا الأمر غير كاف لعولمة هذه اللغة.

رابعاً: نحو بناء سياسة لغوية في الجزائر في مواجهة العولمة الثقافية

إنّ الخوف على اللغة العربية في الجزائر بات أمراً جليّاً يُطرح في كثير من النقاشات بفعل منظومة العولمة الشاملة، وإن لم نسارع إلى معالجة هذه الاختلالات سيكون الخطر على الهوية الجزائرية في حدّ ذاتها، وهو أمر يطرح كثيراً من المخاطر التي تتربص بالاستقرار السياسي والاجتماعي. ويزداد هذا التوجس بفعل الثورة الرقمية الهائلة وما تتيحه من زوال للحدود واندثار لفكرة القومية، إننا نعيش في مجتمع المخاطر كما أشار إليه أولريش بيك (Ulrich Beck)[41].

وضمن ذلك، نشير إلى أنّه لا سبيل في الحفاظ على الهوية إلا ببناء سياسة لغوية تحافظ على اللغة الأم في ظل التعدد اللغوي الذّي نعيشه والذي يضرب التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية لا محالة، والمقصود بها كما يعرفها لويس جان كالفي (Louis Jean Calvet): «نحن

(40) المصدر نفسه، ص 39.

(41) أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود**، ترجمة علا عادل [وآخرون] (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 30.

نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن»[42]. في حين أنّ السياسة اللغوية حسب ألجين (Algene) هي: «المواقف الرسمية التي تتخذها الحكومات تجاه استعمال اللغة ورعايتها سواء أكانت هذه المواقف مدعومة بالفعل، كإقرار القوانين أو تمويل البرامج، أو كانت مدعومة بالخطب والقرارات المنمقة على الورق»[43]. وحسب التعريفين فهي تنصرف إلى التعامل الرسمي مع اللغة الأم واللغات المستعملة داخل أيّة دولة. كما تعني: «سن القوانين التشريعية التي تخطط لتهيئة لغوية، ويكون ذلك واضحاً بنصوص قانونية تحدد للغة مواقع استخدامها»[44].

هناك علاقة بين اللغة والتّعليم والهوية، فالتعليم عنصر محوري في توليد الكفاءات وتحريك التنمية، وعليه وجب تفعيل مشاريع النهوض باللغة في المحافل العلمية في الجزائر والتوجه نحو مجتمع المعرفة بتحفيز النشر والتأليف باللغة العربية.

لقد رافق الإطار القانوني ترقية اللغة العربية في الجزائر، ومن ذلك إصدار المجلس الشعبي الوطني القرار رقم 05 ـ 91 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق لـ 16 كانون الثاني/يناير سنة 1991، الذي يتضمّن تعميم استعمال اللغة العربية، إضافة إلى المرسوم الرئاسي ذي الرقم (226 ـ 98) المؤرّخ في 17 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 11 تموز/يوليو 1998، الذي يتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية، كما نصّ الدستور الجزائري في المادة 3 على أنّ اللغة العربيّة هي اللغة الوطنيّة والرّسميّة، وكذلك الأمر للغة الأمازيغية في المادة 4[45].

ورغم هذه الجهود في مجال التشريع أثبتت المقاربة القانونية عجزها في الفصل في المسألة اللغوية في الجزائر سواء ما تعلق باللغة العربية أو باللغة الأمازيغية كمكون لغوي. إنّ الأمر يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية تفصل بشكل نهائي في تحقيق الوحدة الوطنية بالوحدة اللغوية بالسهر على وجود اللغة العربية في الإدارات والمؤسسات والتخصصات العلمية في الجامعات وفي النشريات الرسمية وفي الشركات والقطاع الاقتصادي.

---

(42) لويس جان كالفي، **علم الاجتماع اللغوي**، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص 111.

(43) نادية معاتقي، «السّياسة اللغوية في الجزائر: واقع وخطر»، في: **العربية في خطر**، ص 76.

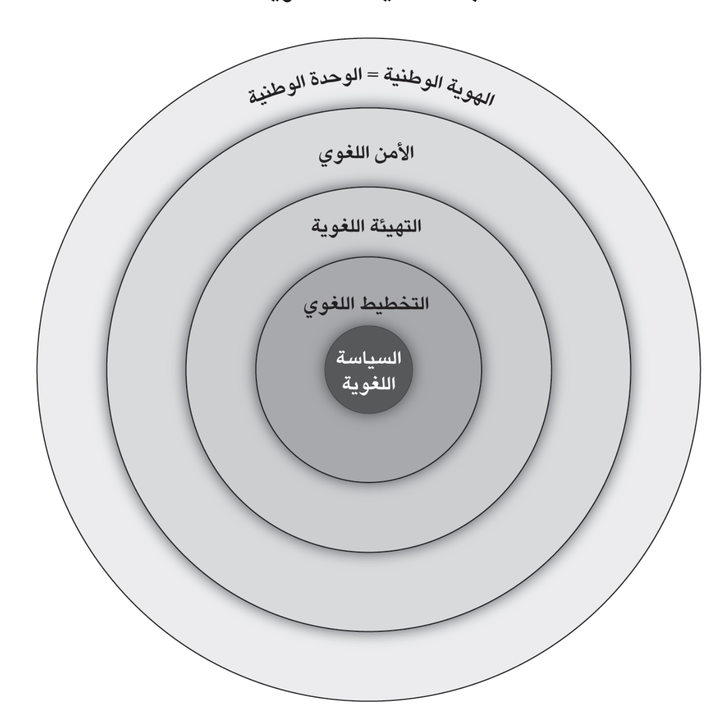
(44) المصدر نفسه، ص 76.

(45) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01 ـ 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 6 آذار/مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 7 آذار/مارس 2016، ص 6.

في المقابل هناك علاقة أيضاً بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وهذا الأخير يعرفه «فيشمان» بأنه: «تطبيق لسياسة لغوية ما»[46]، كما هو «نشاط رسمي تضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تنصب عن ترتيب المشهد اللغوي في البلاد»[47]. وعليه فإنّ هذه الخطة ترسمها الدولة، وإذا صادق عليها البرلمان تصبح السياسة اللغوية، تلتزم الحكومة بتنفيذها ومتابعة تجسيدها في الميدان. وعليه فإنّ الحاجة إلى السياسة اللغوية تقترن بمسألة التعدد اللغوي لتحقيق ما يسمى «الأمن اللغوي» ومن ثم الحفاظ على الوحدة الوطنية.

أمّا التهيئة اللغوية، ورغم التداخل الكبير بينها وبين التخطيط اللغوي، فإن هذا الأخير يكون صادراً عن سلطة عليا، في حين أنّ الأول فهو صادر عن مشاركة كل فئات المجتمع لتجسيد القرارات التي تتخذها السلطات[48]، حتى تجد هذه الفئات تعبيراً عنها فيه يجعلها تشعر بجزء من المسؤولية في إنجاح المشروع اللغوي. وعليه فإنّ السياسة اللغوية غير واضحة المعالم من جهة، فضلاً عن غياب التخطيط اللغوي المدروس البعيد من الخطاب الأيديولوجي، على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل ترقية اللغة العربية في الجزائر منذ الاستقلال، بيد أنّ ذلك لم يرفق بتطبيق فعلي على أرض الواقع وبقيت المسألة حبيسة الخطابات الشعبوية لا غير، وصولاً إلى الغياب شبه التام في إشراك القوى المجتمعية في سبيل

الشكل الرقم (1)
أبعاد السياسة اللغوية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: نادية معاتقي، «السّياسة اللغوية في الجزائر: واقع وخطر،» في: **العربية في خطر** (تيزي وزو: جامعة مولود معمري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2013)، ص 85.

---

(46) معاتقي، المصدر نفسه، ص 82.

(47) المصدر نفسه، ص 82.

(48) المصدر نفسه، ص 84.

الحفاظ على اللغة الأم، وحسبنا في ذلك أن يضطلع المجتمع المدني بأدوار متقدمة في هذا الأمر، ولعلّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تمثل أحد الفواعل الرئيسية في هذا الحراك.

ضمن هذه الثلاثية نشير إلى مجموعة من المحاور في سبيل ترقية سياسة لغوية تحافظ على اللغة الأم التّي تعدّ المكون المحوري للحفاظ على الهوية.

1 ـ التصالح مع التاريخ

لا ينكر أحد تأثير الإرث الاستعماري في اللغة العربية في الجزائر، ولو بدرجات متفاوتة، مقارنة بمصر أو المغرب أو تونس نتيجة طول الفترة الاستعمارية (130 سنة)، حيث أصبحت اللغة الفرنسية لغة التأليف لدى كثير من الكتّاب الجزائريين الذين فرضت عليهم ظروفهم هذا الاختيار، بالرغم من إدراك أكثرهم لمأساة انعزالهم عن لغتهم القومية، وسجنهم في لغة أجنبية كان عليهم أن يعانوا تجربة تطويعها للتعبير عن آلامهم الوطنية المحلية[49]. وبفعل الجغرافيا والتاريخ والأصل الأمازيغي للسكان الجزائريين واحتضانهم للوافدين العرب وللإسلام ومن ثمّ اللغة العربية، بات ضرورياً إعادة إنتاج خطاب تأسيسي للرجوع، على جميع المستويات، إلى المكوّن الحضاري المحصور في اللغتين العربية والأمازيغية.

2 ـ تطليق الأيديولوجيا

أثرت الصراعات الأيديولوجية بعد الاستقلال أكثر فأكثر في واقع اللغة العربية، على الرّغم من الجهود الرّامية إلى ترقية اللغة العربية، بيد أنّ الأخطر عندما تخفي المشاريع الإصلاحية صراعاً أيديولوجياً بين مختلف المكونات المجتمعية، حيث تسعى النخب المسيطرة إلى فرض توجهاتها وتصوراتها، بعيداً من أيّ احتكاك مجتمعي، وصراع الفرنسة والتعريب في الجزائر خير دليل، وهو صراع امتد ليشمل المناهج التعليمية. وعليه فإنّ نجاح مشاريع ترقية اللغة الأم يتوقف إلى حدّ كبير على ابتعادها عن الصراعات الأيديولوجية، التي كانت وما زالت تفقد الهوية الوطنية مناعتها. بطريقة أخرى، إنّ الإصلاح اللغوي لم يشهد تطوراً نوعياً، وإنما تطور في الخطاب الأيديولوجي[50].

3 ـ التعريب الفعّال

يعود خطاب التعريب إلى فترة السبعينيات في الجزائر، خطاب لم يحصل فيه بحسب صالح بلعيد التصوّر المتكامل، ولم يكن تعميم اللغة أفقياً وعمودياً، أي لم يشمل كلّ مرافق الحياة العملية، ومثّل انحرافاً عن خيار الميثاق الوطني لسنة 1976 الذّي يقول: «إنّ الخيار بين اللغة

---

(49) عبد العزيز العاشوري، «اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب»، في: أحمد بعلبكي [وآخرون]، **الهويّة وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، تحرير وتقديم رياض زكي قاسم، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 68 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 274.

(50) عربي بومدين، «التربية في الجزائر: بين دوغمائية الإصلاح وراهنية الأزمة،» **الخبر** (الجزائر)، 2016/9/16، ص 17.

الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتّة، ولا رجعة في ذلك ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن، إلّا في ما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج والمراحل»[51].

إنّ مسألة التعريب الفعّال التي نقترح ليست مطلقاً الاستغناء عن تعليم اللغات الأجنبية والاستفادة منها، لكن ما هو غير مقبول هو الإحلال، وفي الجزائر يواجه التعريب عقبات جمّة لعلّ أبرزها المناهضون له، وربما سمحت لهم مراكز نفوذهم في الإدارات والقيادات الجامعية التي يحتلها كثير منهم أن ينزلوا اجتهاداتهم الشخصية منزلة الاختيارات الوطنية في مستوى التنفيذ[52]. وهو أمر حاصل أفضى إلى النتائج غير المرجوة في سياسة التعريب المنتهجة منذ الاستقلال. وهكذا فإنّ التعريب الحقيقي لا بدّ أن ينطلق من تعريب الفكر أولاً، والإيمان برسمية اللغة العربية والعمل على تعميمها في جميع الأماكن والمؤسسات كلغة علمية وطنية ودولية ذات قيمة عصرية[53].

إن وظيفة اللغة في العصر الحديث لم تعد جزءاً من المنظومة الاتصالية فقط بل هي أبعد من ذلك، إذ أصبحت رابطة لسانية وذاكرة المجتمع، وأحد أهم مقومات المجتمع الجزائري، ومن أساسيات تماسكه وانسجامه وجزءاً لا يتجزأ من هويته العربية والاجتماعية.

4 ـ إعطاء اللغة العربية ميزة لغة المعرفة

لا شكّ في أنّ هناك علاقة بين اللغة والتّعليم والهوية، فالتعليم عنصر محوري في توليد الكفاءات وتحريك التنمية، وعليه وجب تفعيل مشاريع النهوض باللغة في المحافل العلمية في الجزائر والتوجه نحو مجتمع المعرفة بتحفيز النشر والتأليف باللغة العربية، وحسبنا في ذلك أن يكون أحد المداخل الأساسية في الحفاظ على الهوية. وفي ذلك يتساءل محمد مكي الحسني الجزائري: ماذا يتبقى من الهوية الثقافية إذا كانت النخبة المتعلمة لا تحترم اللغة الوطنية[54]؟

5 ـ تعزيز المواطنة اللغوية والتربية على اللغة

تعني المواطنة اللغوية استعمال اللسان الوطني في كلّ المؤسّسات والأمكنة العامة، وهي فضاء لغوي ممتد تأخذ فيه اللغة الرسمية النصيب كون تربية المواطنة[55] تحصل أولاً باللغة

---

(51) بلعيد، «المواطنة وأخواتها...،» ص 175 ـ 174.

(52) العاشوري، «اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب»، ص 275.

(53) بلعيد، المصدر نفسه، ص 175.

(54) نور الدين لبصير، «تجاذبات اللّغة والهوية بين الأصالة والاغتراب»، **جسور المعرفة**، ص 39، متوفر على الرابط التالي: .<http://www.univ-chlef.dz/djossour/wp-content/uploads/2016/06/V2016_04_03.pdf>

(55) إن مسألة تربية المواطنة أو التربية من أجل المواطنة (Citizenship Education) تعتبر مستلزماً ضرورياً لتحقيق الأمن المجتمعي والهوياتي والحفاظ على استقرار الوطن وحمايته من التهديدات. انظر في ذلك: سامح فوزي، **المواطنة** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 8.

الرسمية، وتعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفاهيم والقيم الوطنية للطفل وبث الوعي بتاريخ الوطن[56]، وعليه فإنّ مسألة المواطنة اللغوية تتعدّى أكثر فأكثر الجانب القانوني وتنصرف إلى التنشئة الاجتماعية، وهذه الأخيرة آلية مهمة تعالج الأصل في سبيل غرس روح الاعتزاز باللغة الوطنية ثمّ تأتي المنظومة القانونية التشريعية ومختلف الآليات في مرحلة لاحقة.

6 ـ تنمية الوعي اللغوي

إنّ الاستدامة اللغوية وتحصين الهوية الثقافية في الجزائر لن تتأتى من دون وجود الوعي اللغوي الذي يعدّ أبرز مقومات البناء الحضاري في شقه المعنوي، والوعي بأهمية اللغة الوطنية هو الذّي يضمن الأمن اللغوي في سياق الثورة القيمية الحاصلة في بعدها المعولم، ولا خلاص في ذلك إلا بالوعي بالذّات وبالآخر، وعلينا أن نبني هذا الوعي ونؤسس له ضمن الذاكرة الجماعية والوعي الجمعي لدى الجزائريين[57].

7 ـ غرس قيم اللغة والهوية لدى الشباب

إن وظيفة اللغة في العصر الحديث لم تعد جزءاً من المنظومة الاتصالية فقط بل هي أبعد من ذلك، إذ أصبحت رابطة لسانية وذاكرة المجتمع، وأحد أهم مقومات المجتمع الجزائري، ومن أساسيات تماسكه وانسجامه وجزءاً لا يتجزأ من هويته العربية والاجتماعية[58]، هذه الهوية التي أصبحت في عصر التطور والانفجار المعلوماتي مهددة بالانصهار والانسلاخ والاضمحلال، وبالأخص لدى فئة الشباب الجزائري كأحد تأثيرات مظاهر العولمة السلبية، ما فرض ضرورة البحث عن الميكانيزمات الفاعلة للحد من هذه التأثيرات وصقل مقومات اللغة والهوية لدى الشباب الجزائري، وفي هذا الصدد يركز العديد من العلماء والباحثين على تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية في غرس قيم اللغة والهوية والمواطنة، ومن بينها المدارس التربوية، لما لها من دور كبير في تنشئة أبناء المجتمع وتشكيل شخصياتهم ونقل تراث المجتمع الجزائري للحفاظ على كيانه ووحدته الوطنية وتوضيح معالم الهوية الوطنية والانتماء القومي[59]، لتسهم هذه الهوية في زيادة القدرة على اتخاذ القرار لدى الشباب، فكلما زاد صقل هذه الهوية لدى الشباب ارتفعت قدرتهم على اتخاذ مختلف القرارات وتحديد الأهداف واستكشاف البدائل بما يتوافق مع القيم المجتمعية والأخلاقية التي تمت تنميتها[60].

---

(56) بلعيد، «المواطنة وأخواتها...،» ص 161.

(57) المصدر نفسه، ص 162 ـ 161.

(58) صحراوي عز الدين، «اللغة العربية في الجزائر: التاريخ والهوية،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية**، العدد 5 (كانون الثاني/يناير 2009)، ص 5.

(59) خوني وريدة، «دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني،» **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد خاص: الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، ص 75 ـ 76.

(60) عبد القوي الزبيدي [وآخرون]، «أساليب الهوية والتأجيل الأكاديمي للإشباع لدى الطلبة العمانيين،» **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، السنة 11، العدد 3 (2015)، ص 346.

خاتمة

إنّ الأسئلة التي طرحتها هذه الورقة البحثية تحتاج بالفعل إلى إثارة النقاش العلمي حولها بعيداً من الخطاب الشوفيني والارتجالي، مع ضرورة أن تتمتع النخب السياسية الحاكمة بالحكامة السياسية في إدارة الواقع اللغوي والحفاظ على الهوية في الجزائر من خلال العمل على ترقية اللغة العربية كلغة وطنية/رسمية وتمكينها من تأدية الدور المحوري في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعليه أمكن القول بأنّ استكشاف العلاقة بين اللغة والهوية والعولمة يبيّن بصورة واضحة وجليّة أهمية موضوع ترقية السياسات اللغوية في الجزائر للحفاظ على الهوية وتحقيق الأمن اللغوي في زمن العولمة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ هناك علاقة ارتباطية وتاريخية بين اللغة والهوية، ويزداد البحث في مكامن هذه العلاقة أهمية في سياق العولمة لما تفرضه من تحديّات ومخاطر جمّة على الأمن الثقافي للمجتمعات.

ـ ساهم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في خلق الثنائية اللغوية، أو خليط من اللغات، وأدّى إلى تعميق أزمة الهوية، وهي الأزمة التي تمظهرت تجلياتها في الصراع الأيديولوجي بعد الحصول على الاستقلال. الأمر الذّي انعكس على بناء الدولة الوطنية في حدّ ذاتها وقوّض المسألة التنموية إلى حدّ كبير.

ـ فرضت العولمة الثقافية/اللغوية تحديات غير خافية على اللغة العربية في الجزائر، ومن ذلك تراجعها الرهيب في الاستعمال اليومي والعلمي لمصلحة لغات أجنبية أخرى بفعل حركية العولمة الاتصالية، وما تتيحه من تدفق للقيم الدخيلة. وهذا الأمر يدعو إلى إعادة النظر في مكانة اللغة الأم والاستفادة من اللغات الأجنبية.

ـ تُعدّ السياسة اللغوية أحد المداخل الرئيسية في مواجهة العولمة الثقافية والحفاظ على الهوية بشرط أن لا تكتفي هذه السياسة بإطارها القانوني المؤسسي، بل يجب أن تنصرف إلى إشراك الفواعل الرسمية وغير الرسمية والقوى المجتمعية لضمان النجاح الأمثل □

أزمة اللغة العربية: الأسباب، المظاهر وسبل التجاوز

بوجمعة وعلي(*)

أستاذ باحث في اللسانيات الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة ابن طفيل القنيطرة ـ المغرب.

مقدمة

تعاني اللغة العربية بالرغم كونها اللغة الرسمية للبلاد، ولغة الدين والعبادة والتراث والحضارة والثقافة لقرون عديدة، أزمات وتحديات متعددة، تقف في وجه جعلها لغة الدول والمجتمع والمعرفة والعلم في كل المجالات وعلى جميع المستويات.

أولاً: الابتلاء بنخبة مغتربة ومتغربة لا تؤمن بكل ما هو وطني

تواجه اللغة العربية في بلادنا فئة من المثقفين النافذين، الذين ينادون علانية بضرورة إبقاء الوظائف العليا للغة في حوزة اللغة الفرنسية، واستبدال اللغة العربية الفصيحة باللهجات المحلية (العاميات)، وهذا يطرح أسئلة كبرى لدى المفكر المغربي **امحمد الطلابي** من قبيل: هل الوعي اللغوي لدى هذه النخبة وعي تقدمي أم وعي شقي رجعي بالمعنى التاريخي؟ وهل ظاهرة تطور اللغات في التاريخ، وبخاصة الأوروبي منه، قانون عام يسري على كل الحضارات واللغات والأمم، أم هي ظاهرة خاصة بتطور اللغات الأوروبية؟ وهل ميلاد الأمة والقومية هو الأصل في ميلاد اللسان المعياري الجامع في تاريخ المجتمعات؟[1].

(*) البريد الإلكتروني: bo.ouali@gmail.com.

(1) امحمد الطلابي، «التعريب بين الوعي المفوت والوعي المطابق،» مجلة **الفرقان** (المغرب)، العدد 65 (2010)، ص 3.

فالنخبة الثقافية في بلادنا لم تعمل على أن تكون اللغة الوطنية/اللغة العربية لغة الوظائف العليا للسان، كما في جميع دول العالم المتحضر بما فيها فرنسا التي يتعلقون بها ويعتبرونها مثلهم الأعلى، وينتمي إلى ثقافتها ولغتها معظم أولئك المثقفين، بل إن هذه الطبقة لم تدرك حجم الإشكال اللغوي وأهميته الاستراتيجية لدى كل الأمم المتقدمة أو الراغبة في النهوض والتقدم والتنمية، وهذا ما أشار إليه المثقف الكويتي **محمد الشارخ** صاحب مجموعة **صخر الإعلامية** حينما قال بأن النخبة المثقفة العربية غير مهتمة بمستقبل اللغة العربية، لأنها تتحدث لغات أجنبية، وبالتالي لا يهمها تعلُّم هذه اللغة وتعليمها وتطويرها(2).

ثانياً: تناقض سياسات الدول العربية في تدبير المسألة اللغوية

يرى **صلاح بوسريف**(3) أن المشكلة ليست في اللغة العربية كلغة، بل في السياسات اللغوية والتعليمية المتبعة من جانب البلدان العربية، التي تتسم بالارتجالية، والعشوائية، والتناقض في كثير من الحالات، لأنها لم تستطع أن تعالج القضية اللغوية بالشكل المطلوب والضروري في مختلف الدول المتقدمة، ولم تعط الأهمية اللازمة للمسألة اللغوية التي تعتبرها كل الدول والأمم المتحضرة، قضايا مصيرية واستراتيجية في مسار الاستقلال التطور والتنمية. فالدول العربية والمغرب كمثال، كثيراً ما اتخذت قرارات منعزلة ومنفردة وخارج السياق الحضاري والتاريخي للمجتمع، ومن دون إشراك المختصين والفاعلين والخبراء، وهو ما نتج منه في النهاية فشل كل السياسات التعليمية واللغوية والثقافية. بل إن الواقع المعيش يناقض كل القرارات والقوانين ـ على ضعفها ومحدودية تأثيرها ـ التي تتخذها الدولة، لأن ما تعلنه من مبادرات وقرارات وما تشرعه من قوانين في المسألة اللغوية، ليس له أثر يذكر على أرض الواقع. فما نلاحظه من ممارسات وأفعال يناقض ويعارض تماماً ما يقرّ من قوانين، وهذا يؤدي في النهاية الى إضعاف حضور اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد في كل مستويات الفضاء العام، ويقلل من فاعليتها ووجودها وتأثيرها، ويعطل ما تهدف إليه المناهج والبرامج المتعلقة

إن اللغة العربية وهي اللغة الرسمية الأولى للمغرب [...] لا تزال ترزح تحت ضغط وتأثير لوبي سياسي واقتصادي ولغوي فرنكفوني قوي ومتنفذ، يحول دون أن تتحقق أي من المطالب والحقوق التي تعتبر أساسية للغة الرسمية في بلدان العالم.

---

(2) محمد راجي الزغول، **دراسات في اللسانيات العربية والاجتماعية** (إربد، الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2005)، ص 60.

(3) صلاح بوسريف، «لسان بدون لسان ومشكلة الدعوة إلى تدريس العامة في المدارس المغربية،» **الأحداث**، 2013/10/21.

بتعلم اللغة وتعليمها[4]. ومن بين مظاهر تناقض سياسة الدولة المغربية مثلاً اتجاه اللغة العربية هو اعتبارها لغة رسمية للبلاد منذ أول دستور للبلاد بعد الاستقلال، وفي الوقت نفسه جعل اللغة الفرنسية لغة الإدارة والتعليم العالي والإعلام والاقتصاد، وهذا ما يفسر تقاعس الدولة وتأخرها غير المبرر في إنشاء مؤسسات لغوية قادرة على حماية وتطوير وتنمية اللغة العربية. ومن المفارقة الغريبة والسخرية القاتلة أن يقام آخر مجمع للغة العربية في إسرائيل العبرية في حيفا سنة 2009، ولا يقام في المغرب، البلد العربي الإسلامي الذي اختار اللغة العربية لغة رسمية منذ عشرات القرون، وكأن بلادنا نسيت أو تناست دورها التاريخي والحضاري في نشر اللغة العربية وثقافتها وعلومها في أفريقيا وأوروبا. وورغم أنه تم إقرار تأسيس أكاديمية محمد السادس للغة العربية في حزيران/يونيو 1999، من طرف اللجنة الملكية الخاصة بإصلاح منظومة التربية والتكوين في ما يسمى «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، وصادق مجلسا الحكومة والوزراء ومجلسا البرلمان والمستشارين على قانونها التنظيمي الذي صدر في **الجريدة الرسمية** في 17 حزيران/يونيو 2003، فإن الدولة ـ ضداً على الدستور والقانون ـ لا تزال تماطل في إخراجها إلى حيز الوجود أسوة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وهذا التماطل المقصود وغير المبرر، ساهم أكثر فأكثر في استفحال معاناة وتدهور وضعية اللغة في المجتمع والحياة العامة ومؤسسات الدولة، وفي التعليم والبحث العلمي[5].

إن وضع اللغة العربية غير مريح، وهي مهددة في وجودها وبقائها، نتيجة التآكل التدريجي لوظائفها في المجتمع، واستنزاف نقط قوتها الرمزية والنوعية والوظيفية، وفقدانها لمواقعها التاريخية والحضارية والثقافية والعلمية والتواصلية تدريجاً لمصلحة اللغات الأجنبية.

إن تناقض الدولة المغربية في سياستها اللغوية والتعليمية والثقافية المتعلقة باللغة العربية، يتمثل بتذبذب موقف المسؤولين من تطبيق الاختيارات اللغوية التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين على محدوديتها، وفي التماطل في إحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية لأكثر من 12 سنة خلت، وفي نفس الوقت أُنشئ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بصلاحيات واسعة وميزانية ضخمة. وهذا يعني أن اللغة العربية وهي اللغة الرسمية الأولى للمغرب، التي يفترض أن تكون محمية دستورياً وقانونياً ومجتمعياً، لا تزال ترزح تحت ضغط وتأثير لوبي سياسي واقتصادي ولغوي فرنكفوني قوي ومتنفذ، يحول دون أن تتحقق أي من المطالب والحقوق التي تعتبر أساسية للغة الرسمية في بلدان العالم. بل إنه التراجع عن مبدأ التعدد اللغوي المتوازن والمنظم، وتنويع لغات التعليم في الجامعة، ليظهر خطاب جديد يتحدث عن هوية لغوية فسيفسائية وتعدد لغوي غير محدد المعالم، تحولت فيه اللغة الفرنسية إلى لغة التواصل الموحدة، ولغة التدريس، ولغة

---

(4) المصدر نفسه.

(5) عبد القادر الفاسي الفهري، «أكاديمية محمد السادس للغة العربية، الآن، لماذا؟ وكيف؟،» **الاتحاد الاشتراكي**، 27/2/2012، ص 5.

التعامل في الإدارات والمؤسسات العامة، كما برزت إرادة العودة إلى مواقف وسياسات لغوية سابقة عن الميثاق[6]، كما ظهرت حركة تتبنى الدعوة إلى التلهيج واعتماد العامية في التدريس[7].

ثالثاً: الإقصاء الممنهج للغة العربية من مؤسسات الدولة والفضاء العام والخاص

تواجه اللغة العربية داخل أوطانها وعلى يد الطبقة الحاكمة والمتنفذة، جملة من المشاكل والعراقيل التي لا تساعد على النمو والازدهـار، أبرزها الإقصاء من الاستعمال في المجالات والقطاعات الحيوية والفضاءات العامة والخاصة. يقول عبد العلي الودغيري: «كيف يرجى للغة العربية أن تتقدم وتتطور وتنتشر وتزدهر، إذا كنا ـ بحجج واهية ـ نمانع في استعمالها في الإدارة والاقتصاد والحياة العامة، بل ونرفض حتى مجرد مناقشة استعمالها في مجال التعليم العالي والتقني والعلمي والصناعي؟»[8].

إن وضع اللغة العربية غير مريح، وهي مهددة في وجودها وبقائها، نتيجة التآكل التدريجي لوظائفها في المجتمع، واستنزاف نقط قوتها الرمزية والنوعية والوظيفية، وفقدانها لمواقعها التاريخية والحضارية والثقافية والعلمية والتواصلية تدريجاً لمصلحة اللغات الأجنبية، وبخاصة اللغة الفرنسية والعاميات المحلية، حيث إنها لم تعد كما كانت لغة الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية في البيئة العربية عموماً والمغربية خصوصاً[9]. وهذا الواقع يختزله محمد الأوراغـي في قولـه «مكانة العربية فـي التعليم قبل الجـامعي، أقل من غيرها حصة ومعاملة ومنهاجاً تربوياً، وفي التعليم الجامعي تكاد لا تروَّج، وكذلك حالها في المقاولات الإنتاجية وقطاع الخدمات... وهي غير مسموعة في التواصل الشفوي الذي يزداد بالفرنسية... سهمها في سوق الشغل منهار، ومرتبتها في السلم الاجتماعي متدنية»[10]. فاللغة العربية في بلادها، لم تُمنح فرص التعميم في المدارس والجامعات كلغة لتدريس كل المواد والتخصصات والعلوم، ولم تتح لها فرص التواصل والتداول في المؤسسات العمومية وفي الفضاء العمومي. وكل ذلك من مظاهر ونتائج سياسة الإقصاء والتهميش الممنهجة من جانب مدبري الشأن العام السياسي والإداري والإعلامي والثقافي، ومعظمهم لهم ارتباطات باللوبي الفرنكفوني المتنفذ[11].

---

(6) عبد القادر الفاسي الفهري، **السياسة اللغوية في البلاد العربية** (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2013)، ص 142.

(7) المصدر نفسه، ص 130.

(8) «لغة الخطاب الإعلامي من الفصحى إلى العامية: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي،» في: عبد العالي الودغيري، **اللغة والدين والهوية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2008)، ص 223.

(9) الفاسي الفهري، **السياسة اللغوية في البلاد العربية**، ص 279.

(10) محمد الأوراغي، «التدريس بأي لغة لأي تنمية؟،» في: **لغة التدريس والنموذج التنموي، أي علاقة؟: أيام دراسية** (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2010)، ص 70.

(11) فؤاد بوعلي، «موسم النهوض باللغة العربية،» هسبريس 6 حزيران/يونيو 2013، <http://www.hespress.com/writes/55731.html>.

رابعاً: غياب سياسة عمومية لتطوير اللغة العربية وتنميتها كلغة رسمية أولى للبلاد

لا شك في أن اللغة العربية تعاني مشاكل متعددة، بعضها موضوعي مرتبط بالمحيط الذي تعيش فيه، وبحالة الأمة والحضارة والثقافة التي تحيا فيها، حيث يظهر حجم العناية والحماية والاهتمام التي تحظى بها في مجالاتها الثقافية والاجتماعية والعلمية. وهي ـ كما تؤكد كل المؤشرات ـ عناية ضعيفة حد الإهمال، رغم كونها لغة وطنية ورسمية للبلاد منذ الاستقلال، ورغم ما يضمن لها الدستور من حقوق الوجود والاستعمال والرعاية والحماية القانونية والتنمية، من طريق سن قوانين واتخاذ قرارات تضمن حضورها وتداولها في الفضاء العمومي بمختلف أشكاله وبخاصة في التعليم بكل مراحله وتخصصاته. ويبدو أن النموذج الفرنسي في مجال السياسة اللغوية جدير بالذكر، حيث لجأت الحكومة الفرنسية إلى سن قانون توبون في سنة 1994 لحماية اللغة الفرنسية من منافسة باقي اللغات الأخرى لها في فرنسا وبخاصة اللغة الإنكليزية، وهو القانون الذي يفرض استعمال اللغة الفرنسية في كل المؤسسات العمومية والخصوصية الفرنسية، تحت طائلة فرض عقوبات مالية وسجنية.

أما الوجه الآخر لمشاكل اللغة العربية فهو ذاتي مرتبط باللغة العربية كلغة، وهي مشاكل تشترك فيها مع لغات أخرى، مثل مشكل المصطلح، ومشكل توسيع المعجم العام، ومشكل التفصيح، ومشكل الاقتراض والحوسبة، وهي مشاكل لا يمكن أن تعالج إلا بتضافر جهود كل الفاعلين والمختصين، والاستفادة من المستجدات العلمية والتقنية في مجال اللسانيات العامة[12]، غير أن هذا الأمر غير حادث، إذ لا تزال اللغة العربية تعاني الإهمال والتهميش، وغياب العناية والحماية، بل تركت وشأنها تقاوم لوحدها دون عناية ولا رعاية، تغوُّلَ اللغات الأجنبية من جهة، وإهمال وتهميش أهلها من جهة ثانية. ويبدو أن الحضارة الانسانية دارت دورتها، وأصبحت اللغة العربية تعاني عدة مشاكل جعلتها في موقف العجز عن مواكبة التطور العلمي والتقني والحضاري الهائل، وخصوصاً أن الحضارة الغربية السائدة ولغاتها في تطور هائل ومستمر، تقذف العالم كل يوم بسيل ضخم من المفاهيم والمصطلحات[13]. وما يزيد الوضع تعقيداً وصعوبة هو أن البلدان العربية لا تهتم بلغتها العربية ولا توليها الاهتمام الضروري والواجب، رغم كونها لغتها الأصلية والرسمية والمشتركة تاريخياً ودينياً وحضارياً، ورغم كونها لغة التواصل الاجتماعي والتكامل الاقتصادي والسياسي، ولغة التعبير الأدبي والفني، ولغة حضارة عريقة هيمنت على العالم لعقود طويلة[14]. كل ذلك لم يشفع

---

(12) «مأزق اللغة العربية وإمكانية التجاوز،» في: عبد القادر الفاسي الفهري، **حوار اللغة**، إعداد حافظ الإسماعيلي العلوي (الرباط: منشورات زاوية، 2007)، ص 136.

(13) إدريس بوكراع، «اللغة والحضارة،» في: **لغة التدريس والنموذج التنموي، أي علاقة؟: أيام دراسية**، ص 111.

(14) عبد المالك أعويش، «مكانة التنمية في تقارير المؤسسات اللغوية،» في: **اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات** (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2011)، ج 1، ص 87.

لها لدى صانعي القرار والحكام والحكومات والدول لتأخذ ولو جزءاً من حقها في العناية والاهتمام والتطوير والحماية أسوة بكل لغات العالم.

ومن مظاهر أزمة اللغة العربية حسب عبد القادر الفاسي الفهري[15]:

- حاجتها إلى معاجم عصرية ومتنوعة المواد والأهداف.
- حاجتها إلى كتب القواعد العصرية.
- حاجتها إلى الشكل أو التشكيل.
- حاجتها إلى طرائق تعليم جذابة.
- نقص المؤلفات العلمية وبخاصة المترجمة.
- نقص واضطراب المصطلحات العلمية.
- ضعف وتذبذب التنسيق بين الهيئات والمؤسسات اللغوية للاتفاق على توحيد المصطلح.
- ضعف المأسسة اللغوية.
- ضعف الإنفاق على المشاريع اللغوية.
- غياب الإدارة السياسية الكافية في معالجة الاختلالات اللغوية وكلفتها التعليمية والثقافية والاقتصادية والتنموية.
- تقصير الدولة في حماية اللغة العربية كلغة رسمية.
- تقصير المجتمع المدني في حماية اللغة العربية من تغوُّل وهيمنة اللغات الأجنبية وبخاصة الإنكليزية والفرنسية.
- ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات اللغوية.

خامساً: الحروب اللغوية وعداء اللغة العربية

لا تزال الحرب اللغوية في البلدان العربية، ومنها بلادنا، مشتعلة ومستمرة منذ أيام الاستعمار إلى الآن، بل إنها تزداد ضراوة مع مرور الأيام والأعوام. فما عجز الاستعمار عن تحقيقه في إبعاد اللغة العربية وتهميشها طوال مدة احتلاله للبلدان العربية بقوة الحديد والنار، تحقق له في زمن الاستقلال وما بعده، من خلال استعمال اللغات الأجنبية، الإنكليزية في بلدان المشرق العربي، والفرنسية في بلدان المغرب العربي، كلغات أساسية في المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة والعامة، وبخاصة التي تستقطب أبناء الطبقات العليا والمتوسطة، لأنها تضمن لهم الوظائف والمسؤوليات والمناصب العليا، حتى صار يطلب من أولياء وأهالي بعض الطبقات الاجتماعية التحدث مع أبنائهم باللغة الأجنبية في البيت لتثبيت ما اكتسبوه من تعلمات[16]، بينما توظف اللغة العربية في أدنى درجات السلم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي.

---

(15) أحمد رزيق، «قراءة في كتاب أزمة اللغة العربية في المغرب لعبد القادر الفاسي الفهري،» **الفرقان**، العدد 65 (2010)، ص 74.

(16) محمود أحمد السيد، «واقع اللغة العربية في الوطن العربي وآفاق التطوير،» **اللسان العربي** (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب)، العدد 66 (كانون الأول/ديسمبر 2010)، ص 33.

فاللغة العربية عانت منذ الاستعمار الغربي للبلاد العربية والإسلامية مزاحمة ومحاربة لغات المستعمر لها، وتأثير هذه اللغات فيها. والأخطر من ذلك هو أنه تم تركها بعد الاستقلال السياسي لهذه الدول، تتطور بطريقة تلقائية وعشوائية وفوضوية دون توجيه أو تخطيط أو تدخل، وهذا ما يجعل التكهن بنتيجتها أمراً صعباً، بينما كان الأمر يتطلب تخطيطاً لغوياً علمياً، تتوافر فيه الوسائل الضرورية الكفيلة بضمان تطور اللغة العربية وخصوصيتها وتميزها ووحدتها، وأولى هذه الوسائل هي التعريب بكل أنواعه (تعريب الإدارة، الإعلام، التعليم، العلوم والمعارف، إضافة إلى تشجيع حركة الإبداع الأدبي والعلمي باللغة العربية، وكذا توحيد جهود البلدان العربية على مستوى تعريب المصطلح العلمي والتقني، وتوحيد المضامين الملقنة وتوحيد اللغة المدرسية)[17].

لقد ظهر عداء اللغة العربية في المغرب في ثلاث حركات لغوية وأيديولوجية، ورغم اختلافاتها الشكلية، فإنها تتفق جميعها على كره وعداء اللغة العربية الفصيحة، والعمل بكل الوسائل السياسية والعلمية والدعائية على إضعافها وتقليص أدوارها ووظائفها وفضاءات تداولها:

أ ـ دعاة الفرنكفونية: وهم الأكثر قوة ونفوذاً (مالياً واقتصادياً وسياسياً وعلمياً) وهؤلاء يشككون في حيويتها وعصريتها وقدراتها، وينسبون الحيوية والقدرة على التعبير للعامية والأمازيغية، والعصرية والتقنية والعلمية للغة الفرنسية، ويدعون أنها لغة التواصل الفاعلة والمؤثرة والمفيدة.

ب ـ دعاة الأمازيغية: وبخاصة الجناح المتطرف في الحركة الأمازيغية الذي ينازع العربية شرعيتها التاريخية وعراقتها على أرض المغرب، وأيضاً حيويتها وشعبيتها ورمزيتها، ودورها الحضاري والتاريخي والثقافي والاجتماعي والهوياتي، مدعياً أن أغلبية الشعب المغربي ذات إثنية غير عربية (أمازيغية)، وبالتالي فإن الاندماج في العروبة والحديث والتواصل باللغة العربية بمثابة نبذ لغوي.

ج ـ دعاة العامية ـ الدارجة: وهم الذين يرجعون كل اختلالات المنظومة التربوية والتعليمية وفشلها إلى الازدواجية اللغوية الحاصلة في اللغة العربية بين اللغة الفصيحة واللهجات العربية (الدوارج)، وينفون على اللغة الفصيحة صفة اللغة الأم، وهم يطمعون إلى إحلال الدارجة محل الفصيحة في التعليم والتواصل[18]، ويبدو أن صوتهم بدأ يعلو في الآونة الأخيرة خصوصاً بعد تأسيس المجلس الأعلى للتعليم ومحاولات إصلاح التعليم، حيث تتنافس ثلاثة اتجاهات حول القضية اللغوية: اتجاه فرنكفوني يدعو إلى الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة أساسية وأحياناً وحيدة في التعليم، بل وينادي بإعادة فرْنسة كل مستويات التعليم بعد فشل أو إفشال مشروع التعريب؛ واتجاه عروبي يدعو إلى استعادة اللغة العربية في التعليم باعتبارها لغة رسمية للبلاد، ولدورها الحضاري والتعليمي في المنظومة التربوية الوطنية، مستنداً إلى التجارب الدولية في التنمية وهي التجارب التي تعتمد اللغات الوطنية؛ وهناك اتجاه ثالث يدعو إلى تبني اللغة الإنكليزية لغة للتعليم

---

(17) عبد العزيز حليل، «الخيارات اللغوية في المغرب: العربية نموذجاً،» مجلة **آفاق**، العددان 70 ـ 71 (2006)، ص 151.

(18) عبد القادر الفاسي الفهري، **السياسة اللغوية في البلاد العربية** (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2013)، ص 128.

والتعلم بكونها لغة عالمية ولغة العلم والتقنية، مرتكزاً على قوة هذه اللغة في كل المجالات، وتراجع دور اللغة الفرنسية في العالم بما فيها فرنسا. ويبدو أن هذا الصراع تم حسمه لصالح اللغة الفرنسية من خلال إعادة فرنسة المواد العلمية في التعليم الثانوي، وتدريس اللغة الفرنسية منذ المستوى الأول من التعليم الابتدائي.

إن أنصار الفرنكفونية والأمازيغية والدارجة وإن اختلفوا في بعض الجوانب إلا أن جميعهم يتفقون على عدائهم وكرههم للغة العربية الفصيحة، ومن يقرأ ما ينشرونه من مقالات وتحليلات ودراسات وتعليقات، وما يعبرون عنه من مواقف يفاجأ بحجم الحقد والكراهية التي يكنها هؤلاء للغة العربية بوصفها كما يدّعون سبب كل المصائب والشرور والانتكاسات[19]، بل وسبب كل هذا التخلف والانحطاط الذي وصلنا إليه على جميع المستويات وبخاصة في مجال التربية والتعليم.

لقد مر كثير من الحروب على اللغة العربية على مر العصور، من خلال وسائل متعددة ومتطورة، بهدف تدميرها ومحاصرتها وتعطيل دورها الثقافي والحضاري، وإطفاء جذوتها وتجميد طاقاتها وتجفيف ينابيعها، وإقصائها من كل مظاهر الحياة، وزرع الشك في نفوس وعقول أهلها من قدرتها على أن تكون لغة العلم والحضارة والمعرفة.

سادساً: الثنائية والتعدد اللغوي غير المنظمين

من بين المشاكل العويصة التي تعانيها اللغة العربية وهي في عقر دارها وبين أهلها[20]:

- الثنائية اللغوية بينها وبين اللغات الأجنبية وبخاصة الإنكليزية والفرنسية.
- الازدواجية اللغوية بينها وبين اللهجات المحلية.
- التعدد اللغوي غير المنظم بينها وبين اللغات الأجنبية.
- غياب سياسة لغوية واضحة وفاعلة، تضمن وتحفظ حقوق اللغات الوطنية في الوجود والتداول والاستعمال في كل المجالات والتخصصات والوظائف العليا للسان.
- عجز الدولة والمجتمع عن حماية الوظائف الحياتية والعلمية والثقافية والاقتصادية والتواصلية للغتها الوطنية الرسمية، ووقوفها عاجزة أمام التآكل والتراجع التدريجي لهذه الوظائف، وذلك نتيجة:

ـ غياب الوعي بأن اعتماد الدول المتقدمة على لغاتها الوطنية والقومية في التدريس هو أساس تقدمها وتطورها ونهضتها.

ـ الفشل في وضع خطط وطنية وقومية للترجمة والتعريب، توحد المصطلحات العلمية والتقنية بين كل الأقطار العربية.

- عدم إدراك العلاقة الجدلية بين اللغة الوطنية القومية وبين التطور والنهضة، لأن أمة بدون لغة وطنية وقومية، هي أمة بدون شخصية حضارية.

---

(19) مولاي التهامي بهطاط، «ومازالت اللغة العربية واقفة،» هسبريس، <http://www.hespress.com/writers/95541/htm.print>.

(20) هادي نهر، **اللغة العربية وتحديات العولمة** (القاهرة: عالم الكتب الحديث، 2010)، ص 273.

• عدم إدراك العلاقة بين الحياة واللغة، لأن الدين لغة والاقتصاد لغة والسياسة لغة، والشغل والعلم لغة.

• عدم إدراك أن عبقرية الشعوب تتجلى في لغاتها وثقافتها، ولكل شعب عبقريته الخاصة، تزدهر وتتراجع حسب تطور أو جمود لسانه.

كما أن اعتماد الازدواجيات اللغوية غير المتكافئة وغير الطبيعية، وبخاصة بين اللغات الوطنية واللغات الأجنبية، ساهم ـ في ظل عدم تكافؤ الفرص ـ في إضعاف اللغات الوطنية وبخاصة اللغة العربية، وتقوية موقع اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية في دول المغرب العربي، واللغة الإنكليزية في بلدان المشرق العربي، إضافة إلى غياب سياسات لغوية حقيقية ووطنية تنظم الوضع اللغوي في البلدان العربية على غرار كل بلدان العالم التي تحترم لغاتها وتقدر حضارتها وتراثها وتاريخها.

سابعاً: ضعف مناهج تعليم وتدريس اللغة العربية

لعل أبرز القضايا والإشكالات المرتبطة باللغة العربية الفصيحة هي مسألة تعليمها وتدريسها، وتكوين الطلبة والباحثين في قضاياها وإشكالياتها، لأن الأمم المتحضرة والمتقدمة تعمل جاهدة لتوفير أحدث الوسائل الديداكتيكية والعلمية التي تضمن للغاتها الحياة والاستمرارية والتطور، وكلما تألقت لغة ما وانتشرت ضمنت الازدهار والتطور للثقافة والحضارة الحاملة لها[21].

إن مناهج تعليم وتدريس اللغة العربية في الوطن العربي أو في معظم أنحائه، وفي مختلف المراحل الدراسية، لا تسهم في تربية السلائق اللغوية لدى الناشئة، ولا تجسد حيوية الإعراب وفاعليته وعفويته وصوره الطبيعية الميسرة في ما تقدم لهم من قواعد اللغة ونماذجها ونصوصها وأنشطتها[22].

إن أزمة تعليم وتدريس اللغة العربية في المؤسسات التعليمية لا تقل عن أزمة تعريب التعليم سواء على مستوى المواد الدراسية التعليمية أو على مستوى مناهج التدريس، وعليه فإن الدارسين يلاحظون أن هناك الكثير من نقط الضعف في هذا المجال[23]:

• التركيز على الجوانب الصورية في تعليم الصرف والنحو.

• عدم النفاذ إلى مضامين النصوص العميقة والكشف عن بناها الكلية.

---

(21) المصطفى بن عبد الله بوشوك، «ديداكتيك اللغة العربية والإصلاح الجامعي،» في: **أسئلة اللغة**، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، عبد الرزاق تورابي وأحمد بريسول (الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2002)، ص 300.

(22) أحمد محمد المعتوق، **نظرية اللغة الثالثة: دراسة في قضية اللغة العربية الوسطى** (الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي، 2005)، ص 181.

(23) فؤاد بوعلي، «اللغة العربية في التقارير الدولية،» في: **لغة التدريس والنموذج التنموي، أي علاقة؟: أيام دراسية**، ص 124.

- عدم الاهتمام بجانب الدلالة اللغوية والمعنى.
- إهمال الجانب الوظيفي في استخدام اللغة.
- عدم تنمية المهارات اللغوية في الحياة العملية.

ثامناً: مخلفات السياسة الاستعمارية

كانت اللغة العربية إلى حدود بداية الهجمة الاستعمارية، هي اللغة الرسمية لكل الدول والأقطار العربية، إذ كانت لغة التعليم والقضاء والسياسة والاقتصاد والتجارة والإدارة والفن والأدب وكل شؤون الحياة، بل إن كثيراً من البلدان الأفريقية والآسيوية كانت تكتب لغاتها المحلية والقومية بالحرف العربي كتركيا وإيران[24]، إلا أنه بعد خضوع البلدان العربية للاستعمار الغربي انقلب الوضع اللغوي في معظم تلك الدول رأساً على عقب، وبخاصة في بلادنا (المغرب) التي أصبحت فيها لغتان أجنبيتان رسميتان هما اللغة الإسبانية في شمال وجنوب البلاد، واللغة الفرنسية في الوسط والشرق والغرب، حيث فرضت هاتان اللغتان كلغتي التعليم والإدارة والاقتصاد والسياسة والتجارة، وتم سلب اللغة العربية أدوارها الأساسية في المجتمع والدولة، وفي مختلف المجالات والقطاعات عدا المجال الديني وحيز ضئيل جداً من المجال التعليمي (التعليم الديني أو الشرعي)[25].

لقد كانت اللغة العربية محط سهام المستعمر على العصور والأزمان، وفي كل البلدان والأقطار، بهدف إضعافها وإبعادها من تبوؤ مكانتها الطبيعية في كل الميادين والمجالات باعتبارها لغة رسمية للدول، ولغة الحياة بكل تفاصيلها، الدينية منها والدنيوية، لأن التاريخ الإنساني يؤكد أنه ما وجدت أمة من الأمم إلا كانت لغتها الخاصة هي المعبرة عن ثقافتها وحضارتها وخصوصيتها، وأن فقدان أمة من الأمم لغتها يؤدي بها حتماً إلى فقدان وعيها وذاتيتها وخصوصيتها وهويتها، وإلى ضياع تاريخها وثقافتها وحضارتها، ولأن المستعمر يدرك ذلك جيداً فقد حرص على فصل مستعمراته عن لغاتها، وبالتالي عن ماضيها وتاريخها ليقطع الاتصال بين الأجيال[26]، وليسهل تغريبها واستلابها بسهولة ودون مقاومة.

إن المستعمر يعلم جيداً أن اللغة العربية هي مستودع تراث وحضارة وتاريخ الدول العربية الإسلامية، وهي جسرها الوحيد للعبور من الماضي إلى الحاضر ومنه إلى المستقبل، لذلك عمل ويعمل بجد ومثابرة على هدم هذا الجسر وتحقيق هدفين أساسيين: **الأول** هو الفصل بين الشعوب والدول العربية؛ و**الثاني** هو الفصل بين ماضي الشعوب وحاضرها ومستقبلها، وذلك من خلال إبعاد اللغة العربية من كل الفضاءات والمجالات المرتبطة بالإنسان وحياته الفكرية والعقدية والاجتماعية، واعتماد اللغات الأجنبية كلغة للتعليم والتواصل والإدارات والمؤسسات العمومية، والعاميات واللهجات كلغة للإعلانات والإشهارات على واجهات المحال التجارية، وفي وسائل

---

(24) الودغيري، **اللغة والدين والهوية**، ص 65.

(25) المصدر نفسه، ص 88.

(26) السيد، «واقع اللغة العربية في الوطن العربي وآفاق التطوير،» ص 49.

الإعلام العمومية والخاصة المرئية منها والمكتوبة والمسموعة (قنوات التلفزة العمومية، الإذاعات العمومية والخاصة، الجرائد والمجلات...)، في تحد صارخ للدستور الذي ينص ومنذ الاستقلال على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد.

تاسعاً: أزمة اللغة العربية هي أزمة المجتمع العربي

يرتبط وضع اللغات في كل بلاد العالم أشد الارتباط بوضع الأمم والمجتمعات التي تتحدث بها، فكلما كانت المجتمعات متقدمة ومتطورة كانت لغاتها متقدمة ومتطورة والعكس صحيح، لذلك فإن اللغة العربية دفعت ولا تزال ثمن التخلف الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي الذي تعيشه المجتمعات العربية، فسلسلة الهزائم والانتكاسات الجماعية في كل المجالات وما صاحبها من تفاقم الأوضاع الداخلية على جميع الأصعدة وما تركته من آثار سلبية في المواطن العربي، تحوَّل إلى حالة مرضية مزمنة من الاستلاب وعدم الثقة في النفس والهوية والتاريخ واللغة[27]، وهذا ما خلص إليه تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 حينما أكد أن «أزمة اللغة العربية هي أزمة مركزية لا تقل خطورة وتعقيداً عن الأزمات الأخرى التي تواجهها المجتمعات العربية الواقفة على عتبة نقلة نوعية حادة»[28].

إن الحديث عن أزمة اللغة العربية لا يمكن أن يتم بمعزل عن مشاكل المجتمع العربي الثقافية والعلمية والاقتصادية، يقول هادي نهر في كتابه **اللغة العربية وتحديات العولمة** «إن الأزمة التي تعيشها اللغة العربية ليست أزمة لغة غير قادرة على مواكبة التحديات والمتغيرات الحضارية والعلمية، بقدر ما هي أزمة أمة عالمة لم ترتض العلم منهجاً في الحياة، أو أمة جاهلة لا تستجيب لذلك، وأزمة نجاح التعريب من عدمه إنما هي أزمة أمة تتدهور في عالم يجتهد ويبتكر»[29].

على سبيل الحل

لا أحد ينكر أن أزمة اللغة العربية هي أزمة الوضع والوظائف داخل المؤسسات الرسمية وفي الدولة والمجتمع، أو ما يسميه المفكر المغربي أمحمد الطلابي «الوظائف العليا للسان». وهذه الأزمة تزداد تفاقماً مع مرور الأيام ومع اشتداد الحصار والتهميش والاقتصاد على اللغة العربية داخل مؤسسات الدولة والفضاء العام، وهذا يتطلب من كل المسؤولين (الدولة ـ المجتمع ـ النخب) تدارك هذا الوضع قبل فوات الأوان، وقبل أن تضيع لغتنا ويضيع معها تاريخنا وحضارتنا، وتنخرب ذاكرتنا الثقافية والحضارية ويهدم مستقبلنا[30].

---

(27) «لغة الخطاب الإعلامي من الفصحى إلى العامية: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي،» ص 221.

(28) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (عمّان: برنامج الأمم المتحدة الإنساني 2003)، ص 122.

(29) نهر، **اللغة العربية وتحديات العولمة**، ص 59.

(30) محمد الأوراغي، **لسان حضارة القرآن** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الرباط: منشورات الاختلاف؛ دار الأمان، 2010)، ص 70.

ولتجاوز الأزمة الخارجية والداخلية للغة العربية، يقترح تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 جملة المقترحات والحلول، في أفق الدخول في دورة التنمية والحضارة من جديد[31]:

• تحمُّل الدول والمجتمعات العربية لمسؤوليتها كاملة في حماية وتأهيل اللغة العربية، في مختلف الميادين المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والحياة العامة.

• اتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة باستعمال اللغة العربية في كل مجالات التواصل والتعليم بكل مراحله وأطواره وتخصصاته.

• وضع حد للسياسات اللغوية المزدوجة والقائمة على سياسة رسمية في القوانين والنصوص التشريعية (الدستور، القانون) التي تعتبر اللغة العربية لغة رسمية للدولة، وسياسة واقعية قائمة على الاستعمال الفعلي للغات الأجنبية والذي يكاد يكون أحادياً في المعاملات الاقتصادية والإدارية والتعليم العلمي والتقني الجامعي.

إن فقدان أمة من الأمم لغتها يؤدي بها حتماً إلى فقدان وعيها وذاتيتها وخصوصيتها وهويتها، وإلى ضياع تاريخها وثقافتها وحضارتها، ولأن المستعمر يدرك ذلك جيداً فقد حرص على فصل مستعمراته عن لغاتها.

• دعم التعريب من الروض إلى الجامعة، وتعميم التعليم باللغة العربية بوصفها اللغة القومية والرسمية للبلاد، إلى جانب اللغة الأمازيغية التي تعمل الدولة والمؤسسات المرتبطة بها على تأهيليها وتطويرها وتعميمها.

• تبنِّي سياسة لغوية تنظر إلى اللغة الوطنية الرسمية على أنها مسألة هوية وخصوصية وسيادة وحضارة وتاريخ، مرتبطة بالتنمية الشاملة للوطن والأمة.

خاتمة

إن الأزمة التي تعيشها اللغة العربية اليوم، نتيجة عوامل داخلية وخارجية، تستدعي تدخلاً عاجلاً من الدول العربية ومؤسساتها اللغوية والثقافية والسياسية، لإخراجِها من هذا الوضع الصعب والمُزري قبل فوات الأوان □

(31) أعويش، «مكانة التنمية في تقارير المؤسسات اللغوية،» ج 1، ص 90.

كيف يعزز التخطيط اللغوي الفاعلية المستقبلية للغة العربية؟

عبد الله البريدي[*]

أكاديمي وكاتب سعودي.

أولاً: لماذا نخطط أصلاً للغة؟

لكي نجيب عن السؤال الكبير الذي احتل عنوان هذه المقالة، قد يكون جيداً المباغتة بسؤال أصغر منه، ولكن في اتجاه معزز له بطريقة ما؛ سنجلوها للقارئ دون إبطاء، ومفاده: لماذا يا تُرى نحتاج إلى أن نخطط للغتنا القومية الحضارية (اللغة العربية)؟ حين تُباغَت في سياق ما، فلا تركن إلى غير المباغتة أسلوباً في الرد، وجوهر المباغتة يكمن في رد موجز حاسم. لا أحسب أن الجواب المطوّل عن هذا السؤال سينتهي في نهاية تطوافه إلى إجابة تخرج عن مقولة أننا إنما نخطط للغتنا من أجل حمايتها وتأمينها في مستقبل أيامها، بما يجعلها قادرة على النمو وفق كينونتها هي، بما في ذلك معاونتها على اهتبال الفرص المواتية أو التي يمكن أن تكون كذلك وتخطي التحديات الراهنة والقادمة على حد سواء. هكذا إذاً، فحماية اللغة وإنماؤها هما الباعثان الرئيسان للتخطيط اللغوي. إن المباغتة عادة لا تأتي فُرادى، وربما لا تدعنا نلتقط أنفاسَ جذلِنا بما قد نعدّه كسباً في جولتنا الأولى، إذ إنها تغمرنا في سلسلة متوالية مربكة، وكأننا بمثل ذلك الجواب القاصد قد فتحنا باباً؛ تراصّتْ خلفه مجموعة متناثرة من الأسئلة، فاندفعت نحونا بكل عنفوانها، ومن بينها: لماذا نحمي لغتنا؟ هل تحمي اللغة ذاتها؟ ما ماهية الحماية اللغوية وما جوهرها؟ ماذا نحمي في اللغة؟ كيف نحمي لغتنا؟[1]

(*) البريد الإلكتروني: beraidi2@yahoo.com.

(1) للاستزادة حول إجابات مُلتمَسة لهذه الأسئلة، يرجى الرجوع إلى كتاب سيصدر قريباً عن **الحماية القانونية اللغوية**، بتحرير الباحث نفسه، من إصدار مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية. وقد أفدت كثيراً من الفصل الذي كتبه المحرر في الجزء أولاً من هذه الدراسة.

ومع وجاهة هاته الأسئلة، فنحن نغض الطرف عنها لكونها نـادَّةً عن عنوان هذه المقالة وهدفها، سوى الأول منها، لأنه يمثّل تأسيساً فكرياً ومعنوياً مباشراً للتخطيط اللغوي، إذ لا نرى البتة نجاعة طرح المصطلحات، ما لم نُلِمّ بقدر كافٍ من التحشيد المفاهيمي المشاعري، بما يجعلها قابلة لأن تُترجَم في ميادين التطبيق العملي، وإلا أضحت مقالاتنا البحثية حشواً ومراكمة لفائض القول، الذي يتوهم البعض بأنه يمثل إنجازاً في حد ذاته، والأمر ليس كذلك. حسناً، إذاً سنعالج في هذا الجزء سؤال: لماذا نحمي لغتنا؟

إن سؤال «اللماذا» ملتصق بالعلِّيَّة، وإن لم تكن معبأة دومـاً في قوالب الضرورة والقهرية (أو السببية الصلبة ويقابلها الفضفاضة، كما في تعبير عبد الوهاب المسيري)، إذ قد يكفينا الاقتران المصاحب أو المعاند، الذي لا يبرح مكانه: في موضع ما في شبكة العلاقات بين العوامل التي نمعن التفكير في جوانب من عليّتها ومعلوليتّها. ومردّ هذا التقنّع ـ من القناعة ـ تمرد هذه العوامل وتفلُّتها وغموضها، كيف لا، وهي متعلقة باللغة، وبطلها أو سفاحها هو الإنسان ذاته!

إن العربية بالنسبة إلى العربي هي ركيزة إدراكه لذاته، وهي تمثّل تماهياً تاماً مع «ذاته العميقة». فالعربية هي التي تصنع للعربي مشاعره تجاه ذاته، متجسداً ذلك بشعوره [...] بأنه «عربي».

لماذا نحمي لغتنا؟ نعم، ما العلّة «المقنعة»، التي تسوّغ لنا الاشتغال باجتهاد وكُلفة ودأَب في برامج التخطيط اللغوي وغيره، لضمان حماية لغتنا من غوائل الزمن وعوائد التمدُّن والمعاصرة؟ أيُّ العلل الأربع المشهورة هي الأكثر أهمية وإقناعاً لنا في هذا المبحث؟:

- **أهي العلة المادية:** أي الكلمات بالنسبة إلى اللغة: هل العلة الدافعة لنا هي حماية كلمات اللغة لذاتها وفي ذاتها؟

- **أم هي العلة الصورية:** أي شكل اللغة: هل العلة الباعثة لنا هي الحفاظ على هيكل أو نظام اللغة نفسه؟

- **أم هي العلة الفاعلة:** أي صانع اللغة: من الذي صنع اللغة ومن أوجدها أصلاً؟

- **أم هي العلة الغائية:** أي غاية اللغة: ما الغاية النهائية للغة في نهاية المطاف؟

لا يسعنا الخوض المفصل في الإجابة عن هذه الأسئلة الفلسفية العويصة في هذه المقالة المختصرة، ولا نطيقه أصلاً، وهذا يلجئنا إلى إيجاد مسرب للتخلص من هذه الورطة بإجابة مكثفة علّها تحمل قدراً من الوجاهة والإقناع. العلتان الأوليان متعلقتان بكون اللغة أداة تواصل بين البشر، إذ إن الكلمات حينما تستخدم وفق هيكل اللغة ونظامها، فإنما تقوم بدور الموصل لما يروم الإنسان إيصاله إلى الطرف الآخر في عملية الاتصال. لا أحسب أن أحداً سيكترث للغة ذاتها بكلماتها (مادتها) ونظامها أو هيكلها (صورتها)، حينما ينخرط في عملية تواصل، إذ إن بغيته هي إيصال المراد بأفضل طريقة وأدقها وأخصرها. وتنتهي هنا الحكاية. وعليه، فإن هاتين العلتين تقصران عن إقناعنا بحشد جهودنا وأموالنا وأوقاتنا لحماية كلمات اللغة ونظامها، وهذا يجعلنا نقذف باللغة في مهب التغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا نبالي إذاً بقدر

التغير ـ أو حتى التشوُّه ـ الذي قد يلحقها في كلماتها (مادتها) وهيكلها (صورتها)، لقناعتنا بأن مادة اللغة وصورتها الراهنة والمستقبلة أيضاً قادرة على الوفاء بوظيفة الاتصال الإنساني وكسب معاشه وعمارة أرضه.

والعلة الثالثة تتمحور حول سؤال عن صانع اللغة وموجدها؟ هذا سؤال محيِّر جداً، ولا طائل كبيراً وراءه. فمثلاً، لو قلنا بأن صانع اللغة الأولى هو الله تعالى، حينما فتق لسان آدمَ وعلَّمه الأسماء كلَها، ثم تعلَّم بنو آدم كيف يعبّرون وكيف يكتبون وكيف يراكمون المعارف، فتطورت لغاتهم وفق سيرورة حياتهم وتقلباتها، ونحواً من ذلك. هب أننا قلنا بهذا أو بشيء مشابه له، ماذا عسانا نخرج به من هذه العلة الفاعلية؟ لست بقادر على الخروج بشيء ذي بال، سوى أن اللغة تتبادل مع مجتمعها التأثير والتأثر، بطريقة ما وبقدر ما، وفق عوامل متشابكة معقدة. هذه خلاصة مفيدة بلا شك، بيد أنها لا تسد رمق سؤالنا عن العلة المقنعة الدافعة لنا لبذل جهود وتحمّل كُلف من أجل حماية لغتنا والدفاع عنها.

لهذا، لا يتبقى لنا سوى العلة الرابعة، وهي العلة الغائية. والغاية هنا ترمز إلى العلة النهائية لإيجاد الشيء على ما هو عليه. والغاية متشبثة بجوهر الشيء، لا بأعراضه، وذلك أن الجوهر يعكس ما يتوقف عليه وجود الشيء على ما هو عليه، ومن ثم تحقيق وظيفته المحورية. وهذا ما يقودنا إلى السؤال عن جوهر اللغة؟ يذهب كثيرون إلى أن اللغة في جوهرها هي: «هُويّة»، وليست مجرد أداة تواصل[2] (وفي هذا نفيٌ للعلتين الأوليين: المادية والصورية). ولتأكيد الأهمية الكبيرة للهوية في المسألة اللغوية، اقترح جون جوزيف إدماج الهوية لتكون ضمن المسائل المبحوثة في اللسانيات الحديثة، هادماً النظرة «العلموية» الجائرة التي تزعم عدم إمكان بحث مثل تلك المسائل بطريقة «موضوعية»[3].

وهنالك مقولات مكبْسلة ذات دلالة باذخة في هذا السياق، من قبيل «هُوية كل مجتمع تتأسس على لغته»[4]، و«اللغة هي أم الرموز الثقافية» المشكّلة لهُوية الإنسان[5]. وقد يكون تعريفي للغة

(2) انظر مثلاً: عبد الله البريدي، **اللغة هوية ناطقة: منظور جديد يمزج اللغة بالهوية والحياة** (الرياض: مجلة الفيصل، 2013)، ص 17 ـ 33، وأحمد العطية، «اللغة العربية: قضايا الواقع والمعاصرة،» في: **اللغة العربية والتعليم: رؤية مستقبلية للتطوير** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 33 ـ 55.

(3) جون جوزيف، **اللغة والهوية: قومية ـ إثنية ـ دينية**، عالم المعرفة؛ 342 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 342. في الفصل الثاني وغيره، أشار جوزيف إلى العديد من الإسهامات التي أكدت محورية الهوية في المسألة اللغوية، ومن بين ذلك إسهامات عالم الاجتماع الفرنسي بورديو حيث أكد أن «مطالب الهوية هي نوع من أنواع المنطوق الأدائي (Performative)» (ص 41). ولقد ختم الكتاب بقوله: «أي دراسة لغوية تحتاج إلى أخذ الهوية بعين الاعتبار، إذا أرادت أن تكون دراسة تامة وغنية وذات مدلول، لأن الهوية ذاتها لا يكتمل مدلولها إلا في جوهر اللغة، وفي كيفية الوظيفة التي تؤديها هذه اللغة ...» (ص 297)، عادّاً ذلك خطوة في اتجاه «أنسنة» علم اللغة (ص 300).

(4) أحمد حيدر، **إعادة إنتاج الهوية** (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1997)، ص 136.

(5) محمود الذوادي، «في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة 33، العدد 1 (2005)، ص 56.

بأنها: «هُوية ناطقة» من أعون الدلالات على تكريس البعد الهوياتي، إذ إنه ينأى باللغة عن مجرد كونها أداة تواصل[6].

في الفضاء العربي، «العربية» هي آكد طبقات الهُوية وليس الدين أو الدولة. أنا هنا أتحدث عن الهوية من جهة الترسخ والثبوت؛ لا من جهة الأهمية المطلقة أو النسبية. ماذا يعني لنا هذا في سياق مسألة أن جوهر اللغة هو الهُوية؟ له عدة معان واستحقاقات. من ذلك، أنه يعني أن العربية بالنسبة إلى العربي هي ركيزة إدراكه لذاته، وهي تمثّل تماهياً تاماً مع «ذاته العميقة». فالعربية هي التي تصنع للعربي مشاعره تجاه ذاته، متجسداً ذلك بشعوره (وهو تمثيلات عقلية نفسية) بأنه «عربي»، وذاته العميقة تشير إلى «وعي الوعي»، أي وعيه بأنه يعي بأنه عربي، فهو لا يعرف أنه عربي فحسب، بل يعرف أنه يعرف أنه عربي، ومستوى التفكير هذا يسمى ـ في أدبيات علم النفس الاجتماعي ـ «الانعكاسية»[7]. ويمكننا ـ إن نحن استعرنا مصطلحات عالم النفس وليام جيمس[8] ـ أن نقول بمعادلتَي الفاعل والمفعول به كما يلي: «العربية = الذات العارفة» (الذات الفاعلة)، «العربي= الذات المعروفة» (الذات المفعول بها).

ويمكن لمتسائل أن يبادر: وماذا عساك تقصد بـ «العربية» وبخاصة أنك قد تحاشيت إلصاق مفردة «اللغة» بـ «العربية»؟ العربية في السياق السابق تعني الثقافة، بكل تراكميتها ومغذياتها ومكوناتها، وبدهي أن «اللغة» على رأسها، وذلك أن «اللسان يقع في قلب كل القضايا.. وهو صورة تعكس الواقع الاجتماعي والنفسي للأفراد أو لمجموعة لسانية ما»[9]، ولا سيَّما في حضارتنا العربية الإسلامية الموسومة بأنها «حضارة الكلمة»[10]، التي حققت خرقاً لعوائد اللغة، إذ لأول مرة في التاريخ «يُكتب للسان طبيعي أن يُعمّر حوالي سبعة عشر قرناً محتفظاً بمنظومته الصوتية والصرفية والنحوية، فيطوّعها كلها ليواكب التطور الحتمي في الدلالات من دون أن ينتزع النظام الثلاثي من داخله»[11]. من هنا نستبين الأهمية الجذرية للغة العربية في تكوين هويتنا العربية الإسلامية، في سرديتها التاريخية الحضارية[12].

---

(6) للاستزادة حول هذا التعريف المكبْسل للغة وحيثياته ومسوغاته المنهجية وانعكاساته البحثية والمجتمعية، انظر: البريدي، **اللغة هوية ناطقة: منظور جديد يمزج اللغة بالهوية والحياة**، ص 17 ـ 33.

(7) فلاح العنزي، **علم النفس الاجتماعي** (الرياض: مطابع التقنية للأوفست، 2006)، ص 155.

(8) مايز جيمس بين: الذات العارفة (The Knowing Self)، الذات المعروفة (The Known Self)، انظر: المصدر نفسه، ص 156.

(9) عبد الحميد عبد الواحد، «اللسان العربي: الحاضر والآفاق،» في: حافيظ إسماعيلي علوي [وآخرون]، **اللسان العربي وإشكالية التلقي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 55 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 64 ـ 65.

(10) منذر عياشي، **قضايا لسانية وحضارية** (دمشق: دار طلاس، 1991)، ص 49.

(11) عبد السلام المسدي، «الهوية واللغة في الوطن العربي بين أزمة الفكر ومأزق السياسة،» **تبين**، السنة 1، العدد 1 (2012)، ص 83.

(12) بالنظر إلى إن «أية هوية هي هوية سردية بالأساس» ـ كما يقول بول ريكور، وعليه فإنه يمكن التقرير ـ كما يقول الزواوي ـ بأن «هويتنا تتكون مما نحن قادرون على سرده». انظر: ريتشارد كيرني، **دوائر الهيرمنيوطيقا عند بول ريكور**، ترجمة سمير مندي (عمّان: دار أزمنة، 2009)، ص 165؛ نقلاً عن: الزواوي =

ولكي أجيب عن أسئلة فرعية أحسب أنها قد تتخلق هٰهنا، أوضح مسألة مهمة. دعوني استجلب حالة تطبيقية، فيها قدر من التطرف والشذوذ، كي أبيّن أعمق الزوايا المعتمة في تلك المسألة. تخيلوا معي لو أن عربياً يعيش في المهجر، وفَقَدَ تعمّداً لغتَه العربيةَ بغية التخلص من «ذاته العربية»، فإنه يعيش في مرحلة يمكن نعتها بـ «الهوية الباهتة»، فـ «عربيته منتقصة» من جهة الأفكار واللسان، مما يعيّشه وضعاً لا يتوافر فيه على «تمثيلات عقلية نفسية» تكفي لإكمال «ذاته العربية»، ولكنه في الوقت ذاته، لا يطيق الانفكاك من كونه «عربياً»، فالثقافة العربية المحيطة به ـ وإن كانت في أضعف حالاتها ـ قادرة على خلق تمثيلات كافية لإيقاعه دوماً في فِخاخ «الهوية العربية» التي يريد هو أن يهرب منها، وهذا التورط ظاهر وجلي، في «نَفْسه» وفي «نَفْس الآخر» أيضاً. أما لو انعدمت «الثقافة العربية» تماماً من محيط الإنسان الذي أصله عربي ويعيش في المهجر، فإنه يمكن القول بأن «هويته العربية» تلاشت أمام «هويته الجديدة» التي صنعتها الثقافة التي تلقفته تربية ولساناً، كما في حالة «ستيف جوبز» ـ رئيس شركة آبل ـ فكونه عربياً من جهة أبيه (السوري)، لم يسهم في إكسابه «الهوية العربية»، لا في نفسه ولا في نفوسنا ولا في نفوس الأمريكان، فقد عاش «أمريكياً» ومات «أمريكياً»، وعلى أحسن الأحوال كان ينعت بالقول «من أصول عربية». ومؤدى هذا، أن العرق ليس له أهمية تذكر مقابل أهمية اللغة في إكساب الإنسان الهوية. يؤكد ذلك، أن الأخوة الأمازيغ في المغرب العربي يَعدّون أنفسهم عرباً ونحن نَعدّهم عرباً، سواء بسواء[13].

نحن نحمي لغتنا العربية، لأنها تشكّل هُويتنا وتصونها، وتصنّع لنا ذخائر النمو الفكري والاقتصادي المستقلين، وليس لأنها مجرد أداة تواصل فيما بيننا.

خلاصة هذا الجزء يمكن سكبها في جملة واحدة: نحن نحمي لغتنا العربية، لأنها تشكّل هُويتنا وتصونها، وتصنّع لنا ذخائر النمو الفكري والاقتصادي المستقلين، وليس لأنها مجرد أداة تواصل فيما بيننا. وهذه النتيجة تمثّل المشروعية التأسيسية للتخطيط اللغوي الساعي إلى حماية اللغة وإنمائها.

ثانياً: مقاربات منهجية للتخطيط اللغوي

تفصح أدبيات المسألة اللغوية في المكتبة العربية بأن الإسهامات العلمية في مجال «التخطيط اللغوي» شهدت في السنوات الخمس الماضية قفزة ملحوظة، وأنا أعد اللحظة التي ولدت فيها أول مجلة علمية عربية محكّمة تاريخاً مفصلياً في مجال التخطيط اللغوي[14]. وآمل ألا يُفهَم من

= بغورة، **اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف** (بيروت: دار الطليعة، 2017)، ص 315.

(13) البريدي، **اللغة هوية ناطقة: منظور جديد يمزج اللغة بالهوية والحياة**، ص 25 ـ 26.

(14) المجلة التي أقصدها هنا هي: **التخطيط والسياسة اللغوية**، التي صدرت من مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية في العاصمة السعودية، وقد كان لي شرف الإسهام في تأسيسها والانخراط في هيئة =

كلامي هذا أنني أقول بأننا قد حققنا المنشود وأرجعنا المفقود، كلا، فعلى الرغم من هذه الصحوة البحثية إلا أن أبحاث التخطيط اللغوي لا تزال محدودة جداً من حيث الكم، مقارنة بالقضايا الأخرى كالهوية واللهجات العامية واللغات الإثنية ومسائل تعليم العربية للناطقين بها وبغيرها. ومن جهة النوع، تفتقد جملة من دراسات التخطيط اللغوي في أدبياتنا العربية الصلابة العلمية في جوانبها المنهجية والإجرائية، الأمر الذي يضعف ثمراتها البحثية والعملية في أبعاد رئيسة مثل: التحليل والتشخيص والتنبؤ والبلورة للمعطيات والقضايا الاستراتيجية والرؤى والأهداف والمبادرات الاستراتيجية. غير أنه يحسب لهذه الإسهامات أنها أبقت جذوة التخطيط اللغوي مشتعلة في الميادين البحثية والفكرية طوال العقد الماضي، مع التعريف ببعض أبعاد التخطيط اللغوي وبعض تطبيقاته العملية، ومن ذلك مثلاً تأكيد بعضها أن «كل تخطيط في المجتمع بناءٌ على شفا جرف هاو ما لم يواكبه تخطيط لسلامة الوجود الداخلي للإنسان، وعلى رأس هذا التخطيط التخطيط اللغوي»[15]. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التخطيط اللغوي استُخدم كأداة لمقاومة الهجمات الشرسة على بعض اللغات والهويات الوطنية من جانب بعض الدول المحتلة، حيث تم إقصاء تلك اللغات وإضعافها، الأمر الذي دفع بعض الباحثين والمؤسسات الوطنية والدولية لبذل جهود تخطيطية من أجل استعادة مكانة تلك اللغات وحل المشكلات التي خلقتها أوضاع الاحتلال المباشر أو غير المباشر كما في بعض الدول الآسيوية والأفريقية[16].

نحن لنا لغة تتميز بسماتها المعيارية والوظيفية المتفردة عن سائر اللغات، في وقت ما زلنا نؤمن بهذه المعيارية وبضرورة المحافظة عليها وفق أطر علمية وتطبيقية لا تتنكر لأهمية التلبس بالمرونة والانسيابية.

والمحدودية البحثية العربية في مجال التخطيط اللغوي تقابلها حركة بحثية نشطة في الأدبيات الغربية، حيث نجد مئات الأبحاث والكتب المتخصصة التي يصدرها تباعاً متخصصون في عدة فروع معرفية، ليس ذلك فحسب بل ثمة مجلات علمية محكّمة عديدة في مجال التخطيط اللغوي، مما أوجد ثراءً نوعياً وكمياً في الأدبيات الغربية[17]. وفي هذا السياق، أشدد بصوت عال

= تحريرها في سنواتها الثلاث الأُوَل، مع ثلة من الباحثين اللغويين المرموقين وعلى رأسهم رئيس تحريرها محمود إسماعيل صالح ومدير تحريرها وعقلها النابض محمود المحمود (وهو أول أكاديمي سعودي يتخصص في التخطيط اللغوي). وقد صدر العدد الأول منها في تشرين الأول/أكتوبر 2015، ونشرت المجلة حتى الآن ستة أعداد، آخرها في نيسان/أبريل 2018. وهي تستحق المتابعة من الباحثين والمهتمين، وتتيح كامل أعدادها في الموقع الشبكي للمركز: <https://kaica.org.sa/site/page/30#m2> (تاريخ الزيارة 28 أيلول/سبتمبر 2018).

(15) سيد أحمد عثمان، «التخطيط اللغوي وتعليم اللغة العربية،» **دراسات تربوية**، السنة 1، العدد 4 ((1986، ص 21.

(16) فواز عبد الحق الزبون، **دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها** (عمّان: الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني 2009)، ص 81 ـ 110.

(17) انظر على سبيل المثال المجلات الآتية: *Current Issues in Language Planning*; *Language Problems and Language Planning*; *Language Policy*, and *European Journal of Language Policy*.

على خطورة استمرارنا في «النهل المفصل» من الأدبيات الغربية في عموم مسائل اللغة ومباحثها، ومنها التخطيط اللغوي، وذلك للاختلاف الجوهري في بعض الأبعاد اللغوية فيما بين المجتمع العربي والمجتمع الغربي، فنحن لنا لغة تتميز بسماتها المعيارية والوظيفية المتفردة عن سائر اللغات، في وقت ما زلنا نؤمن بهذه المعيارية وبضرورة المحافظة عليها وفق أطر علمية وتطبيقية لا تتنكر لأهمية التلبس بالمرونة والانسيابية، ولكن بقدر مدروس، وبما لا يخدش الصلابة اللغوية، ولا يعرض الهوية للخطر، فاللغة العربية قبل أن تكون أداة تواصل فيما بيننا هي أداة لبناء هويتنا العربية وصيانة وحدتنا الفكرية والمجتمعية[18]. وما يدعوني إلى هذا الطرح، أن بعض الباحثين العرب يجروننا إلى مباحث لغوية (ومنها مسائل وأنشطة تخطيطية لغوية) لا نحتاج إليها في محيطنا العربي، وما حملهم على الاشتغال بها سوى أنهم وجدوا مئات الدراسات في الأدبيات الغربية حول تلك المباحث، فتنشط لديهم نمط النقل الميكانيكي للأفكار، وهو نمط يجلب لنا ما لا حاجة لنا به من مصطلحات ومناهج ونماذج في مسائل عديدة[19]. هذا النمط مؤذٍ لنا، ليس في مسائل اللغة فحسب، بل في عموم مسائلنا الثقافية، ويحد من قدراتنا على تشغيل عضلاتنا البحثية والفكرية على نحو يحرك تروس الإبداع لدينا في خلق المصطلحات الجديدة إلى جانب بلورة النماذج التفسيرية التي تشخّص واقعنا بدقة وتعيننا على فهمه واستيعابه ومن ثم بلورة الحلول الملائمة وفق حاجاتنا ومقاساتنا ومزاجنا الخاص، وبما يسهم في إحداث التراكمية الفكرية المنشودة المفقودة، التي أعدها مقوماً رئيساً لنهوضنا الفكري وتعافينا الحضاري. وإن سلّم لي بما فرط تقريره، فإني أبادر بالقول بأننا مدعوون إلى بناء إطار علمي متماسك للتخطيط اللغوي، يأخذ في الحسبان الأسلوب المهجّن وتداخل التخصصات، مع إمكان الاغتراف المقتصد من الأدبيات الغربية في بعض الجوانب والإسهامات العلمية المعمقة التي تتقاطع مع لغتنا العربية وتشابه تحدياتنا اللغوية التي تتهددنا في مساقات متعددة. وهذا يتطلب الكثير من الجهد العلمي التراكمي الذي يلتزم منهجية علمية دقيقة، ويتوخى الإفادة من مختلف الحقول العلمية ذات الصلة بالمسألة اللغوية. وتأسيساً على ما سبق، تتوسل هذه المقالة بمنهج تحليلي وصفي متكئ ـ جزئياً ـ على منهج التشخيص الثقافي الحضاري، الذي يتم بموجبه إخضاع الظاهرة محل البحث لملاحظة علمية تراكمية وتحليل معمّق لمسبباتها الكبرى ذات الطبيعة الثقافية الحضارية، بما في ذلك المشكل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وفي ضوء ذلك، تقر المقالة بوجود خصوصية عربية تجاه المسألة اللغوية، الأمر الذي يدفع إلى بناء إطار علمي متماسك للتخطيط اللغوي، يأخذ في الحسبان تلك الخصوصية ويتأسس على الأسلوب المهجّن وتداخل التخصصات، مع الإفادة من بعض الأطر العلمية التخصصية في الأدبيات

من الإشكاليات الثقافية التي تعوق تحريك تروس التخطيط اللغوي لدينا ما يتعلق بمبدأ «الإيمان بالقضاء والقدر»، الذي يعدّ ركناً من أركان الإيمان في الدين الإسلامي.

---

(18) البريدي، **اللغة هوية ناطقة: منظور جديد يمزج اللغة بالهوية والحياة،** ص 66 ـ 77.

(19) سأشير إلى بعض الأمثلة حين أعرض لأنواع التخطيط اللغوي.

الغربية، فالمنهج المتبع هنا لا يوصد الأبواب ولا يقر الانكفاء المعرفي، ولكنه ينزع نحو ترسيخ «أنفتنا الثقافية»[20] التي تؤمّن لنا الحق في أن يكون لنا فكر يلائمنا ويفي بحاجاتنا، في إطارنا الحضاري العربي[21].

هنالك مزاعم أو تخوفات يبديها بعض المتخصصين في الأدبيات العلمية مفادها بأن اللغة تستعصي على التخطيط أصلاً[22]، ومرد ذلك أنها صنيعة التطور الاجتماعي الحتمي. وقد نكون قد أفلحنا نظرياً في تجاوز مثل تلك المزاعم، إلا أن التطبيق العملي يشي كما لو كنا نركن إليها ونسلّم بها، فالساحة العربية تفتقر إلى الفعل التخطيطي اللغوي سواء كان في ميدان البحث والدرس أو التشريع والتنفيذ.

والحفر في مسألة استعصاء أو عدم جدوى التخطيط ـ وكلاهما سواء من حيث النتائج ـ يجب ألّا يقتصر على الإشكاليات الأكاديمية كالتي أشرت إليها آنفاً، إذ ثمة إشكاليات تنبع من ثقافتنا العربية ـ الإسلامية ذاتها، وهي كثيرة. ولعلّي ألتقط بعضاً من تلك الإشكاليات التي ترتبط بالتخطيط اللغوي وتؤثر فيه بطريقة أو أخرى. فالثقافة العربية ـ الإسلامية أورثت لدى بعض الأفراد نوعاً من **الإيمان الدوغمائي** بوجود **ضمانة إلهية مطلقة** لحفظ اللغة العربية على نحو تلقائي، بزعم ما يفهمونه من الآية القرآنية ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: 9]، وأولئك لا يمكن أن يؤمنوا بجدوى التخطيط اللغوي، فاللغة مصونة محفوظة، مع أن تلك الآية الكريمة لا تفيد البتة مثل ذلك الحفظ التلقائي، فالقرآن الكريم هو المحفوظ بالعناية الإلهية وهذا ما حصل بالفعل، أما اللغة فلا حفظ لها إلا بجهود البشر، الأمر الذي يستلزم أن ندرج أنفسنا في عداد الذين يؤمنون بضرورة النضال اللغوي، بما يقتضيه من تخطيط استراتيجي ذكي، وما يستتبعه من مبادرات تشريعية وتنفيذية في مختلف المجالات.

---

(20) قبل نحو عقد، طرحت مفهوم «الأنفة الثقافية»، وأقصد به ـ بوجه عام ـ: مستوى قناعة ودرجة قبول المفكرين العرب لتبني نظريات ونماذج ومصطلحات فلسفية وفكرية علمية لا تتناغم مع المركّب الحضاري العربي ـ الإسلامي. والأنفة الثقافية تصلح لأن تمثل عائلة مفاهيمية (البعض يتبنى الفكرة الغربية المتمثلة بـ«**المفهوم المظلة**» Umbrella Term)، إذ يقع تحتها مفاهيم فرعية مثل: الأنفة اللغوية، والأنفة التنموية. وهذا المفهوم يمكن أن يطور في عدة مسارات، كما أنه يمكننا تطوير مقاييس كمية للأنفة الثقافية بمختلف تمظهراتها، وعقد المقارنات الطولية والعرضية، فضلاً عن الاستكشاف البحثي النوعي لخبايا هذه الأنفة وأسرارها.

(21) عبد الله البريدي، **التخطيط اللغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي** (الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، 2013).

(22) عولج سؤال هل يمكن «تخطيط اللغة مبكراً»، إذ تناوله كل من خوان روبن وبيون جيرنود في أوائل ثمانينيات القرن العشرين في الكتاب الشهير الذي حرراه في 1971 بعنوان: Joan Rubin and Bjorn Jernudd, eds., *Can Language Be Planned?: Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations* (Honolulu: University of Hawaii, 1971).

انظر أيضاً: الزبون، **دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها**، و Karl Gadelii, *Language Planning: Theory and Practice: Evaluation of Language Planning Cases Worldwide* (Paris: UNESCO, 1999).

ومن الإشكاليات الثقافية التي تعوق تحريك تروس التخطيط اللغوي لدينا ما يتعلق بمبدأ «الإيمان بالقضاء والقدر»، الذي يعدّ ركناً من أركان الإيمان في الدين الإسلامي، فالبعض لديه فهم مغلوط لعقيدة القضاء والقدر، حيث يميلون إلى ما يشبه التسليم بالواقع وترك العمل بحجة أن «كل شيء مكتوب ومقدّر»، وقد أثبتت بعض الأبحاث التطبيقية أن بعض الفئات المتديِّنة في المجتمع العربي تميل إلى مثل هذا السلوك الذي يتنكر للفعل التخطيطي والاستعداد الذكي للمستقبل[23]. ومثل هذا التفكير المعوج يتطلب جهداً كبيراً من أجل تنقية رواسبه وتخليص العقل العربي من انعكاساته إزاء التنبؤ بالمستقبل وتكوينه.

ثالثاً: تعريف موجز بالتخطيط اللغوي

قبل التعريف بالتخطيط اللغوي وأهدافه وأنواعه والحقول المعرفية التي أسهمت في بنائه من حيث المنهج والتطبيق، أشير إلى التواشج العضوي بين موضوعَي «التخطيط اللغوي» و«السياسة اللغوية»، إذ يندر أن نجد إسهاماً علمياً يعالج التخطيط من دون أن يعرج على السياسة[24]. والفرق بينهما يكمن جوهرياً في أن السياسة اللغوية تُضمَّن بطريقة أو بأخرى في الوثائق الرسمية التي تعتمدها الحكومات إزاء اللغة الرسمية وحقوقها وامتيازاتها وكل ما يصونها ويحافظ عليها واستخداماتها في الحياة والتعليم والتجارة والإعلام وغيره، وأما التخطيط اللغوي فيشير إلى الجهود التي تبذل لتحقيق هذه السياسة في أرض الواقع[25]، على أن بعض الباحثين يقررون أن السياسة اللغوية غالباً ما تتخذ شكلاً ضمنياً في الدساتير والتشريعات في ظل ضعف أو غياب التخطيط اللغوي[26].

وبعد تفحُّصي لبعض الأدبيات والممارسات في ما يخص المسألة السابقة، أدركت أن هنالك بعض الإشكاليات، ومنها ما يتعلق بسؤال: من يسبق من؟ هل يتوجب علينا وضع السياسة اللغوية بوصفها إطاراً حاكماً على تخطيطنا اللغوي؟ أم أن هذا التخطيط سيكون ضمن مخرجاته مثل تلك السياسة؟ وقد خلصت إلى أن الأمر يحتمل هذا ويحتمل ذاك، شريطة ألّا يكون ثمة تشوش في الفهم لهذه المسألة، كما في بعض أعمالنا في الوطن العربي. ولعلّي أشير إلى مثال واحد على

---

(23) بركات حمزة، «تصور طلاب الجامعة للمستقبل،» (جامعة عين شمس، كلية الآداب رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 1988).

(24) المراجع عديدة ومنها: Bassey Antia, *Terminology and Language Planning: An Alternative Framework of Practice and Discourse* (Amsterdam: John Benjamins, 2000); D. E. Ager, *Motivation in Language Planning and Policy* (Clevedon, UK: Multilingual Matters Ltd., 2001), and Robert Kaplan and Richard Bladauf, eds., *Language Planning and Policy, vol. 3, Europe* (Clevedon, UK: Multilingual Matters Ltd., 2008).

بل ثمة من يستخدمهما كمترادفين، انظر: Robert Kaplan and Richard Bladauf, *Language Planning: From Theory to Practice* (Clevedon, UK: Multilingual Matters Ltd., 1997).

(25) انظر مثلاً: Kaplan and Bladauf, *Language Planning: From Theory to Practice*.

(26) Carol Eastman, *Language Planning: An Introduction* (San Francisco: Chandler and Sharp, 1983).

مثل هذا التشوش. أصدرت مؤسسة الفكر العربي في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وثيقة بعنوان «لننهض بلغتنا»[27] وقد غشيها قدر من التشوش حول العلاقة بين التخطيط والسياسة، حيث جاء في التوصية الأولى ما يدل على أن التخطيط اللغوي يسبق السياسة اللغوية، فقد ذكرت هذه التوصية ما نصه: «السعي الجاد والحثيث إلى اتخاذ سياسات لغوية ملزمة مبنية على تخطيط لغوي شامل...»، ثم رجعت الوثيقة وقلبت المعادلة السابقة في عنوان رئيس (البند ثالثاً)، حيث جاء كما يلي: «التخطيط المستقبلي في إطار سياسة لغوية واضحة»، أي أن السياسة تسبق التخطيط وتحكمه.

التخطيط اللغوي هو حقل معرفي «مهجّن» أو «متداخل التخصصات» أي أنه يستقي أصوله ومبادئه من علوم شتى كاللغة واللسانيات والإدارة وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية والسياسة.

من هنا فإنني أشدد على خطورة مثل هذا اللبس الذي ينعكس سلباً على جودة المخرجات في ما يخص التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، ويمكن القول بأن السياسة اللغوية[28] توضع في البداية كإطار حاكم وموجه وملهم في المسألة اللغوية، بعد القيام بنوع من التخطيط اللغوي الذي يتسم بالعمومية، وبعد أن يصار إلى وضع تلك السياسة، ينفذ تخطيط لغوي تفصيلي، يجهد لأن يحقق الغايات الكبرى التي تضمنها هذه السياسة ويلتزم بمبادئها ومقوماتها واشتراطاتها، ومثل هذا النهج يتبنى التفاعلية فيما بينهما، ويفيد في تحقيق قدر كبير من التكاملية.

إزاء تعريف التخطيط اللغوي، يرى كل من كابلن وبالدوف أن التخطيط اللغوي هو: حزمة اعتقادات وأفكار وتشريعات وقواعد تغيير وممارسات بغية إحداث تغيير «إيجابي» مستهدف في استخدام اللغة أو توقيف تغيير «سلبي» محتمل فيه. ويعبّران عنه بأنه: جهود مبذولة من قبل البعض من أجل تعديل السلوك اللغوي في أي مجتمع لسبب ما، ومن ذلك المحافظة على ثقافة المجتمع وحضارته عبر صيانة لغته. وقد تكون هذه الجهود على المستوى الكلي أو الجزئي، مع التنويه بأن المستوى الأخير بدأ يلقى اهتماماً أكبر في الأدبيات العلمية الغربية[29].

---

(27) تم الرجوع إلى هذه الوثيقة في الموقع الشبكي للمؤسسة في وقت سابق، ولما عاد الباحث إليها في 28 أيلول/سبتمبر 2018 لم يجدها متاحة. ربما لعطل فني أو غيره.

(28) إزاء السياسة اللغوية، ثمة باحثون يميزون بين نوعين لها، فيضعون في **الأول**: سياسة لغوية صريحة، وتتجسد في الحالات التي تنجز فيها الدولة وثيقة قانونية أو نظامية إزاء وضع اللغة واستخداماتها وسيادتها، ويسكبون في **الثاني**: سياسة لغوية ضمنية، وتكون في الحالات التي تكتفي فيها الدولة بالاتكاء على الأعراف والممارسات اللغوية السائدة وتتضمن أيضاً حالات تبني سياسات عرضية، مثل التطرق إلى بعض المسائل ذات العلائق باللغة في وثيقة تمت بصلة للمسألة الصحية في الدولة، انظر: محمود المحمود، «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري،» **التخطيط والسياسة اللغوية**، السنة 3، العدد 6 (2018)، ص 29 ـ 31.

(29) Kaplan and Bladauf, *Language Planning: From Theory to Practice*.

ومع أن الباحث روبرت كوبر ـ في كتابه الشهير[30] ـ يقر فكرة أن التخطيط اللغوي يهتم أساساً بحل المشكلات، وأن هذه الفكرة هي محور عشرات التعريفات لهذا التخطيط، إلا أنه ـ بحكمة أقرّه عليها ـ يعارض أن التخطيط اللغوي يتوجه لحل مشكلات اللغة ذاتها، حيث يرى أنه يرمي ـ جوهرياً ـ إلى الخلوص إلى توجيه «السلوكيات اللغوية» لمن يتحدث باللغة، ومن ثم فإنه وإن كان ملتحماً باللغة إلا أن مخرجاته «غير لغوية» في الغالب.

ومؤدى هذا أن التخطيط اللغوي لا يوجه تروسه الكبيرة صوب «مشكلات اللغة» بقدر ما يوجهها حيال «مشكلات حول اللغة»، أي أنه يشتبك مع الأطر الثقافية والمحددات المجتمعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية والمعلوماتية، في مسعى لتثبيت أركان اللغة والمحافظة عليها وصيانتها وتعزيز وظائفها واستخداماتها وزيادة منسوب اعتزاز أهلها بها على المستويات الأسرية والمجتمعية والقطرية والقومية كافة. وهذا الملمح يلائمنا تماماً في محيطنا اللغوي العربي.

يستهدف التخطيط اللغوي الإسهام في تحقيق قدر عال من[31]:

1. التنقية اللغوية (الداخلية والخارجية).
2. المحافظة على اللغة وعدم اندثارها.
3. الإصلاح اللغوي.
4. المعايرة اللغوية.
5. الانتشار اللغوي.
6. تحديث المعاجم.
7. توحيد المصطلحات.
8. تيسير الأساليب اللغوية.
9. تعزيز الوظيفة الاتصالية للغة.
10. الصيانة اللغوية.
11. تيسير اللغة لبعض ذوي الحاجات الخاصة (كالعميان والصم والبكم).

والتخطيط اللغوي هو حقل معرفي «مهجّن» أو «متداخل التخصصات» (Interdisciplinary)[32]، أي أنه يستقي أصوله ومبادئه من علوم شتى كاللغة واللسانيات والإدارة وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية والسياسة، ويتوجب علينا أن ندعم هذا التخاصص إن أردنا أن نفيد من هذه العلوم بطريقة إثرائية تكاملية، على أنني في الوقت ذاته أشدد على ضرورة

---

(30) يعد هذا الكتاب من أهم الكتب في مجال التخطيط اللغوي، ونلحظ العمق في العنوان الذي أختاره للكتاب، حيث ربط هذا التخطيط بالتغير الاجتماعي: Rober L. Cooper, *Language Planning and Social Change* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989).

(31) Kaplan and Bladauf, *Language Planning: From Theory to Practice*.

(32) الزبون، **دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها.**

الإفادة من علم الإدارة للإسهام في بناء الإطار المنهجي للبعد التفكيري في الفعل التخطيطي اللغوي على وجه التحديد، وذلك بالاتكاء على الأدبيات العلمية والممارسات الجيدة في حقلي: الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي.

هنالك ثلاثة أنواع رئيسة متداخلة مترابطة للتخطيط اللغوي. ومن المفيد استعراضها مع الإشارة إلى التخصصات التي يمكن أن تسهم في كل نوع منها، وذلك وفق التوصيف المختصر الآتي[33]:

1 ـ تخطيط هيكل اللغة

هذا النوع من التخطيط يشتغل على الأبعاد الداخلية للغة ذاتها، حيث يُعنى بالجوانب اللغوية الصرفة، ومن ذلك ما يتعلق بالقواعد والأساليب والكلمات والمصطلحات والمعاجم، والإبداع والاقتراض اللغوي بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالكلمات الدخيلة ونحو ذلك. ويعد اللغويون واللسانيون الأقدر على هذا التخطيط نظراً لإنطوائه على أبعاد لغوية تخصصية.

2 ـ تخطيط وضع اللغة

يركز هذا اللون من التخطيط على الأبعاد النظامية والقانونية ويدخل في ذلك ما يتعلق بوضع اللغة ودرجة إلزامية استخدامها وكونها اللغة الرسمية أو اللغة المستخدمة في هذا المجال أو ذاك. كما يشمل أيضاً الأبعاد الثقافية والمجتمعية ذات الصلة بوضع اللغة ومكانتها ومنسوب احترامها في المجتمع والاتجاهات والصور الذهنية نحو اللغة واستخدامتها، ويجعل البعض ما يتعلق بمكانة اللغة نوعاً خاصاً يسمونه **تخطيط المكانة**، على أنني لست ميالاً لجعله نوعاً مستقلاً برأسه لكونه متولداً من تخطيط الوضع وفرعاً منه (وثمة آخرون يقترحون أنواعاً أخرى مثل تخطيط الخطاب، ومثل هذا التشقيق ـ في نظري ـ يضعف ولا يقوي). ويمكن للسانيين وعلماء الإدارة والنفس والاجتماع أن يقدموا إسهامات ملموسة في هذا المجال التخطيطي.

3 ـ تخطيط اكتساب اللغة

يتمحور هذا الضرب من التخطيط حول العوامل المتصلة بمسائل اكتساب أو إعادة اكتساب اللغة (الأولى أو الثانية) والمحافظة عليها وصيانتها. وهذا التخطيط هو ميدان المتخصصين في اللسانيات واللغة والتربية وعلم النفس.

ويقرر روبرت كوبر[34] أن هذه الأنواع من التخطيط تستلزم الإجابة عن ثمانية أسئلة:

---

(33) انظر مثلاً: Juan Cobarrubiasm and Joshua Fishman, eds., *Progress in Language Planning, International Perspective* (Berlin: Walter de Gruyter, 1983); Cooper, *Language Planning and Social Change*; Kaplan and Bladauf, *Language Planning: From Theory to Practice*; Ager, *Motivation in Language Planning and Policy*, and Yasir Suleiman, *The Arabic Language and National Identity* (Edinburgh: Edinburgh University Press Ltd., 2003).

انظر أيضاً: المحمود، «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري».

(34) Cooper, *Language Planning and Social Change*.

1. من الذي سيقوم بالتخطيط اللغوي؟
2. ما السلوكيات أو الأبعاد اللغوية التي سيتم التأثير فيها أو توجيهها؟
3. ما الشريحة المستهدفة من عملية التخطيط؟
4. ما الإطار الزمني لهذا التخطيط؟
5. ما الظروف المحيطة بالفعل التخطيطي؟
6. ما الوسائل والآليات التي سُيتوسل بها؟
7. كيف سيتم صناعة القرار؟
8. ما الآثار المتوقعة؟

إن الأدبيات العربية ـ التي اطلعت عليها ـ تكاد تخلو من التعريفات العلمية الدقيقة للتخطيط اللغوي، حيث يغلب عليها البعد الوصفي، وهذا ما يشجعني على اقتراح تعريف نظري يأخذ في حسبانه أربعة أنواع من المحددات: منهجية، ولغوية، واستراتيجية، وذاتية:

أ ـ المحددات المنهجية

حيث ننظر إلى التخطيط اللغوي على أنه **مسلك تفكيري يلتزم بالمنهجية العلمية**، في بعديها: العمليات والمخرجات، بما في ذلك طرائق جمع البيانات والمعلومات وأساليب تحليلها والخلوص إلى النتائج المستهدفة.

ب ـ المحددات اللغوية

وأعني بها الخصائص والمقومات التي تختص بها لغتنا العربية وما يرتبط بها من طموحات مجتمعنا العربي تجاهها. ولعل من أهم تلك الخصائص والمقومات ما يتعلق بضرورة الالتزام الدقيق بمعيارية اللغة العربية حيث نؤمن بأنها حققت «اكتمالاً مستقراً» في بنائها اللغوي (أي صلابة لغوية)، وهذا لا يتنكر لأهمية التلبس بقدر كافٍ من **المرونة التكيفية** التي تمكّن الضاد من رفع درجة تفاعلها الحضاري، شريطة أن تكون **مرونة معيارية**(35). ومن ثم فإنه يمكن القول بأن التخطيط اللغوي للعربية يكثف تركيزه على نوعين من التخطيط: الوضع والاكتساب،

---

(35) لكي تتضح هذه النقطة، ألفت النظر إلى أن البعض مثلاً انتهت بهم مسالكهم التخطيطية إلى افتراع حروف جديدة للغة العربية مطالبين بضمها إلى أخوات الضاد، لتكون العربية من ثم قادرة على نطق بضع كلمات أعجمية من هذه اللغة أو تلك، متذرعين بمبدأ **مرونة اللغة!** وبعضهم ذهب إلى ما هو أبعد من هذا، حيث دعوا إلى التخلص من بعض القواعد اللغوية المستقرة التي بُنيت عليها نصوصُ دينية وأدبية موغلة في التجذر والقدم، لحجة كذا وكذا، وما علم أولئك أنهم بذلك الصنيع إنما يخرقون سفينة الصلابة اللغوية، مما يجعل العربية تغرق في بحور المعاصرة النزقة الطائشة، فلا تطيق الإبحار صوب عمقها التاريخي ولا القراءة من سجلاتها المعمرة. هذا النوع من التخطيط وما ضارعه هو خروج عن **المرونة المعيارية** التي نشدد على ضرورة التمسك بها، وهو تمرد على تخطيط هيكل اللغة (أو ما يسميه البعض تخطيط المتن اللغوي)، فهو تفلت من ضوابطها وأحكامها. ألم نقل قبلُ بأن إنماء اللغة إنما يكون وفق كينونتها هي؟!

وليس الهيكل. وهذا الأمر يقودنا إلى مراعاة ذلك في التعريف من حيث الوزن والأهمية والأولوية (الترتيب).

ج ـ المحددات الاستراتيجية

وأركز فيها على ركائز التخطيط الاستراتيجي كما هي في الأدبيات العلمية في الإدارة الاستراتيجية. ومن الركائز المحورية ما يتصل بكون النشاط التخطيطي الاستراتيجي يشتغل على السياق المستقبلي للتصرفات والموارد والقرارات ذات التأثير الاستراتيجي الكبير في إطارها الزمني البعيد، بعد القيام بـ «تحليل الوضع الراهن» في نطاقيه الداخلي (قوة وضعف) والخارجي (فرص وتهديدات)، مع ضرورة انبثاق التخطيط من رؤية أو غايات كلية نروم تحقيقها وفق معطيات محددة. كما أنه من المهم ترسيخ فكرة أن هذا التخطيط يؤمن بـ «المجتمع المفتوح» المتفاعل مع محيطه بطريقة ملائمة، وهو ما يرفع مستويات التفاعلية والتناغم والاستغلال الذكي للموارد والفرص المتاحة[36].

إننا بحاجة ماسة إلى ممارسة الفعل التخطيطي اللغوي لكي نقطف ثمرات حقيقية، ويتطلب ذلك منا تجاوز قنطرة الطروحات المفاهيمية والنظرية صوب البحوث التطبيقية والاستشارات المهنية في مجال التخطيط اللغوي.

د ـ المحددات الذاتية

ذلك أن التخطيط اللغوي ذاته يتسم بعدد من السمات، ولعل من أهمها:

(1) التخطيط اللغوي يتعامل مع مسائل بالغة التعقيد، حيث إنه لا يشتبك بالمعطى اللغوي فحسب، بل بالثقافي والسياسي والمجتمعي أيضاً، في سياق ديناميكي، تتوالد وتتجدد إشكالياته وألغازه وتحدياته.

(2) يتأثر بالمنظومة الفكرية للقائمين عليه، وبخاصة أن اللغة العربية ارتبطت بالبعد الديني بعد نزول القرآن الكريم بها، وهو ما يدخل الديني في المسألة اللغوية.

(3) يتطلب جهداً كبيراً لإعداده منهجياً بدقة.

(4) يتضمن ثلاثة جوانب: «مدخلات» و«عمليات» و«مخرجات».

---

(36) انظر مثلاً: كامل غراب، **الإدارة الاستراتيجية: أصول علمية وحالات عملية** (الرياض: جامعة الملك سعود، 1995)؛ فلاح الحسيني، **الإدارة الاستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة** (عمّان: دار وائل، 2000)؛ ثابت إدريس وجمال الدين المرسي، **الإدارة الاستراتيجية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، و Ralph Stacey, *Strategic Management and Organizational Dynamics,* 6th ed. (Essex: Pearson Education Limited, 2011).

(5) يحتاج إلى تضافر عدد من التخصصات أو الحقول العلمية (أي ممارسة التخاصص أو المحاقلة)[37].

(6) يصعب نجاحه من دون توافر سياسة لغوية جيدة وإرادة مجتمعية قوية وعوامل نجاح حرجة أخرى.

(7) يستلزم اشتراك القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني مع الأذرع التربوية والإعلامية؛ بفاعلية وحماسة كافيتين.

(8) يمكن إعداده على أربعة مستويات: الحكومة، والقطاعات، والمجموعات، والأفراد.

(9) يحتاج وقتاً طويلاً كي تظهر نتائجه، وربما استغرق عدة أجيال.

(10) من الصعوبة قياس نتائجه، وبخاصة إن كانت على المستوى الكلي.

وفي ضوء المحددات السابقة، يسعني تعريف «التخطيط اللغوي»، على أنني أتوسل بقالب التعريف المطوّل، لأنه الأكثر أمانة مفاهيمية في جلب كل الدلالات والاستحقاقات الضرورية، ولعله الأعون لنا في بدايات تشكيل مفاهيمنا وتصليب أبنيتها المنهجية والإجرائية. التخطيط اللغوي في نظري هو:

«نشاط ذهني راقٍ هادف يتوخى رسم المسار المستقبلي لوضع اللغة واكتسابها وهيكلها واستخدامها عبر تشريعات وقرارات وآليات وبرامج طويلة الأجل توجّه سلوك مستخدميها فردياً وجماعياً؛ بطريقة معيارية مرنة تعين على حماية بنائها وإنمائها، واحترام سيادتها، وتعزيز وظائفها، وتحسين إسهامها في صيانة الهُوية والوحدة والذاكرة التراكمية، وتقدم العلوم، وتنمية المجتمع؛ في سياق يتفاعل بروح المبادرة والابتكار مع ثورات المعرفة والاتصال والتقنية».

مؤكد أن مثل هذا التعريف يحتاج إلى بعض التحليل والتفكيك لمكوناته الأساسية، ألا أنني أضرب عن ذلك صفحاً مراعاة للحجم المتوقع في هذه المقالة البحثية المختصرة. تجدر الإشارة هنا إلى أن التخطيط اللغوي وإن كنت أرى ضرورة انعتاقه من بوتقة التفكير الرغبوي أو النزعة المثالية المسطحة في النتائج المستهدفة، إلا أنه يتوجب أن يكون متوفراً على تحدٍ كافٍ وطموح عالٍ، وهذا شرط أساس في أي تخطيط استراتيجي فاعل. تتأكد هذه الملاحظة إذا وضعنا في الحسبان تأثير بعض مناهج البحث وفق المنظومة الغربية، حيث إنها تتضمن ما يسمى «المقاربة الوضعية» (Positivist Approach) التي تتأسس على نزعة إذعانية حيال الظواهر المبحوثة، فهو يزعم بأن العلم **يدرس** الظواهر والأشياء كما هي في الواقع وليس وفق ما نريد نحن أن تكون عليه. وكعادة الفكر الغربي في ميوله نحو التفكير الثنائي الدوغمائي الصراعي، تتوجه المقاربة السابقة إلى نسف تام للمقاربة المعيارية (Normative Approach). وبكل وضوح وثقة، أقول بأننا في العالم العربي لسنا ملزمين بل ولا مكترثين بهذا النمط المتطرف من التفكير المنهجي

---

(37) أنوه هنا إلى أنني سمعت مفهومَي التخاصص والمحاقلة على التوالي من الصديقين: محيي الدين محسّب من مصر، ومحمد الصّفراني من السعودية. ولست أدري عن مصدريهما، ولكنهما راقتا لي فوضعتهما هنا مع نسبتهما السماعية إليهما، وهما ينقلان فكرة التداخل البحثي، التي اختلفت الترجمات حولها، ومن بينها: الدراسات المتداخلة، البينية.

الغربي، إذ إننا نؤسس مناهجنا في جانب كبير منها على المقاربة المعيارية في سياق يستوعب الواقع وتحدياته واستحقاقاته في مختلف المراحل، الأمر الذي يكسب مثاليتنا عقلانية ورشداً، بما يوصلنا إلى التلبس بالطموح والواقعية في آن واحد[38].

الأجزاء السابقة جعلتنا فيما أظن نُلمّ بشيء من إجابة السؤال الكبير: كيف نجعل التخطيط اللغوي معززاً لفاعلية الضاد؟ إذ إنها أكسبتنا قدراً من الفهم النظري لأهم أبعاد التخطيط اللغوي، وقدمت لنا تعريفاً رام أن يكون مستوعباً لجملة من المحددات المنهجية والثقافية، وكل ذلك أمر جيد، بيد أنه غير كاف، إذ قد يكون ما قيل مبثوثاً في دراسات سابقة، وهذا ما يدفعنا إلى المضي قدماً من أجل التماس سبل إنهاض المفاهيم من رواقدها النظرية، لتمارس عبوراً نحو التطبيق الفعال. وفي هذا توريط للأجزاء التالية لتشتبك أكثر بالجوانب التطبيقية.

رابعاً: نحو تفعيل التخطيط اللغوي

ألمحت في الأجزاء الفارطة أننا بحاجة ماسة إلى ممارسة الفعل التخطيطي اللغوي لكي نقطف ثمرات حقيقية، ويتطلب ذلك منا تجاوز قنطرة الطروحات المفاهيمية والنظرية صوب البحوث التطبيقية والاستشارات المهنية في مجال التخطيط اللغوي. وأشدد هنا على أن التخطيط اللغوي إنما هو في جوهره تخطيط استراتيجي في مجال اللغة، وتفيد الممارسات المثلى أن هذا التخطيط لا ينجح فقط بتكليف من يدرك خطوات أو منهجية التخطيط الاستراتيجي، بل هو مفتقر إلى مفكرين استراتيجيين. وللإسهام في تدعيم البعد التطبيقي للتخطيط اللغوي، ارتأيت أن أقوم بالآتي[39]:

(1) طرح نموذج مقترح للتخطيط اللغوي للغة العربية، بما يزيد من مستويات الإفادة من علم الإدارة في هذا المجال، وتقريب المنهجية العلمية في التخطيط الاستراتيجي لغير المتخصصين.

(2) تنفيذ التحليل البيئي (الداخلي والخارجي) للغة العربية والخلوص إلى نتائج مبدئية في شأن نقاط القوة ونقاط الضعف (البيئة الداخلية) والفرص والتهديدات (البيئة الخارجية).

(3) وضع توصيات عملية من شأنها تعزيز الفعل التخطيطي اللغوي العربي، على المستويات القطرية والقومية، الجزئية والكلية، الحكومية والشعبية.

1 ـ نموذج مقترح للتخطيط اللغوي للغة العربية

يهمني التنويه في هذا الجزء إلى أن ثمة قدراً كبيراً من الاتفاق بين ممارسي التخطيط الاستراتيجي على المكونات والعمليات الرئيسة لهذا التخطيط، مع وجود بعض التنوع في الأساليب والخطوات الفرعية، وهذا عائد إما إلى اختلاف المدارس الفكرية داخل الرواق الاستراتيجي أو إلى اختلاف المجالات والمواضيع محل التخطيط أو إلى كليهما. لذلك فسوف أعمد إلى اختيار ما أعتقد

---

(38) البريدي، **التخطيط اللغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي**.

(39) تمت الإفادة في هذه الأجزاء من: المصدر نفسه.

أنه يلائم التخطيط اللغوي وفق ما استقرت عليه الممارسة الاستراتيجية، مع استفراغ وسعي لطرح نموذج مبسّط والتعريف بأبعاده ومكوناته.

هذا النموذج يتضمن جزأين متفاعلين متكاملين:

الأول: يختص بالسياسة اللغوية، وقد اخترت أن تكون السياسة سابقة للتخطيط اللغوي، على أن تكون مسبوقة بتخطيط لغوي عام، وقد ألمحت إلى ذلك في الأجزاء الماضية.

الثاني: يختص بالتخطيط اللغوي التفصيلي المقترح القيام به إزاء اللغة العربية، ويتضمن بعدين أساسيين: التخطيط والتنفيذ.

يمكننا الاستنتاج مما سبق، أن النموذج يجهد لأن يكون شاملاً، حيث ينطلق من السياسة اللغوية ويمر بالتخطيط اللغوي وينتهي بأعمال التنفيذ والمتابعة والتقييم والمراجعة الاستراتيجية، ومؤدى هذا أننا لا نتوجه إلى إصدار مجرد وثائق للتخطيط اللغوي، وإنما إلى تطوير مؤسساتنا وإجراءاتنا وآلياتنا لضمان التطبيق الدقيق لهذا التخطيط. ويرجى أن يسهم ذلك وإن جزئياً في تطوير تفكيرنا اللغوي وفق منظور استراتيجي.

يتضح لنا من الشكل الرقم (1) أن النموذج المقترح يؤمن بدينامية التخطيط اللغوي، من جراء التغيرات والمستجدات التي يجب مراعاتها على نحو مستمر، من هنا فقد جرى النموذج على مبدأ التفاعلية والتكامل والإثراء المتبادل، فالسياسة اللغوية تحكم التخطيط اللغوي، كما أن هذا التخطيط قد يقود إلى مراجعة ونقد هذه السياسة وتطويرها في ضوء بعض المتغيرات، لذلك تم استخدام الأسهم باتجاهين. وينطبق الكلام نفسه على العلاقة الثنائية التفاعلية بين بعدي التخطيط اللغوي والتنفيذ، بل يتعدى هذا ليشمل علاقة تفاعلية إثرائية بين السياسة والتنفيذ، أي أن التنفيذ قد يجرنا إلى نوع من المراجعة والتطوير للسياسة، وبخاصة أن التنفيذ هو ما يجعل السياسة اللغوية على المحك.

ولكي يكون النموذج واضحاً فإنه يلزمني التعريف ـ وإن باختصار ـ لمكوناته ومصطلحاته، وذلك وفق البنود التالية:

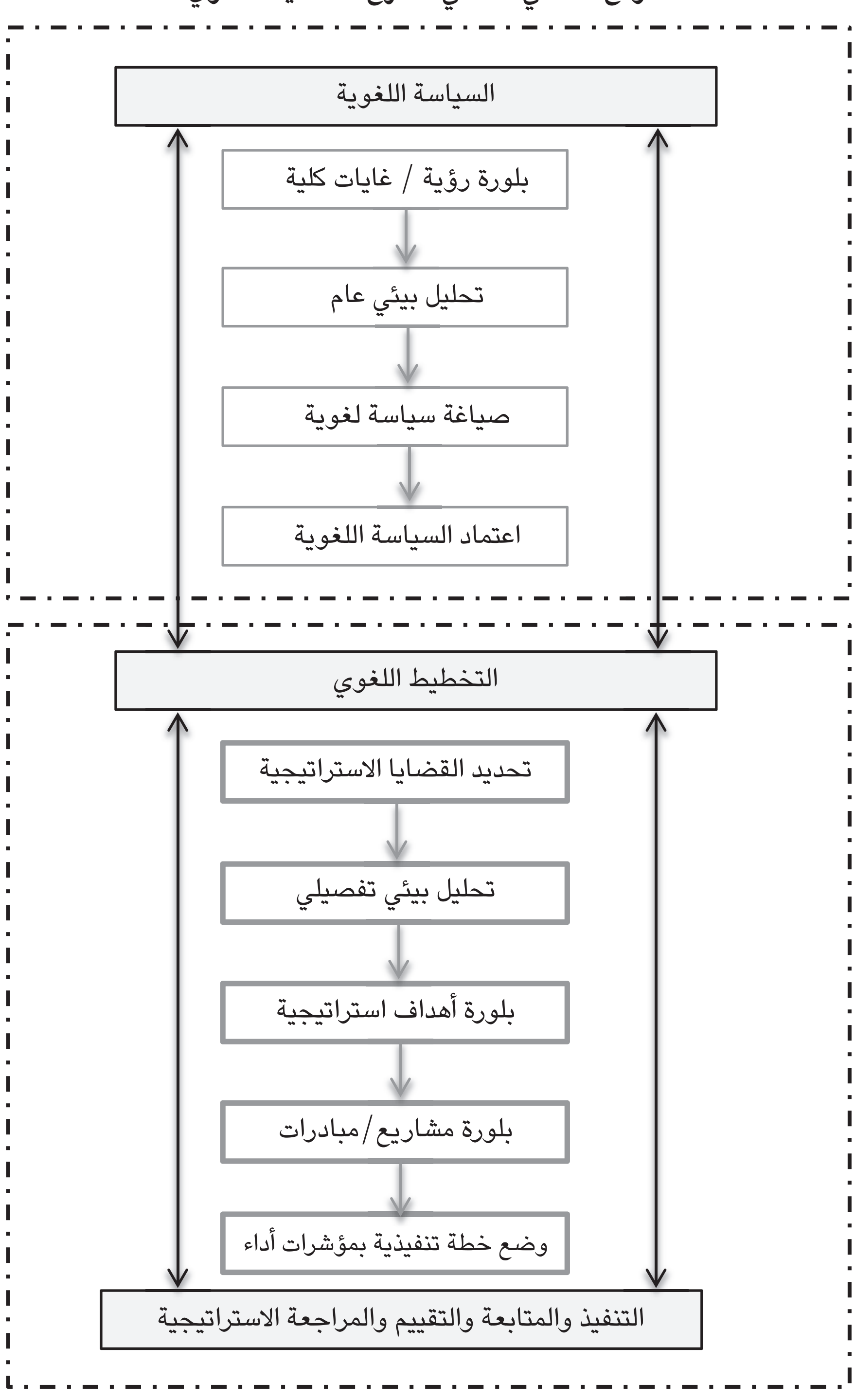
أ ـ الرؤية

الصورة المستقبلية الطموحة الجذابة التي تتراقص في مخيلتنا تجاه ما نرومه للغتنا العربية في مستقبل أيامها المتوسطة والبعيدة. وتختص الرؤية بإطار زمني بعيد نسبياً (عشر سنين فأكثر).

ب ـ الغايات الكلية

الأهداف النهائية للغة وللسياسة اللغوية في ضوء منظومة المعتقدات والرؤية الكلية لنا تجاه لغتنا العربية، بما في ذلك وظائفها الكبرى ورسالتها الحضارية.

الشكل الرقم (1)
نموذج تكاملي تفاعلي مقترح للتخطيط اللغوي



ج ـ تحليل بيئي استراتيجي عام

هنالك أسلوب مشهور في الأدبيات والممارسات الاستراتيجية لتحليل البيئية الداخلية والخارجية. وهذا الأسلوب يمتاز بالبساطة والعمق والشمولية في تحليل البعدين الداخلي والخارجي، فهو يحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في البيئة الداخلية، التي تشير إلى الجوانب الإيجابية والسلبية ـ على التوالي ـ مما تقع تحت تصرفنا، وتحديدها يفيد في تعظيم الإيجابي والتقليل من السلبي قدر المطاق. كما أنه يحدد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية التي تعني الجوانب الإيجابية والسلبية ـ على التوالي ـ، مما لا تقع تحت تصرفنا، ولكن بوسعنا تهيئة أنفسنا من أجل استغلال الفرص وتجنب التهديدات قدر المستطاع. وقد سمي هذا الأسلوب «SWOT» نظراً إلى التقاط الحروف الأولى من الكلمات: نقاط قوة ونقاط ضعف وفرص وتهديدات. وحين نقول تحليل بيئي استراتيجي عام فإننا نقصد ملامسة الأبعاد العامة في البيئة الداخلية والخارجية للغة العربية من حيث وضعها واكتسابها وهيكلها واستخدامها، من دون الدخول في التفاصيل.

د ـ صياغة السياسة اللغوية

أي إعداد مسودة لهذه السياسة التي تعكس الموقف الرسمي من اللغة العربية متضمناً وضعها وحقوقها وامتيازاتها واستخداماتها وكل ما يصونها ويحافظ عليها، على نحو يحمي سيادتها في مختلف السياقات والمجالات الحياتية والمهنية.

هـ ـ اعتماد السياسة اللغوية

أي إقرار هذه السياسة وتضمين جوهرها في الدستور بشكل صريح، وتضمين بقية أبعادها ومكوناتها في التشريعات الملائمة إلى جانب الرؤية والخطط الاستراتيجية الوطنية، بما يوضح الغايات الكلية للغة العربية ورسالتها ووظائفها في البناء الحضاري للمجتمع والازدهار المدني في سائر المجالات.

و ـ القضايا الاستراتيجية

تشير إلى العوامل الرئيسة التي يتوجب مراعاتها في التخطيط اللغوي. ومن المهم التأكد من اكتمال هذه القضايا وعدم إغفال أي قضية استراتيجية لئلا يتسطح أو يتشوه الفكر الاستراتيجي بسبب عدم معالجة هذه القضية أو تلك ضمن مدخلاته الأساسية، الأمر الذي قد يسفر عن نقص وضعف في المخرجات الاستراتيجية. ومن أمثلة تلك القضايا ما يتعلق بوضع اللغة، واكتسابها، وهيكلها، وطرائق استخدامها، والإعلام الاجتماعي الجديد، والسياقات المحلية والدولية، الأبعاد الدستورية والقانونية ونحو ذلك.

ز ـ تحليلي بيئي استراتيجي تفصيلي

وفق ما سبق بيانه حول التحليل البيئي، يتم في هذا التحليل التفصيلي البحث المكثف والاستقصاء الدقيق للعوامل المؤثرة كافة، سواء في الإطارين الداخلي أو الخارجي، لتحديد نقاط

القوة والضعف والفرص والتهديدات، على أن يتم ذلك عبر التوسل ببيانات ثرية يتم جمعها من أطراف متعددة (الأطراف ذات الصلة) باستخدام أساليب المقابلات ومجموعات التركيز وورش العمل والاستبانات وتحليل الوثائق.

ح ـ الأهداف الاستراتيجية

تشير هذه الأهداف إلى نتائج مرجوة ومقاييس للأداء طويل الأجل. ويجب أن تكون الأهداف شاملة لجميع الجوانب المهمة في المسألة اللغوية. ويفضل ترتيبها وفق أهميتها وأولويتها، مع إعطاء أوزان نسبية لكل هدف. ومن المهم اتسام الأهداف ـ ما أمكن ـ بأنها: محددة ودقيقة، تمنح روح التحدي وقابلة للتحقق في الوقت ذاته، وشاملة ومتكاملة، وقابلة للقياس. وقد توضع أهداف استراتيجية عامة، وفي ضوئها توضع أهداف استراتيجية فرعية، وقد يُكتفى بالأهداف العامة.

ط ـ مشاريع/مبادرات

تعكس هذه المشاريع منظومة متكاملة من الأهداف الفرعية المحددة والأنشطة التفصيلية والإجراءات ومؤشرات تنفيذ الأداء، وهي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتوضع مجموعة من المشاريع/المبادرات لكل هدف استراتيجي، على أن تكون شاملة ومتكاملة وقابلة للتطبيق وفق الظروف والإمكانيات المتاحة. ولكي يكون التخطيط اللغوي منهجياً، فإنه من المهم التشديد على أن عملية تحديد مثل تلك المشاريع/المبادرات لا يكون نتيجة «عصف ذهني» يقوم به فريق التخطيط اللغوي بعد جمع البيانات وتحليلها، بل يتوجب استخدام بعض الأساليب التخطيطية العلمية، ومنها ما يسمى «مصفوفة التحليل البيئي الاستراتيجي» (SWOT Analysis Matrix) التي تعين المخططين على بلورة مشاريع/مبادرات متنوعة ومتصفة بروحها الابتكارية أيضاً، وتأخذ المصفوفة عادة الجدول الرقم (1).

الجدول الرقم (1)

مصفوفة التحليل البيئي الاستراتيجي

	الفرص: هنا يتم وضع أهم عشر فرص	**التهديدات:** هنا يتم وضع أهم عشرة تهديدات
نقاط القوة: هنا يتم وضع أهم عشر نقاط قوة	كيف تُستخدم نقاط القوة في استغلال الفرص؟	كيف تُستخدم نقاط القوة في تجاوز التهديدات؟
نقاط الضعف: هنا يتم وضع أهم عشر نقاط ضعف	كيف تُستغل الفرص في تقليل نقاط الضعف؟	كيف يمكن تجاوز نقاط الضعف والتهديدات؟

ك ـ خطة تنفيذية

بعد الانتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية التي عكستها المكونات السابقة، يتوجب وضع خطة تنفيذية تفصيلية كي نضمن وجود آلية متكاملة وواضحة للتنفيذ، على أن تشمل كل الأبعاد المتعلقة بالتنفيذ، التي تشمل: توصيف تفصيلي دقيق لكل مشروع/مبادرة، يتضمن هدفه العام وأهدافه التفصيلية، والأنشطة الرئيسة التي يتوجب القيام بها، وفترة التنفيذ ومدته، وعدد مرات تكرار التنفيذ، والمعوقات والصعوبات المحتملة، ومؤشرات تنفيذ الأداء، والجهات المسؤولة عن التنفيذ التي يمكن تصنيفها إلى: جهات مرجعية وهي المسؤولة عن التنفيذ ووضع الاشتراطات والمعايير التفصيلية، وجهات مشاركة وهي التي يقع المشروع/المبادرة في نطاق عملها الرئيس، وجهات داعمة لا يقع المشروع/المبادرة في نطاق عملها الرئيس، ولكن بوسعها تقديم خدمات دعم لوجستي من شأنه تيسير أعمال التنفيذ وإنجاحها.

ل ـ مؤشرات تنفيذ أداء

تعكس هذه المؤشرات معايير ومقاييس دقيقة للأداء، بحيث تعين على تحديد مستوى النجاح في تنفيذ كل مشروع/مبادرة، ومن ثم فهي تعاوننا على تقدير مستويات الجودة في أعمال التنفيذ.

م ـ التنفيذ

يشير التنفيذ إلى التطبيق الفعلي لكل ما ورد في الخطة الاستراتيجية والخطة التنفيذية عبر الجهات المعتمدة ووفق مؤشرات تنفيذ الأداء. والتنفيذ هو حجر الزاوية لقياس مستوى النجاح الكلي للتخطيط اللغوي، وتفيد الأدبيات العلمية والممارسات العملية أن كثيراً من الفشل في التخطيط لا يعود إلى سوء الخطة بقدر ما يعود إلى ضعف التنفيذ. ويعد تنفيذ الخطة أكثر صعوبة من إعدادها، وذلك لأسباب منها أن التنفيذ يتطلب جهداً ووقتاً كبيرين، ويستلزم بنوداً مالية ربما لا تتوافر، وربما عاد ذلك إلى الانشغال والانهماك في الأعمال الروتينية، كما أن المكلفين ربما لا يستطيعون التنفيذ من جراء نقض رصيديهم المعرفي والمهاري، إضافة إلى احتمال ظهور بعض المشاكل والمعوقات التي لم تكن في الحسبان أثناء عملية التخطيط[40]. من هنا فمن المهم تبني التخطيط بأسلوب «السيناريوهات» مع تحديد احتمالية كل سيناريو والمخاطر المحتملة وكيفية إدارة المخاطر، وذلك وفق المحددات العلمية في هذا المجال.

ن ـ المتابعة والتقييم

نظراً إلى الصعوبة الكبيرة في أعمال التنفيذ، لا بد من وضع آليات فاعلة للمتابعة والتقييم من قبل الجهات القيادية بغية التحفيز والتشجيع وتذليل العقبات والضغط والمساءلة للجهات التنفيذية كافة.

---

(40) ذعار المطيري وعبد الناصر زايد، «تحديات تطبيق الخطط الاستراتيجية في المنظمات السعودية، دراسة حالة: الهيئة الملكية بالجبيل،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر «منظمات متميزة في بيئة متجددة»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ الأردن، 2011، ص 614 ـ 619.

س ـ المراجعة الاستراتيجية

أي خطة يجب أن تتسم بالمرونة الكافية والقدرة على الاستجابة التكيفية للمتغيرات، وبخاصة أننا شدّدنا على الوضع الدينامي للتخطيط اللغوي في بيئة مفتوحة تفاعلية، من هنا ثمة حاجة إلى إجراء مراجعة دورية لمخرجات التخطيط اللغوي (الخطة الاستراتيجية والخطة التنفيذية)، ويمكن تحديد فترة زمنية معينة كأن تكون كل خمس سنوات، مع ملاحظة أنه يتوجب مهنياً مراجعة الخطط وتطويرها في حالة حدوث متغيرات مؤثرة حتى لو كانت قبل الفترة المحددة للمراجعة الاستراتيجية.

2 ـ تحليل بيئي استراتيجي مبدئي للغة العربية

دعونا نجرب النموذج السابق، ونجري عليه تحليلاً بيئياً استراتيجياً عاماً أولياً للغة العربية، وذلك في ضوء اهتمامي بالمسألة اللغوية لأكثر من عقد، قراءة وتحليلاً وتأملاً ونقاشاً، مكتفياً ببعض العناصر التي تمثل في نظري أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. وإني لآمل أن تكون هذه النتائج الأولية مهاداً لأبحاث مستقبلية تنقب في مدى دقة هذه الجوانب التي تم التطرق إليها، وفي هذا تغذية للتراكمية البحثية في أدبياتنا العربية. يمكن تصوير خلاصة ما وصلت إليه في الجدول أدناه:

الجدول الرقم (2)

ملخص بنتائج تحليل بيئي استراتيجي عام للغة العربية

نقاط الضعف:	نقاط القوة:
1. خضوع المسألة اللغوية للأهواء والمكاسب وأحياناً المشاكسات السياسية.	1. قدرة اللغة على بناء الهوية وصيانتها، وبخاصة أن ثمة ارتباطاً وشائجياً مع المكوّن الديني.
2. عدم وجود سياسات لغوية معتمدة أو ضعف تفعيلها.	2. السمات الفريدة للغة العربية ذاتها في هيكلها ووظائفها (الصلابة المعيارية).
3. عدم اكتمال منظومة التشريعات لحماية اللغة وصيانتها.	3. تمتع العربية بقدرات هائلة على نحت المفاهيم الجديدة.
4. عدم أو ضعف ربط المسألة اللغوية بالمسألة التنموية.	4. القدرة على استيعاب الوافد اللغوي والحضاري عبر الاقتراض اللغوي.
5. ضعف الأداء اللغوي الفصيح.	5. القدرة على الإبداع وتعضيد التنمية في مختلف المجالات.
6. ضعف «الغيرة اللغوية».	6. توافر الرغبة لتعضيد اللغة ودعمها لدى شرائح متعددة.
7. تزعزع «الاعتزاز اللغوي» لدى شرائح متعددة.	7. وجود مؤسسات متعددة تعنى بالمسألة اللغوية.
8. قلة إقبال الطلبة على تعلم اللغة وقواعدها وفنونها.	8. توافر طواقم من العلماء والباحثين المميزين.
9. ضعف مستوى تعليم اللغة في التعليم العام والجامعي.	9. اعتماد العربية ضمن اللغات الرسمية في الأمم المتحدة.
10. تنامي ظاهرة «الازدراد اللغوي»[أ].	10. توافر ميزانيات جيدة لدعم المشاريع البحثية والتطويرية في بعض الأقطار العربية.

الفرص:	التهديدات:
1. حمل اللغة بذور الاستمرارية في الثورة التقنية المعلوماتية.	1. التوهم بعدم قدرة اللغة على التفاعل الحضاري ومسايرة المستجدات.
2. إمكان إقرار سياسة لغوية على المستوى القومي والقطري.	2. التوهم بصعوبة تعلم اللغة وإتقانها.
3. إمكان ممارسة التخطيط اللغوي على المستوى القومي والقطري.	3. طروحات البعض للتلبس بـ «الرخاوة اللغوية»[ب].
4. إمكان استنهاض بعض الساسة لدعم المسألة اللغوية.	4. الخطاب الداعي إلى «الاستسلام اللغوي»[ج].
5. إمكان استنهاض الديني لدعم المسألة اللغوية.	5. الشابكة (الإنترنت) وما تحمله من مهددات لغوية متعددة، ومنها ما يسمى «العربيزي»[د].
6. إمكان استنهاض الثقافي لدعم المسألة اللغوية.	6. الإعلام المجافي أو المعادي للعربية الفصيحة.
7. التوسل بالمكنة الإعلامية وتفعيلها.	7. تزايد الاعتماد على اللغات الأجنبية في التعليم العام والجامعي، بطريقة تهدد اللغة العربية.
8. الإفادة من الإمكانيات الهائلة للشابكة (الإنترنت)، وتعزيز المحتوى العربي الرقمي في سياق مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.	8. احتدام الصراع بين اللغة الفصيحة والعاميات (الثنائية اللغوية).
9. تنامي الطلب على تعلم العربية من أبنائها.	9. احتدام الصراع بين العربية واللغات الأخرى (الازدواجية اللغوية).
10. تنامي الطلب على تعلم العربية من الشعوب الأخرى.	10. العمالة الأجنبية ومهدداتها اللغوية ولا سيما للأجيال الجديدة.

(أ) ظاهرة الازدراد اللغوي تشير إلى عملية ابتلاع كم هائل من الكلمات الأعجمية في وقت قصير دونما حاجة أو لنقل دونما مسوغات مقبولة وفق معايير الاقتراض اللغوي، انظر: عبد الله البريدي، **اللغة هوية ناطقة: منظور جديد يمزج اللغة بالهوية والحياة** (الرياض: مجلة الفيصل، 2013).

(ب) «الرخاوة اللغوية» تشير إلى تلك الطروحات التي تروم إخراج العربية عن معياريتها أو «صلابتها اللغوية»، ودوافع ذلك متعددة، انظر: المصدر نفسه.

(ج) «الاستسلام اللغوي» يقصد به ذلك الخطاب المشوش على مشروعية «النضال اللغوي» وبذل الجهد لحمايتها وصيانة سيادتها، بحجة أن اللغة تنمو وتنحط بحسب مستوى التحضر للمجتمع، وهي فكرة تزعم الاتكاء على الفكرة الخلدونية بتقليد المغلوب للغالب، وقد أثبتت اللسانيات الحديثة تفاهة هذا الادعاء، مع ملاحظة أن ابن خلدون نفسه لا يقر بالاستسلام اللغوي، بل هو على النقيض من ذلك يؤمن بالنصال اللغوي بمختلف أشكاله. للمزيد، انظر: المصدر نفسه.

(د) انظر: وسمية المنصور، «من استعمالات اللغة المحدثة (العربيزي)،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر، المحور الخامس، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 2012، ص 427 ـ 489.

3 ـ توصيات عملية لتعزيز الفعل التخطيطي اللغوي العربي

أجزم بأن الفعل التخطيطي يمكنه أن يتحسن عند الشروع ببرامج عملية ناضجة، مع تشديدي على حتمية التعاون والتنسيق والتكامل فيما بين مؤسساتنا ومراكزنا في وطننا العربي وتلك التي تتخذ الدول الأجنبية مقراً لها. ولعلّي أختم ببعض التوصيات التي آمل أن تعين على ذلك، ولتكن في نقاط خمس مختصرات:

أ ـ التزام المؤسسات اللغوية العربية الكبيرة بدعم مشروع لتخطيط لغوي على المستوى القومي، والتشجيع على ممارسة الفعل التخطيطي على المستويات القطرية، في ضوء مخرجات

التخطيط اللغوي القومي، مع فسْح هوامش كافية للأقطار العربية كي تتبنى ما يلائمها في بعض التفاصيل اللغوية، إذ لكل قطر عربي ظروفه وإمكانياته وإيجابياته وسلبياته وتحدياته وفرصه. مع تأكيدي ضرورة التعجيل بهذا المشروع، وتكوين فريق بحثي يمثل مجموعات البلدان العربية (قد يصعب التمثيل لكل دولة وإنما لكل مجموعة كدول الخليج والمغرب العربي ونحو ذلك). ويدخل في ذلك دعوة الجامعة العربية إلى تبني مشروع يلزم كل دولة عربية بتبني سياسة لغوية شاملة، يتم اعتمادها من قبل أعلى السلطات في الدولة، على أن تضمّن في الدساتير بطريقة ملائمة، وبطلب صريح وملزم.

ب ـ تبنّي موضوع «التخطيط اللغوي» ضمن برامج الدراسات العليا في اللسانيات واللغويات التطبيقية، مع ضرورة تكوين برامج تعليمية تقوم على مبدأ التخاصص أو المحاقلة، مع أهمية حفز الطلبة المميزين للانضمام إلى هذا المجال البحثي المهجّن، والحرص على تنوع تخصصاتهم في البكالوريوس. ويندرج في ذلك السعي إلى إدراج موضوع «التخطيط اللغوي» في بعض المقررات في البرامج التعليمية الملائمة.

ج ـ متابعة العمل على إصدار مجلات علمية محكِّمة في مجال التخطيط اللغوي، وتعزيز المجلة العلمية القائمة الصادرة من مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية بالأبحاث الجيدة، وتعميم نشرها والإفادة منها.

د ـ دعم تأليف كتب متخصصة في التخطيط اللغوي، على أن تكون ملائمة لأغراض متنوعة كالدراسات العليا والممارسة التطبيقية في مجال التخطيط اللغوي.

هـ ـ تقديم برامج تدريبية عالية المستوى في مجال التخطيط اللغوي في البلدان العربية كافة عبر آلية دقيقة، فيمكّن من تكوين خبرات مميزة في هذا المجال، تكون نواة لمشاريع التخطيط اللغوي في كل قطر عربي □

اقتصاد الإمبريالية والهدر:
تدمير المجتمعات

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يوم الثلاثاء بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2018. قدّمت الحلقة وأدارت الحوار لونا أبو سويرح وشارك فيها (بحسب الترتيب الألفبائي):

إميل خوري	باحث وناشط فلسطيني.
أمين حطيط	خبير ومحلل استراتيجي ـ لبنان.
جمال واكيم	أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.
حيّان حيدر	مهندس وكاتب ـ لبنان.
صلاح صلاح	باحث فلسطيني.
عبد الحليم فضل الله	رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.
علي القادري	أستاذ في الجامعة الوطنية في سنغافورة.
فارس أبي صعب	باحث ومدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.
كابي الخوري	مدير التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية.
كمال خلف الطويل	باحث عربي.
لونا أبو سويرح	المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.
محمد طعّان	طبيب وروائي ـ لبنان.
منى سكرية	صحافية لبنانية.
ميشال نوفل	صحافي وكاتب سياسي.
نجيب عيسى	أستاذ في الاقتصاد متقاعد في الجامعة اللبنانية.
وليد شرارة	كاتب وباحث سياسي.
وليد نويهض	صحافي لبناني.

قدّمت الحلقة وأدارت الحوار

لونا أبو سويرح

تقديم

لونا أبو سويرح
المديرة العامة في مركز دراسات الوحدة العربية.

باسم مركز دراسات الوحدة العربية، أرحب بكم جميعاً وأشكركم جميعاً على المشاركة في هذه الحلقة النقاشية حول **اقتصاد الإمبريالية والهدر: تدمير المجتمعات**. سيقدم الموضوع الدكتور علي القادري، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الوطنية في سنغافورة، وزميل زائر في كلية لندن للاقتصاد، وهو له عدة مؤلفات، من أهمها **التنمية العربية الممنوعة**، و**تفتيت الاشتراكية العربية**، الصادران باللغة الإنكليزية وسيصدران عن مركز دراسات الوحدة العربية باللغة العربية قريباً. كما ستصدر أيضاً آخر كتاباته بالإنكليزية حول التدخل الإمبريالي في سورية في مطلع العام القادم.

سيقدم الدكتور علي للحوار بمداخلة عن الرأسمالية والحرب وكيف يتم استخدام الحروب والتهجير والهدم والدمار من أجل تحقيق الإنتاج ذي العائد العالي للقوى الاستعمارية والرأسمالية. ما نشهده في المنطقة العربية منذ احتلال فلسطين هو سلسلة من عمليات القتل والنهب والتهجير في دورة مستمرة من الهدر، هدر الأرواح والأموال والبيئة، هدر عربي يتم توظيفه في ربح وفائض للرأسمالية الغربية. هل تنتهي الحروب بوقف إطلاق النار أم تستمر حينها بأبعاد اجتماعية واقتصادية، حروب من نوع آخر لإعادة تشكيل الدول كما تريدها الدول الغربية الرأسمالية، كما شهدنا ونشهد في العراق وكما هو مخطط له في سورية وليبيا وغيرهما. الصراعات التي تعشيها المنطقة مع التحولات في النظام الدولي والتحديات الإقليمية لها انعكاسات مدمرة على مئات الملايين من المواطنين العرب، بغض النظر عما إذا كانوا يعيشون مباشرة تحت القصف أو كانوا مستهلكين لنتائج الحرب وتبعاتها. الحرب خلّفت الدمار، في الصومال التي نسيناها أو نتناساها، وفي سورية واليمن وليبيا والعراق. ولكن أسوأ ما أنتجته الحروب وتستمر في إنتاجه هو خلل في البنية الاجتماعية وتهميش لهويتنا العربية وإضعاف قدرتنا على الصمود والاستمرار. وبالتالي نصل إلى سؤال ما العمل؟

الإمبريالية وتدمير المجتمعات

علي القادري

أستاذ في الجامعة الوطنية في سنغافورة.

حين نتكلم على الإمبريالية فنحن نتكلم على علاقة اجتماعية، وبالتالي هي عملية تاريخية سياسية، كما هي علاقة قوى (Power Relations) في آن معاً. والإمبريالية هي تكثيف لرأس المال في وجهه الوحشي؛ إنها أبشع أنواع رأس المال الذي يتسم بالقباحة أساساً.

الإمبريالية ليست ظاهرة حديثة، إذ دائماً ما وُجِدت عبر الزمن؛ فكل الإمبراطوريات عبر التاريخ مارست الإمبريالية. لكن علم الاجتماع هو علم تاريخي، فيأخذ في تاريخية الظاهرة ويبحث في دلالاتها ومحدداتها وفق المرحلة التاريخية التي تمر بها. والتمرحل التاريخي يحدِّد ويجدد الفئة النظرية التي يُميز غرض البحث، وهو ضرورة للدراسة التاريخية، التي تعني أن هناك بعض المكونات والأسباب التي تجعل مرحلة تاريخية معيّنة تُستساغ كأنها حالة مميزة عما مضى. مثلاً، تعدّ مرحلة القرن العشرين مرحلة فاصلة؛ فالإمبراطوريات ما قبل رأسمالية، حيث كانت التقنية ثابتة المردود، دائماً ما كانت تسعى لأن تبقي على حياة الإنسان والبيئة وأن تستثمر في الزراعة والري من أجل زيادة المردود، هذا يعني أن المردود كان بطبيعة الحال ثابتاً أو قليلاً، فكانت الأزمات أزمات نقص في الاستهلاك والإنتاج، لأن التقانة آنذاك كانت محدودة، لذا كانوا بحاجة إلى الحفاظ على حياة الإنسان والبيئة، من أجل الخراج، إلا في الحالات التي كانت البداوة فيها تسيطر على بعض المدن وتدمرها كلياً، ولكنها في ما بعد كانت تعيد إنتاج ما دمرته وتعيد إنتاج الإنسان، لأن الريع الإمبريالي في تلك المراحل كان منوطاً بمردود الزراعة ولم يكن التنقيد أو المال هو الذي يعطي قيمة المردود، فكان المردود عينياً. وعندما دخلنا في المرحلة الرأسمالية، بدأت مرحلة نهب كبير وكانت زيادة الإنتاج في أسواق صغيرة تسيطر عليها قوة عسكرية وسياسية وسلطة قوية، فأصبحت تلك القوى الإمبريالية تهدم وتهدر من أجل الإهدار. أي أن عملية الإهدار والهدم والإفراغ السكاني هي جزء من عملية تكوين رأس المال، كمًّا أو كعلاقة اجتماعية، أي أننا لسنا

بحاجة إلى كل هذا الكم من الموارد البشرية والبيئية، وبالتالي نهدم أو نستثني كل ما لسنا بحاجة إليه، والهنود الحمر، أو الأمريكيون الأصليون على الأصح، مثلٌ فاقع على ذلك.

ثم دخلنا القرن العشرين الذي يتميز بتقنياته العالية التي زادت من مردودية الإنتاج. وكلما كانت مردودية الإنتاج تزيد كانت تتفاقم أكثر الأزمة الرئيسية للمنظومة الرأسمالية، ألا وهي فائض الإنتاج كحالة اجتماعية أو كفائض في جغرافيا معينة له مسوغات تعيد إنتاج الوعي الكفيل باستمرار الحالة اللامتوازنة اجتماعياً، أي أننا نخلق حالة من الوعي تبرر الربحية في حيِّز ضيِّق من السوق على حساب تغييب المجتمع أو ما هو اجتماعي. هذا يعني أننا ننتج كثيراً ويجب تحييد غيرنا ومنعه من القيام بالإنتاج أو النمو خشية منافستنا في ما ننتجه، فكان تدمير البنية الصناعية للصين والهند (صناعة القطن في الهند ونقلها إلى بريطانيا في ما قبل)، واستمر هذا الأمر إلى القرن العشرين، حيث تكثّف الاحتكار والتنقيد (Financialization) ، وأصبح الريع أكثر سيولة من خلال النقد الذي عبّر عن القيمة، حيث كان شكلاً من أشكالها، وأصبحت الريوع تسرّب إلى المركز من خلال القيمة النقدية أو الشكل النقدي للقيمة. هذا الوجه الرأسمالي للإمبريالية تجلّى في القرن العشرين. وفي مواجهة ذلك طرح سؤال **ما العمل؟** أي كيف لنا أن نكوِّن البديل الاجتماعي لما هو مُحفّز بالربحية الفردية؟ طبعاً كانت هناك آراء وأفكار متفاوتة لدى فلاديمير لينين وروزا لوكسمبورغ ونيكولاي بوخارين ورودلف هيلفردنغ وجون آتكينسون هوبسون، الذين هم أول من تكلموا على نشأة هذه الإمبريالية الجديدة المحددة تاريخياً بهذه الفترة، وكان لينين قد وضع لها خمسة مدلولات، منها تكثيف رأس المال، وتركيزه، وإلى ما هنالك...، ولكنه ربط كل شيء بما أورده في النقطة الخامسة عن عملية التناقض ما بين علاقات الإنتاج ووسائل الإنتاج في ظل هذه المرحلة الجديدة للرأسمالية التي نسميها الإمبريالية، وهي عملية لا تُحل إلا بواسطة الحرب، وهكذا غدت الحرب أداة لحل الأزمة وغاية في ذاتها لأول مرة.

ولقد وُجِّهَ النقد إلى لينين لغياب القراءة الجدلية لديه حيال هذه المسألة وتحديده الإمبريالية ببنود خمسة تحليلية، ولكنه طبعاً هو من كتب هوامش **علم المنطق** لهيغل، الذي إذا ما اطلعنا عليه وحاولنا دراسته وجدنا أن عمل هيغل هذا لا يمكن دراسته إلا من خلال الهوامش التي وضعها لينين لتفسيره. كان لينين جدلياً بقدر ما كان عملياً وعسكرياً وثورياً، لذلك ربط كل شيء بهذه الدينامية الجدلية، أي التناقض السابق الذكر، وأن كل هذه البنود الخمسة السابقة تلخَّص ببند واحد، ألا وهو الحرب كغاية وكحل في ظل هذه المرحلة التاريخية. من هذا المنطلق، أصبحت الحرب المقياس الجدلي وأكثر مردودات الإمبريالية. من هنا انطلقتُ في دراستي الأخيرة عن الإمبريالية ودورها التدميري في الوطن العربي، ولاحظت أننا فعلاً وصلنا إلى مرحلة تاريخية كان لينين قد رأى أنها الإمبريالية بوصفها آخر مراحل الرأسمالية. لكنه أخطأ في توحيد الأسباب، لأن الثورات في الوعي التي توقعها أن تحل المشاكل المتأتية عن رأس المال، لم تأتِ بالنتائج المرجوّة منها. لكنه كان على صواب إلى حد ما، بحيث إن الهدر والدمار الإمبريالي ودمار البيئة التي أصبحت اليوم في وضع يرثى له أصبحت تمثل جميعها أزمة وجودية. وبالتالي كانت مقولته إلى حد ما صائبة ولو لأسباب مغايرة، ألا وهي أننا في مرحلة تدمير الذات كعملية إنتاجية، وهي عملية يصعب تفسيرها وكيفية تفسير أن الدمار والهدر يكوِّنان للقيمة ويتكونان بمنظومة أسعار وأرباح. عادة ما أعطي مثلاً بسيطاً: الفنجان ثمنه دولار واحد، ولكن عملية تكوينه تتضمن

عدة سموم في البيئة وغيرها من المخرجات والنفايات التي ندفع ضريبتها عبر الإضرار بحياة الإنسان وتقصير عمره (أي القيمة المجردة أو مخزون القيمة)، فإذا ما حسبنا السعر الحقيقي للفنجان وجدنا أن تكاليف الإنتاجية والبيئة تتعدى سعره، فالعمل الإنساني والخزان الديمغرافي هما مخزون القيمة الموجود لدى الإنسانية. وهناك نوع من الإفراغ السكاني الدائم نتيجة لهذه السموم التي تقصر حياة الإنسان عما يمكن أن تمتد له هذه الحياة إذا ما وُفِّرت لها ظروف بيئية وطبيعية سليمة (أي بدلاً من أن يعيش الإنسان 90 سنة يعيش 40 سنة). الإفراغ السكاني كان دائماً موازياً لتطور الرأسمالية، لأنها كانت دائماً ما تفرض فائض الإنتاج، وفائض الإنتاج بدوره يفرض علينا تحييد موارد، فمثلاً، إذا كان يوجد اليوم 100 مليون مصنع في العالم، فإن ما يعمل منها هو 60 أو 70 مليون مصنع فقط، ويتم تحييد باقي رأس المال الإنساني والفيزيائي، من أجل ربط عملية الإنتاج بعملية الأرباح التي تُكوَّن من خلال سيرورة العمل (Labour Process) التي لا يقوم العامل الأول فيها على ضبط العمال وترتيبهم وتسييرهم وتهذيبهم وإنما على ضبط عملية إنتاج العامل نفسه، أي العملية الديمغرافية والتوسع السكاني بما في ذلك الإفراغ السكاني، التي تمثل العوامل التي يركز رأس المال عليها كعملية تاريخية. ورأس المال الذي نتحدث عنه هو العلاقة التي تقمصت التاريخ، أصبحت بذلك موضوعية وغير مشخصة. أنا لا أتكلم على رأس المال كرأسمالي أو كسلعة أو كماكينة، بل أتكلم عليه كعلاقة اجتماعية، أي كعلاقة الطالب بالمعلم، وبما أننا نتكلم على العلاقات الاجتماعية فهذا يعني أنه رأس مال هش وخيالي إذا ما قورن بسيرورة العمل، بمعنى أنه مركب أيديولوجي ووجهه الحقيقي هو التقسيم والإهدار والإفراغ السكاني من أجل ضبط سيرورة العمل. فإذا أردنا أن نحدد قوة رأس المال أو ضعفه يجب أن ننظر إلى انقسام الجماهير على أسس هوياتية بصورة أو بأخرى. مثلاً، هنا في لبنان، كلما كانت الطائفية أعمق كان رأس المال أقوى؛ وبطبيعة الحال كلّما تجانست الجماهير وأصبحت أكثر وحدة ضَعُف رأس المال. طبعاً، تاريخياً كل المجتمعات الطبقية فيها ثري وفيها فقير، والمجتمعات الإقطاعية شهدت ثراءً وفقراً أكثر من اليوم، فهذه ظاهرة لرأس المال وليست جوهرة الوجه الاجتماعي الذي يرتكز على قدرته الأيديولوجية في تفتيت صفوف الطبقة العالمة. من هنا كذلك تبُرهن مناعة رأس المال أي بتركيزه على الأولية السياسية.

يقوم رأس المال إذن على علاقة اجتماعية، ويجب النظر إلى العلاقات الاجتماعية في صلب سيرورة العمل لتشخيص قوة رأس المال. طبعاً بدأ موضوع تدمير البيئة يصبح اليوم الموضوع الأكثر خطورة، حيث يقال إن حرارة الأرض سترتفع في المستقبل، لكن كل هذه الأبحاث ممولة من رأس المال نفسه، أي أننا نعرف «من الجَمَل أُذُنه» لأن البديهية السوسيولوجية في المعرفة تقول إن العلم والمعلمين يتبعون ويخضعون للسلطة. ففي القرن السابع عشر تقريباً، الجميع كان مدركاً لظاهرة سقوط النيازك على الأرض (فالفلاحون يرونها من حقولهم...)، لكن فقط حين وثَّق المجتمع الملكي الإنكليزي هذه الظاهرة تم الاعتراف بها علمياً. أي أن السلطة الحاكمة لها علاقة اجتماعية مهيمنة فكرياً، وهي التي تحدد العلاقة العلمية. ما أود قوله هنا أن الأزمة كارثية أكثر مما نتصور أو أكثر مما يقال لنا. واليوم نحن ما زلنا في هذا المضمار، حيث إن الباحث العلمي والبيئي... إلخ، يعمل في أطر ومراكز تموَّل من قبل رأس المال الذي يفضِّل إخفاء دمار البيئة ودور السلطة في تقييم الفنجان أو السلعة (الفنجان). فاليوم نحن ندفع دولاراً ثمن الفنجان

وندفع دولاراً آخر كضريبة بيئية عليه (شكل نقدي للقيمة التي ندفعها من مدخولنا، وفي الوقت نفسه كلما تدنى الدخل تدنى المتوخى في الحياة وتدنت نوعية الحياة)، وندفع بالسموم القيمة الحقيقية الفعلية التي تخفض القيمة الضرورية (التي عندما نتحدث عنها فنحن نقصد القيمة كما هي في الاقتصاد السياسي وليس كقيمة أخلاقية)، أي كل ما هو يوفِّر للإنسان ليعيد إنتاج أو عدم إنتاج نفسه، أي أن إعادة انتاج الإنسان الذي يتقبل استهلاك السموم هي كذلك علاقة قيمة. الإنسان المبخّس، والبيئة التي تعيد تبخيس الإنسان، كلاهما من طبيعة اجتماعية واحدة وهي مداخيل إنتاج. بمعنى أنه إذا بقينا في مجتمع لمدة أسبوعين أو ثلاثة غير عاملين فنحن نضمحل، فالقيمة التي كان يمكن أن ينتجها العمل كي نعيد إنتاج أنفسنا هي القيمة الحقيقية التي نرمِّزها في سعر من خلال التنقيد. وحين نرمِّز الشيء في سعر ما نعطيه القدرة على الفاعلية التاريخية من خلال التصنيم (بينما في الحقيقة الإنسان هو الفاعل التاريخي وليس الشيء).

من هنا يرمز السعر كشكل للقيمة إلى العلاقة الاجتماعية التي هي علاقة تناقضية بين التحصيل الخاص وما هو منتج اجتماعياً، وبالتالي فهو نتاج للصراع الطبقي، وحين نقول طبقة فهي علاقة اجتماعية ذات أسس مادية وليست مساحة أو رسماً هندسياً كما يخيَّل للإنسان. وحين نقول إنه يُنتقص من أعمارنا بسبب الهدر البيئي المخفي عنا، أي بمعنى أننا لا نعرف كم الهدر البيئي إنما نعرف ما تقوله **الغارديان** إن 80 في المئة من الثدييات انقرضت وإننا في أعلى درجات الحرارة في عصر الهولوسين الذي يمتد منذ 14000 سنة، بل وقد تخطيناه، فقد بتنا الآن في مرحلة خطر وجودي. لا نريد الاستشراف والقول إن الوضع المستقبلي سيكون أسوأ، لأن الوضع كما هو الآن هو في غاية الخطورة، أي أخطر مما نعرفه، وما هو مخبأ أكثر كثيراً مما هو ظاهر. بهذا نكون قد نفذنا أوامر التاريخ الذي يجسد رأس المال والذي يتبنّى الإفراغ السكاني كضبط لسيرورة العمل نتاجاً لأزمة فائض الإنتاج. واليوم ندفع ثمن أكثر للفنجان، ففي تكوينه كان هناك استعباد للطبيعة الاجتماعية، أي الوحدة بين الإنسان والطبيعة التي تعيد إنتاج الإنسان، وأكثر أنواع الاستغلال هو الاستعباد، أي نأخذ من الشيء من دون أن نوفيه حقه، فاستعباد الإنسان والبيئة هما المكونان الأكثر تفعيلاً لعملية إنتاج فائض القيمة التي تُسعَّر بسعر ما، ولكن هذا التسعير وُضع عمداً كي لا تُنصف البيئة ولا الإنسان.

تمثل الأزمة البيئية الوجودية المدخل الذي استَخدِمه لإدخال الإنسان في عملية التكوين التاريخي للقيمة. الأورومركزية تستثني الإنسان من البيئة، لأن الإنسان بدوره أيضاً بيئة مستعبدة. الآن نصل إلى سؤال كيف دخلت العبودية في الاقتصاد السياسي؟ معنى العبودية في الاقتصاد السياسي يختلف وفق المرحلة التاريخية، فكما هي الإمبريالية محددة تاريخياً، والعلم مولج دراسة التغيير بدرجات وليس بالمطلق، فطبعاً نحن نعرف أن الإمبريالية، كما رأس المال، سيئة أخلاقياً وأن الفساد جزء عضوي من تكوينها، هذا أمر بديهي وطبيعي لكن العبودية مكوِّن رئيسي لفائض القيمة. لا يمكن للمجتمع الطبقي إلّا أن يكون فاسداً. نحن نعرف أن الاستعباد في السياق الرأسمالي يختلف في شكله ومضمونه عما كان عليه في المرحلة قبل الرأسمالية. الأفارقة سُرقوا من بلادهم عنفاً ودُمِّرت المئات من مدنهم لاستغلال هذا الإنسان، كذلك أمريكا اللاتينية، حيث كان الإنسان يعمل من دون أجر من أجل ردف عملية الإنتاج الصناعي في الغرب. سُميت هذه العلاقة أولاً عملية التراكم البدائي للرأسمالية، أي هكذا بدأت الرأسمالية من خلال العبودية؛ ونحن نعرف

الاستغلال الصناعي حيث يتم تسخير المرء في البلدان الفقيرة، سواء في بنغلادش أو في غيرها من البلدان، لساعات طويلة من العمل تفوق الـ 12 ساعة يومياً، وعلى مدى و7 أيام في الأسبوع، من دون تنقيد يُذكر، وهذا ما يُسمى الاستغلال المفرط (Super Exploitation)؛ أما العبودية فسميت الاستغلال التجاري (Commercial Exploitation) نظراً إلى الطبقة التي ظهرت في بريطانيا بعد تهاوي الملَكية وثورة 1642 ـ 1648، ألا وهي الطبقة التجارية التي شجعت العبودية وانتشارها واستعباد العالم، وهي كانت من أكثر العمليات المنتجة لفائض القيمة من حيث التبديد في البيئة وفي الإنسان لتكوين قيمة السلعة، أي أننا لم نعط الإنسان ما يكفيه من قيمة من حيث الأجر والطعام من أجل إعادة إنتاج ذاته، وبالتالي فإن الاستغلال التجاري أكثر جدوى من حيث إنتاج القيمة من الاستغلال المفرط؛ ولهذا الاستغلال أشكال جديدة تتمثل بحروب تدمير المجتمعات، أي بما أن القيمة هي العمل الضروري، فإذاً إهدار العمل غير الضروري، هو كذلك مكوِّن منطقي وتاريخي للقيمة، نظراً إلى طبيعة الإنتاج العضوية والاجتماعية في آن لذا نجد أنفسنا. واليوم في هذه الأزمة الوجودية. منذ العصور الأولى للرأسمالية كانت أزمة فائض الإنتاج موجودة، ففائض الإنتاج لا يمكن اختصاره بما نراه اليوم من توافر عدة سلع رخيصة، بل هو أشبه (على سبيل المثال) بسوق من مليون أو مليار نسمة ذات قوة شرائية، ونحن ننتج فقط لهذه السوق ونستعمل كل ما تبقَّى (ندمره ونهجره ونفني أسسه) من أجل هذه السوق، أي أن فائض الإنتاج هو عملية هدر مرتبطة بهذه السوق.

واليوم لا تزال الأمور على هذه الحال؛ فالتكوين والتراكم البدائي للرأسمالية، أي العنف الذي اقترن بعملية استعباد البشر، ما زال سائداً بصورة أو بأخرى، لأنه لا يزال يمثّل السلّم الرئيسي لعملية الإنتاج، كل ما هنالك أن العبودية تغيرت أشكالها، فالدولة القومية ظاهرة جديدة عمرها مئة أو مئتا سنة، ولما أصبحت الدولة هي الممثل للعلاقات الاجتماعية في رقعة جغرافية ما، بات في إمكاننا، عوضاً من أن نستعبد شخصاً أو شخصين من منطقة ما، استعباد المنطقة بأكملها والبلد بأكمله، من خلال استلاب سلطة الدولة عبر تدمير هذا البلد وإفراغه من السكان وتهجير سكانه وتدمير بنيته الإنتاجية وجعله عاجزاً عن إعادة إنتاج سكانه.

هذه هي الفكرة الرئيسية، وأنا استعملت فكرة دمار البيئة كمدخل لإشراك الإنسان في عملية تكوين القيمة من خلال هدره، لأنه أساس البيئة والبيئة أساس له؛ أي، كما ذكرت سابقاً، نحن نتكلم على طبيعة اجتماعية، وتدميره وهدره هو مكون لهذا، فعملية الاستغلال التجاري هي السمة الرئيسية للتراكم البدائي، وهما تجليات لقانون القيمة المكثف إمبريالياً. قانون القيمة هو الناتج بعد تداول السلع في السوق، بحيث تقوم السوق بالتأشير على ما يجب فعله من أجل إعادة إنتاج المجتمع، وتوزيع الموارد بما فيها العمل ونتاج العمل أو إعادة تحضير الحالة الاجتماعية في عملية الإنتاج. إننا هنا أمام حالة كلاسيكية: أي أن السلع المصنّمة التي تكتسب قوة شبه إلهية تتحكم في حياة البشر.

دائماً ما يتشكل قانون القيمة حول ما يتم القيام به لتحضير المجتمع للإنتاج بأرخص الأثمان، عبر العبودية واستعباد الطبيعة والإنسان اللذين لا يُنصَفان. ما يتم الآن في المنطقة عندنا هو عملية استعباد على نطاق واسع، فعندما تدمر الدولة فأنت تهمشها وتضعف قدرتها على المفاوضات في سلّم تقسيم العمل الدولي بهدف كسب كم أكثر من الموارد من أجل إعادة

إنتاج الذات. من هنا تدخل عملية التنمية، بما هي إعادة توريد أو توزيع للموارد الوطنية، بعملية إنتاجية وطنية صحيحة تعيد إنتاج الإنسان على وجه أصح أو أمثل، وهي عملية اجتماعية هي نتاج تناقض في العلاقات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع أي العلاقات الطبقية. أي أن التنمية هي نتاج للصراع الطبقي. وللتنويه، الاستعباد هو كذلك التشييئ أو سلب الذات من علاقة القيمة. فالقيمة ليست العرض الفيزيائي فقط إنما هي علاقة الذات بالعرض.

من هنا نرى أن الأورومركزيين يحاولون دائماً تهميش دول العالم الثالث عموماً، وبخاصةٍ الدول العربية والأفريقية، في سلم إنتاج القيمة، وهم لا يرون أن لنا أي قيمة فنحن لا ندخل إلا قلة في عملية إعادة إنتاج القيمة في العملية الرأسمالية. هنا هم يتكلمون على موقفهم على نحو تحليلي وشكلي رسمي أي وفق منهج تفكير ميتافيزيقي إلى حد كبير. مثلاً، فلنقل إن هناك معملاً في أوروبا لديه ماكينة جيدة، وهي تنتج سلعاً بكميات كبيرة، والسعر هو ترميز لقوة السلطة الأوروبية الإمبريالية لكن المصنع الحقيقي هو سلسلة الإنتاج الدولية، والدورة الاقتصادية لا تحدث في الزمن الكرونولوجي، ولكن في الزمن الاجتماعي أو التجريدي، لأنه لا وجود للقيمة إلا من خلال العملية الاجتماعية. هذه العملية التي تُدخل إليها الزمن والزمن التجريدي يصبح فهمها صعباً، ولكن ما هو الزمن الحقيقي الذي يختزل الإنسان به المساحات بالزمن من أجل تكثيف الإنتاج؟ الزمن الحقيقي هو عمل قانون القيمة المكثف، أي القوة السياسية التي تنتج الأرضية الاجتماعية للإنتاج. والإمبريالية بالذات هي الوجه الأبشع لرأس المال، وهي تحاول أن تقضي على كل ما هو متوافر لدى الإنسان من أجل استعباده في أقل زمن كرونولوجي. طبعاً قانون القيمة يعمل في أوروبا وأمريكا التي لديها كم هائل من الريع الإمبريالي التاريخي ـ وهنا أنوِّه بأنور عبد الملك لاكتشافه وتوضيحه فكرة فائض القيمة التاريخي، بوصفه عملية أو علاقة تاريخية اجتماعية وليس شيئاً كميّاً فقط، لأن لكل شيء جوهر، وجوهر الشيء ليس مادته فقط (مثلاً جوهر الفنجان ليس البورسلين فقط إنما العلاقة الاجتماعية التي صنعت هذا الفنجان، فتشييؤه كمادة جامدة فقط خارج الزمان والمكان عملية تبسيطية تختزل الواقع الاجتماعي)، فكل إنتاج هو بالحصيلة النهائية إنتاج اجتماعي ونتاج علاقات اجتماعية.

من هنا، الأورومركزية ضارة جداً لعملية التحول الثوري، لأن الأورومركزيين طبعاً مستفيدون من نمط الحياة هذا ومن الريع الإمبريالي الذي هو فائض القيمة التاريخي. وإذا ما تكلمنا على فائض القيمة التاريخي كقيمة اجتماعية فهو كل الموروث الثقافي المعسّل والمزيّن بالإنسانية وغيرها، كاستعمال حقوق الإنسان لخدمة الحرب، فهو تلك الثقافة التي تعيد إنتاج كل ما هو موجود ولكن بلغة مزيّفة تتغنى بالإنسانية ولكنها تفتقر إليها، وقد سماها أنور عبد الملك الاستشراق، وهو كان سباقاً على كل من تكلم على هذه النقطة وكان أكثر موضوعية من غيره لأنه أعطاها مضموناً مادياً لا مجرد مضمون سردي ووصفي وأدبي.

سبق أن أشرت إلى عملية تصنيع الفنجان مثلاً، الذي نظن أنفسنا أننا ندفع ثمنه دولاراً واحداً، ولكننا في الواقع ندفع أكثر كثيراً من ذلك، إذ ندفع ثمن التلوث من جيبنا ومن صحتنا وحياتنا. وهذا يأخذنا إلى نقطة أخرى مرادفة، وهي أن مقدار الهدر (الإنساني والبيئي) لم يعد ممكناً تنقيده وتسعيره اليوم، أي أصبح كمه هائلاً، وبالتالي الأزمة باتت وجودية، وبتنا في الهاوية فعلاً لا على شفيرها، حتى إن بعض الاستشرافات تقول إن البشرية ستزول في المستقبل القريب أي

في غضون 30 أو 40 سنة، لكن نحن الآن لسنا كما كنا عليه، في ظل هذه العلاقة الاجتماعية التي تعيد إنتاج الإنسان اليوم كما في السابق. فضلاً عن هذا الكمّ من الثراء، أي السلع المتراكمة، الذي لا يوازي كمّ الضرر. وفي نظرة إلى الخلف، نرى أن المرحلة الرأسمالية كانت بمجملها بربرية، أي أنها غير تقدمية قياساً على ما سبقها.

نصل هنا إلى سؤال **ما العمل**، و**ما البديل؟** طرح لينين هذه الفكرة من أجل تصويب الثورات العفوية بالعمل التنظيمي والأيديولوجيا البديلة؛ أي أنه من دون أي عمل تنظيمي وأيديولوجيا بديلة يصعب التوصل إلى حلول وبدائل، ففائض القيمة التاريخي هو كذلك الموروث الثقافي الذي يجذِّر مؤسسات رأس المال وينتج القيمة السلبية أو السُّم، وينتج الإنسان الذي يستهلك هذه السلبية أي يستهلك ذاته. بالنسبة إلى فائض القيمة التاريخي لا بد من التنويه أن القيمة المتراكمة هي تجسيد للثراء في مخزون السلع والمخزون الثقافي. وانتقاص الذات العالمثالثية، أي استلابها أو استعبادها، من علاقة الذات بالموضوع في القيمة، ومن الإنتاج، ضرورة منطقية وتاريخية معاً للإنتاجية الدولية ولدورة رأس المال.

إذا ما أردنا معالجة أي أزمة اقتصادية أو اجتماعية نردّها إلى السياسيين القليلي التفكير في معظم الأوقات، ونجد أنهم غير قادرين على استعمال مفاهيم بديلة لتلك الموجودة أو المعطاة إلينا عبر عملية إعادة إنتاج الثقافة الإمبريالية، أي الأيديولوجيا المهيمنة، وهذا ما هو مخيف فعلاً في هذا الوضع (التجويف المفاهيمي)، مع العلم أنه ليس هو بالأمر الجديد، فحرب المفاهيم موجودة منذ أفلاطون وأرسطو ـ أي مفهوم الحقيقة في رمزية الكهف، فعندما قال أفلاطون إن ما نراه من ظلال في الكهف ليست إلا تصويرات غير حقيقية، وإنما الحقيقة هي المثال الذي يمر خارج الكهف وهو ما لا نراه وليس موجوداً بالأساس. ولكن عندما تطرّق أرسطو إلى الفكرة قال إننا حين نعالج حالة ما نتعلم منها ونبني فئات جديدة هي ليست بالمثالية ولكنها تجريبية استقيناها من الواقع واستعملناها لتحسين الأمور، فليس هناك ما هو خيالي إنما الفئات والحقيقة موجودة في التجربة والتماس الواقع. وما زلنا حتى الآن في هذا الوضع، فالتبسيط الذي يستعمله اليمين مثلاً. هو أننا لم ننجح في عملية التنمية، لأننا لسنا تلاميذ ناجحين لاقتصاد السوق، وهذا أمر خيالي، فاقتصاد السوق بالمطلق غير موجود في أي مكان؛ فلا المضاربة التامة موجودة، ولا الندرة ولا الأسعار المثالية التي تحقق أحسن وضعية اجتماعية موجودة أيضاً. حتى أمريكا فيها كل مزايا الاشتراكية بما فيها ضمان الشيخوخة والصحة وغيرها، وكل هذا منافٍ للمطلق الناتج من المنطق الصوري، وهذا هو الشيء الوحيد، أي المجتزأ من العملية الاشتراكية، الذي يرعى التنمية؛ فالحدِّيَّات والأقصويَّات هي ميتافيزيقا غير موجودة، وهنا يجب أن نحاكي ذكاء الإنسان وألا نبسط الأمور لكي نكسب انتخابات أو غيرها من المكاسب، لأن الأزمة باتت وجودية، فعلينا أن نحاكي ذكاء الطبقة العاملة ونخاطبها بلغة لا تقوم على تبسيط الأمور بل نقرأ الأمور بشكلها ومضمونها وصيرورتها التاريخية، وأن نحاول أن نفرز من خلال هذه العملية تصوراً جديداً للواقع وأن نقلب المفاهيم من خلال التجربة وذاكرة الشعوب الحية. نحن جرّبنا نمط التفكير التبسيطي المقيت الذي يجتزئ الحقيقة ويعطينا نصف الحقيقة، ونصف الحقيقة كذب. الأمور صعبة ولكن التاريخ هو تجسيد لفكرة رأس المال، ورأس المال هو التاريخ، أي القوة أو السلطة، لمدى ضعف

الشعوب في تقرير مصيرها ومدى قدرتها على اكتساب حقها من مواردها، أي اقتطاف قيمة أكبر من المنتوج الذي يراعي الدورة الأيضية للوجود البشري.

وكما قلت، أنا أرى التاريخ كعملية عقلانية وغير مشخصنة، فلا يمكن رد الأمور إلى هذا الشخص أو ذاك، فهذا ليس بالتحليل الاجتماعي إنما هو تحليل سيكولوجي فردي. لا يمكن رد الأزمة التي نعيشها اليوم لشخص عبد الناصر مثلاً. فعبد الناصر لم يكن يمثّل شخص عبد الناصر فقط بل كان يمثل حالة اجتماعية ووعي الشعوب في حقبة ما بعد الاستعمار لضرورة محاربة الإمبريالية في كل السبل؛ هو كان تجسيداً لهذه الفكرة، بينما العلاقة الاجتماعية أو الفكر السائد أو الضرورة التاريخية كانت ممثلة بوعي الشعوب أننا كصانعين للقيمة نحتاج إلى أكثر مما نُمنح من الفائض الاجتماعي في عملية إنتاج اجتماعية كنا في صلبها تاريخياً. وهنا يتوجب التنبيه أن علاقات الإنتاج كونية مترابطة أو متصلة حسب الضرورات التاريخية التي تمليها أزمة فائض الإنتاج. وبعد اضمحلال الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتبر تتويجاً للفلسفة الإنسانية التي بدأت في القرن السادس عشر مع غاليليو وفولتير والتنويريين، ذلك الفكر الذي كان يضع الإنسان في صلب العلاقات الفلسفية، على أساس أن الإنسان هو الغاية والسبيل والهدف، تعمقّت أزمة الفلسفة الإنسانية وأزمة التنظير والمفاهيم التي نعيشها، وهي في آنٍ واحد أزمة أيديولوجية حيث لا يمكن فصل الإنتاج النظري عن الإنتاج الأيديولوجي. فالأيديولوجيا دائماً موجودة والنظرية هي برهة في عملية تصادم مع العلاقة الرأسمالية، وهي الحقيقة الآنية أو الظرفية في هذه الحالة (قد يكون الأمر أقرب إلى التكوين الفلسفي).

منذ عام 1990 إلى الآن نحن نشهد كتلة نار تتضخم وتجرف كل ما أمامها، والمخاطر باتت أكثر من ذي قبل. لكن لدينا في المقابل ظاهرة جديدة تصعد، ألا وهي الصين؛ فالصين هي الصاعد الأكبر، فهي تمتد وتمتلك الرقعة الاستعمالية في القيمة، أي أنها مصنع العالم، أي هي التي يقتات ويعتاش منها الإنسان على حساب عمالها وبيئتها، ورويداً رويداً نلاحظ في المقابل تآكل الدولرة؛ فالتحكُّم في القيمة الاستعمالية أو امتلاكها يُفضي استطراداً إلى التحكم في القيمة التبادلية. أي أننا في طور اضمحلال الدولرة على الصعيد الكوني؛ فصعود الصين شكّل نوعاً من الضد لكتلة النار هذه، وبالذات الكتلة الثقافية والموروث الثقافي الأوروبي الذي يتظاهر بالإنسانية، لذا النضال الأيديولوجي، الذي طالما كان الحلقة الأولى في الصراع، أو الإنتاج الفكري، يجب أن يكون دائماً منتجاً لمفاهيم بديلة، والفرصة أتيحت لنا الآن، كمهمشين في العالم الثالث، مع صعود الصين لأول مرة. هنا أود أن نرجع قليلاً إلى الخلف وأن نتأمل في الحالة الصينية التي كانت في حالة تواصل منذ مفهوم حرب الشعب لدى لين بياو ومقولته الشهيرة «وعي الجماهير أكثر قوة من القنبلة الذرية»؛ المقولة التي استمالت الثوريين في العالم وما زالت. لكن حرب الشعب هذه تكون أقوى إذا ما فوتت الصين على أمريكا قدرة الأخيرة التدميرية من خلال ردم الهوة التكنولوجية. نعم لحرب الشعب، لكنها مع ذلك يجب أن تدرس على أسس علمية تفوت على العدو فرصة استهلاك الجزء الأكبر من السكان الأصليين في المعركة، لأن عملية الإفراغ السكاني هذه هي غاية رأس المال المقتضى للتاريخ. وفي السياق نفسه لا يمكن الحكم على الصين بأنها اشتراكية أو رأسمالية من خلال وجود بعض العلاقات الرأسمالية فيها. فتلك الأخيرة لا مفك منها في أي مرحلة انتقالية. ما لا شك فيه أن انتصار نهج دينغ شياو بينغ وقدرة الصين على توطين

المعرفة وعلى أن تكون سباقة على أمريكا، وخصوصاً في مجالات استراتيجية وعسكرية، يهذب بعض الشيء الوحشية الأمريكية. تلك الوحشية التي لا تتجسد لأمر أزلي في النفوس، إنما كعملية اقتصادية أساسها اضطهادي لتكوين الأرضية لتوسيع السلعة كقيمة. فلا تكفي قدرات رأس المال الصيني، الذي هو ملك للدولة وليس للأفراد، بنسبة 80 في المئة منه، وهذه الاستثمارات الصينية في الخارج هي استملاك في أراضٍ إمبريالية، فحين يشتري معمل صيني مركزاً آخر في دولة أفريقية فهو يستملك فعلاً في ما تملكه أمريكا، ولأول مرة في التاريخ يكون بمقدور دولة من العالم الثالث الاستملاك في أصول هي أساساً مدولرة (أي أن أصولها وما فيها ملك للإمبريالية)، أي في دول لا تمتلك السيادة على النقد، وبالتالي لا تمتلكه على القيمة، وبالتالي لا تقدر أن تعيد إنتاج ذاتها على نحو أفضل، أي أن الناتج مسُتلب إمبريالياً. وبالتالي بات في الإمكان وضع حد لهذه الحلقة المفرغة ومحاربة المفاهيم المركبة مثل الليبرالية والنيوليبرالية وغيرها، مثل مصطلح ومفهوم «الشركات المسؤولة بيئياً»، الأمر الذي يبدو مستحيلاً بدوره، فعملية الإنتاج عملية أيضية استهلاكية، وهي أصلاً عملية هدرية منذ وجد الإنسان على الأرض.

علاقة الذات (الإنسان) بالموضوع (الأرض) هي التناقض الرئيسي، وهي كذلك علاقة أيضية، أي أن الإنسان يعيد إنتاج ذاته من خلال علاقته الاستهلاكية بالأرض وإعادة بعض الطاقة المستغلة من الأرض إلى الأرض، أي بمعنى أننا نقطع شجرة ونزرع مقابلها شجرة. لكن ما حدث هو أنه بهذه الأزمة الوجودية، أثبت رأس المال نهمه بالتركيز على معدل الأرباح التي تنظم الحياة الاجتماعية والعلاقات الأخرى، إذ تم هضم أكثر مما يجب هضمه من البيئة وبات الإنسان يستهلك على نحو همجي. واستهلاك الإنسان هو الهدف الرئيسي لاستهلاك البيئة. فالبيئة لا تتفاعل ولا تعي الرموز كما يعيها الإنسان. الإنسان هو البداية والنهاية في الإنتاجية، أما العلاقة الأيضية والطاقة التي يستعاد فيها نشاط الحياة البيئية، بما فيها الإنسان، فقد حللت ودمرت ذاتياً بكثافة، فالمتحلل الذاتي المدمّر بات أكثر من المتحلل الذاتي الذي يمكن أن يعيد إنتاج الإنسان. وبالتالي هناك أزمة كبيرة لا يمكن أن تجسّر، من دون إعادة برمجة وصوغ المفاهيم بما فيها تحديد جوهر الشيء، أي علاقاته الاجتماعية والتاريخية المحددة أساساً بوجودنا الفيزيائي واحترام ذكاء الإنسان وقدرته على استيعاب الأمور بهذه الطريقة وعدم تبسيطها للجوهر بل فهمه كمفهوم جدلي اجتماعي لا الجوهر المادي فقط، فهذا يعود لعلماء الفيزياء لا لعلم الاجتماع، فنحن لسنا علماء طبيعة، فلعلم الاجتماع جوهره أو غرضه في البحث، والجوهر هذا هو العلاقة الاجتماعية.

المناقشات

1 ـ لونا أبو سويرح

شكراً جزيلاً د. علي. المداخلة شيقة تغطي أبعاداً متعددة، اقتصادية وسياسية وفلسفية...، نحن نعيش حالة صعبة جداً من استعباد الإنسان والبيئة، فكيف نواجه هذه العملية المستمرة من التدمير الذاتي، كيف نواجه رأس المال، وكيف نطور مفاهيم جديدة تساعد على بلورة أيديولوجيات تستطيع مواجهة رأس المال والإمبريالية التي تدمِّر الشعوب. الغرض من هذا الحوار كله هو التوصل إلى معرفة ما العمل، وقد أعطانا القادري نظرة حول ما تفعله الإمبريالية من تدمير للمجتمعات، ونحن كشعوب مدمَّرة وذوي طاقات وإنتاج مهدورين، كيف يمكن أن نواجه الحرب غير المنتهية.

2 ـ أمين حطيط

لدي ملاحظة شكلية، كنت أود لو كانت المداخلة مكتوبة وموزعة كالعادة في المركز، وبخاصة أن د. علي، نظراً إلى الكثافة الفكرية التي يملكها، أعطى الكثير مما يستوجب إعادة برمجته وتنظيمه، ولكن سأتوقف عند ثلاثة نقاط: الأولى متعلقة بالحرب في ذاتها؛ الثانية متعلقة بالتدمير كمنهج وكهدف؛ والثالثة متعلقة بسورية كحالة لتدمير المجتمعات، وهذا الموضوع الذي وددنا أن نستمع إلى الكثير فيه.

أولاً بالنسبة إلى الحرب، ينبغي أن نذكر أن الحرب لا تكون مطلقاً ولا في زمن من الأزمنة قياساً على مقولة الفن للفن، بل تكون إما لتحقيق طموح وإما لمعالجة مأزق وإما لمنع لتشكل حالة. الحرب التي تكون على هذا النحو تبتغي دائماً كسر إرادة لفتح الطريق أو المباشرة في فتح سوق استهلاكية للإنتاج. في هذا الإطار ينبغي أن نُذّكر بأن الحروب التي تهدف إلى فتح

السوق، لا يمكن أن تأتي لتقتل الإنسان ثم تقول له كن زبوناً استهلاكياً، لذلك تحدث هذه الحرب على نحو متدرج ارتقائي. فعند ارتقاء القدرات عند المنتج، يبحث عن ارتقاء الإنتاج لديه، وعند ارتقائه وتكثفه، يبحث عن السوق. وهذه السوق إما أن تكون مفتوحة وقادرة على استيعاب الفائض الإنتاجي الجديد وإما أن تكون بحاجة إلى ضربة قاصمة حتى تفسح المجال أمام السلعة أو الخدمة أو أي إنتاج جديد. من هذا المنطلق، تكون الحرب، كما ذُكر في كثير من الأحيان، أداة لإحداث التوازن، ويكون التدمير من أجل فتح المجال أمام الاستهلاك، فالتدمير المقصود هنا، يقوم به من يملك قدرات ووسائل الإنتاج. وهذه هي الوظيفة التي تقوم بها الإمبريالية لخدمة نفسها، كونها هي التي تملك القدرات الإنتاجية، وبالتالي الحروب بحد ذاتها لا تتجه إلى المناطق الفقيرة التي إذا ما دُمرت لا تستطيع أن تعيد ترميم نفسها ولا تستطيع أن تستهلك، كما أنها لا تتجه إلى المناطق المعزولة التي لا يمكن أن تشكل سوقاً، بل تتجه دائماً إلى المناطق الغنية بالثروة التي يمكن، إذا ما وُضعت اليد عليها، أن تفتح سوقاً بالإنسان الموجود وأن توفر ثروة طبيعية للمنتج.

في هذا الإطار، ومن هذه النقطة بالذات، أطل مباشرة على الموضوع السوري. في الموضوع السوري لو لم يكن هناك ظن عند من قاد هذا العدوان أن هناك ثروات طبيعية كبرى في سورية، سواء من غاز أو ما سواه، وأن سورية تمتلك من القدرات ما يُمكِّن المستعمر، إذا ما وضع يده عليها، من توفير السوق ليس في سورية فقط بل في محيطها أيضاً، وأن يحقق طموحه، وأن يخرج من مأزقه الذي يتخبط فيه، وبخاصة إذا ما تذكرنا الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، حيث نجد أن لهذا المأزق المالي ترددات كثيرة اليوم في الداخل الأمريكي والأوروبي، وبالتالي هم أرادوا تدمير سورية من أجل تحقيق طموحهم ومن أجل حل مأزقهم، وهذا فرع من فروع الحرب. والنقطة الأساسية هنا هي أن هذه الحرب إذا ما حققت أهدافها وانتصر العدوان فسيعالج المأزق، أما إذا لم تحقق الحرب أهدافها على النحو المطلوب فسيتعمق المأزق، وبالتالي رغم التدمير الذي حصل في سورية، وكون المعتدي لم يحقق أهدافه، نستطيع القول إنه عمّق مأزقه، وهو ما سنشهد له ترددات أكثر في السنوات الخمس المقبلة، من هنا نستطيع القول إن هناك مهمة كبرى أخرى للمحور الذي انتصر في سورية، وهي مهمة الثباث والصمود حتى لا يرتد في هجوم معاكس. من هنا نقول إن الانتصار الذي تحقق إن لم يتجه صاحبه للاستثمار سيرتد عليه نقمة مدوية. وبالتالي التدمير كان هدفاً، ولكن الاستثمار في التدمير تعطل والمنتصر الآن هو من عليه أن يحمي انتصاره حتى لا يسمح للمهزوم أن يخرج من مأزقه الذي تعمق في هذه الخسارة.

3 ـ نجيب عيسى

لدي عدد من الأسئلة والتعليقات. السؤال الأول يتعلق بكيفية استعمال الإمبريالية والرأسمالية لهذا النوع من الريع. فإذا لم تستخدم قسماً منه لتجديد البيئة والسكان، تكون في حالة تدمير ذاتي. السؤال الثاني، كيف يتم استثمار هذا الريع داخلياً، هل تستفيد منه الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول الإمبريالية؟ سمير أمين يقول إن الطبقة العاملة في مركز النظام الرأسمالي تستفيد من الريع الاستغلالي وبالتالي يجب عدم الرهان على القوة التغييرية لهذه الطبقة، كما ورد في النظرية الماركسية. سؤال آخر بالنسبة إلى ما العمل؟ أعتقد أنك أشرت إلى أن الرهان هو على الطبقة العاملة، فإذا كان الاستغلال للشعوب، فأين فائض القيمة؟ معظم الشعوب تستغل وبالتالي

لا بد أن تولد تحالفات، وأستشهد هنا بسمير أمين: تحالفات بين الشعوب والطبقات العاملة في بلدان الجنوب، أي تحالفات شاملة وكبيرة. الملاحظة الأخيرة هي حول الصين، تجربة الصين يجب أن تدرس بعمق، فمن ناحية البيئة الصين تقوم بتدمير ذاتها، فأكثر دولة ملوَّثة داخلياً هي الصين. كما يُشار إلى أن الصين تقوم خارجياً بممارسة نهج مغاير للإمبريالية في بلدان العالم الثالث وأنها تقوم ببناء بنى تحتية هناك، لكن البنك الدولي والصناديق الدولية والعربية وغيرها تمول أيضاً مشاريع تنموية وإنمائية كهذه. كما أود الاستفسار عن ماهية المقصود من الاشتراكية العربية.

4 ـ حيان حيدر

أضم صوتي إلى صوت د. نجيب. طبعاً العرض شيق ولكن ينقصه المدخل السياسي وطبيعة البشر، وكأن الحروب كلها كانت مخططة منذ أيام بريتون وودز ومنذ إمساك العملة الإمريكية بالعالم. هناك دول تشن حروباً ضد بعضها البعض من أجل الاحتلال والهيمنة وليس فقط من أجل الموارد والأسواق، وهناك الكثير من الأمثال. أظن أن أغلبية الحاضرين قرأوا كتاب **اعترافات قاتل اقتصادي مأجور** (*Confessions of an Economic Hit Man*) للكاتب جون بيركنز (John Perkins)، كيف أن الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يتوجهون منذ الخمسينيات إلى دول العالم، وأعتقد أنكم تابعتم كيف يصف عمران خان، رئيس حكومة باكستان، الفساد في العالم وكيف تأتي هذه الصناديق والبنوك إلى الدول الفقيرة بمشاريع ضخمة لتتحكم في حياة الشعوب، ليس فقط في أمور الإنماء والاقتصاد بل حتى في ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل كسب الأصوات في الأمم المتحدة وغيرها. هناك كتاب اقتصادي آخر للكاتب توماس بيكتي (Thomas Piketty) بعنوان **اقتصاد اللامساواة** *(Economics of Inequality)* حول اللامساواة التي نراها الآن في شوارع باريس وأوروبا، والتي تعانيها الطبقة العاملة على المستوى المعيشي، صودف أنه بين عامي 2010 و2016 مررت بإسبانيا واليونان، وهما دولتان عانتا كثيراً من الديون، وسألت عما يطالب به المتظاهرون؛ هم يطالبون بأجر 8 يورو في الساعة. منذ أن فُرض على اليونان التقشف، عمَّت التظاهرات، لماذا، لأن الشعب غير متعود عليه؛ فشعوب العالم وطبقاته متعودة على عيشة الرفاهية ورافضة أن تعود إلى واقع الحال. في الأزمة المالية عام 2007 ـ 2008 تمكنت الولايات المتحدة وأوروبا من التدخل وإنقاذ البنوك التي تسببت بجزء كبير من الأزمة العقارية. ولا تزال إلى حد الآن هناك علاوة (Bonus) تعطى لكبار المسؤولين الماليين في البنوك Executives.

5 ـ فارس أبي صعب

أبدأ مما ختم الدكتور علي به مداخلته، «الإنسان هو الغاية» ـ طبعاً لم أكن أتوقع، خلال متابعتي لمداخلة الدكتور علي، أن يختم مقاربته في هذا القول، لأنني افترضت أن الموضوعات التي ناقشها والمقاربة التي اعتمدها ستوصله إلى نتيجة مغايرة لمقولة «الإنسان هو الغاية» كون هذا القول يبدو غير متوافق مع الخلفية الفكرية والنظرية التي بُنيت عليها مقاربته للمسألة والتي تنتهي إلى عملية التدمير الرأسمالي للبيئة.

«الإنسان هو الغاية» هي مقولة أساسية في فكر الحداثة المنبثق من الثورة الصناعية والرأسمالية الغربية. مع العلم أنها مقولة قديمة ومترافقة حتى مع الفكر الديني الذي أعطى للإنسان مركزية في نظرته للوجود. ولكن الحداثة شدّدت على هذه المركزية، وأنا أرى، من وجهة نظري الشخصية، أن المركزية الأوروبية (Euro Centrism) هي نتاج مركزية الإنسان (Man Centrism) في فكر التنوير وفكر الحداثة الغربي، وبالتالي ولا نستطيع فصل المفهومين أحدهما عن الآخر، فالإنسان الأوروبي التمركز كانت تتمحور فكرة الإنسان لديه حوله هو، أي أنه كان يرى نفسه أنه هو الإنسان أما الإنسان الأفريقي مثلاً فلم يكن كذلك في تصوره بل كان كائناً دون الإنسان، أو دون الإنسان الأبيض على الأقل.

فتح عصر الحداثة والثورة الصناعية شهيّة هذا الإنسان الأوروبي، بوصفه الغاية الأسمى، للسيطرة على الطبيعة، سواء بدافع استغلال مواردها، الظاهرة والدفينة، المتجددة وغير المتجددة، لتحقيق مزيد من الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي الأرباح، أو بهدف تسهيل توسعه ونمط عيشه الحضري، وانتهى هذا الاستعلاء على الطبيعة، وهذه الاستباحة لمواردها والإخلال بنظامها إلى ما انتهينا إليه من مأزق في عملية تدمير البيئة نتيجة هذا التشديد على مركزية الإنسان بالفكر الحداثي.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم، هل يمكن أن نتصوّر نظاماً ما بعد رأسمالي يتجاوز الرأسمالية العالمية على قاعدة الحداثة أم أننا نبحث عن منظومة حضارية تتجاوز الرأسمالية والحداثة في آن معاً؟ رأيي الشخصي أن الأزمة لا تتوقف عند الرأسمالية بحد ذاتها، فهي أزمة حداثة أيضاً انعكست على مختلف أنماط الإنتاج والنماذج الحضارية الحداثية، وما يؤكد هذا الأمر هو أنه حتى النماذج التي تقدم نفسها بوصفها نماذج حداثية لكن غير رأسمالية، مثل النموذج الصيني الحالي، أو النموذج السوفياتي السابق، أدت وتؤدي دوراً كبيراً في تدمير البيئة.

الإشكالية الأخرى تتعلق بالتغيير على مستوى العالم الثالث، أو على مستوى أطراف النظام الرأسمالي بتعبير آخر. إذا كنّا نرى أن هذا النظام يظلم ويدمّر حياة الناس والبيئة، ويعيد عملية الإنتاج وضخ الثروات لمصلحة فئة صغيرة على حساب الأكثرية الساحقة في المجتمع، فهناك مشكلة كبيرة اليوم في بلدان العالم الثالث، وفي البلدان العربية من ضمنها، التي خرجت من تحت حكم الاستبداد واعتمدت الديمقراطية بصورة أو بأخرى. والمشكلة هي أن الناس الذين ثاروا وانتفضوا على الاستبداد والفقر والبطالة والاستعباد لم يتحرروا، أو لم يحرروا أنفسهم، من علاقات الإنتاج الرأسمالية النيوليبرالية التي نهبت ثرواتهم وعمّقت تخلّفهم وعبوديتهم ـ بصور جديدة ـ، بعد ما سُمي الانتفاضات العربية أو الثورات العربية، والتي فتحت أمامهم فرص إعادة إنتاج سلطة تمثّل إرادتهم ومصالحهم وخياراتهم. والمثال على ذلك تونس، التي عُدّت أنجح تجربة في تلك الانتفاضات العربية، فصندوق الاقتراع الذي كان يمثّل مطلباً أساسياً في الشعارات الديمقراطية، يعيد إلى السلطة هناك قوى نيوليبرالية؛ فحزب نداء تونس حزب نيوليبرالي بسياساته الاقتصادية، والناس تختاره في صناديق الاقتراع على الرغم من تضررها من سياساته.

هذا الأمر يحيلنا إلى إشكالية ثالثة تتعلق بمسألة إعادة تشكيل الوعي؛ فهل التناقضات الاجتماعية وعملية الاستغلال الاقتصادي تنتج وعياً عند الطبقة العاملة أو عند الفئات المستغَلّة

التي تبحث عن نيل حقوقها؟ حتى الآن لا يبدو هذا واضحاً، أو على الأقل العلاقة غير واضحة بين الواقع الاجتماعي وبين إعادة إنتاج الوعي لمصلحة القوى المهمشة في النظام الرأسمالي.

6 ـ منى سكرية

الصين الصاعدة الآن، ما المانع من أن تتحول إلى إمبريالية على الطريقة الأمريكية بعد صعودها؟ فاستثمار الصين في أفريقيا، هل هذا نموذج إنساني أم أنها تستثمر لمصلحتها وبشروط أقرب إلى السلوك الإمبريالي في الاستغلال وتدمير البيئة. وحتى بالمعنى السياسي، النموذج الصيني لا يحترم تنوع الأقليات الموجودة في مجتمعه، فكيف إذا ما صعد، ما الخطر الذي يشكله على الأقليات والقوميات والأديان الأخرى؟

7 ـ وليد نويهض

أشكر الدكتور علي لإعادتنا إلى التحليلات الماركسية وأيام اليسار؛ كانت توجد قراءات متقدمة آنذاك ومحاولات لفهم الواقع، وقد تبيّن أن الواقع كان مختلفاً عن كل التحليلات النظرية، وأصابنا ما أصاب. أنا لدي هنا ملاحظة فقط، فقد تحدث الدكتور علي عما حصل، المطلوب أن يتحدث عما سيحصل، وبالتالي إذا ما أجرينا قراءة سياسية لتطور الرأسمالية، البداية كانت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث نجحت الرأسمالية التي ركزت على البضائع في توحيد السوق وبناء دولة السوق، وبالتالي الدولة القومية. في القرنين التاسع عشر والعشرين بات يوجد امتداد لاقتصاد السوق إلى الاقتصاد العالمي وبات هناك مركز وأطراف، ومن ثم فرضت هذه الرأسمالية نوعاً من العلاقات والهيئات تمثلت تقليدياً برابطة الشعوب البريطانيّة المعروفة بدول الكومنولث والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وبالتالي بدأت بالتطور. وفي بداية القرن العشرين أُسست عصبة الأمم ثم أُسست هيئة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المنبثقة منها والتابعة لها.

الآن يُطرح سؤال كبير: نحن في رأسمالية القرن الحادي والعشرين، عصر التقانة، والاقتصاد المعولم، الذي له شخصيته السياسية مثلما تمثلت رأسمالية القرن الثامن عشر والتاسع عشر بالدولة القومية، ونهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين بالهيئات الدولية، وحتى الأوبيك هي جزء من الهيئة التي تتجاوز الحدود الدولية. اليوم نحن أمام مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد الرأسمالية القومية أو الدولة القومية، أي هناك عملية تكسير للهيئات الإقليمية التي تشكلت في القرن العشرين ومحاولة تجاوزها، لا على نحو تصاعدي بل تنازلي، وبالتالي المشهد الذي رأيناه في المنطقة العربية على مدى السنوات الثماني الأخيرة جزء منه تحطيم الدول وإعادة تشكيل الحالة الاجتماعية ضمن فسيفساء ذات طابع هويات صغيرة طائفية ومذهبية ومناطقية وهلم جرّاً، ويمكن أن نشهد حالات جديدة أكثر من السابق، وبالتالي الرأسمالية تتجاوز مرحلة الدولة القومية باتجاه هويات أصغر من الفكرة القومية، أي تحطيم الاتحادات وإعادة تفكيكها إلى كيانات صغيرة، يمكن أن يكون هذا هو العنوان لرأسمالية القرن الحادي والعشرين.

8 ـ ميشال نوفل

أكثر ما استوقفني الجزء المتعلق بإعادة برمجة المفاهيم في العملية الانتقالية الحالية التي نعيشها، وهي الانتقال من عالم إلى آخر. لديّ سؤالان، العلاقة بين الرأسمالية أو الإمبريالية والدمار البيئي الذي سمّاه د. علي الأزمة البيئية الوجودية. أولاً، على مستوى الوطن العربي الذي تُخفى عنه التوعية إلا في استثناءات بسيطة نظراً إلى عدم وجود أشغال في هذا الحقل البحثي، كما لا يوجد تيار بيئي جارف مثلما يوجد في أوروبا وأمريكا، يركز على العلاقة بين الرأسمالية والدمار البيئي في العالم. في هذا الإطار قامت إحدى المدارس التي تعمل على هذا الموضوع، بوضع إطار جديد هو الاشتراكية البيئية، ولها وجوه وناطقون باسمها وبدأت باكتساب حضور. أود معرفة رأيك بالنسبة في هذه المدرسة؟ ثانياً، بالنسبة إلى موضوع ما العمل وكيفية الخروج من هذا النظام المدمر الذي أوصلنا إلى الوضع الحالي، هناك نماذج مطروحة، مثل الصين، المفكر إيمانويل تود له مداخلات متعددة باتجاه معاكس للتيار وخارج النظم والأطر، وهو يرى أن الصين بتحولها إلى مصنع عالمي تخدم الرأسمالية ولا تقدم عملية للحد منها، وهو يعول كثيراً على النموذج الروسي لأسباب اجتماعية بسبب التركيبة الاجتماعية في المجتمع الروسي، وهو يرى أن الروس هم من يمكن أن يقدموا بديلاً لا الصين. سؤالي عن النموذج الذي يمكن أن يساعد على الخروج من الوضع. في المنطقة هنا، تم الحديث كثيراً، ولا يزال، عن النموذج الإسلامي، رأينا تطبيقاً له في إيران. الملاحظة الأساسية على هذا التطبيق أنه إعادة إنتاج للنيوليبرالية التي هي مشكلتنا الأساسية، ما هو رأيك بالنموذج الإسلامي؟

9 ـ عبد الحليم فضل الله

يبدو أن هناك فرصة للخروج من الأزمة، لأنه لأول مرة في تاريخ الرأسمالية المعاصر باتت هذه الرأسمالية تعاني صعوبة في تجديد نفسها. فالرأسمالية جددت نفسها أكثر من مرة، فبعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك إبداع في نظام الرفاهية الاجتماعي الشامل، واختراع فكرة المصعد الاجتماعي الذي أعطى أملاً لأفواج وحشود من العمال بالصعود في هذا المصعد والانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى حتى لو كان المصعد ضيقاً بعض الشيء. لكن عجز الرأسمالية الآن على تجديد نفسها يعود إلى أن قدرتها على التجديد تقوم على ثلاثة عناصر: الأول أن الهيمنة الاقتصادية مرتبطة بالهيمنة السياسية؛ الثاني هو الإمساك بالقدرة على المبادرة إلى شن حرب والفوز فيها؛ والثالث هو النظام النقدي. اليوم بدأت تنفصل الهيمنة والتمركز الاقتصادي عن المركزية السياسية، فالهيمنة السياسية ليست دائماً مطابقة للهيمنة الاقتصادية والعكس صحيح. ومن حيث القدرة على شن الحرب، تراجعت قدرة الولايات المتحدة والمراكز الرأسمالية الكبرى. يبقى هناك النظام النقدي. اليوم الإمساك بالنظام النقدي العالمي هو الذي يديم ويطيل أمد الهيمنة الأمريكية، إنما النظام النقدي لا يمكن أن يبقى مهيمناً من دون قوة سياسية ومن دون حماية عسكرية (قدرة على شن الحرب والتهديد بشن حرب). إذاً نكون مخطئين إذا ما أردنا أن نعود إلى الاستقطاب الأيديولوجي ونبدأ بالتفكير من الذات إلى الموضوع أو من الفكرة إلى التطبيق، يجب أن نبدأ من نماذج وتجارب، وأن تكون أفكارنا مجربة فوراً وأن نحكم على مدى إمكان استدامة هذه الأفكار وقدرتها على التطبيق. اليوم هناك فرصة، وكي لا ندخل في الشعبوية

الاقتصادية، هناك شعبوية سياسية في العالم، ولكن الشعبوية الاقتصادية ترجع لأسباب استقطاب الأيديولوجيا والنضوب الأيديولوجي. هناك فرصتان، الأولى هي عملية إعادة الإعمار. بالذهن الغربي إعادة الإعمار هي استمرار الحرب بطريقة أخرى. كيف يكون لدينا نماذجنا الخاصة بإعادة الإعمار، نحن في لبنان قمنا بنموذج صغير وبإمكانيات محدودة وبأهداف محددة، ولكنه كان ناجحاً. الأمر الثاني أن الدول التي ارتضت أن تكون منفصلة عن الهيمنة السياسية، كيف تجرب ذلك اقتصادياً، وأنا أختلف معك في وجهة النظر هذه، اليوم لا نستطيع أن نقول إن هناك دولة تبحث عن الاستقلال السياسي من دون أن تضطر وبحكم القيد السياسي أن تبحث عن الاستقلال الاقتصادي، بمعنى آخر، كيف يمكن إعادة الاقتصاد كعلم إلى حاضنة السياسة، وهذا مهم من الناحية النظرية. أحد الشرور أنهم طوروا علم الاقتصاد تقنياً بحيث انفصل عن السياسة، فكيف يمكن إعادته إلى حاضنة السياسة بحيث يصبح الاقتصاد والسياسة مرتبطين في جزء من عملية سياسية وليس مفروضاً عليها أو منفصلاً عنها.

10 ـ كابي الخوري

لدي سؤال حول العلاقة بين الرأسمالية والتفكك الاجتماعي والطائفي، كحالة لبنان على سبيل المثال. أعتقد أن العلاقة ملتبسة بعض الشيء، فإذا كانت الرأسمالية تمعن في التقسيم، فإن الاشتراكية لم تضمن عدم تفكك المجتمعات أيضاً. لذا أعتقد أن المشكلة تكمن في وجود انقسام بنيوي عمودي بين الطوائف وكذلك انقسام أفقي ناجم عن غياب أي حراك اجتماعي فعلي ضمن كل طائفة، الأمر الذي يسمح للنخب الطائفية بتعزيز مكانتها والإفادة من الرأسمالية. من هنا يمكن القول إن الرأسمالية قد تسهم أو تُستخدم في تفكيك المجتمعات، لكنها لا تصطاد في الماء العكر، بمعنى أنها ربما لا تؤثر إلا في المجتمعات القابلة للتفكك أو المنقسمة بنيوياً أساساً. لذا أرجو توضيح هذه المسألة.

11 ـ علي القادري يرد

ذكرت لماذا أخذت البيئة قيمة نقدية أو أنها أُدخلت الدورة الاقتصادية وأصبحت قيمة. ذكرت كذلك أن السواد الأعظم من البشر لم يكونوا يدخلون في دورة رأس المال ولم يكن لهم قيمة حسب الأورومركزية. مفهوم القيمة هو مفهوم خاص بالمرحلة الرأسمالية، إذ قبل الرأسمالية كان هناك فائض إنتاج عيني (مثل القمح، الشعير، الذرة...)، أما القيمة وقانونها فهما تجسيدان لعملية العمل الاجتماعي بعد التنقيد في السوق، أي أن السلعة يجب أن تبادل في السوق كي تكسب سعراً، والسعر يكون الشكل النقدي للقيمة، وهذا النظام هو حكر على الرأسمالية كظاهرة تحدد نمط الحياة ككل بعد مداولات السوق. وهذه علاقات موجودة فقط في الرأسمالية، وهي تحدد دورة الحياة الإنسانية كلها. فعملية الدراسة التاريخية تحتاج إلى تمرحل، أي تجريد وتعميم لفترات معينة. أما بالنسبة إلى الزمن التجريدي أو الزمن الاجتماعي اللذين يستعملان بشكل متبادل، لأن ما هو اجتماعي هو مجرد، وما هو مجسد هو خاص (أي العامل الذي يعمل في أرضه يكون عمله خاصاً، أما إذا وضعناه في معمل فيكون عمله اجتماعياً منقَّداً) وهذه ظاهرة رأسمالية فقط، لأن قانون القيمة، الذي ينظم إعادة الإنتاج في الطور الرأسمالي، رأسمالي بحت. ولكل سلعة دورة

(فالفنجان المنتج يتم بيعه فتتحقق السوق ـ أي أخذ قيمة من تداوله في السوق على شكل دولار، والدولار يرمز إلى قيمة الناتج ـ والصراع بين الشرائح المنتجة وصاحب الإنتاج وتوزيع الدولار والثروة، كل هذا له علاقة بالقوة السياسية)، لذلك من المقولات المتداولة يحكى أن الأولوية في قانون القيمة هي للسياسة لا للربحية، كون موازي القوة هو المحور الرئيسي في صنع الواقع ورموزه بما في ذلك السعر. ولا يمكن نسيان هذه المقولة من كل العلاقات الاجتماعية، القوة تصنع الرمز. بالنسبة إلى البيئة، كيف أخذت دورتها الاجتماعية قيمة يعني لم تكن هناك ضرائب بيئية من ذي قبل، وهنا وجب التحذير أن للقيمة علاقة أولية بنمط الاضطهاد أكثر من علاقة الاستغلال بمنظومة الأسعار. فبعد التدمير الهائل للبيئة باتت هناك مفاوضات على ما يجب أن نقدمه ونعيد استثماره من مال في البيئة، فأطنان النفايات والسموم التي أنتجناها وتداولناها في السوق أخذت سعراً أو رمزاً معيناً من سلطة رأس المال على الزمن، أي أننا الآن أدخلناها الدورة الاقتصادية، بمعنى أن رأس المال هو التاريخ والسلطة، والتاريخ هو من أدخلها، أي بات لها سعر وقيمة. في كتب الاقتصاد والعلوم الاجتماعية منذ 40 و50 سنة، يذكر أن هناك موارد مجانية (مثل الهواء والماء)، ولكن الآن باتت هذه الموارد منقَّدة ـ أي أننا أدخلناها السوق، فالدورة الاقتصادية للبيئة كانت دورة في الزمن المجرد، أي دورة بعد 500 سنة أو 100 سنة كرونولوجية ومن ثم تمكن رأس المال بتغييرات بسلطته من إدخال عامل البيئة في الدورة الرأسمالية ـ أي البرجوازية.

بما أن الأورومركزية لا تعترف بهدر الإنسان في العالم الثالث كونه غير مهم نقدياً، فهو خارج الدورة الاقتصادية وشعرت بالأزمة البيئية تكون البيئة حصان طروادة لإدخال الناس في الدورة الاقتصادية كقيمة[1]. ولكن بما أن الإنسان بيئة فهذا يُمكننا من القول بأن الإنسان كان من الأساس في جوهر وصلب الدورة الاقتصادية وفي دورة رأس المال، ولكن الزمن المجرد أخرجه من الدورة لأن الأورومركزية تتسلط على رأس المال وتمنعه من هذا وذاك. وهذه نقطة مهمة جداً، فالإمبريالية لا تتحكم فقط في المكان بل في الزمن أيضاً، أي أنها تختار الزمن من سلطتها وتمهد للظروف التاريخية التي من خلالها تخلق المجتمعات النيوليبرالية ويتم تفريق المجتمعات ويتم تغذية الهويات وتوسعة الهوة، وإعادة بناء سلطة رأس المال. هذه العملية هي عملية ذات هوية سياسية مثلما تحدَّث عنها مهدي عامل، فهي نتاج استعماري لهويات ثقافية ما قبل رأسمالية. بالنسبة إلى سؤال لماذا الحرب في هذا الزمن؟ حقبة القرن العشرين إلى الآن يمكن أن تقسم إلى ثلاث مراحل: (1) مرحلة الاحتكارية النقدية المالية؛ (2) المرحلة المهذبة للاحتكارية أي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي منها ولدت الاشتراكية العربية التي لا تختلف كثيراً عن أية عملية اقتصادية في العالم في ذاك الزمن، لأنها تضمنت ضبطاً لحسابات رأس المال، أي أنها

---

(1) للتنويه، القيمة هنا هي للسلطة الملموسة والموضوعية، أي هي نتاج أنطولوجي لوجود العلاقة الاجتماعية التي تحدد وجودها كشيء، فالشيء المنتج هو كذلك الفكرة والعلاقة المنتجة. وهذه القيمة إذاً هي علاقة جدلية بين القيمة المجردة البحتة، أي العمل المجرد الضروري بتنافيه مع القيمة الاستعمالية، الذي يحدد لزاماً النفي في العلاقة النقدية أو القيمة التبادلية. تتوضح الصورة هنا بالتنافي ما بين القيمة الاستعمالية (العام) والقيمة التبادلية (الخاص) التي تتجسد تاريخياً بالعنف. الترابط الرئيسي للقيمة إذاً يتكون في خضم الاضطهاد الذي يرعى الأرضية للاستغلال بطبقة كونية منتجة تجريدياً بسبب قانون القيمة الذي تتخذ أوامره من تداول سلع ضمنية تحدد بمعدلات الربحية الحقائق الإنتاجية بشكلها النقدي.

تمنع القيمة من الانتقال إلى خارج البلد بل تعيد توطينها وبرمجتها في الداخل، فكل اقتصادات العالم تقريباً كانت تقوم بهذا الأمر في تلك المرحلة. وبالتالي فالفترة بين 1945 و1980 هي العصر الذهبي للرأسمالية، لأنه تم تهذيب الإمبريالية والكولونيالية الغربية؛ (3) أما المرحلة الثالثة فهي النيوليبرالية الممتدة من عام 1980 إلى الآن، وهي مرحلة اندماج كلي للاقتصاد الصناعي بالاقتصاد المالي، بما في ذلك إعطاء الأولية للمال في عملية الإنتاج، وهو ما يشكل ويجذِّر الناحية الطفيلية للطبقة الإمبريالية ويزيد نهمها للأرباح عن طريق الحرب والهدر. وكما هو معروف، الإنتاج الهدري هو الإنتاج الأكثر ربحية، لأنه يستهلك قيمة الإنسان والبيئة الاجتماعية لإعادة إنتاج الإنسان بأشكال استعبادية، أي ذي قيمة عالية وسعر بخس كمدخول في الإنتاج، ومن ثم يتحقق كقيمة بدورة زمنية يتحكّم فيها رأس المال الإمبريالي حسب تطور الوعي الطبقي وموازين القوى المترتبة على ذلك.

لقد قتلت الإمبريالية نحو 900 مليون نسمة تقريباً، منها 400 مليون نسمة في الحقبة الممتدة من عام 1500 إلى عام 1900، ونحو 500 مليون نسمة من جرّاء الحروب وتبعات الحروب في القرن العشرين. أما أسباب الحرب والهدر في زمن الإمبريالية الاحتكارية فهذا الموضوع فيه إجماع، وقد جاء بالفكرة لينين ثم تبنّاها ميشال كالسكي (1899 ـ 1970) الخبير الاقتصادي الكلي الذي كان سباقاً على كينز، ثم بول سويزي، والكثير غيرهم من الاقتصاديين الذين رأوا أن رأس المال هو انعكاس لتفتت الطبقة العاملة والشعوب على بعضها، وأن هناك دائماً تفاوتاً وانقسامات، وكلما زادت الفوارق قوي رأس المال، لأنه علاقة اجتماعية. فمن يملك القوة يعي ذلك ويدرك أنه يجب أن تعطى الأولوية للسياسة، أي لسلطة رأس المال، بمعنى أن الإمبريالية سوسيولوجية أولاً واقتصادية ثانياً. لماذا تتزايد الحروب في الوقت الحاضر، حتى بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي وسياسة التسلح ضده؟ يرى هؤلاء العلماء أن سبب الحرب لم يكن لكرههم للشيوعية بل السبب الرئيسي هو لأن لديهم كماً هائلاً من النقد، من فائض اقتصادي يجب تشغيله، هنا السؤال أين يتم تشغيل هذا الفائض؟ ممكن تشغيله من خلال توسيع الأسواق وإعطاء الناس الأموال والاستثمار بالصحة وبالبنية التحتية وغيرهما، هذه الاستثمارات تقوي نقيض رأس المال. وبالتالي على عكس ذلك يقوم رأس المال بتشغيل الفائض في الحرب التي هي أكثر تجليات الهدر التي تشهد أكبر الاستثمارات، فعندما نقول إن 63 في المئة من ميزانية الولايات المتحدة (أي نحو 63 سنتاً من كل دولار) تذهب نحو العسكرة من الميزانية التصرفية (Discretionary Budget)، وعندما نتحدث عن العسكرة فنحن لا نعني فقط المجمع الصناعي العسكري (Military Industrial Complex) بل نتحدث عن العسكرة (Militarism) على النحو الذي تحدثت عنه روزا لوكسمبورغ، أي أنه حالة اجتماعية تراكمية. والعسكرة أكبر حقل تراكمي لأنها أكثر استغلالية، كونها قادرة على تحقيق أكثر فائض للقيمة وإنتاجية أكثر ربحية. فلذلك معظم الفائض يتحول إلى هدر، وبدلاً من أن يستثمر في البناء والتطوير يستثمر في الهدر، فالحرب ضد الاتحاد السوفياتي لم تكن فقط بسبب كرههم للشيوعية، إذ ربما كان بإمكانهم التعايش معها، بل كان سببها الرئيسي تشغيل الفائض. فالحرب والتنقيد على الصعيد الدولي هما حقل للفائض. فحرب الـ 6 تريليونات دولار هي حرب العراق وأفغانستان. من خلال التجزئة المصرفية تخلق فائضاً نقدياً

رهيباً يوسع الرقعة النقدية للإئتمان. تكون أمريكا مضطرة إلى شن حرب أخرى من أجل استثمار الفائض الجديد الذي خلفته الحرب السابقة على يد الطفيلية الإمبريالية.

بالنسبة إلى الريع والطبقة العاملة وتصرف رأس المال، الطبقة علاقة اجتماعية ليس لها جواز سفر، فالطبقة الحاكمة في لبنان مثلاً هي أجنبية أكثر من كونها لبنانية، تراكِم وتستعيد سلطتها من خلال إنتاج السلع الهدرية التي تنتقص بالسعر المتدني القيمة الحقيقية للإنسان وللبيئة التي تعيد إنتاج الإنسان، أي أنها تقصِّر عمر الإنسان. هذه الطبقة هي امتداد خارج الحدود وفيها تراتبية. فمن أجل تحقيق التراكم يمكن أن تقوم الطبقة الإمبريالية بالحرب والهدر، بأن تضحي بمن هو تابع لها. والحرب دائماً ضرورية لإنها تضبط الدورة الديمغرافية. الحرب ضرورية أساساً ليس فقط لأن محصولها النقدي من خلال إصدار سندات الخزينة والمبيعات ذو كم هائل. الحرب ضرورة لأنها بهدرها للإنسان وبيئته هي تعيد ضبط وتهذيب سيرورة العمل، أي أنها تختزل جزءاً كبيراً من البشر بتكلفة ضئيلة لتخفيف مقدور القيمة المسمى العمل الضروري وفي الوقت نفسه تختزل الذاتية أي تُقيِّد إرادتها للطبقة العاملة من خلال تدمير روحها النضالية وهذه الأخيرة تتداخل مع تكوين الوعي الانهزامي الذي يسمح للإمبريالية بإعادة تكوين سلطتها بما في ذلك رموزها، وبالذات المنظومة التسعيرية والأرباح التي توثق لاستمرارها كحالة اجتماعية بما في ذلك الحالة الاجتماعية المؤزمة التي سميَّناها فائض الإنتاج.

عندما تم الحديث عن ضرورة الحرب وذلك قبل الحرب العالمية الأولى، قال كارل كاوتسكي (Karl Kautsky) يمكن أن يتفقوا ويتقاسموا مصادر الأرزاق في أفريقيا وفي العالم الثالث بدلاً من التقاتل عليها، ولكن هذا ما كان ليتم بسبب ضرورة التسلط السياسي والتحكم بعملية الإنتاج لبناء القيمة، أي أن تدمر وتستعبد إلى أقصى حد كي تحقق الأرباح؛ فالتبادل والتقاسم لا يُنتجان القيمة المضافة. كما تحدث أرغيري إيمانويل (Arghiri Emmanuel) بصورة مختصرة، عن المسألة هذه حول التبادل اللامتكافئ (Unequal Exchange) قائلاً إنه كان للبرتغال وبلجيكا وغيرهما مستعمرات في الكونغو وغيرها، فلماذا لم تأخذها منهما إنكلترا؟ ذلك لأن بلجيكا مارست بشاعات كثيرة من الإفراغ السكاني في الكونغو وأعطت حق الاستثمار التجاري للبريطانيين والفرنسيين، فكانوا وكلاءها في تدمير الكونغو. وفقاً للعرقية السائدة في أوروبا إن الإنسان الأسود هو كلياً خارج المعادلة الإنسانية. محرقة الكونغو هي من أكبر المحارق القديمة والحديثة، تتلوها بلاد الشام وما بين النهرين حديثاً.

بالنسبة إلى الصين، فهي دولة عالمثالثية في طور الانتقال رغماً عن الإمبريالية. دائماً عندما يكون لدينا منظومة أجور يكون لدينا رأسمالية وفائض قيمة يرمّز بالدولار والين وغيرهما، أي هناك عملية استغلالية، وجزء من استغلال الصين، هو عندما دخلت الإمبريالية عليها بنموذج مختلف، أي لدى الصين نموذج التراكم السلعى الأقل هدراً مما لدينا، فلدينا العسكرة والنفط وتبديد الإنسان. حيث سمحت بدخول الشركات وعملها وتدمير بيئتها واستغلال شعبها مقابل استمرار تطوير وتوطين الصناعة والتجارة والتقانة (وهذا ما حصل) ـ لربما هي اقتباس من النموذج الياباني. وبالتالي حدث فيها تطور تقني عالٍ.

لماذا يعوَّل على الصين؟ أو حتى على أي نظام ليس بتكوينه اشتراكياً أو يعمل من أجل الاستغلال الجيد للموارد داخلياً واستغلالها إنسانياً... إلخ؟ فكيف نواجه آلية الحرب الامريكية التي تعتبر ضرورة تراكمية وذات دورة كاملة ودائمة؟ أي مستحيل أن يكون هناك رأس مال طفيلي من دون حرب، لأن الحرب ممارسة لقانون القيمة، والإمبريالية هي رأس المال المكثف. وعندما نتكلم من هذا المنطلق، فإن قانون القيمة الذي يعطي اليوناني دولاراً واحداً بدلاً من 10 دولارات يقول للأفريقي والعربي أنت لا تستحق أي شيء. هم ليسوا بحاجة إلينا، لأن معدل الأرباح الدولي الذي يحكم كل تطورنا لن نحققه إذا عشنا؛ فنحن نحقق فائض القيمة بإنتاجية الهدر أي بموتنا المستبق. الرأسمالية نمت وتنمو من عملية تدمير الآخر. طبعاً الهند والصين والأمة الإسلامية هي التي كان من المفترض أن تكون من المتقدمين والسباقين في التقانة، ولكن تم تدمير المنطقة والحضارة والثقافة الإسلامية طبعاً وعلى نحوٍ رهيب مع بروز التوسع الأوروبي، واليوم زرعت فيها المشاكل الهوياتية والمذهبية. وبالتالي نحن مع الصين ونؤيدها، ليس لجوهر ميتافيزيقي، أو لتحليها بالعالمثالثية والاشتراكية، وليس لمضمون بنيتها التي كانت على يبدو لنا الآن أصح من أخطاء خروتشيف في تصوره لعلاقة الصين بالإمبريالية، نؤيدها لأن هذه البنية الاجتماعية تتعرض يومياً للهجمة الإمبريالية التي تريد تفكيكها ولأن إعادة تركيب الشكل الطبقي للمجتمع الصيني يتطلب منها مقاومة الإمبريالية، فللصين خيار واحد: إما أن تقاوم وإما أن تُفكك، وما دامت هي تقاوم فنحن معها في بناء جبهة وطنية قوية، وجبهة أممية لدحر المنظومة الإمبريالية التي تستند إلى الحرب كصناعة وكعملية تراكمية.

يتمثل قانون القيمة بإعادة الإنتاج وبالممارسة السياسية التي تخلق الأرضية الاجتماعية من أجل إنتاج قيمة على نحوٍ استغلالي أقوى، أي أن ارتفاع فائض القيمة يتمثل بارتفاع الأرباح، مع العلم أن مستوى الأرباح ليس هو مستوى القيمة، فالقيمة لا تكمَّم من دون تقييم القوة التي غالباً ما تكون ذاتية، أما السعر فهو يرمز في ما يرمز إلى سلطة الدولار، فإذا خُفِض سعر صرف العملة مثلاً يدمرون الشعوب. فسعر الصرف هو سعر كل الأسعار والتحكم في سعر الصرف هو التحكم في الإنسان من خلال تملك التحكم في القيمة التبادلية، أي ماذا أساوي أنا وماذا يساوي هو... إلخ. وهذا التحكم هو نتاج عملية سياسية وصراع سياسي في المجتمع بين الفئات العاملة والفئات المالكة، وهذه حالة بنيوية. لهذا السبب تقوم الصين وعدد من الدول غير الاشتراكية بمقاومة الولايات المتحدة، التي سيصيبها ما سيصيبها من عملية تدمير قادمة لا محالة؛ إذا لم تقاوم. فالهدر وصناعة الحرب وإلغاء الذات هنا وهناك سيكون العملية الأكثر جدوى من بين كل الصناعات الرأسمالية. وكما قلنا سابقاً، فالحرب ضرورة لإعادة الإنتاج وتشغيل الفائض، وما يتم استثماره من فائض لن يذهب للشعوب بل للاستثمار في العلوم والتقانة العسكرية التي تؤمن القوة التكنولوجية في سلّم تقسيم العمل الاجتماعي والفضاء وغيرها من الأمور الضرورية للعسكرة والحرب، إذ إنها تعطي القوة الحقيقية للإمبريالية الأمريكية في سلّم التقانة الدولي، قليلة هي التقانة التي لا تتأتى من خلال الصناعة الحربية، والتقدم التقاني هو أساس التفوق الاستراتيجي العسكري على الكل، وهي نتاج العسكرة. وبالتالي نرجع لتعريف روزا لوكسمبورغ للعسكرة (Militarism)، الذي يختلف عن مفهوم كينز للمجمع الصناعي العسكري Military)

Industrial Complex)، فالأول هو حالة اجتماعية، أي حالة مركبة من الوعي الاجتماعي وليس نموذجاً حسابياً للاقتصاد الكلي.

نعود إلى طرح سؤال **لماذا الصين؟** لأن قانون القيمة الإمبريالي يريد التوسع ويمارس دوره في حالة الهدر، فلا بد له أن يستهدف الصين. تحفز عدة دراسات سابقة ضرب الصين نووياً؛ والحرب الاقتصادية الحالية عليها جزء من المخطط الإمبريالي. الصين لديها مخزون تاريخي اشتراكي كبير، وعند ضربها ستتغير اجتماعياً؛ لا يوجد أي كيان يبقى كما هو تحت الحصار، فأي دولة تحت الحصار هي عرضة للتغير الطبقي الاجتماعي. الصين يمكن أن تستمد القوة من كل شعوب المنطقة ومن كل الفئات الاجتماعية، والتوقف عن متابعة بعض التصرّفات التي لا تحفز أو لا تستنهض الآخر من ضمن أي تركيبة اجتماعية في مقارعه الإمبريالية. النقطة هي كالتالي، نحن نعول على الصين، وبخاصة تحت حكم شي جين بينغ ذي الميول الاشتراكية لأنه عليه أن يرقب بيته ليبقي على مكاسبه. لذلك تعلو الأصوات في الولايات المتحدة لفتح حساب رأس المال الصيني وضرب الصين نووياً. نحن نتأمل جزاءً بالتحولات داخل الصين، ففي البرنامج التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، يظهر أن هناك رجعة كبيرة إلى الاشتراكية، فبظرف 10 سنوات فقط زادت أجور العمال الصناعيين ثلاثة أضعاف، فهذه «رأسمالية دولة» وليست رأسمالية فردية، وهناك تشكيل للطبقة العاملة حيث إن الناس يصوتون بعدة طرق لا بالاقتراع فقط. أما رأس المال فيسمح للناس بالذهاب إلى صندوق الاقتراع فقط حين يعرف أنهم غير واعين وأنهم سيعيدون التصويت له. يجب فهم الرأسمالية والإمبريالية على أنها عملية هدر أولاً وليست عملية تقدمية، وهي تخلو من أي عمل تقدمي، ومخطئ من يظن أن الإمبريالية ساهمت في تقدم الإنسان خلال أي مرحلة تاريخية، والإثبات على ذلك الأزمة البيئية الوجودية التي نتعرض لها اليوم. وبنظرة إلى الخلف، نحن اليوم في مرحلة بربرية في التاريخ. أما القول إن الرأسمالية تقدمية فهو تعبير أورومركزي، صحيح أن الرأسمالية تمنحك بعض العمر والحياة ولكنك تعيشها مذلولاً، هذا إذا عشت، فهي إذا لم تكن بحاجة إليك تلغيك. والعرب والأفارقة هم أكثر من يُلغون مسبقاً.

بالنسبة إلى مسألة التطور في الإلكترونيات والروبوتات وإلغاء دور القوى العاملة، فالتطور التقاني طالما كان يأخذ دور العامل منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، إذ يتم الاعتماد على التقانة أكثر فأكثر لخفض تكاليف اليد العاملة. وقد وضع الكاتب دايفيد غرايبر (David Graeber) كتاباً بعنوان **وظائف هراء** (*Bullshit Jobs*)، بمعنى أن معظم الناس لا يعملون بإنتاجية فعالة وأن مسألة خلق الوظائف لا علاقة لها بالإنتاجية في المعمل وبتقنيات المعمل، إنما هي فقط ضابط اجتماعي لربط الموازنات الاجتماعية من أجل أن يأخذ رأس المال مجراه. إنهم عاملون في الحيز الاجتماعي أكثر منه في الحيز الإنتاجي. وهذا نتاج للثراء الذي تدره القيمة المضافة من المكننة، بما في ذلك العسكرة. لو حقيقة هناك بطالة على أساس أن هناك من يعمل في معمل وينتج سلعة تباع وآخر لا يعمل في معمل، لكان هناك 90 في المئة من الناس عاطلين من العمل، ولكن الـ 70 أو 80 في المئة ملحقون معهم لأنهم ملحقون بالعملية السياسية لاستقرار رأس المال كي يستغل الـ 20 في المئة. بالطبع هذه أرقام وهمية ومبالغ بها من أجل التوضيح. فالمسألة ليست مسألة بناء مصانع لتشغيل الناس بل لزيادة الثراء. إن توسع رقعة العمل وتوسع التوظيف له علاقة بالحالة الاجتماعية والأيديولوجية الموجودة. أي بأولوية السياسة واستقرار علاقة رأس المال كلما

اعتمدنا على المكننة، وهنا المكننة هي تلك المكونة بالقيمة التي استُلبت في الشرق بالقوة في علاقة الذات بالغرض أو الموضوع اللذين كلما زادا الثراء يشكلان القيمة..

بالنسبة إلى مسألة الإنسان والغاية التي طرحها فارس، فهذه نقطة مهمة، ويحكي عنها لويس ألتوسير، وكان محقاً عندما رأى أن الإنسان المجرد غير موجود، وأن ما يحكى من أن بلدان الغرب تهتم وتركز على الإنسان، هو فكرة خاطئة جداً عن الإنسان. وفكرة من دون أسس، هذا لأن الإنسان **علاقة اجتماعية** أي مقتضب للجماهير والشعب. يعني هذا السؤال صعب ويحتاج إلى عدة مداخلات وجلسات، لكن باختصار يتكون الإنسان بتكوينه الطبقي الذي يحققه بمدى سلطته بالدولة.

بالنسبة إلى الإمبريالية والبيئة، أنا أرى أننا في العالم الثالث محظوظون بشكل متناقض بوجود الأزمة البيئية، لأننا كنا خارج المعادلة كلياً وغير محسوبين كقيمة، وأنا أشبِّه البيئة بحصان طروادة لإدخال الإنسان في الدول العربية والأفريقية المهمشة في المعادلة ودورة رأس المال. لأن الزمن التجريدي تحت سلطة رأس المال يمنعك من تحقيق السعر في السوق، بالرغم من أن عملية القتل والهدر في ذاتها هي التي تنشل الاقتصاد الرأسمالي من أزمته ومن فائض الإنتاج والنقد الذي يحرك الحرب. إن كل ما يسعّر كمدخول يكوِّن القيمة بحسب الأورومركزية. لكننا اليوم نرى أن ما كان له قيمة وما كان مكوناً للقيمة، كالهواء والماء، لم يكن محسوباً كمُدخل في تكوين القيمة إلا لما نقص الهواء في أوروبا. فإذاً، كما نحن نعوِّض البيئة بالضريبة على التلوث، علينا أن نعوض الإنسان، الضحية التاريخي في الإبادات الرأسمالية الذي كان بهدره مكوناً للقيمة، لأن اختزاله كان هتكاً للأنسنة والذاتية التي تشكل العائق للتراكم الرأسمالي في داخل علاقة القيمة. وعلاقة القيمة هذه بتناقضاتها التي تمارس بقانون القيمة حروباً تتكون بالعنف. والعنف هذا هو العقبة الأولى لرأس المال حيث كان العسكر المأجور في المجازر العالمثالثية أول العمالة المأجورة، وكانت العبودية أول ممارساته. هكذا نشأت الرأسمالية التي أصبحنا على علم الآن أنها في طور النهاية الإنسانية وقمة البربرية.

أما بالنسبة إلى النموذج الإسلامي أو غيره، فالشعوب تريد مصلحتها، المهم توافر نموذج يحافظ على تداور القيمة داخلياً ويحارب الإمبريالية ويعيد الاستثمار بكافة الشرائح ويضمن إنسانية الشرائح. فمسألة التشتيت ليست هنا فقط بل هي في الدول كافة حتى في أمريكا ودول أوروبا، ومسألة الهوية والإثنية والعرقية كلها زادت من هذه الأزمة الأيديولوجية للفكر الاشتراكي. بالنسبة إلى فكرة ما العمل؟ يجب تشكيل أيديولوجيا مغايرة للأيديولوجيا المهيمنة واحترام منظومة الدولة القائمة رغم كل مساوئها وإخفاقاتها، لأن الإمبريالية تنقض على الدولة، عدا عن ذلك لا حلول إذا كانت غاية الإمبريالية تدمير الدولة فلتكن الدولة المبخِّس الأول للشعوب.

فمن حيث الاشتراكية العربية، هي ضبط لحسابات رؤوس الأموال، وكانت تعاني أخطاء وحروباً، ومع ذلك كانت مصر في ظرف اجتماعي أفضل مما هي عليه اليوم، حيث جوفت ثقافياً وإنسانياً ما بعد كامب دايفيد. وهذه ضربة في عمق مصر، وعندما تضرب مصر تضرب كل افريقيا، وحتى إيران. قصة دخول مصر في معاهدة مع إسرائيل هي الضربة الكبرى، هذه أهم

من الخسائر كافة ولجزء كبير من العالم الثالث. فأمريكا هتكت أفريقيا بالشكل الحالي بعدما أبرم السادات الاتفاقية.

وأخيراً نأتي على مسألة حرب الوجود.

حرب الوجود في بلاد الشام في ظل ما ذكر عن اقتصاد الهدر والإفراغ السكاني، هي هكذا فعلاً، حرب للبقاء في قيد الحياة. لدينا في العراق وسورية ولبنان تدنٍ في متوسط العمر وملايين الشهداء والمهجرين. إن الكيان يقوم بخدمة الإمبريالية ورأس المال الدولي، من خلال هذه العملية الصناعية الإبادية التي تتجلى جدواها الاقتصادية بهامش القتل والدمار اللذين تنفذهما الصهيونية العالمية بحرب الإبادة التدريجية هذه، التي من خلالها يستقي رأس المال الدولي قوة كي يمارس بشاعاته؛ بمعنى أن أمريكا، كونها تستمد القوة من عندنا، نظراً إلى أهميتنا الاستراتيجية، فهي بالتالي تكون قوية في كل مكان وبذلك تنهك العالم، كونها إمبريالية وتعيش على الريع ونهب رزق العالم. في هذا الترابط الواقعي تصبح عملية قلب موازين القوى في فلسطين ضرورة إنسانية أممية ملحة، وفي هذا التنظير لحرب الوجود الفيزيائي تأتي حرب البقاء والارتباط الثقافي بفلسطين كفاصلة محفزة ليس إلا للصراع في التوسع الاستعماري. الإمبريالية تستهلك البشر أولاً، بتبرير ثقافي أو من دونه، إنها عملية إنتاج هدرية صرفة. لا داع هنا إلى التلوُّن الثقافي أو الأيديولوجي في هذا الطرح الأنتولوجي «الوجودي». الإنسان يحيا فقط بالمقاومة بما في ذلك المقاومة الأيديولوجية، لكن الغرض هو إفنائه بسبب كثرته المركبة □

Hannah Fry

Hello World: Being Human in the Age of Algorithms

(New York: W. W. Norton and Company Inc., 2018). 243 p.

مرحباً بالعالم: أن تكون إنساناً في عصر الخوارزميات

عثمان عثمانية(*)

أستاذ محاضر في قسم الاقتصاد، جامعة العربي التبسي، تبسة ـ الجزائر.

مقدمة

ما لا شك فيه أن حياتنا اليوم تعتمد اعتماداً كبيراً على التكنولوجيات الحديثة، فنحن نحادث أصدقاءنا وأقاربنا على الفايسبوك، نتابع التصريحات المفاجئة والمجنونة أحياناً للرئيس الأمريكي دونالد ترامب على التويتر، نشاهد أحدث الأفلام على النتفليكس، ونتابع الكثير من الفيديوهات المسلية والمثقفة على اليوتيوب. وهكذا أصبحت التكنولوجيا جزءاً مهماً من حياة الإنسان في القرن الحادي والعشرين.

ووراء كل تكنولوجيا من التكنولوجيات سابقة الذكر، هناك قطبة مخفية لا تظهر هي الخوارزميات التي تعتمد عليها الآلات والتطبيقات الحديثة. فقد يصاب الشخص بالحيرة لما يقدم له الفايسبوك إعلاناً عن وجهة سياحية تتناسب تماماً مع ميزانيته، وفي الوقت الذي يفكر فيه فعلاً في القيام بذلك. ويتساءل البعض كيف يحدث ذلك كله؟ هل أصبحت التكنولوجيا قادرة على قراءة الأفكار؟

هذه الأسئلة والكثير من المسائل الأخرى المرتبطة بالخوارزميات، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية هي ما تناولته أستاذة الرياضيات البريطانية حنّة فراي[1] في كتابها الحديث **مرحباً بالعالم** الذي يناقش مسائل كثيرة حول الخوارزميات واستعمالاتها في مختلف المجالات الإنسانية من العدالة إلى الفن، وما إن كان علينا أن نمنحها السلطة العليا على حياتنا وقراراتنا، أو أن نعتمد عليها

(*) البريد الإلكتروني: atmania.otman@yahoo.fr.

(1) هانا فراي هي أستاذة رياضيات المدن بمركز التحليل المكاني المتقدم بجامعة لندن. وقد كتبت فراي كتابين حول الرياضيات: *The Mathematics of Love* (2015), and *The Indisputable Existence of Santa Clause* (2017) وكتابها الثالث *Hello World* (2018).

لأداء «عمل الحمار» وإبقاء القرار والتصرف الأخير للإنسان.

أولاً: مرحباً بالعالم

تستهل فراي كتابها بتوضيح سبب اختيارها لعنوان الكتاب، فمرحباً بالعالم هو أول برنامج برمجته حنّة على حاسوبها من نوع ZX Spectrum وهو حاسوب صغير 8 بيت، وهذه العبارة كانت أول كلمات تظهر على شاشة الحاسوب لما ظهر في الساحة المعالج الدقيق لأول مرة في سبعينيات القرن العشرين، وكانت من برمجة براين كرنيغان (Brain Kernighan) الذي استوحى العبارة من فيلم رسوم متحركة بقي عالقاً في ذهنه، لما خرج الصوص من البيضة صائحاً «مرحباً بالعالم». وقد جاء الكتاب في سبعة فصول مرتبة كما يلي: السلطة، البيانات، العدالة، الطب، السيارات، الجريمة والفن.

ثانياً: السلطة والبيانات

في بداية فصل «السلطة» تناقش فراي مسألة لمن السلطة؟ هل تترك الخوارزميات كلية لتقرر مصائرنا أم يجب أن يتدخل الإنسان في كل مرحلة من مراحل عملها؟ ولتحقيق ذلك قدمت عدة قصص تبين السلطة التي يمكن أن تصل إليها الخوارزميات على حياتنا. مثلاً قصة الضابط العسكري الروسي بتروف الذي كان يشرف على نظام الإنذار عن الهجوم بالأسلحة النووية، والذي انطلق معلناً عن كشف صواريخ أطلقت تجاه روسيا، وكان ذلك كفيلاً بإطلاق حرب نووية مع ال و. م. أ. إن أبلغ السلطات العليا في البلاد بالخبر. لكن بتروف تريَّث، ولم يكن واثقاً إذا كان عليه الثقة في الخوارزمية التي اكتشفت 5 صواريخ فقط، في ما يبدو هجوماً صغيراً جداً مقارنة بهجوم أمريكي، وبعد 23 دقيقة لم تسقط أي صواريخ على الأراضي الروسية، فعرف بتروف أخيراً أن الخوارزمية كانت مخطئة. ماذا لو كان النظام يعمل بصفة مستقلة تماماً؟ لربما اتخذ التاريخ مساراً آخر، وربما اندلعت حرب عالمية ثالثة.

وما يجعل الخوارزميات اليوم على قدر من السلطة هو التطور الحاصل في مجال البيانات، ما يجعلها قادرة على التلاعب بمشاعرنا والتأثير فينا، وحتى توجيه سلوكنا بما يخدم جهات معيّنة، مثلما تم التلاعب بالمنتخبين الأمريكيين وتوجيههم لانتخاب دونالد ترامب في ما يعرف بفضيحة كامبريدج أناليتيكا.

ثالثاً: العدالة

بالنسبة إلى استعمال الخوارزميات في العدالة، لا يمكنها أن تقدِّر أن الشخص مذنب، فهي لا تستطيع موازنة الحجج من الدفاع والادعاء، أو تحليل الأدلة أو تقرير ما إن كان المتهم نادماً حقاً، وبالتالي لا يتوقع أن تحل محل القضاة قريباً. ولكنها قد تكون أكثر فاعلية من القضاة في تحديد استعمال البيانات حول الشخص لحساب خطر إعادة ارتكابه لمخالفة. وبما أن قرارات الكثير من القضاة مبنية على احتمال أن يعود المدعى عليه لارتكاب جريمة، هذا يجعل من الخوارزميات ذات قدرات مفيدة إلى حد ما.

رابعاً: الجريمة

لقد أثبت استعمال الخوارزميات جدواه في مجال مكافحة الجريمة، فبعد استعمال خوارزمية PredPol ـ التي تساعد الشرطة

على تحديد أنماط جغرافية للجرائم ـ انخفضت الجرائم في لوس أنجلس بمعدل 13 بالمئة في أول أربعة أشهر، بالرغم من ارتفاع الجرائم بمعدل 0.4 بالمئة في باقي المدن حيث يُعتمد على طرق تقليدية. وأعلنت أيضاً مدينة Alhambra، وهي مدينة بكاليفورنيا، عن انخفاض هائل بمعدل 32 بالمئة في عمليات السطو، و20 بالمئة في عمليات سرقة السيارات بعد استعمال الخوارزمية في كانون الثاني/يناير 2013.

خامساً: الطب

وفي الطب، لا يمكن للخوارزميات أن تعوِّض الطبيب كلية، مثلاً في دعم المرضى ذوي الصعوبات الاجتماعية والنفسية والمالية. لكن هناك مجالات في الطب حيث يمكن للخوارزميات أن تقدم المساعدة، وهي المجالات التي يكون فيها التعرف إلى الأنماط، تصنيفها والتنبؤ بها أهم من كل العناصر الأخرى، وبخاصة في مجال علم الأمراض.

وأحد النجاحات الكبرى يأتي من فريق العقل لفريق براين غوغل (Google Brain Team)، الذين بنوا خوارزمية تراقب السبب العالمي الأكبر لاعتلال الشبكية السكري، وهو مرض يصيب العروق الدموية في المناطق الحساسة للضوء في العين، ويمكن الوقاية منه. ويصعب في الهند الوصول إلى خبراء قادرين على تشخيص المرض، ما ينتج منه خسارة 45 بالمئة من الذين يحملون هذا المرض أبصارهم قبل أن يعرفوا أنهم مصابون به. تشخص خوارزمية فريق غوغل التي تم بناؤها بالتعاون مع أطباء من الهند بشكل ممتاز الوضع مثل طبيب العيون المختص تماماً. وبالمثل، هناك خوارزميات تبحث عن أمراض القلب والأوعية الدموية، وانتفاخ الرئتين، والسكتات الدماغية والميلانينية في البشرة.

سادساً: السيارات ذاتية القيادة والفن

يعتقد الكثيرون أن مستقبل النقل هو السيارات ذاتية القيادة، التي تعبِّر عنها بصورة أفضل فكرة إيصالك إلى وجهتك وأنت تجلس في الكرسي الخلفي من سيارتك تقرأ كتاباً. وعرضت فراي أحد أهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من التكنولوجيا، وهو الخيار الذي يجب أن تتخذه في حال وجود مفاضلة بين شرَّين، مثلاً عند حدوث عطل ميكانيكي يمنع السيارة من التوقف عند الإشارة، هل تصطدم بالحائط الجانبي وتتسبب في مقتل من في السيارة، أم تكمل طريقها وتقتل المشاة؟ كيف سيتم اتخاذ قرار من سيموت؟

ونجحت فراي في إبراز مسألة أخرى في نهاية الأهمية، التي ترتبط بالاعتماد المبالغ فيه على الأنظمة المؤتمتة، التي كتبت حول مخاطرها الخفية عالمة النفس ليزان باينبريدج (Lisanne Bainbridge)، التي ترى أن بناء آلة لتحسين الأداء البشري سيؤدي إلى خفض القدرة البشرية.

وبالنسبة إلى اعتماد الخوارزميات في مجال الفنون، وضحت فراي كيف أن صناعة الأفلام والموسيقى تعتبر أمراً مكلفاً، وبالتالي لا بد من تحقيق مداخيل كافية لتغطية تلك التكاليف. لكن من الصعب معرفة ما إن كان سيتم تحقيق ذلك قبل عرض الفيلم في صالات السينما وفي دور العرض. ماذا لو كانت هنالك خوارزمية تمكننا من معرفة ما إن كان الفيلم سيحقق نجاحاً؟

خاتمة

في مجال الجريمة والعدالة، رافعت فراي جيداً عن اعتماد الخوارزميات في تحديد الأنماط الجغرافية لارتكاب الجرائم، ما يسمح للشرطة بالتدخل مسبقاً قبل حدوث الجرائم، وذلك من شأنه خفض نسب ارتكاب الجريمة في المجتمع، كما أن الخوارزميات قد تسهِّل عمل القضاة في تحديد من يتم إطلاق سراحهم بكفالة، لكن من دون أن تحل محلهم كلية.

أما في مجال الطب لم تنكر فراي ضرورة تدخل الإنسان في عملية تشخيص الأمراض وتقديم العلاج المناسب، ولم تذهب بعيداً كما فعل هراري (Harari)[2] في توقعه بأن الطبيب المستقبلي سيكون ذكاء اصطناعياً. بل على العكس من ذلك تعتقد أن ترك الأمر للخوارزميات لوحدها لتحدد المرضى بسرطان الثدي مثلاً سينتج منه الكثير من الأخطاء سواء كان اعتبار الكثير من الأصحّاء مرضى أو العكس.

وبالنسبة إلى استعمال الخوارزميات في مجال الفن، فقد جاء أدنى من التوقعات كثيراً، فالقارئ يعتقد في البداية أن فراي ستتحدث عن خوارزميات ذكاء اصطناعي قادرة على رسم لوحات أفضل من مايكل أنجلو، أو تقليد لوحة الموناليزا لدافينشي، أو على الأقل كشف أنماط معينة في لوحات بانكسي قد تدل على من هو فعلاً. من ينتظر كل ذلك سيخيب أمله كثيراً، لأن فراي تتحدث أساساً عن استعمال الخوارزميات في توقع ما إن كان فيلم ما سيحقق نجاحاً عند عرضه في صالات السينما، وهذا أدنى كثيراً مما يمكن توقعه من عنوان الفصل «الفن».

في المقابل، أهملت فراي أهم تطبيقات الخوارزميات في عالم اليوم، وهو استعمالها في مجال الأعمال، إذ تشير دراسة حديثة أجراها معهد ماكينزي العالمي إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في التسويق والمبيعات وسلاسل التوريد، يمكنه أن يخلق قيمة اقتصادية تقدر بـ 2.7 تريليون دولار خلال السنوات العشرين القادمة[3]. كما أهملت التطبيقات المبشرة للذكاء الاصطناعي في مجال التعليم، إذ إن التغيير المهم الذي سيحدث في طبيعة الوظائف يتطلب تغييراً موافقاً في طبيعة وأساليب التعليم.

وأهملت فراي أيضاً تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الحرب، حيث يتم اليوم تطوير طائرات من دون طيار مستقلة تماماً، بمعنى أنه يمكنها اتخاذ قرار التدخل لوحدها، وكذلك تطوير آلات قاتلة يمكن أن تعمل مستقلة عن البشر، وهذا ما يجعل مثل تلك الاستعمالات للخوارزميات أمراً على قدر عال من الخطورة، ولا يكفي التعامل معه على مستوى محلي، بل يستوجب التنسيق دولياً لتقليص المخاطر التي يمكن أن تترتب عنه □

(2) انظر: Yuval Noah Harari, *21 Lessons for the 21st Century* (New York: Penguin Random House, 2018).

(3) *The Economist* (31 March 2018), p. 13.

ساسكيا ساسن

علم اجتماع العولمة

ترجمة علي عبد الرازق جلبي

(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014). 358 ص.
(سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين؛ العدد 2048)

محمد حدوي

أستاذ علم الاجتماع، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال ـ المغرب.

كتاب **علم اجتماع العولمة** لمؤلفته الهولندية الأمريكية ساسكيا ساسن من الكتب المتميزة التي تتناول بالدراسة والتحليل مفاهيم تخص فرعاً جديداً من فروع علم الاجتماع أُطلق عليه اسم «علم اجتماع العولمة». إن قراءة هذا الكتاب بهوامشه وإحالاته الغنية سيجر القارئ حتماً للدخول إلى عوالمه الجديدة وما أثارته من أسئلة تستدعي إعادة قراءة تحليلية ونقدية للتراث السوسيولوجي الكلاسيكي وحتى المعاصر في ضوء ما فرضته العولمة من إعادة النظر في المفاهيم والتصنيفات الأولية للتفكير وقواعد العديد من فروع المعرفة. لهذا كان أحد أهم الأهداف المعلنة للمؤلفة في الكتاب منذ البداية يتمثل بـ «طرح الأسئلة الخاصة بالمفاهيم» أكثر مما هو في تقديم إجابات. والهدف من كل هذا، هو المساعدة على فهم واجتياز متاهة مجموع ما كتب حول علم اجتماع العولمة. أما الكتاب فهو مؤلف من 358 صفحة من الحجم المتوسط، وجمع بين دفتيه ثمانية فصول. صدرت طبعته الأولى باللغة الإنكليزية من طرف الناشر دبليو دبليو نورتون نيويورك، سنة 2007. وترجم إلى اللغة العربية من طرف علي عبد الرازق جلبي سنة 2014 ضمن سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد 2048، وهي سلسلة يشرف عليها المركز القومي للترجمة في القاهرة.

(1)

تسعى المؤلفة، منذ الفصل **الأول**، لوضع خريطة لموضوع ضخم بالغ التعقيد أطلقت عليه «علم اجتماع العولمة». ويبني الكتاب تحليلاته على ما قدمه تراث علم الاجتماع الكلاسيكي والمعاصر؛ لبيان كيف أن (الكوني) قد تشكل في جانب كبير منه داخل (القومي)، وهو ما فتح الطريق أمام مجالات واسعة للبحث؛ وذلك محاولة للإسهام في بلورة خريطة لحقل معرفي تحليلي جديد تمثل بدراسة «العولمة» التي تتعرض

المؤلفة لـ«سوسيولوجيتها» من خلال تناول الأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها الدراسة السوسيولوجية للديناميات الكونية باستخدام كثير من أساليب البحث ومجموعة البيانات المتاحة في العلوم الاجتماعية التي تم تطويرها من خلال دراسة المواقع القومية وتفريعاتها.

المطلوب إذاً من العلوم الاجتماعية بمختلف مشاربها وفق هذا المنظور «اختراع مفاهيم جديدة» و«طرائق جديدة». وهذا ما تجمله المؤلفة بالقول إنه ينبغي على هذه العلوم أن «تتعولم» هي الأخرى. إلا أن الانتقاد الذي يمكن توجيهه هنا إلى هذه الفكرة، هو كيف يمكن اختراع مفاهيم جديدة وطرائق جديدة في عالم سمته التغير المتواصل. فالعالم يشهد تحولات درامية غير مسبوقة. هذا العالم كله لم ينعم إلى الآن بسلام منذ عام 1914مع الحرب العالمية الأولى. و«باستثناء بعض المناطق هنا وهناك، فإن الحرب العالمية الثانية بدورها لم تبدأ بإعلان للحرب ولا هي انتهت باتفاقيات سلام. فقد أعقبتها فترة كانت من الصعب جداً تحديد ما إذا كانت فترة حرب أم فترة سلام، بالمفهوم القديم، وهذا أدى إلى ابتداع وصف جديد وغامض لما هو وصف «الحرب الباردة»[(1)]. وقد أعقب هذا الوصف تشوش أيضاً حتى في مفهوم الحرب. فمصطلح الحرب هل يطلق على ما تقوم به القوات الرسمية من عمليات ضد مختلف المجموعات الإجرامية، دولية كانت أم قومية.

(2)

يستعرض الفصل **الثاني** من الكتاب الأسس المنهجية والنظرية لأغلب الدراسات السوسيولوجية للديناميات الكونية التي تبرهن على خصائص سوسيولوجية متعددة. فالتشكيلات الكونية التي قدم علماء الاجتماع بعضاً من الإسهامات في دراستها، كانت حسب المؤلفة موجودة لأجيال مضت، والجديد مع علم اجتماع العولمة هذه المرة ـ وفق هذا المنظور الجديد ـ هو أنه «يمكن أن نتعرف على تشكيلات وسمات جديدة في التشكيلات القديمة» (ص 18). وفي هذا العمل يقوم علماء الاجتماع بالكشف عن التباين بين التشكيلات الاجتماعية للوقوف على الاختلافات أكثر من بيان أوجه التماثل، لأن هذه الطريقة تفضي في النهاية إلى نتائج بحثية أكثر ثراء رغم تعقيداتها. ومن حيث بناء موضوع الدراسة من هذا النوع يقوم الجهد على: «مستوى العلاقات المتداخلة بين أقسام وأشكال من النظم الفكرية المتعددة للمعرفة والتفسير» (ص 17). وهذا لا يعني أنه عند تجميع الأقسام القيام بتغطية كل المسائل التي تحتاج إلى طرح وإنما فقط التوصل إلى بعض الأساسي منها. والانتقاد الذي يمكن توجيهه إلى مثل هذه البحوث هو صعوبة إيجاد شبكة منظمة من الباحثين تغطي التشكيلات الاجتماعية كافة لما هو قومي والذين تتكامل أعمالهم منهجياً ونظرياً على مستوى الكوني.

(1) إيريك هوبزباوم، **العولمة والديموقراطية والإرهاب**، نقله من الإنكليزية إلى العربية أكرم حمدان ونزهت الطيب (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص 19.

(3)

يركز الفصل **الثالث** من الكتاب على تعامل الدولة مع الاقتصاد الكوني والشبكات الرقمية. ويسعى الفصل إلى توسيع حقل التحليل السوسيولوجي الذي يتم في ضوئه رسم خريطة العولمة ومد هذا الحقل إلى عمق المكونات عالية الخصوصية من الدولة القومية. وتقر المؤلفة بأن أجندة التنظير والبحث الأوسع تحتاج إلى الاهتمام بجوانب العولمة والدولة التي أغفلت في هذه التفسيرات الثنائية لهذه العلاقة لأن هناك مجموعة من المكونات النامية التي ظهرت جديدة لا تناسب هذا البناء الثنائي.

إلا أن المشكلة التي تجاهلت المؤلفة الإشارة إليها، هي أن عملية التحول نحو النيوليبرالية قد أفرزت الكثير من «التدمير الخلاق»، ليس فقط في الأطر المؤسساتية وكيان الدولة والسلطات السابقة لها، بل أيضاً في تقسيم العمل والعلاقات الاجتماعية وفي تقديم الرفاه وأسلوب الحياة. وصمتت المؤلفة عن حقيقة وجود عملية إعادة هيكلة لجهاز الدولة تحت تأثير قسري من الولايات المتحدة الأمريكية من دون أن تشير إلى أن القدوم الاستعماري لقوة الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون وراء الانتشار السريع لنمط الدولة النيوليبرالية في مختلف بقاع العالم وبما يخدم مصالح هذه الدولة.

(4)

في الفصل **الرابع** تحاول المؤلفة أن توضح ماذا تعني بالمدينة الكونية، وتبين مهمات البحث السوسيولوجي الذي يحتاج إلى أن يذهب إلى ما وراء ما هو معطى من طرف الاقتصاد الكوني المندمج. وما تحتاج إليه قدرات البحث للعمل الكوني التنسيق والضبط المتضمنة في تكنولوجيا المعلومات الجديدة وفي قوة الشركات العابرة للحدود القومية. ويوجه التركيز على هذه الممارسات النظر نحو مقولات المكان وعمليات الإنتاج في تحليل العولمة. وفي هذا السياق تطرح المؤلفة سؤالاً حول هل يمكن للدراسة السوسيولوجية للمدن أن تتيح لنا تراثاً معرفياً وأدوات تحليل تساعدنا على فهم التحولات الاجتماعية الأوسع التي تجري اليوم مع العولمة، كما فعلت مبكراً في القرن الماضي؟ أما الاهتمام بالمدن فيرجع إلى أنها «تعد مواقع تتفاعل داخلها تيارات كبرى مع بعضها الآخر في مناخ متميز ومعقد غالباً، وبطريقة لا تحدث بها في معظم المواقع الأخرى» (ص 113 ـ 114). وما ينطبق على دراسة المدن التي تجري فيها هذه العمليات المعقدة ينطبق أيضاً حسب المؤلفة على الكوني في مواقعه الحضرية محلياً.

إن الوجه المشرق للعولمة هو تسهيل الاتصال العالمي في المجالات المتعددة لتسهيل سبل التواصل وفق تسمية «القرية الكونية»، وهذا ما حاولت المؤلفة الإشارة إليه. لكن المثير للجدل والقلق الذي أغفلت المؤلفة تحليله، هو سياسة القطب العالمي الواحد الذي يجعل من العولمة أسلوباً جديداً للسيطرة والاستغلال والهيمنة على الشعوب باستعمال وسائل التقدم التقني والمعلوماتي الذي أصبح الابتعاد عنه يعني العودة إلى زمن انقرض.

(5)

إذا كانت الهجرة فيما مضى ترتبط بعوامل الطرد المتمثلة غالباً بالفقر والبطالة

وعوامل الجذب المهيمنة في إمكانات التشغيل والأجر الأفضل، فإن العولمة، حسب ما ناقشته المؤلفة في الفصل **الخامس**، وفرت ظروفاً أخرى جديدة للهجرة الشرعية وغير الشرعية، وهجرة تجرى من طريق التجنيد المنظم بواسطة أصحاب الأعمال أو الحكومات لمصلحة أصحاب الأعمال. وتحدث تدفقات الهجرة الدولية بواسطة ديناميات اقتصادية وسياسية أوسع بصورة يصعب تفسيرها من دون إدخال متغيرات سوسيولوجية أكثر. وعند هذه النقطة تصبح ديناميات نزع القومية والكونية بمثابة متغيرات جوهرية لدراسة عمليات الهجرة اليوم وتفسيرها حتى لو كانت تنتج فقط تفسيراً جزئياً لمثل هذه العمليات.

وإذا كانت المؤلفة قد تحدثت عن الجانب الإيجابي للهجرة، فقد تجاهلت واقعة أن الهجرة في ظل العولمة تعكس الجوائح الاجتماعية والتفكك الأخلاقي الذي شهده القرن العشرون وبداية القرن الحادي والعشرين، وهذه التركيبة تنطوي على طاقة تدميرية ولا سيَّما في الأقطار والمناطق الموحَّدة عرقياً وطائفياً وثقافياً والتي لم تعتد على تدفق كبير من الأجانب؛ وهنا نتساءل ما الذي يحل محل القومية؟

(6)

قامت المؤلفة في الفصل **السادس** بالتفكير في الطبقات الكونية الجديدة التي بدأت في الالتحام في هيئات اجتماعية كونية يمكن الاعتراف بها، والتجأت إلى استخدام مفهوم الطبقة لما لها من جذور عميقة ومتميِّزة في علم الاجتماع. والأمر المهم والشائق هنا لعلم اجتماع العولمة كما تقول المؤلفة هو: «أن تشكيل الطبقات يشير إلى الديناميات التي تفكك جزئياً ما هو قومي داخله» (ص 181). فالطبقات في هذا الفصل تجسدت بدرجات متفاوتة في مواقع قومية ومن ثم ربما كان الأفضل وفق رؤية المؤلفة إدراكها على أنها قد نُزعت ـ جزئياً ـ قوميتها.

وإذا كان التحليل السوسيولوجي الكلاسيكي في تناوله للطبقة يركز على جدلية العلاقة القائمة بين الدولة والطبقة، وإذا كانت التفسيرات السوسيولوجية عادة ما تبرز مع التحليل الدور المركزي للدولة على نحو ظاهر في الصراعات في حال إدراكها والتحكم في الاحتكار الشرعي للعنف، فإنه مع الديناميات الكونية الجديدة أصبحت جدلية الدولة والطبقة أكثر تعقيداً وتحول انشغال الطبقات والدول إلى نشاطات قومية وغير قومية. وحتى ما اعتبرته المؤلفة الطبقات المنزوعة القومية البازغة التي تركز عليها في تحليلها السوسيولوجي، ما هي في نظرها سوى «مخرجات جزئية ومعينة مستنبطة ولا تعتبر بالضرورة أشكالاً اجتماعية جديدة» (ص 190). ويتعلق الانتقاد الأساسي هنا بقضية النظام العام في عصر العولمة والعنف. فحفظ النظام العام في هذا العصر بات أكثر صعوبة باعتراف الحكومات. ومرد ذلك إلى ارتخاء قبضة الدولة القومية، بسبب ما شهدته المجتمعات من تحولات اجتماعية درامية عميقة قربتها من مشاهد مختلف أنواع وأشكال العنف وكذا الجريمة المنظمة.

(7)

بعدما تناولت المؤلفة في الفصل السابق، الطبقة الكونية العابرة للحدود الجغرافية القومية، التي تكونت وفق روابط

عالية بحكم تنقلها وإلى جانبها طبقة المحرومين في المجالات القومية المحلية، يتناول الفصل **السابع** قضية تتعلق بالنشطاء المحليين في السياسات الكونية، هؤلاء النشطاء الذين مكنتهم العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من دخول المجالات الدولية والتي كانت في السابق مقصورة على الدول القومية. هؤلاء النشطاء الذين كانوا في الغالب من المعارضين للتطورات التي تشهدها العولمة لأن البنية التحتية التي أوجدها الاقتصاد الكوني كانت في الغالب هدفاً وموضوعاً للسياسات المعارضة. ورغم أن الفاعلين في هذا العالم الجديد فقراء الموارد لا يستطيعون التنقل جغرافياً فهم يسهمون في تشكيل المجالات الكونية لأن تكنولوجيا المعلومات والإنترنت تسهم بفعّالية في إبراز نشاطاتهم ذات نوع من الخصوصية المحلية. وهنا تطرح مشكلة إمكان بزوغ هويات عابرة للقوميات سوسيولوجياً مجموعة تساؤلات نظرية.

(8)

يناقش **الفصل الثامن**، وهو الفصل الأخير والختامي، قضية تتعلق بالتشكيلات الكونية البازغة وأجندات البحث. وتبين المؤلفة في هذا الفصل كيف أن الموضوع الذي يجمع كل ما نوقش هو فكرة الحدود التي قالت عنها بأن العولمة التي أحدثت نطاقاً واسعاً من العمليات أحدثت بتعبيرها «تفجيرات فسيفساء نظم الحدود وتسهم في تشكيل أنواع جديدة من الحدود» (ص 238). وهكذا تنتقل من الحديث عن الحدود القومية إلى الحدود المندمجة.

ومع تحرر الحدود من تغطيتها القومية وتنامي الميدان الأوسع للقوى داخل الدول رافق هذه الديناميات تكاثر أنواع متخصصة من السلطة الخاصة التي أسهمت في توسيع الأنساق القديمة، مثل التحكيم التجاري، في اقتصاديات جديدة، وكذلك أنماط جديدة للسلطة الخاصة التي تعتبر على درجة عالية من التخصص والموجهة نحو أنشطة اقتصادية معينة، مثل نسق القواعد التي تحكم العمليات الدولية وتشغيل شركات الإنشاء الكبرى والهندسة. والحقيقة التي لم تشر إليها المؤلفة هي أنه إذا كانت العولمة قد حققت إنجازات على المستوى الاقتصادي والفكري والثقافي وأسهمت في خلق صنوف جديدة من السلطة، فإنها فشلت في المسألة السياسية والعسكرية والأمنية. وهذا الوضع، مع استفحال اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، لن يتغير حتى في الأفق المنظور أمام غياب سلطة عالمية بوسعها السيطرة على الخلافات والنزاعات المسلحة أو إيجاد حلول ناجعة لها.

(9)

وفي الأخير، يمكن القول إن هذا الكتاب أصبح منذ صدوره غير قابل للتجاوز بالنسبة إلى الباحثين في مجال علم الاجتماع وخاصة المهتمين بـ«علم اجتماع العولمة»، والكتاب يشكل إضافة جديدة في حقل النظرية السوسيولوجية المعاصرة التي كان موضوعها فيما مضى يقتصر على ما هو قومي من الأبحاث.

لا شك في أن أي محاولة لبلورة نظرية سوسيولوجية حول علم اجتماع العولمة لا بد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار جميع أشكال

الفعل الاجتماعي المتمثلة بالديناميات الكونية التي تجد فعلها يتجسد في الغالب في ما هو قومي وفي تفاعله مع ما هو كوني. وهذه الرؤية المعقدة التي عليها أن تلمس العديد من الشبكات المعقدة من الفعل الاجتماعي، هي الكفيلة ببلورة نظرية تركز على تعقُّد الفعل الاجتماعي وتناقضاته بين ما هو قومي وما هو كوني وآثاره غير المتوقعة.

وإذا كان الحس الأخوي والتضامن الإنساني هو الذي يشكل فيما مضى المنطلق العلمي الذي سيؤدي إلى ظهور السوسيولوجيا في القرن التاسع عشر، وبخاصة مع التيار الوضعي لعلم الاجتماع، ذلك التيار الذي يتزعمه أغوست كونت وإميل دوركايم، والذي كان من بين أهدافه الوقوف إلى جانب الضعفاء وعلى رأسهم البوليتاريا الحضرية التي كانت شروط عيشها مهولة، فإن الملاحِظ المتبصر سيرى في علم اجتماع العولمة مع المؤلفة نوعاً من الاهتمام بالديناميات الكونية وحركة تنقل رأس المال وما يستتبع ذلك من تلاشي الحدود القومية بين الدول وظهور مدن وطبقات اجتماعية كونية جديدة وتوزيع جديد للسلطة على مستوى العالم، من دون أن تتطرق إلى مهمة علم الاجتماع التقليدية إزاء هذا الوضع العالمي الجديد وبخاصة في ما يتعلق بالعمل على التضامن مع الضعفاء والقضاء على خطر المجاعة، وتهيئة ما يلزم من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، فضلاً عن الروحية (الأيديولوجية والثقافية والأخلاقية)، وغيرها من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للقوى الإنتاجية، حتى يمكن التغلب عليها والقضاء على الفجوة بين رأس المال والعمالة، وبين المدينة والريف، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بما يضمن السلم والرخاء في عالم تحول إلى قرية صغيرة □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

(1)

علي العبيدي. **في الحرب على الإرهاب: من إرهاب المفهوم إلى إرهاب المقاربة.** تونس: دار المنتدى للنشر، 2018. 350 ص.

هل تقود المقاربات المعتمدة، محلياً ودولياً إلى الوصول إلى مفهوم موحد ونهائي للإرهاب؟ وهل يمكن تطهير العالم من هذه الآفة؟

كيف يمكن «للإرهاب» باعتباره «حكم قيمة» ـ في أحسن الأحوال ـ، وليس مفهوماً علمياً ولا جريمة مستقلة، أن يتحول إلى حكم مطلق يوجب المساومة ويشرعن كل أشكال الهيمنة والاحتلال، ويعزز آليات الاستبداد؟

لماذا تحولت الحرب على «الإرهاب» إلى سلاح سياسي واستراتيجي يشهر منذ عقود ضد شعوب العالم العربي والإسلامي وأنظمته المتمردة على الإملاءات الغربية؟ وهل يكفي اللجوء إلى الإرهاب سبيلا للقضاء على «الإرهاب»؟

هذه عينة من الأسئلة المتداخلة التي يسعى مؤلف هذا الكتاب إلى الإجابة عنها، عارضاً للإشكاليات التي ما زالت تحول دون الوصول إلى تعريف متوافق عليه للإرهاب وتأثير ذلك في مقاربة الإرهاب الدولي، وذلك بعيداً من المعالجات المشبوهة التي تروج لها الآلة الدعائية لرعاة الحرب على «الإرهاب» من قوى الهيمنة والاحتلال وأنظمة الاستبداد الوظيفي التي غالباً ما تقوم مقام المحتل في تأدية دوره في القمع والاستبداد وتكريس التبعية والتخلف.

ويوضح المؤلف ـ كما يأتي في تعريفه للكتاب ـ أن الحرب على «الإرهاب» في معناها المجازي هي كل استراتيجية أو سياسة أو منظومة تستهدف عدواً حقيقياً أو مصطنعاً ـ أو أي آخر مختلف ـ يلصق به

القائمون على هذه السياسات والاستراتيجيات تهمة «الإرهــاب»، ليكون الإرهـاب بذلك كل عائق حقيقي أو مصطنع يحول دون تحقيق الأهداف المعلنة أو الخفية لفرسان تلك الحرب سواء تمثل ذلك بصورة جماعة أو حزب أو نظام أو دولة أو شعب أو مجوعة ثقافية أو حضارية.

وبذلك يمكن الحديث عن مفهوم مركب، بنيوي ووظيفي للإرهاب؛ فهو بنيوي مرتبط بسلطة إمبراطورية أو سلطة احتلال أو سلطة استبداد تقوم مقام العدو المفترض دائماً، حقيقاً كان أو مصطنعاً. كما أنه مفهوم وظيفي بوصفه آلية إدانة واتهام للآخر على المستوى السياسي، والأخطر أنه أداة للتفكيك وإعادة البناء على المستويين الاستراتيجي والحضاري يمكن استخدامها عند الضرورة ضد كل مجال جيوسياسي أو حضاري مستعصٍ أو متمرد.

ولا يخفى أن الإرهاب بمفهومَيه المركَّب البنيوي والوظيفي وفي مقارباته الغربية، ولا سيما القانونية منها، وخلفياتها الثقافية والحضارية والسياسية والاستراتيجية رُبط بالأهداف الأمريكية والصهيونية التي تستهدف الآخر العربي والإسلامي. وهذا ما يؤكده المؤلف في البابين اللذين يضمهما الكتاب، إذ يتناول **الباب الأول**، إرهاب مقاربة مفهوم الإرهـاب الـذي يتمسك به الخطاب الأمريكي ـ الصهيوني، والـذي يستهدف تشويه صور وأنشطة حركات المقاومة المسلحة للاحتلال الأجنبي وأسلمة وتعريب الإرهـاب، في مقابل شطب إرهـاب الدولة (دولة الاحتلال الإسرائيلي)، بينما يتناول **الباب الثاني** مفردات مفهوم الأمر الواقع للإرهاب، الذي صاغته الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وانخرطت فيه الدول الكبرى؛ ناهيك بأنظمة الاستبداد العربي الوظيفية التي غالباً ما تعنى بخدمة المصالح والأهــداف الاستراتيجية لقوى الهيمنة والاستعمار مقابل فسح المجال لها في التوسع في تعريف الإرهـاب لتستهدف كل معارضة لأنظمتها من أي نوع كانت. وبذلك يصبح إرهابياً ـ في القاموس الأمريكي ـ الصهيوني ـ كل من يطالب بالتحرر من الاستعمار والهيمنة ويدعم حركات المقاومة ضد الاحتلال، إضافة إلى مختلف المعارضات للأنظمة الوظيفية التي تدور في الفلك الأمريكي. وبطبيعة الحال، تتضمن لائحة الإرهاب كل «الأنظمة المتمردة» التي ترفض الإملاءات الأمريكية.

(2)

مجموعة باحثين. **مؤشر حوكمة للتعديل الديمقراطي في العراق 2017 ـ 2018 (ديمقراطية متأرجحة)**. تحرير مركز حوكمة للسياسات العامة. بغداد: دار قناديل للنشر والتوزيع، 2018. 156 ص.

يُعد مركز حوكمة للسياسات العامة من المراكز البحثية والفكرية الناشطة في العراق في مضمار صنع السياسات، وتطوير القدرات على كشف مشاكل السياسات العامة والسعي إلى معالجتها. وهو يعنى بمتطلبات التحول الديمقراطي في العراق الذي يواجه جملة من الإشكالات والمعوقات بحكم حداثة التجربة وصعوبة تفكيك الموروث الذي غالباً ما يوصف بـ «الاستبدادي». وقد نظم المركز العديد من ورش العمل والندوات في بغداد وعدد من المحافظات العراقية حول السلم الأهلي، والمصالحة الوطنية، وقانون الأحزاب، والنظام الانتخابي والسياسات التربوية، وغيرها من القضايا الوطنية، وذلك بهدف

تطوير الوعي بحقوق الإنسان والحريات المدنية، والديمقراطية، وسيادة القانون، والارتقاء بالبنى والمؤسسات على الصعيدين الحكومي والمجتمعي.

ويأتي هذا الكتاب في سياق دعم عملية التحول الديمقراطي في العراق، مستنداً إلى مؤشر قياس الديمقراطية الذي يتطلب إجراء مسوحات واستبيانات للوقوف على آراء الناس حول مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويتناول المؤشر تقييم العامة لأداء الحكومة والنظام بوجه عام، والتأثير الجدلي بين الأوضاع الاقتصادية وشكل الحكم، الثقة بالمؤسسات، وسائل الإعلام، الفساد، الثقافة، الحريات، وأمور عديدة أخرى.

ولا يقتصر الأمر على إجراء الاستبيانات، بل هناك حاجة إلى قياس بطرائق غير مباشرة، مثل إجراء مسوح للدستور والتشريعات والقوانين في البلد، ودراسة مدى تطابقها مع الأعراف الديمقراطية كصونها للحريات ولأشكال التعبير أو للانتخابات أو لاستقلالية القضاء وفعاليته، إضافة إلى مسوح لسياسات الحكومة والقيادات السياسية الحاكمة ومدى التزامها بتداول السلطة.

وقد وضع الفريق البحثي لمركز حوكمة للسياسات العامة عدداً من المؤشرات المجمعة في ثمانية محاور لقياس التحول الديمقراطي على أرض الواقع في العراق، هي: المحور السياسي، المحور القانوني، المحور الاقتصادي، محور حقوق الإنسان، المحور الانتخابي، المحور الإعلامي، محور حقوق المرأة، ومحور الحكم المحلي.

وفي تحليل الفريق البحثي للنتائج المستخلصة، اتضح له على صعيد المحور السياسي، أن المؤسسات لم تتمكن منذ العمل تحت مظلة الدستور العراقي الدائم 2005 من تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة. وعلى المستوى القانوني، أشارت المعطيات إلى أن هنالك قوانين تُسن بشكل يتعارض أحياناً مع الدستور، ولا يتفق أو ينسجم معه في أحيان أخرى، وهذا بسبب الطائفية السياسية، ونظام المحاصصة، وعدم نضج فكرة بناء دولة المؤسسات والفصل بين السلطات، ناهيك بالتدخلات السياسية في القضاء، وضعف الثقافة القانونية.

وعلى المستوى الاقتصادي، أمكن الاستنتاج أن النظام الاقتصادي يحمل في طياته نقاط ضعف جوهرية، في مقدمتها الريعية الشديدة واستمرار الدولة نتيجة الضغوط السياسية القيام بدور المشغل شبه الوحيد للعمالة، في مقابل تراجع رغبة القطاع الخاص بممارسة الانتاج.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان أكدت المعطيات فشل السلطات، التشريعية، والتنفيذية والقضائية، في ضمان وحماية حقوق الإنسان.

وعلى الصعيد الانتخابي أكدت النتائج أن الإطار القانوني للانتخابات المتمثل بقانون الانتخابات لم يكن متوافراً بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات الديمقراطية التي تؤكد حكم الشعب لنفسه. كما أكدت الانتخابات الأخيرة في العراق ضرورة إعادة النظر بدور وصلاحيات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ولا يبدو أن المناخ السياسي الداعم للانتخابات كان متوافراً إلا في الظاهر، إذ إنه على أرض الواقع، سعت القوى السياسية الحاكمة إلى إطالة أمد بقائها بالسلطة قدر الإمكان، حرصاً منها على عدم إحداث أي تغيير في المعادلة السياسية.

أما على المستوى الإعلامي، فأشارت النتائج إلى غياب ثقة الجمهور بالإعلام العراقي، وإلى عدم تمتع الإعلاميين بالحماية الكافية للتمكن من الدفاع عن مصالح المواطنين وحقوقهم أو الوصول إلى المعلومات التي تهم الجمهور بشفافية.

وفي ما يتعلق بحقوق المرأة، تؤكد النتائج أن السلطات الحكومية لم تتمكن من ضمان وحماية حقوق المرأة الإنسانية، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وعلى مستوى الحكم المحلي، أشارت النتائج إلى نسبة لا بأس بها في المشاركة السياسية في الانتخابات واختيار أعضاء المجالس المحلي. لكن ضعف الثقافة السياسية، وغياب روح المواطنة، والفساد المتمثل بشراء الأصوات، أدى إلى إنتاج مجالس محلية هجينة لا تلبي طموح المواطنين.

وبذلك، تؤكد نتائج مؤشر الديمقراطية في العراق أن واقع التحول الديمقراطي يتأرجح باستمرار، تارة يتقدم خطوة إلى الأمام، بينما يشهد تراجعاً وعدم استقرار في أغلب الأحيان.

(3)

هيفاء سلام، حسين أبو رضا، وحسين قاسم دياب. **لبنان من إيرفد إلى ماكينزي: مقاربات سوسيولوجية، سياسية، تنموية.** بيروت: دار النهضة العربية، 2019. 223 ص.

كلَّف الرئيس اللبناني الراحل فؤاد شهاب (1958 ـ 1964) في بداية عهده مؤسسة إيرفد (الفرنسية) برئاسة العالم الاقتصادي الأب لويس جوزف لوبريه بالقيام بعملية مسح شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إطار محاولات إرساء دولة المؤسسات عام 1959. وتوصلت بعثة إيرفد إلى وضع برنامج إنمائي شامل عام 1961، تضمن توصيات لإصلاح الإدارة العامة وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي والتعليم الرسمي ومحاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، مشددة على أن العمل الإنمائي هو الوسيلة الأجدى لدمج اللبنانيين وصهرهم تحت لواء الوطن لا الطوائف. لكن البرنامج الإنمائي للبعثة لم ينفذ بعدما اصطدم بعقبات عديدة، أبرزها تغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة، والتمسك بالولاءات والمحاصصات الطائفية على حساب الولاء للوطن وبناء الدولة.

ونرى اليوم، أنه بعد مرور نحو ستة عقود على تجربة بعثة إيرفد، كلفت الحكومة اللبنانية العام الماضي شركة «ماكينزي أند كومباني» الأمريكية بإعداد خطة خلال ستة أشهر تهدف إلى إنعاش الاقتصاد وتحدد مستقبل البلاد الاقتصادي للسنوات الخمس المقبلة. وقد نشرت الصحف المحلية مقتطفات من خطة الشركة لنهوض الاقتصاد اللبناني وتفعيل قطاعاته، بهدف تحويله من اقتصاد ريعي إلى إنتاجي. وهي توصي برفع مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة بالناتج المحلي، والعمل على تطوير الاقتصاد المعرفي وزيادة إنتاجيته، والإفادة من تحويلات الانتشار اللبناني وترجمتها في استثمارات تنموية ومنتجة، إضافة إلى تطوير القطاع المصرفي وخدمات تمويل المشاريع الوطنية، ووضع سقف للإنفاق الحكومي، ولا سيَّما تجميد التوظيف في القطاع العام، ووقف الدعم والهدر، بما في ذلك خفض التحويلات إلى قطاع الكهرباء، وتطوير البنى التحتية، وبخاصة المواصلات، وصولاً إلى خفض الدين العام.

ويرى العديد من الخبراء أن ملامح دراسة شركة ماكنزي لم تأت بنتائج ومقترحات جديدة غير متوقعة. كما يسارع عدد من خبراء إلى التأكيد أن التوافق السياسي بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني التعددي يبقى العامل الأساسي لضمان نجاح خطة ماكنزي، بعيداً من الفساد والهدر والمحاصصة الطائفية. وبخلاف ذلك لا يستبعد أن تواجه خطة ماكنزي ما واجهته بعثة إيرفد من صعوبات وتجاذبات طائفية وفئوية حالت دون تنفيذ توصياتها.

من هنا يأتي هذا الكتاب، في محاولة لفهم طبيعة تفاعل النظام السياسي اللبناني وملاءمته مع البنية الاجتماعية، لجهة القدرة أو عدمها على استيعاب أي تحديث من شأنه أن يُخلّ بتوازنه السلبي أي دينامية تحديثية تهدد هذا التوازن. وكما يأتي في تعريف الكتاب يتعرض لبنان منذ الجمهورية الأولى (1926) لمساءلة أساسياته البنيوية ولتمزقات تغرق المجتمع وتجعل السلطة عاجزة عن اتخاذ أي قرار تفرضه الضرورة، ويُترك الميدان للضرورة بما تمليه على لبنان من خطط واستراتيجيات تخرجه من أزمة وتدخله آتون أخرى تنبئ باستحالة التوازن.

ويوضح الكتاب أن لبنان لم يكن مؤهلاً للاستقلال عندما تم استبدال المستبد (العثماني) بالمستعمر الفرنسي (1920)، إذ لم تصل مكونات المجتمع اللبناني إلى درجة الاندماج منذ ذاك الوقت حتى الآن، وهذا الشكل من التعايش بين مختلف الطوائف لا يبني دولة، ولا يساعد على بناء اقتصاد منتج، بل يطرح سلطة أكثر ما تتولاه: محاولة حل مشكلة التعايش. ونظراً لغياب البنية السياسية في ظل وجود التيارات التي تراعي إنجاز مصالحها داخلياً وخارجياً، ولدت الزبائنية قبل ولادة لبنان المستقل. ولكل طالب سلطة في الداخل مؤيد وداعم من الخارج، فكان من نتيجة تقدم السلطة على الدولة أن يُكتب الدستور اللبناني من سلطات الطوائف قبل نيل لبنان استقلاله بعقدين من الزمن تقريباً.

من هنا يؤكد مؤلفو الكتاب أهمية التحديث السياسي بمعناه الشامل والتحول من رعايا تابعين إلى مواطنين فاعلين. وهذا ما يتطلب بلورة أنماط جديدة من الولاء والقيم المشتركة، والكف عن عشوائية العمل السياسي الذي يتغذى من الأزمات.

(4)

جورج حبش. **صفحات من مسيرتي النضالية: مذكرات جورج حبش.** تحرير وتقديم سيف دعنا بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، 384 ص.

يصعب الفصل بين مذكرات المناضل والقائد الفلسطيني العربي والأمين العام المؤسس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدكتور جورج حبش وسيرة القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يأتي هذا الكتاب الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في الذكرى 11 لرحيل «حكيم الثورة الفلسطينية»، ليقدم سيرة للقضية الفلسطينية ومذكرات حبش الذي جاهد في القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني وحركة التحرر العربية على مدى أكثر من نصف قرن.

وكما يرد في تعريف الكتاب، لا تقدم هذه المذكرات سرداً وصفياً لمسيرته النضالية وللأحداث التي عايشها خلالها، بل قراءة للأحداث والوقائع من زاوية محددة وفق رؤية فكرية وسياسية ووفق منطلقات مبدئية

حكمت سلوك جورج حبش ومواقفه، التي أسست لمدرسة في العمل الثوري ما زالت الأجيال العربية الحالية والمقبلة بحاجة إلى الاستنارة بها، ولو بحس نقدي، للتعلّم من أخطاء الماضي، وللتحصن في وجه ثقافة الهزيمة والتبعية والتطبيع التي تطغى على المشهد السياسي العربي، ولمواجهة التحديات والمخاطر والتراجعات المحدقة بالوطن العربي اليوم، في الوقت الذي لا يزال المشروع الصهيوني جاثماً على أرض فلسطين.

وتتناول هذه المذكرات محطات عديدة من مسيرة نضال حبش وتجاربه ومواقفه من الأحداث التي شهدتها المنطقة حتى العام 2000. ومن أبرز ما تناولته طفولته في فلسطين ما قبل النكبة، التحاقه بالجامعة الأميركية في بيروت، نكبة 1948، تشكيل نواة العمل القومي، تأسيس نواة حركة القوميين العرب، تجربة الوحدة والانفصال بين مصر وسورية، ثورة اليمن والعلاقة مع الرئيس جمال عبد الناصر، نكسة عام 1967 وتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اللقاء مع عبد الناصر بعد النكسة، تجربة السجن في سورية عام 1968، أحداث أيلول الأسود في الأردن 1970، الثورة الفلسطينية في لبنان والحرب الأهلية، زيارة السادات القدس وجبهة الصمود والتصدي، الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982، تدهور أوضاع الثورة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان، الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة، حرب الخليج الأولى، واتفاقية أوسلو وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(1)

Elizabeth C. Economy
The Third Revolution: Xi Jinping and the New Chinese State
Oxford: Oxford University Press, 2018.
352 p.

تسلط مؤلفة هذا الكتاب الضوء على تنامي قدرات الصين وسعيها بقيادة الرئيس شي جين بينغ إلى منافسة الدور القيادي للولايات المتحدة، محذرة ـ بحسب رأيها ـ من خطورة سعي دولة غير ليبرالية ـ مثل الصين ـ إلى القيادة في نظام عالمي ليبرالي. وترى ـ في موقف مناهض لسياسة الرئيس الصيني ـ أن المسارات التي يتبناها للإصلاح المزدوج ـ والمؤدية إلى نظام أكثر استبدادية في الداخل وسياسة خارجية أكثر طموحاً في الخارج ـ من شأنها أن تزود بكين بمؤثرات نفوذ جديدة سيتعين على الولايات المتحدة أن تتعلم استغلالها ومواجهتها لحماية مصالحها الخاصة.

وتعتبر المؤلفة أن «إحدى مفارقات الصين العظيمة اليوم» المتمثلة بـ «الثورة الثالثة» تترجم في جهد الرئيس الصيني تقديم نفسه كبطل للعولمة، بينما يعمل في الوقت نفسه على تقييد التدفق الحر لرؤوس الأموال والمعلومات والسلع. وهو يهدف في نهاية الأمر إلى تحقيق حلمه الصيني، «تجديد الأمة الصينية العظيمة».

وترى المؤلفة أن «الثورة الثالثة» للرئيس الصيني تسير في مسار معاكس لعشر سنوات من الإصلاح والانفتاح الذي بدأته «الثورة الثانية» للرئيس الصيني الراحل دنغ شياو بينغ. وهي تتضمن عناصر ثقافية

تتناقض ومضمون المسار السابق، إذ تتميز باستراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز مركزية السلطة في ظل قيادة شي جين بينغ الشخصية، تحقيق الاختراق المكثف للمجتمع من قبل الدولة؛ إنشاء جدار من الأنظمة والقيود التي تتحكم أكثر فأكثر في تدفق الأفكار ورأس المال إلى داخل وخارج البلاد؛ والتخطيط لتعزيز القوة الصينية الطامحة إلى التوسع وزيادة النفوذ في الخارج.

مع ذلك تدعو المؤلفة الولايات المتحدة والغرب عموماً إلى البحث عن فرص للتعاون مع الصين التي تستفيد من الانفتاح الأمريكي والأوروبي، ولكن في الوقت نفسه أخذ الحذر ومواجهة التحديات الناجمة عن تعميم نموذج «الثورة الثالثة» الصينية الذي يتناقض والنموذج الأمريكي والأوروبي للديمقراطية الليبرالية، في وقت يتصاعد النزاع الحاد بين الولايات المتحدة والصين حول ملفات التجارة والدبلوماسية. وفي الختام، يبدو أن المؤلفة تخفض منسوب الخطر الصيني، فتستبعد أن تكون الصين رائدة في عالم معولم، بينما تغلق حدودها في الوقت ذاته على الأفكار ورؤوس الأموال والتأثيرات من العالم الخارجي.

(2)

Elliot Abrams

Realism and Democracy: American Foreign Policy after the Arab Spring

Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2019. 320 p.

يُعد الدبلوماسي إليوت إبرامز مؤلف هذا الكتاب من أبرز المحافظين الجدد الذين عملوا في الإدارات الأمريكية السابقة، ولا سيَّما في إدارتي الرئيسين ريغان وجورج بوش الابن. وهو غالباً ما روَّج للسياسات الأمريكية المعلنة لتبرير التدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط تحت شعار نشر الديمقراطية في المنطقة. ويتناول في هذا الكتاب واقع الديمقراطية وسياسة حقوق الإنسان الأمريكية في الأربعين سنة الماضية وتطورها، ولا سيَّما السياسة الخارجية الأمريكية بعد «الربيع العربي».

ويعتبر أن الانتكاسات في التحرر السياسي في البلدان العربية دفعت الولايات المتحدة إلى الابتعاد عن دعم الديمقراطيين في المنطقة وفضلت الصفقات «البراغماتية» مع الطغاة من أجل هزيمة التطرف الإسلامي العنيف. ويحذر من أن هذه السياسة قصيرة النظر إلى حد خطير، مستبعداً أن تتمكن حكومات عربية غير شرعية أن تحافظ على المصالح الأمريكية بشكل مستقر وعلى المدى الطويل حتى وإن بدت قادرة على مكافحة التطرف.

ولذا يدعو إلى سياسة خارجية أمريكية تجمع بين السياسات العملية والمثالية لدعم أولئك الذين يناضلون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية. ويجادل بأن الحكومات التي تحكم بالقوة الوحشية، دون أي شرعية في نظر سكانها، هي في النهاية حكومات حليفة غير مستقرة ولا تحظى بالمصداقية لدى الولايات المتحدة.

(3)

Daniel Immerwahr

How to Hide an Empire: A History of the Greater United States

New York: Farrar, Straus and Giroux, 2019. 528 p.

يرصد هذا الكتاب مسيرة التوسع الأمريكي في الخارج والنفوذ الذي تمارسه الولايات

المتحدة في أنحاء العالم كافة، متناولاً الجزر، والجزر المرجانية، والأرخبيلات التي حكمتها وسكنت فيها.

ويلاحظ مؤلف الكتاب أنه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ابتعدت الولايات المتحدة عن الاستعمار المباشر. وبدلاً من ذلك، لجأت إلى الابتكارات في مجال الإلكترونيات، ووسائل النقل، والثقافة، وغيرها من الوسائل ـ كالقواعد العسكرية في الخارج والعولمة الاقتصادية ـ التي تعزز إمبراطوريتها من دون الحاجة إلى السيطرة المباشرة على الأراضي المستهدفة بالتوسع الاستعماري. وبعبارة أخرى، لم تتخلَّ الولايات المتحدة عن الإمبراطورية بعد الحرب العالمية الثانية، بل بدلاً من ذلك، قامت بإعادة تشكيل حافظة إمبراطوريتها، وتخليص نفسها من مستعمرات كبيرة والاستثمار في القواعد العسكرية، وبقع صغيرة من الجزر والأراضي التي تتمتع بسيادة محدودة وتنتشر في جميع أنحاء العالم.

ويجادل المؤلف بأن الولايات المتحدة هي أكثر من 50 ولاية تشير إلى اسمها، حيث أن الكثير من الأقاليم التي كانت تسمى مستعمرات ذات يوم والتي بالكاد يعترف بها الآن في المفاهيم الشعبية للبلاد مثل الأراضي المحلية بالقرب من «الحدود» للبلد الوليد ؛ ثم هاواي، ألاسكا، والفيليبين، بورتوريكو وغوام وجزر فيرجن، تشارك الولايات المتحدة في أنواع أخرى من بناء الإمبراطورية، وذلك من خلال شبكة القواعد العسكرية الأمريكية في هذه الجزر والأراضي والعولمة الاقتصادية. وبذلك يشدد المؤلف على أن تاريخ الولايات المتحدة هو تاريخ الإمبراطورية.

(4)

Helena Rosenblatt

The Lost History of Liberalism: From Ancient Rome to the Twenty-First Century

Princeton, NJ: Princeton University Press, 2018. 368 p.

تسعى مؤلفة هذا الكتاب إلى تفسير مفهوم الليبرالية من جذوره في العالم القديم من خلال الحاضر. وفي هذا السياق، تبدأ بالكشف عن فكرة خاطئة مفادها أن الأنغلو ـ أمريكيين يعتقدون أن المفهوم «الليبرالي» ينتمي إليهم وحدهم، وأنه «يركز على الحقوق الفردية». وتظهر أن الثورة الفرنسية هي التي ولدت الليبرالية، بسماتها البارزة مثل المساواة المدنية، والحكومة الدستورية والتمثيلية، والحقوق الفردية مثل حرية الدين والملكية والصحافة، ليتم تنقيح مفهوم الليبرالية من قبل فلاسفة الألمان في وقت لاحق.

ولم تترسخ الليبرالية في الولايات المتحدة قبل منتصف القرن العشرين، وكانت «أخلاقية»، إذ إن أنصارها آمنوا بقوة الدين في إصلاح المجتمع، وشددوا على قدسية العائلة، ولم يتحدثوا أبداً عن حقوق من دون الحديث عن الواجبات، وذلك قبل أن تعيد الحرب الباردة تعريف هذا المصطلح من قبل الأمريكيين على أنه يركز على «الحريات الفردية».

وعكس الأمريكيون المعنى الأصلي لمصطلح الليبرالية، والمبادئ الليبرالية للثورة الفرنسية التي كانت تعني الإطاحة بالنظام الملكي، وتقليص دور الحكومة، وفسروا الليبرالية كحركة مؤيدة لوجود حكومة كبيرة. ومع الثورة الروسية تعززت النظرة إلى

الليبرالية كنظم تديرها الدولة أو دول الرفاه الاجتماعي.

والواقع، يغيب الإجماع على معنى الليبرالية حتى اليوم ؛ إذ إن الليبرالي في الولايات المتحدة هو شخص يدافع عن حكومة كبيرة، في حين أن الحكومة الكبيرة في فرنسا تتعارض مع «الليبرالية». وتتصاعد المناقشات السياسية حول تاريخ الليبرالية المفقود، الأمر الذي يستدعي وضع الأسس لإجراء نقاش بنّاء حول مستقبل الديمقراطية الليبرالية.

ثالثاً: تقارير بحثية

(1)

Rocio Cara Labrador,
«Maduro's Allies: Who Backs the Venezuelan Regime?,»
Council on Foreign Relations (5 February 2019).

يتناول هذا البحث الموجز الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية (الأمريكي) تطور الأوضاع في فنزويلا، وقرار الولايات المتحدة وعدد متزايد من الدول الاخرى الإطاحة بالرئيس الفنزولي نيكولاس مادورو من خلال الاعتراف ودعم زعيم المعارضة الفنزولية خوان غوايدو كرئيس مؤقت لفنزويلا. ويرى أنه من غير المرجح أن تستمر حكومة الرئيس مادورو لفترة طويلة من دون الدعم المستمر لها من روسيا والصين وكوبا.

ويوضح البحث أن **روسيا** واحدة من أقرب حلفاء فنزويلا منذ عام 2006، حيث وقع الرئيس هوغو شافيز، وهو رجل اشتراكي قوي ومعارض شديد للولايات المتحدة، صفقة أسلحة بقيمة 2.9 مليار دولار في مقابل الحصول على مقاتلات روسية. وسمحت هذه العلاقة لروسيا بالوصول إلى الأصول النفطية الفنزويلية بأسعار أقل من أسعار السوق. وتشكل فنزويلا موطئ قدم استراتيجي سياسي لروسيا التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي وهددت بعرقلة أي قرارات لمجلس الأمن تستهدف الرئيس مادورو. وقد أدان الكرملين اعتراف إدارة ترامب بزعيم المعارضة خوان غوايدو وحذر الولايات المتحدة وحلفائها من التدخل العسكري في فنزويلا.

وتعد روسيا أكبر مورد للأسلحة في فنزويلا، حيث تجاوزت العقود بين البلدين أكثر من 10 مليارات دولار في مجال الأجهزة منذ منتصف عام 2000، بما في ذلك البنادق الهجومية، المقاتلات النفاثة، الدبابات، وأنظمة الصواريخ. كما تجري الدولتان تدريبات عسكرية مشتركة، وتقوم الطائرات الحربية الروسية والسفن الحربية بعمليات توقف منتظمة. وقد زارت فنزويلا مؤخراً قاذفتان روسيتان قادرتان على حمل أسلحة نووية في استعراض للقوة.

وعلى الصعيد الاقتصادي ساعدت روسيا فنزويلا في أواخر عام 2017، على إعادة هيكلة ديونها السيادية بأكثر من 3 مليارات دولار، وهذا سمح لحكومة مادورو بالوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين الآخرين. كما تعتبر شركة النفط الروسية المدعومة من الدولة، «روسنفت» (Rosneft)، واحدة من أكبر الداعمين لفنزويلا، حيث أقرضتها حوالى 2.5 مليار دولار في السنوات الأخيرة في مقابل شحنات الطاقة المستقبلية.

وتمثل **الصين** بدورها ركيزة مالية رئيسية لفنزويلا. وهي تنظر إلى النظام الاشتراكي في فنزويلا كحليف جغرافي سياسي وشريك تجاري مهم. وعلى مدى العقد الماضي، أقرضت بكين كاراكاس حوالى 70 مليار دولار، معظمها لمشاريع التنمية، في مقابل شحنات نفط مستقبلية. ويقدر المحللون أن نظام مادورو مدين للصين بنحو 13 مليار دولار. مع ذلك، رفض الرئيس الصيني شي جين بينغ حتى الآن إعادة هيكلة قروض فنزويلا المستحقة، ويشير بعض الخبراء إلى أن الصين يمكنها تحويل دعمها إلى غوايدو إذا كان سيضمن سداداً كاملاً للقروض الصينية. وبينما واصلت بكين دعمها لمادورو في السنوات الأخيرة، فإن ولاءَها يعتمد إلى حد كبير على قدرة كاراكاس على سداد ديونها. وفي السنوات الأخيرة، ازداد حذر الصين من تخلُّف فنزويلا عن سداد مدفوعاتها، وفتحت قنوات اتصال مع المعارضة. مع ذلك، فإن الصين ـ التي، مثل روسيا، لديها مقعد دائم في مجلس الأمن ـ تعترض على تدخل الأمم المتحدة في الشؤون السياسية لفنزويلا.

أما **كوبا**، فتعتبر المؤيد السياسي الرئيسي لفنزويلا في أمريكا اللاتينية. وتفيد التقارير أنها تزود نظام مادورو بأعداد كبيرة من المستشارين الأمنيين والعسكريين لتوفير ما يلزم من معلومات استخبارية بما في ذلك خبراء للتجسس على الرتب العسكرية. كما تزود كوبا فنزويلا بمئات الأطباء والممرضات والمدرسين والمهندسين وغيرهم من المهنيين منذ عام 2000.

وفي المحصِّلة، مكّن الحلفاء مادورو حتى الآن من الاحتفاظ بقبضته على السلطة على الرغم من سنوات من الاضطرابات الداخلية وتزايد الضغوط الدولية للتنحي. ويتوقف استمراره في الحكم على القرارات التي تتخذها روسيا والصين، وإلى حد أقل كوبا، بسحب الدعم أو زيادة المساعدة له.

(2)

Anthony H. Cordesman,
«The Strategy the U.S. Should Pursue in Iraq,»
Center for Strategic and International Studies (CSIS) (12 February 2019).

يرى الخبير الأمريكي أنتوني كوردسمان في هذا التحليل الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن العراق عنصر حاسم لأي نوع من الاستقرار في الخليج وإلى التدفق الآمن للبترول إلى الاقتصاد العالمي. وعليه، يمثل الأمن والاستقرار في هذا البلد مصلحة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة، ويُعد بالنسبة إلى واشنطن مفتاحاً لاحتواء النفوذ الإيراني، وتعزيز أمن شركاء الولايات المتحدة الأمنيين العرب وإسرائيل، ولا سيَّما في ظل استمرار الوضع الهش في العراق والمخاوف من جانب هؤلاء الشركاء من مغادرة الولايات المتحدة منطقة الخليج أو تراجع دورها الأمني في المنطقة.

ويعتبر كوردسمان أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تترك فراغاً في السلطة في العراق، ويجب أن تتعامل مع المشاكل الأمنية المتبقية في هذا البلد بما في ذلك أوجه الضعف العسكرية، إضافة إلى التعامل مع الانقسامات السياسية الخطيرة، ومشاكل الحكم، وغياب النمو والتطور الاقتصادي الفعّال على مدى سنوات من عدم الاستقرار. وفي الوقت نفسه، يتعين على الولايات المتحدة أن تدرك أنها تواجه منافسين حقيقيين جداً للنفوذ في العراق، وأن العراق

أمة لديها تاريخ طويل وقوي من القومية وحساسية تجاه الضغوط الخارجية التي تمارس عليها ـ على الرغم مما يطفح من انقسامات طائفية وعرقية في هذا البلد.

ويوضح أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تملي على العراق ما تريد أو تستخدمه كقاعدة ضد إيران. لكنها قد تكون قادرة على مساعدته في أن يصبح بلداً موحداً وأكثر قوة، بحيث يتمكن من تعزيز قدرات دفاعه الذاتية وقوات أمنه الداخلية. كما يعبر كوردسمان عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على مساعدة العراق في حل الانقسامات السياسية العميقة، وتحسين إدارة الحكم فيه، والعودة إلى التنمية الاقتصادية الناجحة بدلاً من الاعتماد على مستويات دخله النفطي التي لا تستطيع تلبية احتياجات وتوقعات شعبه.

ويشدد على أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا باحترام سيادة العراق والتعامل معه كشريك، وليس كبلد عميل. وعليه، يجب على الولايات المتحدة أن تنقل بوضوح إلى الفصائل المختلفة في العراق أن الولايات المتحدة تسعى إلى دولة قوية ومستقلة، وسوف تتعامل مع احتياجات العراق وأهدافه، وتقلل من تواجدها بشكل مطرد بينما يحرز العراق تقدماً نحو تحقيق هذه الأهداف □

تقرير عن:
ندوة فكرية حوارية «العرب... أي مستقبل؟»

بيروت، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

إعداد عُبادة كسر

باحثة في قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

كيف وصلت المنطقة إلى مرحلة التدمير الذاتي؟ والعرب، أي مستقبل؟ أسئلة كيانية كبرى أثارتها الندوة الفكرية الحوارية التي عقدها **مركز دراسات الوحدة العربية**، بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر في فندق الكراون بلازا في بيروت. تحدث فيها جورج قرم وناصيف حتي، وأدار الحوار سركيس أبو زيد. شارك في هذه الندوة عدد كبير من الفعاليات الفكرية والبحثية والأكاديمية والثقافية والسياسية والعسكرية والقانونية والدبلوماسية والبرلمانية والدينية والمدنية والإعلامية.

تعكس هذه الندوة تواصل اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية بقضايا الوطن العربي والتحديات التي تواجهه راهناً ومستقبلاً، وسيراً في اتجاه جهده وعمله المتواصل منذ ما يزيد على أربعين عاماً في محاولة الاستنهاض القومي وتحقيق النهضة والتحرر والتنمية. حفلت الندوة، وما تم على هامشها، بنقاش تفاعلي ما بين وجهات نظر متعددة ومختلفة، اتفقت جميعها على عمق الأزمة واستشرائها بعمق أكثر من أي وقتٍ مضى في تاريخ الدول العربية المعاصرة. ومع أن الإحساس بأن الوضع العربي وآفاقه قاتم، إلا أن النقاش الذي دار في الندوة لم يغفل أهمية بعض الإشارات الدالة على الصمود، ولعل أبرزها مسيرات العودة في غزة التي يمكن أن ترسم خريطة طريق جديدة نحو مستقبل أفضل. ولا أدَل على حيوية هذه المناقشات من أن السؤال الدائم لندوات المركز: ما العمل؟ قد تحول في مجرى المناقشات إلى مقترح بتكوين إطار.

افتتحت المديرة العامة للمركز **لونا أبو سويرح** الحوار الفكري بالتشديد على أن المركز لا يزال يرى أن التكامل العربي والنهضة العربية هما الحل الوحيد لضمان مستقبل أفضل متحرر من احتلال الأرض واحتلال العقل. وانطلاقاً من ذلك، سيواصل المركز حضوره في الساحة الفكرية والثقافية والأكاديمية العربية رغم كل التحديات،

مشددة على حفاظه على استقلاليته الفكرية والمالية.

تركزت مداخلة أبو سويرح على إثارة إشكاليات بنيوية حول المنطقة العربية ومستقبلها بعد أن وصلت إلى مرحلة التدمير الذاتي. وكان سبق لها أن دخلت في نفق مظلم مع احتلال فلسطين وقيام الكيان الصهيوني في وسط الأمة العربية. فكيف وصلت إلى هذا الحد من الفشل الذريع في بناء التعاضد والتلاحم فيما بيننا لصد الأطماع الخارجية؟ وكيف فشلت الدولة في تأمين تماسكها الداخلي وبناء مجتمعات واعية متعلمة قادرة ومنتجة ومتطورة؟ كيف سُمح للمذهبية والتشدد والتطرف أن تنمو داخل مجتمعاتنا وتمزقها؟ كيف سمحنا ونسمح كل يوم بحصار فلسطين وأهلها وهوائها وبحرها وأرضها؟ كيف أصبحنا أمة بارعة في التدمير الذاتي؛ تنزف في العراق وسورية واليمن وليبيا والصومال. هل بدأ الانهيار والفشل مع ما يسمى «الربيع العربي»، أو بدأ مع غزو العراق؟ والآن أي مستقبل عربي يمتثل في الأفق لنا وللأجيال التي نربّيها؟ أي عروبة ترتسم في ما حملته من إرث وأهداف تتضمن فكراً وتاريخاً وثقافة ومشروعاً نهضوياً ومشروعاً سياسياً تحريرياً وتحررياً؟ هل من أفق للعرب في هذا القرن؟

بدأ سركيس أبو زيد إدارته للندوة بالاعتراف بأنها لن تدّعي إمكان الإجابة عن أسئلة كثيرة، لكنها دعوة إلى التفكير بطريقة جديدة علّها تؤسس لقواعد علمية لبناء مستقبل أفضل، وخصوصاً أنها تنعقد في ظل تحولات مصيرية تضع المنطقة أمام مستقبل مجهول، وأمام خلاف حول مفهوم العروبة ومضامينها؛ التي تتأرجح ما بين واقعية إلى استبدادية وديمقراطية وغيرها. ويعود الاستعمار بحلة جديدة عبر تغريب العقل العربي مع التقنيات الحديثة التي أشاعت السخافة والخرافة والانحطاط الحضاري رغم المظاهر الحداثوية، بحسب توصيف أبي زيد. ورأى أن مرحلة التبشير بالعروبة انتهت، وكل الكلام عن مفهومها محصور بنخبة مأزومة. فلم تتجلَّ كتيار جماهيري، ولم تتجسد بعد في نظام قدوة. فهل توجد قابلية عربية لبناء المستقبل؟ وكيف يستمد العرب قوتهم لفرض وجودهم بعد سقوط النظام الرسمي العربي؟ وفشل دور الجامعة العربية هو أكبر دليل، حيث أغرقت المنطقة في حروب أهلية وفتن وانحطاط. هل يستجيب العرب لكل هذه التحديات في الإقليم والعالم وعلى مستوى المعرفة والعلوم أم باتوا في انتظار التقدم وأصبحوا سوقاً للاستهلاك فقط، ومجرد مساحة مهيمن عليها من الخارج ومدىً حيوياً للآخرين بدءاً من الصهيونية التي خرجت من كيانها المغتصب وأصبحت شقيقاً للبعض، ونموذجاً وحليفاً للبعض الآخر وعدواً لنا.

وأوجز أبو زيد التحديات الوجودية التي تواجه العروبة اليوم بـ: تمدد الصهيونية اليهودية، المسيحية والإسلامية، وسيطرة رأسمالية متوحشة واستعمار جديد بلباس تفكيكي وتبعية تقنية، تترافق جميعها مع استبداد وانحطاط وفساد. فهل يستطيع العرب صنع المستقبل؟ أم سيزولون بسبب تبعيتهم وانقسامهم وغيابهم عن الدور والفعل والمعرفة؟ وحتى يكون للعرب مستقبل فعلي فمن أين يبدأون؟ وما العمل؟

تمحورت إشكاليات المشاركَين قرم وحتي، حول سردية الحكام والشعوب، ودور الوعي الجماعي الثقافي في إيجاد الحلول، واعتماد الثنائية القائلة، إما بترحيل كل المسؤولية على الآخر أو جَلد الذات، مع وضع

عشرة متغيرات هيكلية للأزمة العربية، ورؤية للحل.

تركزت مشاركة **جورج قرم** في نقطتين محوريتين قدم من خلالهما رؤية لخروج العرب من أزمتهم. أعطى في **الأولى** أهمية كبيرة لدور الشعوب بالاستناد إلى تجربة الشعب الفلسطيني في مسيرات العودة وغيرها، والمقاومة اللبنانية، ونمط الاحتجاجات في بعض البلدان العربية التي زارها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مؤخراً. وأعطى في **الثانية**، أهمية بالغة للغة العربية التي كانت وتبقى العامل الأكثر أهمية وحيوية في جمع الشعوب العربية معاً وفي صياغة خطابها ومشاعرها. لكن التحديات حاضرة في الاختلاف بين خيارات الشعوب وحكامها وقائمة في ممارسة الفهم الخاطئ للنهضة العربية الذي يحصرها في الخطط. فالنهضة لا يخطَّط لها، بل هي جزء من السلوك الفردي الذي يؤسس لتغيير في السلوك الإنساني. ويتوافر ذلك من خلال العودة إلى مناخات تسمح بالإبداع والحداثة. جاء هذا الطرح في معرض حديثه عن سردية الحكام والشعوب، والوعي الثقافي الجماعي.

أولاً

الحكام والشعوب: في رأي قرم، تقتضي الضرورة التفريق بين الحكّام العرب من جهة، والشعوب العربية من جهة أخرى، إذ لم يشهد تاريخُ الأمّة مثلَ هذا التباعد بين الطرفين. في اللحظة الراهنة، مثلاً، تتجه أنظار الشعوب العربيّة صوب فلسطين، في رفض واضح للاحتلال الصهيونيّ، وهو ما لا يتوافر عند الحكّام الذين يجهدون في تصفية القضية الفلسطينية. وأضاف قرم أنّ هذا النمط، المتشكّل من تضحيات الشعب الفلسطيني، ومن المقاومة اللبنانية، ومن نموذج الطفلة الثائرة عهد التميمي ومن الاحتجاجات الشعبية أثناء زيارة محمد بن سلمان إلى بعض الأقطار العربية يجب أن يعمم في الوطن العربي. عندها تصبح فرضيّة «أن الكيان الصهيوني قد دخل في طور الأفول» قريبة المنال.

ثانياً

الوعي الثقافي الجماعي: شدد قرم هنا على ضرورة العودة إلى مكوِّنات الثقافة العربية، وعلى رأسها اللغة، معتبراً أن هذا الوعي يعيد إنتاج ذاته عندما يبحث في المشترك والموحد. والثقافة العربية مبنية على حب البلاغة والشعر أكثر من أيّ شيء آخر. ولقد شهد التاريخ مساعي لإجهاض النهضة العربية الأولى إمّا بالدكتاتوريات، وإمّا بالحرب الباردة. وكان أشد تلك المساعي سلبيةً محاربة التيّارات التقدمية لمصلحة التيارات الرجعية.

أثار **ناصيف حتّي** جملة من التحديات التي تواجه العرب في الخروج من أزمتهم. تبدأ هذه التحديات بمسألة بالغة الأهمية وهي مسألة نظرة العرب السوداوية إلى ذواتهم والتي تجعلهم غير قادرين على تفهُّم ما يواجهونه من تحديات وما يتوافر لديهم من إمكانات وقدرات لمواجهتها؛ بل ويستهينون بقدراتهم وذاتهم. ورأى أنّ الحل يكمن في الخروج من الثنائيّة القاتلة: إمّا تحميل «الآخر» كلَّ المسؤوليّة، وإمّا جَلد الذات. وتتجلى التحديات أكثر مع نظام الفوضى الإقليمي الذي يؤسس لتلاشي التعامل بين الدول، وانتشار الدول الفاشلة، وإحياء الهويات ما

دون الوطنية، وأزمة الدولة الوطنية، وعودة المنطق الإمبراطوري، وظهور «بنيان حربجي جديد»، وتحول سورية إلى ميدان لكل أنواع الحروب، والصدام بين الديمغرافيا والتنمية، وغياب التعاون المؤسسي والمساءلة.

ووضع حتي رؤية للخروج من الأزمة، تمثلت بتعميم التجربة الفلسطينية لمواجهة «صوملة» المنظومة الإقليمية العربية، وتعزيز التعاون بين الدول في مجالات معينة وليس بالضرورة أن تكون جميعها مع وضع الخلاف السياسي بينها جانباً.

وضع حتي عشرة متغيرات هيكلية للأزمة العربية:

1 ـ نظام فوضى إقليمية، تلاشت فيه قواعد التعامل بين الدول، حيث تدخل ميليشيات من دولة إلى دولة أخرى وتشرعن دخولها بحجج معينة. ما يضفي على الصراع طابعاً طائفياً ومذهبياً. إن الحل الوحيد لهذه الأزمة هو بتأسيس نظام دولتي جديد (State System)، وبخاصة مع دول الجوار باستثناء «إسرائيل».

2 ـ انتشار الدول الفاشلة، أو التي هي في طريقها إلى الفشل. فنموذج «الصوملة»، الذي كان يمثّل حالة فريدة في المنطقة العربية، أصبح حالةً منتشرة. أما الدول التي في طريقها إلى الفشل (ليبيا، اليمن،...) فتنتشر فيها ظواهر انفجار في مؤسسات الدولة، فضلاً عن التفكك المجتمعي. ولا ينفي حتّي أثر التدخل الخارجي في ذلك التفكك، لكنّه يجزم بأنّ بيئة المنطقة العربية جاذبة لطلب التدخل الخارجي.

3 ـ الإحياء الهوياتي، أي إحياء الهويات «ما دون الوطنية» أو «العابرة للوطنية». وهذا ناجم، في رأي حتّي، عن فشل بناء الدولة الوطنية. فقد ترافق ذلك سابقاً مع طرح الدولة القطرية، وهي نقيض الدولة القومية والدول الوطنية بمفاهيمها الديمقراطية. ويتساءل: كيف يثار موضوع الديمقراطية الذي يقوم على المساواة عندما تَرفض بعض العقائد السائدة المساواة بين المواطنين؟

4 ـ وقوع الدولة الوطنية في المنطقة العربية في أزمة، ما يؤدي إلى حاجة ماسّة إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على مفهوم المواطنة.

5 ـ إن نزع العروبة السياسية من قلب النظام الإقليمي العربي، وغياب دور القاطرة العربية، فتح المجال أمام عودة المنطق الإمبراطوري لقوتين إقليميتين كبيرتين: إيران وتركيا. فأسس لفراغ القوة في وقت انتشر فيه الإسلام السياسي، ففتح المجال لتدخلات أخرى أدّت فيه الهوية السياسية بوجهها الهزيل الرسمي دوراً كبيراً. فتحت الأبواب أمام عناوين إسلاموية جذابة. فتأسلم النظام ونزعت عروبته.

6 ـ إن البنيان الحربجي الجديد يمثل مصعداً بين ثلاثة أنواع من الحروب المتداخلة التي يغذي بعضها بعضاً؛ الحرب الكونية الباردة، المتمثلة بطرفين: إيران والغرب تذكرنا بالحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات، والحروب التي تخاض بالوكالة التي يتقاتل فيها الخصوم باسم الهويات، إضافة إلى الحروب الأهلية؛ ما يؤدي إلى التفكيك المجتمعي في الدول الفاشلة.

7 ـ تمثل سورية اليوم ميداناً لكل أنواع الحروب، وهذه لعنة الجغرافيا التي تصيب دولة مثل سورية. حيث يغيب أي دور عربي في شأنها.

8 ـ ندفع اليوم نتائج الصدام بين ديمغرافيا متزايدة، وتنمية غير متوازنة. فالمنطقة العربية تسجّل أعلى نسبة بطالة شباب في العالم. أضف إلى ذلك انتشار الإسلام السياسي، بمدارسه كافة؛ وهذا أسّس لنمط اجتماعيّ استئصالي وإلغائي. وهذا أخطر من أي تدخّل خارجي.

9 ـ غياب التعاون المؤسسي بين الدول العربية؛ لأن معظم سياساتها تخضع للشخصنة والموقف السياسي. والمزاجية هي سيدة الموقف.

10 ـ غياب المساءلة حتى على المستوى الداخلي؛ فكيف تُطلب مساءلة الخارج.

انطلاقاً مما تقدم، نلاحظ أن منظومة الدولة في المنطقة العربية مأزومة بنيوياً على المستوى الداخلي، وعرضة للتدخل الخارجي في أي وقت نظراً إلى ما يشوبها من خلل. من هنا وضع حتي رؤيتين للخروج من الأزمة:

أ ـ شكلت قضية فلسطين قاطرة الرفض العربي الشعبي التي يجب أن تعمم لمواجهة «صوملة» المنظومة الإقليمية العربية.

ب ـ الاعتماد على مقاربة «السرعات المتعددة»، وهو مفهوم يستعمل في مجال التعاون الأوروبي بمعنى وجوب تعاون الدول في مجالات معينة وألا تتعاون في أخرى كي لا تصبح أسيرةً لها.

فتحت المقاربات المطروحة الباب أمام مداخلات الحضور، التي تنوعت في حقولها المعرفية والأكاديمية والسياسية والثقافية والدينية. في واحدة منها، شدد الوزير السابق والنائب الحالي عبد الرحيم مراد على أن الخروج من الأزمة يتطلب الالتزام بمسألتين: **أولاً**، منظومة من القيم الدينية التي كان يتحلى بها النبي محمد؛ **ثانياً**، تعميم تجربة المقاومة الفلسطينية واللبنانية في المنطقة العربية.

ثم أكد الوزير السابق عصام نعمان، **أولاً**؛ وجود مخطط صهيو ـ أمريكي متعدد الجوانب والأغراض، ولا سيَّما من حيث تفكيك الوحدة الداخلية للكيانات السياسية العربية المحيطة بالكيان الصهيوني وإبدالها بحزام من جمهوريات الموز غير القادرة على مواجهة الكيان العدواني المذكور ودفعها إلى تطبيع العلاقات معه، وصولاً إلى الاعتراف به والتحالف معه للوصول إلى تصفية قضية فلسطين؛ وشدد **ثانياً**، على العمل على تعطيل أي دور لإيران وروسيا، المحور المناهض لمخططات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في المنطقة؛ و**ثالثاً**، الاستثمار في قوى الإسلام السلفي وتوظيف تنظيمات الإسلام الإرهابي التكفيري الإلغائي في مخططات تفكيك وتقسيم بلاد الشام وبلاد الرافدين. وتأجيج الفتن الطائفية والشقاق السني الشيعي والحروب الأهلية؛ و**رابعاً**، إقامة وجود عسكري في مقابل الوجود العسكري الروسي في سورية للحد من فاعليته؛ و**خامساً**، السيطرة على المناطق والمواقع الغنية بالنفط في سورية لتأمين استثمارها من الشركات الغربية.

في ضوء هذا الواقع دعا نعمان إلى ضرورة ترسيم رؤية عربية لمواجهة تحديات المخطط الصهيو ـ أمريكي وإدراك مخاطره، وتحفز الجهود حركة عربية ناشطة من أجل تحقيق المشروع النهضوي العربي.

ثم توقف أمين حطيط عند الواقع العربي منذ عام 1982 حتى اليوم وتلمس ما وصفه بمشهدية عربية جديدة فيها ثنائية مركبة قائمة بين ظاهر كئيب، وجوهر الأمل المتمثل بالمقاومة التي تتصدى، وآخر وبالحركات

الشعبية؛ مؤكداً أن حل الأزمة العربية لا يمكن من دون تحقيق الكيان والذاتية والهوية معتبراً أن تعزيز الشعور بالانتماء العربي، واللغة العربية يمكنان المنطقة العربية من الخروج من أزمتها ومناهضتها لكل محاولات التدخل الخارجي.

وعلق صلاح صلاح على أهمية المقاربات في وصف الواقع، لكنه دعا إلى وضع البرامج وفق سردية الحكام والشعوب التي أضاف إليها الأحزاب والنقابات. متوقفاً عند التجربة السابقة لدور الأحزاب الجماهيرية التي كانت تسهم في صناعة النهضة العربية. وبنفس المأزق الذي يسيطر على علاقة الشعوب والحكام، فإنه ينطبق أيضاً على الأحزاب والنقابات ومؤسسات العمل الجماهيري التي يفترض أن تمثل أداة تعبوية وتجنيداً للجماهير. ورأى صلاح، أننا نشهد ظهور حراك شعبي خارج إرادة الأحزاب يؤسس إلى نشأة جيل جديد نموذجه هذا الحراك الذي يحدث. وتحديداً ما يجري بغزة، والإرهاصات التي تجري في الضفة والاعتقالات التي يتعرض لها الشباب.

طرح الياس المطران مسألة استبدال المشروع القومي بالمشروع الديني الذي أجج الأزمة العربية. ووضع حلولاً عدة: أن تقوم النخب بتوعية الجيل الجديد بأهمية الهوية القومية وأن تتحلى بالشجاعة وأن تناضل من أجل قيام دولة عربية.

ثم دعا حيّان حيدر إلى التركيز على ما يجمع الأمة، وهي اللغة العربية. وتوقف عند التحول في دور البلدان العربية، حيث انتقل مركز القرار العربي من أيام القائد الكبير الرئيس جمال عبد الناصر من الدول التي هي ديمغرافياً جماهيرية مثل مصر، والسودان، وسورية، والعراق إلى الدول الريعية التي في الديمغرافيا لا وجود لها. وهذا الانتقال سببه الثروات التي جاءت إلينا بالنكبات أيضاً. وأثار حيدر مسألة تأخر العرب في الاقتصاد والتكنولوجيا والعلم ورأى ضرورة التركيز على اللغة العربية وعلى العلم والتقدم التكنولوجي.

قدّم ناصيف نصار تعليقين وملاحظتين. التعليق **الأول** على البند الأول من مداخلة قرم والمتعلق بالتمييز بين الحكام والشعوب. معتبراً أن هذا التمييز اختزالي ينبغي إذا ما صح أن نقاربه بكثير من الفطنة السوسيولوجية. وأضاف: لا نستطيع أن نتعامل مع الحكام ومع الشعب بهذه الصورة. فالعلاقات بين الحكام والشعوب عبر الأنظمة علاقات معقدة جداً وبالتالي تستحق نظرة تحليلية. وموقفاً يأخذ في الاعتبار كل التوسطات القائمة بين الشعوب والحكام عبر الأنظمة السياسية القائمة. ودعا إلى تجنب الاختزال في هذه النقطة المركزية، وإلى اعتماد النظرة السوسيولوجية. وقدم اقتراحاً إلى المركز، بما هو مركز دراسات أكثر مما هو مركز دعوة إلى الوحدة العربية. فالمرتجى الأول هو أن نبني كل دعوة على نظرة علمية. وفي هذه الحالة النظرة السوسيولوجية. والسوسيولوجيا هنا ينبغي أن تتناول ظاهرة الشعوب العربية؛ حيث إن المادة الأكاديمية قليلة جداً في هذا الشأن. وفي الممارسة الفعلية هذه المادة فيها فوضى إلى أبعد الحدود ومفتقدة أي انتظام مفهومي. لذلك، ينبغي أن نتحوط كثيراً لاستعمال مصطلح كهذا. ودعا المركز إلى إعداد مجموعة دراسات سوسيولوجية الطابع حول الشعوب العربية. فهذا سيغني الدعوة إلى الوحدة العربية أو إلى التنظيم العربي أو المؤسسات العربية أو الديمقراطية في الوطن العربي. لأنه

لا ديمقراطية من دون شعب يعي نفسه كشعب، ويعمل ويقرر كشعب. فظاهرة الشعب ظاهرة مركزية في هذه المرحلة من تاريخنا، وعلينا أن نأخذ في الاعتبار كل الملاحظات والجوانب التي تفيدنا في تصور هذه الظاهرة وفي البناء عليها.

وتوجه بسؤال إلى حتي: ما تعنيه بالإسلام السياسي؟ ما فهمته من هذه النقطة أنه يستبعد الإسلام السياسي الإلغائي. لأنه خطر كبير وشر مستطير. شارحاً وجهة نظره: لكن هل أفهم من هذا الكلام أن هناك إسلاماً سياسياً غير إلغائي؟ إذا كان هناك إسلام سياسي غير إلغائي فما هو هذا الإسلام وبالتالي ما هو مطلوب من مركز دراسات الوحدة العربية ومن النخب والعلماء والباحثين والفلاسفة لكي ينتصر هذا الإسلام على الإسلام السياسي الإلغائي؟

انطلق مسعود ضاهر في مداخلته مما وصفه بقراءة متأنية لتاريخ العرب حيث ناضلت الشعوب وخاضت غزوات كثيرة وانتصرت، لكنها اليوم ينتابها ضعف شديد. ورأى أن ترك الخيارات للشعوب بمعزل عن الحكام أمر جدير بالمناقشة، لكن ذلك لا بد من أن يلتفت إلى أن النخب العربية اليوم تبدع ثقافياً لكنها متقاعدة عن دورها على مختلف المستويات. كما دعا ضاهر إلى إعطاء أهمية كبرى للمجتمع المدني الذي هو ابن شرعيٌّ للحداثة، لكنه عاجز عن التماسك. هذه التساؤلات تطرح آفاقاً مستقبلية باعتبار أننا في مرحلة قد تكون باتجاهات تغيُّرية جدلية، وختم بالتنبيه؛ أن الاحتكام إلى خيارات الجماهير وإنتاجيتها بهذه الصورة الراهنة تعتبر تجربة خطيرة لا مستقبل لها.

ثالثاً

ما العمل؟ تعددت المقاربات خلال الندوة وقدمت جميعها قراءات متخصصة وخبيرة للواقع العربي من منظور سياسي واقتصادي وتاريخي وسوسيولوجي واستراتيجي وعسكري. لذا أتت الرؤى متنوعة وكثيفة، لكنها أجمعت على وجود العوامل التي تمكِّن الأمة العربية من استنهاض دورها والخروج من أزمتها حيث تبرز بينها القضية الفلسطينية كقاطرة الرفض العربي الشعبي. وكما أبانت التطورات الأخيرة مع مسيرات العودة والضفة الغربية، حيث أوصت الرؤى بتعميم هذه التجربة في المنطقة العربية لمواجهة كل أنواع القهر بما يمكن أن يؤسس لوعي جماهيري تحرري، فمن خلال النمط المتكون من التضحيات العظيمة للشعب الفلسطيني يمكن للمسيرة العربية أن تكمل.

بعد أن تناولت المقاربات انهيار الدولة الوطنية كمنظومة رسمية ومؤسسية، وتفخيخ شبكة العلاقات الاجتماعية بالطائفية والمذهبية، وانتشار الحروب ونموذج الدول الفاشلة الذي ترافق مع تفكك مجتمعي، أجمعت على أهمية عودة الإجماع العربي على الموحد الثقافي المتمثل باللغة. فاللغة كموروث ثقافي أول تستطيع الشعوب أن تتوحد عليه. والوعي يعيد إنتاج ذاته عندما يبحث في المشترك. من هنا يتبلور دور اللغة ليس كقناة اتصال مشتركة فحسب، بل في صياغة مشروع وعي عربي مشترك وجامع □